عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

العلاقات السياسية الأردنية –الفلسطينية :1987م -2000م
دراسة تحليلية

طلعت عبد الله حسين أبو جرار

رسالة ماجستير

القدس –فلسطين
2011م -1432 هـ

العلاقات السياسية الأردنية –الفلسطينية
1987-2000م

دراسة تحليله

إعداد
طلعت عبد الله حسين أبو جرار

إشراف الدكتور
أحمد فارس عودة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
معهد الدراسات الإقليمية –برنامج الدراسات العربية –جامعة القدس

2011م -1432هـ

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

إجازة الرسالة

العلاقات السياسية الأردنية ـالفلسطينية :1987م -2000م
دراسة تحليلية

إعداد
طلعت عبد الله حسين أبو جرار
الرقم الجامعي:20714245

اسم المشرف
الدكتور احمد فارس عودة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (7 / 8 / 2011 م) من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

رئيس لجنة المناقشة د.احمد فارس عودة .....
ممتحنا داخلياً د. ياسر أبو ديه .....
ممتحنا خارجياً د. سمير عوض .....

القدس ـفلسطين
2011م -1432 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

صدق الله العظيم
المجادلة: آية(11)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" طلب العلم فريضة على كل مسلم ".

حديث شريف : رواه ابن ماجه وصححه السيوطي .

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس ،لنيل درجة الماجستير ،وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة بإستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد ، وأن هذه الدراسة أو جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم :طلعت عبد الله حسين أبو جرار

التاريخ : 7/8/2011

التوقيع:

الإهداء

الى والداي ..... نبع الحنان والعطاء

الى اخوتي ..... سندي وعوني

الى اخواتي ..... رمز المحبه

الى خطيبتي آلاء.....حياتي

أهدي هذا الجهد المتواضع

طلعت عبد الله ابوجرار

شكر وعرفان:

بعد أن منّ الله عز وجل علي بإتمام هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الدكتور الفاضل أحمد فارس عودة لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة ،وعلى ما قدمه من كافة أشكال الإرشاد والتوجيه اللازمين في سبيل تقديم دراسة أكاديمية وموضوعية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة التحكيم والمناقشه، الدكتور ياسر ابوديه والدكتور سمير عوض على جهدهما في دراسة ومناقشة هذه الرسالة.

كما اشكر الاستاذه أمال أبو جرار والاستاذه كوثر أبو جرار لما قدمتاهما من مساعدة كبيرة في طباعة الرسالة وتنسيقها.

والشكر موصول للأستاذ عبد الرحمن سلامة على تدقيقه اللغوي والإملائي، والأستاذ رزق يعقوب على ترجمته لبعض من النصوص وعلى مداخلاته البناءة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مكتبة بلدية البيرة ،مكتبة جامعة الخليل،مكتبة بلدية أريحا، مكتبة جامعة بيرزيت ، مكتبة الجامعة الأردنية ، مكتبة عبد الحميد شومان ، مكتبة جامعة النجاح الوطنية، مكتبة جامعة القدس على تعاونهم المتميز ومساعدتي في العثور على المراجع اللازمة للدراسة.

والى كل من قدم يد العون ..

جدول الملاحق

1. **قرار مجلس الامن 194.....185**
2. **قرارات مؤتمرأريحا.....190**
3. **الميثاق القومي الفلسطيني.....191**
4. **الميثاق الوطني الفلسطيني.....196**
5. **بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حول اتفاق عمان 1985.....201**
6. **خطاب الملك الحسين بشأن فك الارتباط مع الضفة الغربية 1988م.....203**
7. **إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988م.....209**
8. **بيان الرئيس الأمريكي جورج بوش بشأن تعليق الحوار مع المنظمة.....213**
9. **بيان صادر عن منظمة التحرير بشأن أزمة الخليج 1990/8/18.....216**
10. **بيان منظمة التحرير بشأن أزمة الخليج 1990/9/12.....218**
11. **خطاب الملك عبد الله الثاني خلال لقاءه رئيس وأعضاء مجلس الأعيان...220**
12. **خطاب الملك عبد الله الثاني في مؤتمر القمة الثاني والعشرين 223**

الفهرس

	الفصل الأول: خلفية الدراسة	
1.1	المقدمة	1
2.1	مبررات الدراسة	2
3.1	مشكلة الدراسة	3
4.1	أسئلة الدراسة	3
5.1	أهمية الدراسة	4
6.1	أهداف الدراسة	5
7.1	منهج الدراسة	5
8.1	أدوات الدراسة	7
9.1	حدود الدراسة	7
10.1	الدراسات السابقة	7
	الفصل الثاني: الاطار النظري	
1.2	النظام السياسي ومكوناته	16
1.1.2	مفهوم النظام السياسي	16
2.1.2	مكونات النظام السياسي	17
3.1.2	مكونات النظام السياسي الأردني	18
4.1.2	مكونات النظام السياسي الفلسطيني	20
2.2	العلاقات السياسية الدولية	21
3.2	الاطار المفاهيمي للعلاقة الاردنية الفلسطينية	23
	الفصل الثالث: العلاقات الأردنية – الفلسطينية (1987 – 2000)	
1.3	العلاقات الاردنية الفلسطينية (1987 – 1991)	26
1.1.3	العلاقات الاردنية الفلسطينية (1916 – 1948)	26
2.1.3	العلاقات الاردنية الفلسطينية (1948 – 1964)	29
3.1.3	العلاقات الاردنية الفلسطينية (1964 – 1987)	33
1.3.1.3	التقارب الاردني- الفلسطيني	37
2.3.1.3	اتفاق عمان شباط 1985	39
1.2.3.1.3	الغاء اتفاق عمان	41
4.1.3	الانتفاضة الفلسطينية 1987	44
5.1.3	مبادرة شولتز	46
6.1.3	قرار فك الارتباط الاردني الاداري والقانوني مع الضفة الغربية في تموز 1988	47
1.6.1.3	الاجراءات التي تبعت قرار فك الارتباط	47
2.6.1.3	رد الفعل الفلسطيني على قرار فك الارتباط	48
7.1.3	إعلان استقلال الدولة الفلسطينية تشرين الثاني 1988	49
8.1.3	الحوار الامريكي – الفلسطيني كانون اول 1988	52
9.1.3	ازمة الخليج الثانية وانعكاسها على العلاقات الأردنية الفلسطينية	53
1.9.1.3	الموقف الاردني الرسمي من ازمة الخليج	56
2.9.1.3	الموقف الاردني غير الرسمي من ازمة الخليج	58

3.9.1.3 الموقف الفلسطيني الرسمي من ازمة الخليج	59
4.9.1.3 الموقف الفلسطيني غير الرسمي من ازمة الخليج	62
10.1.3 مؤتمر مدريد 1991 والعلاقات الاردنية الفلسطينية	62
1.10.1.3 المبادرات السلمية السياسية التي سبقت مؤتمر مدريد	63
2.10.1.3 محادثات مؤتمر مدريد	67
3.10.1.3 المفاوضات ما بعد مؤتمر مدريد	74
2.3 العلاقات الاردنية الفلسطينية (1991 – 2000)	
1.2.3 اتفاقية اعلان المبادئ اوسلوا 1993 واتفاقية وادي عربة 1994 وانعكاسهما محليا اقليميا ودوليا	76
1.1.2.3 مواد الاتفاق اعلان المبادئ 1993	78
2.1.2.3 المواقف والردود المحلية الإقليمية والدولية على الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني اتفاق اوسلو 1993	79
3.1.2.3 إنعكاس الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي اوسلو1993 على العلاقات الأردنية الفلسطينية	83
4.1.2.3 معاهدة السلام الاردنية – الإسرائيلية عام 1994 وانعكاسها على العلاقة الاردنية – الفلسطينية	84
2.2.3 الاتفاقيات الاردنية – الفلسطينية للتعاون والتنسيق	92
1.2.2.3 اتفاق التعاون المشترك بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية 1994	92
2.2.2.3 الاتفاق الاردني – الفلسطيني للتعاون والتنسيق 1995	93
3.2.3 قضايا الحل النهائي وانعكاسها على العلاقات الاردنية – الفلسطينية	94
1.3.2.3 اللاجئون	95
2.3.2.3 القدس	98
3.3.2.3 المياه	99
4.3.2.3 الحدود والسيادة	100
4.2.3 انتفاضة الاقصى وانعكاسها على العلاقات الأردنية – الفلسطينية	102
1.4.2.3 الظروف الممهدة للانتفاضة	103
2.4.2.3 السبب المباشر للانتفاضة الاقصى	104
3.4.2.3 الاثار والنتائج التي احدثتها الانتفاضة الفلسطينية	104
1.3.4.2.3 الاثار على الجانب الإسرائيلي	104
2.3.4.2.3 الاثار على الجانب الفلسطيني	105
3.3.4.2.3 الاثار على الجانب الاردني	106
4.4.2.3 الموقف الرسمي الأردني اثناء الانتفاضة	107
5.2.3 إستشراف مستقبل العلاقة الاردنية – الفلسطينية	113
الفصل الرابع: الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين وانعكاسها على العلاقات الاردنية – الفلسطينية سياسياً	
1.4 نشأة وتطور الحركات الاسلامية في فلسطين والاردن	120
1.1.4 نشأة الاخوان المسلمون في الاردن	120
2.1.4 نشأة حزب التحرير الاسلامي	123
3.1.4 نشاة وتطور حركة المقاومة الاسلامية حماس	125
2.4 أهمية الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين على المستوى الشعبي	129
1.2.4 أهمية الاخوان المسلمون في الاردن على المستوى الشعبي	129
2.2.4 أهمية حماس في فلسطين على المستوى الشعبي	130

3.4	أهمية الحركات الاسلامية على المستوى الرسمي في الاردن وفلسطين	131
1.3.4	أهمية الاخوان في الاردن على المستوى الرسمي	132
2.3.4	أهمية حماس في فلسطين على المستوى الرسمي	140
4.4	الحركات الاسلامية في الاردن و فلسطين وانعكاسها على العلاقات الاردنية – الفلسطينية سياسياً	145
1.4.4	موقف الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين من فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية	146
2.4.4	موقف الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين من ازمة الخليج الثانية	150
3.4.4	موقف الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين من مؤتمر مدريد 1991	151
4.4.4	صفقة الاسلحة وموقف الاخوان المسلمون وحماس منها	152
5.4.4	موقف الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين من اتفاق اوسلوا 1993 و وادي عربة 1994	153
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
1.5	النتائج	159
2.5	التوصيات	162
	المصادر والمراجع	164
	الملاحق	184

الملخص

إرتقت العلاقات الاردنية_الفلسطينية إلى المستوى الإستراتيجي في أذهان القيادتين السياسيتين الاردنية والفلسطينية في بداية الثمانينات من القرن العشرين،وذلك بعد الاعتراف العربي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام 1974م وإعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988م بعد ان كان مبدأ الإلغاء والخوف من الآخر سياسة متبعة في السابق، وزادت قوة العلاقة بينهما أكثر بعد إندلاع حرب الخليج الثانية وبروز الحركات الاسلامية بشكل فاعل في المنطقة العربية، بعد انتهاج الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية النهج السلمي كخيار استراتيجي وبروزهما شريكين في محور الاعتدال العربي المدعوم أمريكياً في مواجهة محور الممانعة بقيادة سوريا وإيران .

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة فهم العلاقات السياسية بين البلدين من اجل رسم ملامح صورة مستقبلية لهذه العلاقات، مرتكزين على قراءة ملامح الصورة التاريخية، وإبراز نقاط القوة والضعف في مراحل العلاقة السياسية التاريخية والمستقبلية بين البلدين، فقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي في تحليل ما ورد في الوثائق والسجلات والقرارات الصادره عن الحكومة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية، ومنهج تحليل النظام السياسي للكشف عن المؤثرات الداخلية والخارجية التي دفعت النظامين السياسيين الأردني والفلسطيني إلى انتهاج سياسية الحل السلمي في الصراع العربي –الإسرائيلي كخيار استراتيجي .

توصل الباحث إلى نتائج أهمها: إن قرار فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية كان منعطفاً تاريخياً في العلاقات الأردنية– الفلسطينية ،فقد مهد الطريق لتنظيم العلاقة بين الأردن وفلسطين بشكل واضح، وان حرب الخليج الثانية أثرت عليهما ووضعتهما أمام خيارات صعبة انعكست على علاقاتهما مع الدول العربية ، وأظهرت الدراسة أن انتفاضة الأقصى أكدت قوة التلاحم الأردني والفلسطيني على المستوى الشعبي والرسمي ، مما أدى إلى بروز قوة خيار المقاومة متمثلاً في الحركات الإسلامية في مواجهة الخيار السلمي للنظامين السياسيين الأردني والفلسطيني وبالتالي ازدادت جماهيرية التيار الإسلامي ، وقد ظهر ذلك بفوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م .

Jordan – Palestine political relations: 1987-2000 Analytical Study

Abstract:

The Jordan- Palestine relation developed based on the mutual interest of both countries taking into account future strategic cooperation. This change in the strategic cooperation started in the begging of eighties of the twentieth century, as a result of the Arabic recognition of the PLO as the sole representative of the Palestinians 1974, and of the independent declaration in 1988. Before these dates the policy was based on rivalry and distrust. This relation grown stronger after the Second Gulf War and the rise of Islamic movement. Both sides Jordan and the PLO tracked the peace process as a strategic choice. This was supported by the U.S and moderate Arab countries to face the challenge of the refusal side leaded by Syria and Iran.

The importance of this study comes from the attempt to understand the current political relation in order to predict its future; the researcher studies the past relation figuring out the weakness and strong points in order to predict the future. He used the analytical historical methodology in analyzing the documents, records and discussions issued by the two sides. He used also the content analysis method and the political analysis method to find out the internal and the external effects that makes both Jordan and Palestine track peace policy in solving the Arab-Israeli conflict as strategic choice.

In this study, the researcher reveals some important results; the Jordanian decision of disengagement has a historical impact on this relation. The Second Gulf War forced Jordan and Palestine into making difficult decisions. These decisions has been reflected on their relation with other Arab countries. The Al-Aqsa uprising strengthen the relation between Jordan and Palestine on the official and public level. In addition, it helped the establishment of the Islamic movement (Hammas) which is opposing the peace strategy, and lead to an increase of their support among the population giving them a major victory in the primary election in 2006.

الفصل الاول : خلفية الدراسة.

1.1 المقدمة :

تتميز العلاقات الأردنية – الفلسطينية بطبيعة خاصة تختلف في مكوناتها وظروفها عن العلاقات الاخرى التي تربط عادة الدول العربية بعضها ببعض، وقد تداخلت في بنائها عوامل داخلية وإقليمية ودولية وأبعاد جيوبولوتيكية (جغرافية سياسية) وتحولات تاريخية بدأت منذ مطلع القرن العشرين.

ولدراسة العلاقات الأردنية –الفلسطينية ،لابد من التركيز على البعد الزمني لتلك العلاقة لتحديد ملامح العلاقة المستقبلية التي سوف تربط الجانبان احدهما بالأخر"فالعلاقة الأردنية–الفلسطينية قد شهدت طيلة العقود الماضية أزمة ثقة بين الطرفين وأن السبب الجوهري في ذلك هو الخلاف حول مسألة الكيان الفلسطيني وأحقية تمثيل الشعب الفلسطيني".([1])

"فأزمة الثقة القائمة بين القيادتين الأردنية–الفلسطينية كانت مبنية على الشكوك في موقعي الطرفين وأن كانت هي السمة الرئيسية التي طغت على العلاقات الأردنية–الفلسطينية أكثر مما كانت قائمة على حقائق وعلى الرغم من حاجة كل طرف للطرف الآخر وكان كل طرف يعتقد بان الطرف الآخر يعمل ضده ويريد أن يلغي دوره في أحقية تمثيل الشعب الفلسطيني من اجل إضعافه مما انعكس على أداء كل منهما نحو القضية الفلسطينية"([2]).

وبعد قيام الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتوقيع على اتفاقيات التسوية مع إسرائيل واتضحت مواقف كل منهما، كان لا بد أن لا تبقى العلاقات بينهما عرضة للتقلبات كما كانت في سنوات الصراع مع إسرائيل،وان تهدأ الشكوك ويحل مكانهما التعاون والتنسيق فالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تستطيعان ان يعيشا في المنطقة من دون هذا التنسيق والتعاون حتى لا تستغل إسرائيل

[1]) مخادمة ، ذياب ونوفل، احمد ،" اتجاهات العلاقة الاردنية –الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع اسرائيل "، السياسة الدولية ،العدد(136)، السنة 1999 ،ص: 42.

[2]) المصدر نفسه ، ص: 58.

في زمن السلم ما كانت تفعله في وقت الصراع من خلال سياساتها الهادفة في الإبقاء على تدخلها من اجل استمرار التوتر والخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

من هنا وجدت لدى الباحث الرغبة في معالجةوبحث مستقبل العلاقات الأردنية–الفلسطينية .

فبعد تفجر الانتفاضة الثانية (إنتفاضة الاقصى)عام 2000م التي أدت إلى تعثر المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للوصول الى حل نهائي للصراع بينهما،جاءت دراسة الباحث على شكل العلاقة الاردن وفلسطين.

ان هذه الدراسة قد تساعد صانعي القرار الفلسطيني والاردني في اتخاذ المواقف المناسبة في إطار التحرك المستقبلي المشترك على صعيد القضية الفلسطينية ،فالثقة والتفاهم والتنسيق واللغة المشتركة لا بدّ ان تسود هذه العلاقة بدلاً من التخوف والالغاء ومحاولة احياء الولاية على الفلسطينيين من جديد بعد فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية .

تأتي هذه الدراسة استكمالاً للعديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع كما ورد في دراسة يسرى الخلايلة بعنوان " أثر تطورات قضية فلسطين في العلاقات الاردنية –الفلسطينية 1985–1995م" ودراسة محمد المحافظة بعنوان " العلاقات الاردنية _الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939–1951م"، إلا أن هذه الدراسات لم تتناول جوانب الموضوع بشكل مفصل وخصوصا العلاقات الأردنية– الفلسطينية من الناحية السياسية في النصف الأول من عقد التسعينات وما تلاه.

2.1 مبررات الدراسة:

- حالة التوتر في العلاقات الأردنية الفلسطينية أحيانا والتنسيق أحيانا أخرى.
- دعوات اليمين المتطرف في إسرائيل لطرد العرب الفلسطينيين إلى الأردن باعتبارها وطن الفلسطينيين (الوطن البديل).
- الحديث المتكرر حول الخيار الأردني كسيناريو للحل النهائي .
- تدخل الحركات الإسلامية في الشؤون الداخلية الأردنية والفلسطينية من الناحية السياسية.
- فشل اتفاق شباط عام 1985م مابين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.

3.1 مشكلة الدراسة :

تتمثل المشكلة البحثية في دراسة العلاقة بين النظام السياسي الأردني و"النظام السياسي الفلسطيني"وأثر ذلك سياسياً على المستوى المحلي والاقليمي والدولي من خلال الظواهر السياسية التالية :

الاتفاق الأردني الفلسطيني 1985م وقرار فك الارتباط مع الضفة الغربيه1988م ، إعلان الاستقلال الفلسطيني ،حرب الخليج الثانية،مؤتمر مدريد 1991م واتفاقيتا اوسلو1993 ووادي عربه 1994م ، الحركات الإسلامية الفلسطينية والأردنية .

4.1 اسئلة الدراسة:

- ما مدى تأثير فشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني عام 2000م على العلاقة الاردنية _الفلسطينية.؟
- ما مدى تأثير العوامل الدولية على العلاقات الأردنية الفلسطينية ؟
- ما مدى تأثير العوامل الإقليمية على العلاقات الأردنية- الفلسطينية؟ ويتفرع عنه سؤالين ثانويين:
  - ما مدى تأثير الدور الإسرائيلي على العلاقات الأردنية –الفلسطينية؟
  - ما مدى تأثير الدور العربي على العلاقات الأردنية- الفلسطينية؟

- كيف أثرت الحركات الإسلامية الأردنية والفلسطينية على العلاقات السياسية الأردنية- الفلسطينية؟

- ما هو الموقف الرسمي الأردني من إقامة الدولة الفلسطينية ؟

- ما أثر فك الارتباط القانوني والإداري من قبل الأردن على مستقبل العلاقة السياسية بين الطرفين ؟
- هل العلاقة بين النظام السياسي الأردني و"النظام السياسي الفلسطيني" علاقة توافق وانسجام من الناحية السياسية أم علاقة مصالح؟

- ما مدى المشاركة والتنسيق الأردني الفلسطيني في قضايا الحل النهائي،
  (القدس ،اللاجئين ،المياه ،الحدود ،الأمن) ؟

5.1 اهمية الدراسة:

تأتي دراسة الباحث في العلاقات الأردنية –الفلسطينية في تناول التاريخ المشترك بين البلدين منذ عام 1987م متناولاً المفاصل المهمه في العلاقات بين البلدين من اجل البحث عن مستقبل لهذه العلاقات في ضوء التحولات التي طرأت على هذه العلاقات بعد عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط فقد مرت هذه العلاقة بكثير من مراحل من مرحلة الوحدة إلى مرحلة التوتروالتنافر وفي كل مرحلة كانت قضية تمثيل الشعب الفلسطيني والهوية الفلسطينية هي الركيزة الأساسية التي استندت إليها تلك العلاقات .

وتكمن أهمية الدراسة وفقاً للتالي:

- ضمن الإطار العلمي والأكاديمي يأمل الباحث أن تساهم دراسته في هذا الخصوص في إلقاء المزيد من الضوء على العلاقات الأردنية– الفلسطينية.
- تأتي هذه الدراسة مكملة لدراسات سابقه فيما يتعلق بموضوع العلاقات الاردنية –الفلسطينية.
- أن الدراسة تكشف نقاط التوتر والخلاف والتوافق والتنسيق في العلاقات الأردنية – الفلسطينية.
- أيضا تكمن أهمية الدراسة في استشراف مستقبل العلاقات الأردنية–الفلسطينية التي لها تأثير فعال في تحديد مستقبل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- كثير من الدراسات تناولت الحركات الاسلاميه لكن أهمية الدراسة تكمن في أنها تتناول هذه الحركات ضمن الإطار والحراك السياسي الدولي ودورها وتأثيرها في البعدين الفلسطيني والأردني .

- تكمن أهمية الدراسة بأنها دراسة إهتمت بالتحليل لاستنباط النتائج وإستشراف المستقبل وتقديم المقترحات والتوصيات .

6.1 اهداف الدراسة:

إن الاردن وفلسطين مترابطان ومتلازمان تاريخياً وجغرافياً ودينياً ، و إن أي حدث في المنطقة او في البلدين ينعكس بشكل قوي عليهما وعلى العلاقة بينهما ، فقد حصلت كثير من الاحداث التي برهنت على التلازم بينهما وتأثر كل منهما بالآخر ، فحرب الخليج الثانية على سبيل المثال ، أثرت على الاردن وفلسطين سوياً ، فقد جاءت دراسة الباحث لتناول الاحداث التي أثرت على الاردن وفلسطين والعلاقة بينهما .

فمن أهم الاهداف التي ستحققها الدراسة :

- التعرف على الأحداث التي أدت إلى التوتر والخلاف في العلاقات الأردنية–الفلسطينية ما قبل حرب الخليج الثانية ،كفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية .
- التعرف على تأثيرات وانعكاسات حرب الخليج الثانية على العلاقات الأردنية –الفلسطينية.
- التعرف على تأثيرات وانعكاسات التوقيع على معاهدات السلام الأردنية والفلسطينية مع إسرائيل ومعرفة ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية على ذلك.
- التعرف على التأثيرات الإقليمية على العلاقات الأردنية –الفلسطينية.
- التعرف على دور أهم الحركات الإسلامية الأردنية والفلسطينية وتأثيرها على العلاقات الأردنية –الفلسطينية السياسية.

7.1 منهج الدراسة :

إستخدم الباحث :

- **المنهج التاريخي التحليلي**

نحتاج لاستخدام هذا المنهج في تحليل القرارات والسجلات والوثائق وبالتالي تحليل الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذه القرار وإبراز النتائج التي ترتبت على هذا القرار والآثار المستقبلية الناجمة عنه.

فالمنهج التاريخي التحليلي :([3])

- يتتبع الظاهرة لتفسير الاحداث والكشف عن العوامل التي أدت الى حدوثها والنتائج .
- يساعد في فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل.

[3]) عودة ، احمد فارس ، محاضرة ألقيت في مساق اساليب البحث العلمي ، جامعة القدس، بتاريخ 14-10-2008.

- يهتم بدراسة الاحداث حسب تسلسلها التاريخي للوصول للحاضر وبالتالي بناء النظريات والقوانين السياسية للمستقبل .
- يساعد بوصف ما كان وفيه الاستقصاء والتسجيل والتحليل وتفسير الوقائع والوصول الى التعميمات ، تساعد في فهم الحاضر والتنبؤ في المستقبل .
- يساعد في فهم ودراسة النظم السياسية .

- **منهج تحليل النظام(السياسي)**

يساعدنا هذه المنهج في الكشف على المؤثرات الداخلية والخارجية والاقليمية التي تدفع النظام السياسي لاتباع سياسه معينة

إستعان الباحث بمنهج تحليل النظام في هذه الدراسة حيث سيتم تناول المدخلات الخاصة بالنظام السياسي وتأثيرها على القرارات التي تصدر عن هذا النظام تجاه مسألة معينة سواء على مستوى السياسة الداخلية او الخارجية.([4])

حيث سيعتمد الباحث على تحليل منهج النظم لدراسة المؤثرات المختلفة الداخلية والخارجية والدولية والإقليمية والتي حملت النظامين السياسيين الأردني والفلسطيني على انتهاج وإتباع سياسات ومواقف معينة فيما يتعلق بالتصورات وقضايا التي تهم الشعبين الأردني والفلسطيني كذلك فهم المؤثرات والمواقف التي تبناها كل طرف تجاه الآخر .

فعلى سبيل المثال موضوع الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية التي تعد من أهم السمات التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات منها شكل التغير البرنامجي حيث ينصرف النظام السياسي إلى تغيير في أدوات السياسة الخارجية ومن ذلك تحقيق الاهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الاهداف.،([5]) فتغير سياسة الاردن ومنظمة التحريرالفسطينية نحو اسلوب التفاوض مع اسرائيل من اجل تحقيق الأهداف الثابتة لكليمها بعد حصول تغيرات إقليمية (اندلاع حرب الخليج الثانية) كان تغير ضروري في نظر الباحث.

---

[4]) عودة ،احمد فارس ،مقارنة النظم السياسية، (رام الله : مركز الدراسات الاقليمية،ط1،2006)،ص ص: 113-124.

[5]) سليم ،محمد، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،ط2،1998)، ص:100.

8.1 أدوات الدراسة :

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة بالبيانات والسجلات والخطابات والوثائق والمؤتمرات والخطابات وغيرها ، والتحليل لتلك السجلات واللقاءات والوثائق بإسلوب تحليل المحتوى.

9.1 حدود الدراسة:

الحدود الزمانية

1. لقد تناولت الدراسة العلاقات الأردنية–الفلسطينية في الفترة من عام 1987م إلى عام 2000م ، ومما دفع الباحث لاختيار هذه الفتره الزمنيه، التطورات التاريخية للقضية الفلسطينية واهمها إعلان فك الارتباط الاداري والقانوني الاردني مع الضفة الغربية ، واعلان االاستقلال الفلسطيني عام 1988م ، وهنا اصبحت العلاقات السياسية بين الاردن وفلسطين تأخذ منحنى علاقة بين كيانين سياسيين مستقلين .

الحدود المكانية(الجغرافية)

لقد تمت هذه الدراسة في حدودها الجغرافية في الاردن وفلسطين(المحافظات الشمالية) .

10.1 الدراسات السابقة :

- **دراسة سحر الكباريتي بعنوان "فك الارتباط سنة 1988 ،دراسة تحليلية لاسبابه وأثاره على العلاقات الاردنية الفلسطينية " رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ،1996.**

تتناول هذه الدراسة العلاقة الاردنية –الفلسطينية ومعالجتها في ضوء تحليلات واقعية وقانونية وفق قرار فك الارتباط القانوني والاداري الصادر عام 1988 من قبل الاردن ، حيث جاءت الدراسة في اربعة فصول تناولت في الفصل الاول والثاني العلاقات التاريخية ومراحلها واهم المنعطفات التي مرت فيها وفي الفصل الثالث والرابع تناولت العملية السلمية ومستقبل العلاقات الاردنية الفلسطينية وفي نهاية الدراسة ذكرت كأهم استنتاج انه لا يوجد تعارض في الاهداف بين الاردن وفلسطين فالتعاون القائم بينهما يساعد على تحقيق مصالح كل طرف منهما وتطرقت اشكال العلاقة المستقبلية بعد قرار فك الارتباط منها علاقة وحدة كاملة اردنية فلسطينية ، علاقة فدرالية ، علاقة كونفدرالية ، وحده اقتصادية تلاثية اردنية فلسطينية اسرائيلية ، او اتحاد اقتصادي شامل لدول منطقة الشرق

الاوسط ، فالدراسة لم تتناول العلاقة المستقبلية بشكل متعمق وانما في حدود الاستشراف وركزت اكثر على فك الارتباط .

- **دراسة يسرى الخلايلة بعنوان " اثر تطورات قضية فلسطين في العلاقات الاردنية – الفلسطينية في الفترة من عام 1985 الى عام 1995"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، 1998.**

لقد تناولت الدراسة اثر التطورات القضية الفلسطينية وتأثيراتها على العلاقة الاردنية الفلسطينية ومحاولة لتفسير ما الذي يتحكم في طبيعة هذه العلاقة وبيان سبب التعاون والتباعد في العلاقه وطرحت الباحثه يسرى اسئلة منها ما هو اثر المواقف السياسية التي تبنتها الحكومات الاردنية وكيف اثرت على العلاقات الاردنية الفلسطينية ، ولماذا تميزت العلاقة بالتقارب والتباعد .

خلصت الباحثه الى التأكيد على اهم النتائج ذلت الصلة بتطورات القضية الفلسطينية والتي أثرت على العلاقات الاردنية الفلسطينية منها :

ان العلاقات الاردنية الفلسطينية المتميزه بقيت قائمة على مر السنين ولم تنقطع الا انها اتسمت دوما بالتذبذب وعدم الاستقرار على نمط واحد ، ان عملية السلام في الشرق الاوسط قد وضعت حدا للصراع العربي –الاسرائيلي وانهت حالة الحرب في المنطقة وطرحت الحلول السلمية العديده من اجل تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ،انه يوجد العديد من الخيارات المفتوحة امام الجانبين الاردني والفلسطيني لتحديد شكل العلاقة الاردنية الفلسطينية المستقبلية ، استفاد الباحث من هذه الرساله ، لكن توقف البحث عند منتصف التسعينات ولم تتناول مجريات الاحداث لما تلا عام 1996 .

- **دراسة محمد محافظة بعنوان " العلاقات الأردنية– الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939–1951م" ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، 1983.**

حيث تناولت هذه الدراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام 1919 وتأسيس الأمارة عام 1921 ، والعلاقات الأردنية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية ، ووحدة الضفتين عام 1950م ، بالإضافة إلى دراسة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، الدراسة ركزت على البعد التاريخي في العلاقة فكانت بمثابة مرجع تاريخي فلم تتناول الاحداث المعاصرة التي هي في صلب مشكلتنا البحثية .

- **دراسة سلامة القطارنة بعنوان ،" علاقات الاردن بفلسطين 1921-1967م " رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ،1977.**

تناولت هذه الدراسة جذور العلاقة الأردنية الفلسطينية منذ تأسيس الإمارة عام 1921م وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وحرب عام 1948م وضم الضفة الغربية إلى الأردن عام 1950م ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها مع الأردن ، الدراسة ركزت على البعد التاريخي في العلاقة فكانت بمثابة مرجع تاريخي فلم تتناول الاحداث المعاصرة التي هي في صلب مشكلتنا البحثية .

- **دراسة عبد الحليم العدوان بعنوان ،" القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964-1991م "، رسالة ماجستير ،الجامعة الاردنية ،1991.**

لقد افترضت هذه الدراسة بروز القضية الفلسطينية كقضية عربية من خلال مؤتمرات القمة ، واشتملت الدراسة في بعض جوانبها على أحداث تاريخية مهمة ، أهمها أحداث أيلول عام 1970م ، واعتراف بالمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني عام 1974م ، وقرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن وفلسطين ، استفاد الباحث من هذه الرسالة في تناولها لاهم ما افرزتة الاجتماعات العربية ، لكن حدود الدراسة توقفت الى بدايات ازمة الخليج ولم تتناول ما بعد ذلك

- **دراسة جميل خلف بعنوان ،" الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية 1964- 1974م"، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 1991.**

دراسة تاريخية تناولت إرهاصات الكيان الفلسطيني منذ عام 1948م وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها مع الأردن ، تبقى دراسة تاريخية لم تتطرق الى الاحداث التي حدثت في حدود مشكلتنا البحثية .

- **دراسة الدكتور اسعد عبد الرحمن وهاني الحوراني بعنوان " مراحل تطور العلاقات الأردنية- الفلسطينية"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،1996.**

اشتمل الكتاب على أربعة فصول تناولت المواضيع التالية: تطور هذة العلاقة وتناول هذة في البعيد والقريب وتقديم الرؤى المتباينة للعلاقة بين الطرفين ،كما تم تناول العلاقة من منظور القضايا الراهنة ،وقد أكد المؤلفان على ان العلاقة الأردنية الفلسطينية هي كأي علاقة ذات أبعاد موضوعية ومعنوية متعددة تمثل الروابط التاريخية الجغرافية والتمازج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ،كما ان الرؤى التي تخص العلاقة هي نتاج لأوضاع تاريخية معينة لا تتسم بالضرورة بالثبات كما ان قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية هو خطوة تصحيحية لهذه العلاقة لاعادة تنظيمها على أسس متكافئة ، كما أكد المؤلفان على ان أي صيغة مستقبلية للعلاقة يجب ان تنطلق من وجود كبنونتين متمايزتين تقومان على أساس وجود ارض وشعب ونظام مستقل لكل من الأردن وفلسطين ، دراسة قيمة فيها كثير من التحليل استفاد الباحث منها ، فقد كانت موضوعية بشكل جيد ، لكنها لم تتطرق الى التفاعلات وتطورات الاحداث ، وبقيت تركز على على تصور شامل للعلاقات .

- **دراسة الدكتور مصطفى الحمارنة وخليل الشقاقي وروزماري هوليس بعنوان " العلاقات الاردنية –الفلسطينية :الى اين ؟؟ اربعة سيناريوهات للمستقبل "،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية والمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن ، 1997.**

اشتمل الكتاب على ستة فصول وتناولت المواضيع التالية :

أوجه العلاقة ، مفاهيم متعارضة وشكوك متبادلة للعلاقات الأردنية الفلسطينية ضمن السياق الإقليمي والدولي والمحلي مع الاهتمام بالبعد الإسرائيلي – الفلسطيني، كما تم تناول سيناريوهات أربع بشكل تفصيلي :

سيناريو الانجراف في العلاقات الأردنية –الفلسطينية .

سيناريو التقاسم الوظيفي .

سيناريو الانفصال.

سيناريو التعاون .

وفي نهاية الفصل السادس اهتم المؤلفون بوضع استنتاجات ومتطلبات مستقبلية منها:
ان علاقات التعاون كانت اقل بروزا من علاقات الانفصال كما أن سيناريو الانجراف والتقاسم الوظيفي كانا الأكثر ملائمة في تفسير التطورات خلال عام 1997 (وقت إعداد الدراسة) من السيناريوهين الآخرين و وقد يعود ذلك الى ان سيناريوهي الانجراف والتقاسم الوظيفي لا يتوقعان من الأردنيين والفلسطينيين ان يستلما زمام امور علاقاتهما المستقبلية ،وفي نهاية الفصل السادس ذكر المؤلفون ان من الضروري ان نتذكر ان فكرة بلورة سيناريوهات بديلة لمستقبل العلاقات الاردنية – الفلسطينية قد ابتكرت كرد فعل على الصعوبات التى تحول دون التوصل الى اتفاق بين الأردنيين والفلسطينيين حول كيفية التعاون بينهما لما فيه فائدة الطرفين ،هذه الدراسة استفاد منها الباحث كثيرا كونها استندت على بناء تصورات مستقبلية للعلاقة ، واعتمادها على استشراف العلاقة ولم تتناول المعطيات التاريخية وانعكاس كثيرا من الاحداث مثل فك الارتباط وحرب الخليج ، فهي دراسة استشرافية.

- **دراسة تيسير الفارس بعنوان " الملك عبد الله الثاني ومستقبل العلاقة الاردنية الفلسطينية ، خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية" ، عمان ،دار الثقافة ،2001.**

يتحدث الباحث عن الروابط التاريخية والجغرافية مركزا على الروابط العشائرية التى كانت تربط بين سكان شرق الاردن وفلسطين ، ثم يتناول مواقف الحكام الهاشميين من ايام الشرف حسين بن على مرورا بمواقف الملك عبد الله الاول الى المواقف التاريخية للملك حسين والقرارات المصيرية التي اتخذها فيما يتعلق بالقضيه الفلسطينية، وينتهى بمواقف الملك عبد الله الثاني بن الحسين فيما يخص قرارات الحل النهائي وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ثم يتحدث عن الكونفدرالية والفدرالية ، مفاهيمهما فوائدهما ، مبرراتهما ، معوقاتهما، المواقف الرسمية منهما ,ثم في النهايه يصل الى ان القرار الكونفدرالي افضل الحلول وانه لا يوجد من حيث المبدأ تناقض بنيوي بين الطرفين الاردني والفلسطيني يمنع قيام مثل هذا الخيار كحل نهائي للقضية الفلسطينية ، استفاد

الباحث منها في دراسة شكل العلاقة المسيتقبلية بين البلدين لكنها تركز على كثيرا من الاحداث التي تهم مشكلتنا البحثية ، واغفلت العوامل الاقيليمية والدولية .

- **دراسة محمد المحاسنة بعنوان " الاردن والفلسطينيون ، العلاقة في بعدها الداخلي ، المقاربة غير المستحيلة " ،عمان ،دار الثقافة ، 2008**

تتحدث الدراسة عن علاقة الاردن مع" الاردنيين من اصل فلسطيني " أي العلاقة ببعدها الداخلي وانعكاس ذلك على علاقات الاردن مع فلسطين بشكل عام أي بالبعد الخارجي ، فالعلاقات الاردنية– الفلسطينية تعد احدى العوامل الاساسية المحددة لمستقبل القضية الفلسطينية ومستقبل الاردن ودوره ثم يتحدث عن عناصر واسباب المشكلة في البعد الداخلي اهمها الوجود الواقعي للاردنيين من اصل فلسطيني في الاردن والظروف التى رافقت الوجود الفلسطيني قبل وبعد عام 1967م واثار حرب 1973م واثار قانون الانتخابات الاردني لعام 1989م والظنون حول العلاقة المستقبلية الخارجية وتأثيرها،ويتطرق الباحث الى الجانب الاكثر اهمية وهو مفهوم الولاء والانتماء والجنسية ،وفي نهاية الدراسة يتناول الباحث العوائق التى تحول دون حل المشكلة في بعدها الداخلي وأهم الضرورات في حل المشكلة من بينها الموقف الاسرائيلي واخيرا يتناول الباحث اهم الحلول لحل المشكلة في بعدها الداخلي .

- **دراسة وهيب الشاعر بعنوان " الاردن الى اين ؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية" ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004.**

تعتبر هذه الدراسة من اهم الدراسات في موضوع الاردن وعلاقته بالقضية الفلسطينية حيث تناولت كثيرا من القضايا الحساسة بشكل موضوعي وعلمي ، حيث جاءت الدراسة في سبعة فصول وتناولت محاور مهمة اهمها: الهوية الوطنية الاردنية ماهيتها وسماتها، بنية الحكم المؤسسية، العلاقة الاردنية الفلسطينية ، النظام الاقتصادي والاجتماعي ، والعلاقة الاردنية العربية ، والهوية الاسلامية والخطاب الهاشمي وفي الفصل السابع والاخير تناول الحلول والرؤى المستقبلية .

فقد تناول الباحث هذه المحاور بشكل علمي وموضوعي وخصوصا العلاقة الاردنية الفلسطينية ، الطبيعة الديمغرافية للاردن وموقف الفلسطينيين من الدولة الاردنية وقضية الحقوق المنقوصة

للفلسطينين في الاردن وما هي استحقاقاتهم المستقبلية وما هي البدائل وبالتالي بناء علاقة متينة بين الاردن وفلسطين ، دراسة قيمة وموضوعيه وتحليلية استفاد منها الباحث ، لكنها لم تتطرق الى تاثير العوامل والاحداث الخارجية في العلاقات الاردنية الفلسطينية التي تتطرق اليها مشكلتنا البحثية .

- **دراسة مديحة المدفعي بعنوان" الاردن وحرب السلام " ترجمة رشيد ابوغيدا ،عمان ، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع ، 1993**

تكمن اهمية هذه الدراسة في اللقاءات الموسعة والمطولة مع صناع القرار السياسي في الاردن حيث جاءت بتحليلات وروايات لكثير من اللقاءات لم تعرض من قبل ، وركزت الباحثه على اوجه السياسة الخارجية الاردنية وعلاقة الاردن بأمريكا فيما يتعلق بجهود السلام والعملية السلمية واساسها القضية الفلسطينية ، حيث تناولت الباحثه محاور كثيره من اهمها : استراتيجية الاردن للسلام ، والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واهم مبادرات الاردن في السياسة الخارجية ، والمسيرة السلمية في عهد بوش الاب، استفاد الباحث من هذه الدراسة لكن الدراسة حدودها الزامني تتوقف عن عام 1993 ولم تتناول ما بعد ذلك ولم تتطرق الى مفهوم العلاقت الاردنية الفلسطينية وهذا ما سوف تتطرق اليه دراستنا .

التعليق على الدراسات السابقة:

قدمت الدراسات السابقة توصيف عام للعلاقة بين الاردن وفلسطين وتناولت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك جاءت في فترات زمنية متقاربة تتزامن مع انطلاق المسيرة السلمية ، وهناك دراستان تاريختان تناولت العلاقة ببعدها التاريخي وكذلك هنالك دراستنان تناولت العلاقة ببعدها الاستشرافي ، فقد استفاد الباحث من هذه الدراسات ، لكن مع توالي الاحداث الاقليمية والداخلية والدولية في الفترات الزمنية اللاحقة

لتلك الدراسات وما افرزتة هذه الاحداث من شبه انهيار للعملية السلمية واندلاع الانتفاضة وفوز حماس في الانتخابات عام 2006م وبالتالي قللت من القوة التحليلة الكامنة في هذه الدراسات ، فقد جاءت دراستنا كمكمل لهذه الدراسات ببعدها الزمني على الاقل ، والاهم ان هذه الدراسة شملت البعد الاسلامي في العلاقات –الاردنية الفلسطينية ، لما تتمتع به هذه الحركات الاسلامية من قوة كنتاج طبيعي لخيار المقاومة ، وهذا ما يميز دراستنا عن غيرها من هذه الدراسات بالاضافة الى العامل الزمني الذي جاءت فيه بعد تغيرات اقليمية لم تتطرق لها الدراسات السابقة بحكم عامل الزمن.

لقد ركزت دراسة عبد الحليم العدوان " القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية " على البعد التاريخي للقضية الفلسطينية وأثرها على الاجتماعات العربية في حين ان دراسة جميل خلف " الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية 1964- 1974م " تناولت نشاة منظمة التحرير الفلسطينية والعلاقات التي نسجتها مع الاردن ، ويرى الباحث ان كلا الدراستين ركزتا أكثر على فلسطين وانهما لم تعالجا العلاقة الاردنية –الفلسطينية بعمق ، وجاءت هذه الدراسة لتغطي حزء من هذه الفجوة .

اما دراسة تيسير الفارس " الملك عبد الله الثاني ومستقبل العلاقة الاردنية –الفلسطينية "فقد تناولت في بعض فصولها العلاقة التاريخية والجغرافية والروابط العشائرية بين البلدين ، وفي فصولها الاخرى تناولت العلاقة الكونفدرالية المستقبلية بين الاردن وفلسطين ،ودراسة وهيب الشاعر " الاردن الى اين ؟" تناولت الهوية الوطنية الاردنية سماتها وميزاتها ومستقبلها والعلاقة الاردنية الفلسطينية ، واما دراسة مديحة المدفعي " الاردن وحرب السلام " تناولت دور الاردن في العملية السلمية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية .

ففي الدراسات الثلاث السابقة كان التركيز على الاردن أكثر ودوره التاريخي في القضية الفلسطينية ، ولم تتطرق هذه الدراسات الى العلاقة الاردنية الفلسطينية بشكل متعمق .

اما دراسة سحر الكباريتي " فك الارتباط 1988م" ودراسة يسرى الخلايلة " أثر تطورات قضية فلسطين على العلاقات الاردنية الفلسطينية " ودراسة محمد محافظة " العلاقات الاردنية الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939-1951م" ودراسة سلامة القطارنة " علاقات الاردن بفلسطين 1929-1967م" ودراسة أسعد عبد الرحمن " مراحل تطور العلاقات الاردنية الفلسطينية " ودراسة مصطفى الحمارنة " العلاقات الاردنية الفلسطينية الى أين ؟" ، جميعها تناولت العلاقات الاردنية الفلسطينية بدرجات متفاوتة ، فبعضها تناولتها ببعدها التاريخي والبعض الاخر تناولتها ببعدها المستقبلي الاستشرافي ، لذلك جاءت دراسة الباحث لتركز على العلاقة الاردنية الفلسطينية ببعديها التاريخي والمستقبلي .

ومن جانب آخر ركزت بعض الدراسات السابقة على الكونفدرالية كأحد الحلول المستقبلية للعلاقة الاردنية –الفلسطينية مثل دراسة تيسير الفارس ومصطفى الحمارنة ، والدراسات الاخرى لم تتناولها بشكل متعمق ، فدراسة الباحث جاءت لتركز على العلاقة الكونفدرالية وتبرز أهميتها لكلا البلدين .

أما دراسة يسرى الخلايلة " أثر تطورات قضية فلسطين في العلاقات الاردنية الفلسطينية في الفترة 1985-1995م " فقد كانت من اكثر الدراسات الى دراسة الباحث في تناولها الى الاحداث التي مرت بها المنطقة من اعلان فك الارتباط الاردني مع الضفة الغربية واعلان الاستقلال الفلسطيني وحرب الخليج الثانية وعملية السلام في المنطقة وانتفاضة الاقصى 2000م ، لكن هذه الدراسة لم تتناولها بشكل كافي وخصوصاً المرحلة السلمية وذلك يعود الى العامل الزمني ، واما الدراسات الباقيه كانت في مجملها تاريخية واستشرافية ولم تتطرق الى هذه الاحداث بشكل كافي .

الفصل الثاني :الاطار النظري .

مقدمة :

قام الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين ، تناول في المبحث الأول النظام السياسي ومكوناته ، حيث انه يلقي الضوء على مكونات النظام السياسي الأردني والفلسطيني كنموذجين على وجه الخصوص ، وفي المبحث الثاني تناول الباحث العلاقات السياسية، وطرق دراستها وأهم نظرياتها ، وكذلك الاطار المفاهيمي للعلاقة الاردنية –الفلسطينية .

1.2 النظام السياسي ومكوناته:

1.1.2 مفهوم النظام السياسي:

لا يوجد تعريف شامل للنظام السياسي بسبب اختلاف وجهة نظر الباحثين في النظم السياسية ، واختلاف المفاهيم المستعملة لدراسة النظام السياسي والأهداف المبتغاه ، يرتبط مفهوم النظام السياسي بالنشاطات السياسية والسلوك السياسي ، لذا نرى أهمية توضيح طبيعة السلوك عندما يوصف بأنه سياسي .

لذلك يعرف ماكس فيبرMax Weber النظام السياسي بأنه ذلك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في منطقة معينة الحدود وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية. [6]

أما هارولد لاسويل Harold يرى أن صفة السياسي تتجسد في منظور القوة، حيث يعرف النظام السياسي بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ مؤسسا على مفهوم القوة .[7]

ويعرف ديفيد ايستونDavid Easton النظام السياسي بأنه تلك المتغيرات المتعلقة بالحكم وتنظيماته ، والجماعات السياسية والسلوك السياسي ، أما حدود النظام السياسي فيمكن التعرف عليها من خلال

[6] درويش ،ابراهيم ، النظام السياسي ، دراسة فلسفية تحليلية ،(القاهرة :دار النهضة العربية،الجزء الاول،1968م)، ص:23

[7] المصدر نفسة ، ص:24

مجموعة الأعمال المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية صنع القرارات الإلزامية للمجتمع ، فأيستون قد حدد مفهوم النظام السياسي في ثلاثة عناصر هي، صنع السياسات ، وإلزامية السياسات ، وتعلق عملية الإلزام بالمجتمع ككل .([8])

أما بالنسبة لجابرييل الموند Gabriel Almond فأنه يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة أو نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تقدم من خلالها وظائف الدمج والتكيف داخلياً وخارجياً، أي في إطار المجتمع ذاته وبينه وبين المجتمعات الأخرى من خلال استخدام الإجبار المادي الشرعي أو التهديد باستخدامه .([9])

2.1.2 مكونات النظام السياسي :

إن النظام السياسي قد استخدم بداية كرديف لنظام الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على انه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ، ان مفهوم النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة ، فمفهوم النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية بينما يتطلب وجود الدولة عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة.([10])

يرى ديفيد أبتر David Apter ان مكونات النظام االسياسي هي الحكومة والجماعات السياسية والابنية الطبقية([11])، أما ديفيد ايستون David Easton فيقترح عنصران اساسيان للنظام هما المدخلات ، وتشمل كل من المطالب والدعم ، والمخرجات وتشمل عملية صنع القرار([12]) ، وكذلك يقسم الموند Gabriel Almond النظام السياسي إلى مدخلات تستند إلى أربعة وظائف وهي

---

[8]) Easton David ,A Systems Analysis of Political Life,NewYork:John Wiley and Sons,Inc.,Second Printing, April,1967, P. 21.

[9])Gabriel A. Almond and James Coleman ,The Politics of the developing Areas ,New Jersey : Princeton University Press , Fifth Printing ,1966,PP.7-8

[10]) مسعد ،نيفين وهلال ،على الدين ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، نيسان 2000)، ص ص :9 -10

[11])Eckstein ,Harry ,A Perspective on Comparative Politics, Past and Present ,pp. 10 ,in Harry Eckstein and David E. Apter ,New York : The Free Press, Sixth Printing , March , 1968, p. 4.

[12]) Easton David, op. cit. p.33.

المشاركة السياسية والتوظيف، ورعاية المصالح ، وضبط المصالح وتنظيمها ، والاتصالات السياسية ، والمخرجات عند الموند فتستند الى صنع القانون وتطبيقه والحكم بالقانون .([13])

أما بيرنارد براون Bernard Brown فيحدد عناصر النظام السياسي في الحكومة وجماعات الضغط، وتجميع القيم ونمط العملية السياسية .([14])

وكذلك دانكوارت روستوDankwart Rustow فيقسم النظام السياسي الى مجموعتين من العناصر ، عناصر مؤسساتية رسمية وتشمل الحكومة بسلطاتها الثلاث وجهازها البيروقراطي ، وعناصر غير رسمية وتشمل التراث التاريخي للمجتمع والعنصر السكاني ، والموارد الطبيعية والبنى الاقتصادية والاجتماعية ، والنظم الإيديولوجية والقيمية ، وشكل الحكم والأحزاب والجماعات المصلحية .([15])

و يرى الدكتور تيم فوزي والدكتورعطا صالح إن العناصر التالية هي المتغيرات الرئيسية في كافة النظم السياسية بشكل عام وهي : البنى البيئية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ، والبنى السياسية والفكرية ، والحياة السياسية .([16])

3.1.2 مكونات النظام السياسي الأردني :

تعتمد المؤسسة الرسمية الاردنية في صنع القرار السياسي الخارجي على مجلس غير معلن يتمثل في المؤسسة الملكية، الملك وولي العهد بالإضافة إلى مجلس الوزراء وبعض الرسميين في الأجهزة الأردنية الأخرى ، بالإضافة إلى السلطة التشريعية .([17])

- **المؤسسة الملكية (الملك وولي العهد).**

للملك الدور رئيس في وضع السياسة الأردنية ، ويرجع ذلك الى كونه رئيس السلطات الثلاث التنفيذية ، والتشريعية والقضائية، وللصلاحيات الواسعة التي يمتلكها والتي منحها إياه الدستور.([18])

---

[13]) Gabriel A. Almond and James Coleman, op. cit. p.42.

[14])Brown A. Bernard , New Directions In Comparative Politics, New Delhi,Asia Publishing House, 1962, p.4.

[15]) Rustow A. Dankwart , Middle Eastern,Political Systems,Comorative Asian,Government Series ,NewJersey:prentice-Hall,Inc. 1971,PP. VI-VII.

[16]) تيم ،فوزي و صالح، عطا، النظم السياسية العربية المعاصرة ، (طرابلس :المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر،ط2 ،الجزء الأول ، السنة 1426هـ)، ص :30 .

[17]) الحياري، عادل ، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني :دراسة مقارنة، (عمان :الجامعة الأردنية ، 1972)، ص:35

[18]) الحياري، عادل ، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني ،مصدر سابق، ص :40 .

- **رئيس الوزراء :**

تتحدد صلاحيات رئيس الوزراء بموجب نظام خاص يصدره مجلس الوزراء ويصادق عليه الملك ، فهو الذي يتولى إدارة الجلسات التي يعقدها مجلس الوزراء تحت رئاسته، ويتولى تنسيق الأعمال بين مختلف الوزارات ومراقبتها في تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ، والدفاع عن السياسة العامة للحكومة أمام مجلس الأمة ، وهو مسؤول أمام الملك والسلطة التشريعية وكتاب التكليف السامي بتشكيل أي حكومة هو المنهج الذي تسير عليه أي حكومة .([19])

- **وزارة الخارجية :**

تعتبر وزارة الخارجية حلقة وصل بين الأردن والدول الأجنبية المختلفة ، حيث يقوم جهاز وزارة الخارجية بتجميع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى أجهزة خارج الوزارة، كالديوان الملكي أو رئيس الوزراء ويعتبر دور وزير الخارجية دوراً تنفيذياً خوله إياه صانع القرار الأصلي أو رئيس الوزراء، ويتحدد دور وزير الخارجية وتأثيره في صنع القرار السياسي الأردني بمدى الخبرة التي يمتلكها ومدى علاقته مع أعضاء المجلس غير المعلن ، وعلاقاته الشخصية والثقة الممنوحة له من قبل صانع القرار.([20])

- **السلطة التشريعية :**

تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ، ويتألف مجلس الأمة من مجلس الأعيان الذي يعين أعضاؤه من قبل الملك ومن مجلس النواب الذي يتألف من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً ومباشراً، ومن صلاحيات الملك دعوة مجلس الأمة للاجتماع وافتتاحه وفضه وفق أحكام الدستور كما يحق للملك حل مجلسي الأعيان والنواب ([21])،وتكمن وظيفة مجلس الأمة السياسية في مراجعة أعمال الحكومة الداخلية والخارجية ومراقبتها وإرشادها .

---

[19]) الحياري، عادل ، المصدر سابق ، ،ص:46 وكذلك www.CIA-TheWorld Factbook.com / الصفحة الرئيسية عن الأردن

[20]) سعيد ،فؤاد ، السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار ، (بغداد : ، الجامعة المستنصرية ، 1988م) رسالة ماجستير ، ص: 75

[21]) المواد من 67 الى 79 من الدستور الأردني على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الاردنية http/www.moi.gov.jo

4.1.2 مكونات" النظام السياسي الفلسطيني ":

تنقسم مؤسسات سلطة اتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية الى سلطتين اثنتين هما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، والسلطة الوطنية الفلسطينية ما بعد 1993م .

- **السلطة التشريعية :**

تتكون السلطة التشريعية في المنظمة من المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي .

المجلس الوطني الفلسطيني :

تنص المادة السابعة من النظام الأساسي للمنظمة أن المجلس الوطني الفلسطيني وهو(البرلمان في المنفى) يشكل أعلى سلطة في منظمة التحرير ويمثل الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة وخارجها، وتضم عضويته ممثلين عن الفلسطينيين من مختلف مجالات الحياة ، كما ينص النظام الأساسي في المادة الخامسة : ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية ، ومدة كل مجلس وطني ثلاث سنوات يجتمع كل سنة بناءً على طلب أو دعوة من رئيسه.([22])

المجلس المركزي :

قرر المجلس الوطني في دورته الحادية عشر المنعقدة في القاهرة عام 1973 م إحداث مجلس مركزي وظيفته استشارية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما يجب ألا تتناقض توصياته مع الميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية .

- **السلطة التنفيذية :**

يشدد النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة فصل الصلاحيات بين سلطتي المنظمة التشريعية والتنفيذية ، وتنص المادتين 13 و 15 من النظام الأساسي على أن المجلس الوطني ينتخب اللجنة التنفيذية من بين أعضائه ، واللجنة مسؤولة امام المجلس على الصعيدين الفردي والجماعي عن تنفيذ وتطبيق السياسات والخطط والبرامج التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني وتبناها .([23])

وبعد اتفاق أوسلو 1993م ، أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية التي تتكون من مجلس تشريعي يتكفل بإصدار التشريعات ومراجعة ومراقبة أعمال الحكومة ، ومجلس الوزراء والذي يقوم بدور السلطة

---

[22]) عودة , احمد فارس ,مقارنة النظم السياسية , مصدر سابق, ص: 209

[23]) المصدر نفسه ، ص : 210

التنفيذية ، وكذلك رئيس الدولة الذي يعتبر ركن أساسي في السياسة الفلسطينية الداخلية والخارجية . [24]

2 .2 العلاقات السياسية الدولية :

يعرف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"، ويعرفها رينولدز "انها تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"، ويعرفها ماكيلاند بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات"، أما كوينسي رايت، فيقدم تعريفاً واسعاً للعلاقات الدولية، وينبع من نظرته إلى العلاقات الدولية بأنها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية"، ويرى فيريدرك هارتمان بأن مصطلح العلاقات الدولية "يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية.[25]

السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي . وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية .[26]

تعتبر السياسة الخارجية أحدى العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة. فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزياً في السياسة العامة، إن أهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة تختلف من وحدة سياسية دولية إلى أخرى. فبالنسبة لبعض الوحدات ، تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة العامة. بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى.

تلعب السياسة الخارجية احياناً دوراً في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، وفي تأمين المصالح الخارجية و التكامل القومي أو الاستقرار السياسي، ففي السياسة الخارجية و العلاقات السياسة الدولية محور التركيز هو الدولة.

لفهم السياسة الخارجية لا بد من عرض ابرز طرق دراستها للتوصل إلى تصورواضح حول ماهيتها .

---

[24]) عودة , احمد فارس ,مقارنة النظم السياسية ، المصدرالسابق ، ص : 210.

[25]) حقي ، سعد ، مباديء العلاقات الدولية ، (عمان : دار وائل للنشر ، ط3، 2006) ، ص ص :11-15.

[26]) المصدر نفسه ، ص 16.

تعتمد دراسة السياسة الخارجية على عدة طرق أو مناهج:([27])

- المنهاج التاريخي : يقوم على تتبع الإحداث الخارجية من خلال الظروف التي تمر بها الدول وفق تاريخها ، فتحليل التاريخ المرتبط بالعلاقة الأردنية –الفلسطينية مثلا يعد نوعاً من التحليل التاريخي لآثاره وأبعاده وصوره التاريخية التي تشكل أهمية إستراتيجية للدولتين ، وحتى نستطيع قراءة الحاضر والمستقبل لا بد من قراءة الماضي .
- المنهاج القانوني: وهذا المنهاج لا يحلل العلاقات السياسية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية والإستراتيجية والإيديولوجية التي تتحكم في تقرير مجرى هذه العلاقات وإبراز كيانها في كل مرحلة من مراحل تطورها .
- الطريقة التحليلية : تعتمد على تحليل العوامل التي أدت إلى اتخاذ ذلك الشكل من السياسة وبالتالي ينفتح باب التحليل حول الأسباب والنتائج والآثار المستقبلية ، وهذا ما جاء في البحث من حيث التناول التحليلي للأحداث ، من خلال وضع الفرضية والتوصل إلى نتائج ايجابية كانت أو سلبية .
- الطريقة المقارنة : وهي طريقة تعتمد إجراء مقارنة بين السياسة الخارجية للدول المختلفة ، فقد تجري مقارنة بين دولتين أو أكثر في عدة مجالات ، وتتوصل من ذلك إلى الكشف عن أوجه التشابه أو أوجه الاختلاف ، فالباحث – من خلال دراسته– حاول استخدام أسلوب مقارنة في جزء من البحث عندما ألقى الضوء على الخلاف الحقيقي بين الجانبين الأردني والفلسطيني.

ومن خلال الطرق الثلاثة السابقة يمكن فهم السياسة الخارجية لان كل طريقة منها تقدم معلومات مهمة لجانب من جوانب السياسة الخارجية، ولا تستطيع كل طريقة تقديم صورة شاملة .

فيرى الباحث أن الدولة الفلسطينية بعد أن يتم الإعلان عنها يجب أن تقيم علاقات مع دول خارجية بصورة واضحة ومستقلة ولا بد من أن تنظم شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وممارسة سياستها الخارجية بصورة قوية ومنظمة .

---

[27]) مقلد ،اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،ط1 ،1982م) ، ص ص: 16 – 37

وهذا يتأتى من خلال نظريات السياسة الخارجية ، منها :

1. النظرية الإيديولوجية : تعبر هذه النظرية عن الأفكار التي تتضمنها النظرية السياسية التي تؤمن بها الدولة ، فبعض الدول تتخلى عن مبادئها وأفكارها وتتجاهل عقائدها السياسية في سبيل تحقيق المصالح الحيوية للدولة ، فإيديولوجيتها تتناسب مع فلسفتها ومصلحتها الشخصية. ([28])
2. النظرية الواقعية التحليلية ([29]): ترتبط هذه النظرية بتحليل مظاهر الواقع المحيط بالدولة ، فتنتهج منهجاً يتلاءم مع واقعها ومصالحها ، وبخاصة الأمنية والدولية منها ، فقد انسحبت القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا بعد أن ضمنت لنفسها مكاسب ومصالح تحققها بعد الانسحاب .
3. النظرية المتكاملة ([30]): وهذه النظرية تجمع بين النظريتين الإيديولوجية والواقعية وتحاول أن تقف موقفاً وسطاً وتجعل ما جاء في كلتا النظريتين كلاً متوازناً ، فتأخذ بالنظرية الإيديولوجية في السياسة الخارجية إضافة إلى مراعاة مصالح الدول .

يرى الباحث أن النظرية الواقعية التحليلية هي أنسب نظرية في فهم سياسة الدولة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية ، فهي مرتبطة بظروف الدولة ، ونظمها السياسية والاجتماعية ، وأهمية تحول سياسة الدولة الإسرائيلية إلى سياسة سلمية بعد أن كانت سياستها عدوانية ورغبتها في تحقيق السلام مع النظام السياسي الفلسطيني والأردني .

3.2 الاطار المفاهيمي للعلاقة الاردنية –الفلسطينية:

إن المعاني المختلفة التي قصدت من استخدام العلاقة – الأردنية الفلسطينية التطورات التي استجدت على هذا المفهوم ، وصولاً الى ما نقصده بالعلاقة الأردنية – الفلسطينية في هذه الدراسة
كان الاستخدام الاعم والاوسع نطاقاً لتعبير العلاقة الاردنية – الفلسطينية يقترن عادة بالمفهوم الاضيق للعلاقة ، أي العلاقة الرسمية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث كان يتزامن مع الجهود المبذولة لتنقية العلاقة بينهما ولذلك فإن الذهن غالباً ما ينصرف الى ان

---

[28]) مكريديس ،روي ، مناهج السياسة الخارجية ، حول العالم ، ترجمة حسن صعب ، (بيروت:المكتبة الأهلية) ، ص: 58,
[29]) مقلد ،اسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سابق، ص: 18
[30]) سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق، ص: 95.

المقصود بهذه العلاقة هو العلاقة السياسية بين النظام السياسي الاردني والنظام السياسي الفلسطيني .([31])

إن تعبير العلاقة الأردنية – الفلسطينية لم يقتصر على هذا المعنى الضيق لمفهوم العلاقة ، فقد توسع استخدام هذا المصطلح في الخطاب السياسي الاردني وفي الخطاب السياسي الفلسطيني، وقد تم تداول هذا المصطلح بصورة باتت تشمل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والوجدانية ، ولم يعد هذا المصطلح يصف علاقة قائمة وانما بات يصف علاقة تاريخية سبقت قيام العلاقات الرسمية بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أخذ هذا المصطلح يمتد نحو استشراف المستقبل اذ بدأ ايضاً يتناول الحاجة الى تنظيم العلاقة على اسس جديدة ، ثم بات الحديث عن العلاقة الاردنية – الفلسطينية يتناول صيغاً سياسية وقانونية اكثر وثوقاً وتبلوراً مثل الحديث عن العلاقة الكونفدرالية بين الدولتين الاردنية والفلسطينية .([32])

وهناك مستويان في النظر للعلاقة الاردنية – الفلسطينية :([33])

الاول: هو المستوى أو المنظور العام للعلاقة ، فهي علاقة بين كينونتين وطنيتين الاردنية الفلسطينية حيث يمكن الحديث عن نظرة كلية لدى مختلف مكونات الشعب الاردني في النظر الى العلاقة مع الشعب الفلسطيني ،واساس هذه النظرة هو الحقوق والمطالب الفلسطينية او القضية الفلسطينية في مواجهة المشروع الاستعماري القديم والحديث ، ويمكن ايضاً الحديث عن نظرة عامة لدى مختلف مكونات وتجمعات الشعب الفلسطيني الى العلاقة مع الاردن، ومنطلقها الجوهري يكمن في التقارب الجغرافي والاجتماعي والوجداني ووجود جزء من الشعب الفلسطيني على الارض الاردنية ، وما يوفره ذلك من تأثيرات ايجابية مأمولة على نضال الشعب الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه الوطنية .

الثاني : فيرتبط بالوقائع العملية والخاصة فمن جهة اولى هنالك مثلاً خصوصية للعلاقة بين الاردن والاردنييون من اصل فلسطيني ،المقيمين فيه منذ عام 1948م او حتى منذ عام 1967م وهو ما ينعكس على وضع وموقف الفلسطينيين في الاردن من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاردنية ، ومن جهة ثانية هنالك خصوصية العلاقة بين الاردن والشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام 1967م حيث لا زالت الجسور والروابط الاقتصادية تفعل فعلها .

---

[31]) الحوراني ، هاني وعبد الرحمن ، اسعد ،"تطور مفهوم العلاقات الاردنية الفلسطينية" ، مجلة السياسة الفلسطينية ،السنة الثالثة ،العدد 10 ، ربيع 1996م ، ص 58.

[32]) الحوراني ،هاني و عبد الرحمن، اسعد، مصدر نفسه، ص :59.

[33]) المصدر نفسه ، ص ص :60 –61

وهكذا اصبح بالامكان ادراج مفهوم العلاقة الاردنية – الفلسطينية بوصف نوعين رئيسيين من العلاقات :

- النمط التفاعلي الذي يشير الى وجود عوامل موضوعية تحكم العلاقة الاردنية – الفلسطينية كالروابط التاريخية والوجدانية والثقافية الوثيقة والمصالح الاردنية – الفلسطينية المشتركة ، والاهداف والتطلعات الواحدة ، وفي هذا النطاق فان المعنى التفاعلي للعلاقة الاردنية – الفلسطينية يتجاوز مجرد العلاقات الفوقية او السياسية او الدوبلوماسية بين الكيانات السياسية فهو يشير الى ابعاد التفاعل المجتمعي الثنائي وكثافة الصلات بين الشعبين.
- النمط القصدي للعلاقة وهو الذي لا يقتصر على وصف واقع حال تاريخي او راهن، وانما يقصد به توجه ارادي لتطوير العلاقة نحو مستوى معين يتجاوز ما هو قائم ،وفي هذا الاطار، إذا كان المفهوم القصدي للعلاقة الاردنية – الفلسطينية ليس معزولا عن المفهوم التفاعلي للعلاقة ، فانه لا يكتفي بوضعيته الراهنة ، فالتوجه القصدي ينطلق من ارضية العلاقة التفاعلية ، أي وجود الروابط التاريخية والمصالح المشتركة والتطلعات المشتركة من اجل تطويرها الى صيغة أعلى ، بحيث تصبح هذة العلاقة حقيقة موضوعية او كينونة قائمة بذاتها ، تعبيرا عن الحاجة الى تميز او توثيق هذه العلاقة .([34])

وتعبيراً عن التوجه الارادي في العلاقة – الاردنية الفلسطينية فقد جرى ،ويجري الحديث في الخطاب السياسي عن الوحده والمستقبل الوحدوي بين الاردن وفلسطين بعد قيام الدولة الفلسطينية على ارضها ، في حين تم التعبير عن هذا التوجه من الجانب الفلسطيني في الحديث منذ عام 1983م عن النية لاقامة علاقة كونفدرالية بين الدولة الاردنية والدولة الفلسطينية بعد قيامها .

وتجلى ذلك من خلال الاتفاقات المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين منظمة التحرير الفلسطينية سواء اكانت هذه الاتفاقات لمعالجة اشكالات معينة (اتفاق القاهرة بعد احداث ايلول 1970 م)، او بهدف التحرك المشترك على الصعيد السياسي والدبلوماسي (اتفاق عمان شباط 1985م) ، والاعلان عن تشكيل الوفد المشترك لمباحثات السلام في مؤتمر مدريد في اكتوبر 1991م .

---

[34]) الحوراني ،هاني وعبد الرحمن ،اسعد ،،تطور مفهوم العلاقات الاردنية الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص 59.

مقدمة:

إن الاحداث التي مرت على الاردن وفلسطين منذ الحرب العالمية الاولى كثيرة ومهمه ومصيرية لكلا البلدين ، لذلك تناول الباحث كثير من هذه الاحداث ، ففي استعراضنا للمبحث الاول في العلاقات الاردنية الفلسطينية 1987–1991 ، تناول الباحث الحقبه التاريخية للعلاقة الاردنية الفلسطينية منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى كمدخل تاريخي بثلاث مراحل : الاولى من عام 1916– 1948م ، والثانية من عام 1948 –1964م ، والثالثة من عام 1964– 1987م ، مع التركيز على أهم الاحداث أثرت على الاردن وفلسطين وعلاقاتهما الثنائية .

كما تناول الباحث في نفس المبحث إعلان الاستقلال الفلسطيني وفك الارتباط الاردني مع الضفة الغربية و الانتفاضة الفلسطينية الاولى وحرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد وانعكاساتهما، اما في استعراضنا للمبحث الثاني في العلاقات الاردنية الفلسطينية 1987–2000م ، فقد تناول الباحث معاهدات السلام الاردنية والفلسطينية مع اسرائيل وقضايا الحل النهائي والانتفاضة الفلسطينة الثانية ، كما تناول الباحث العلاقة الاردنية الفلسطينية ببعدها الاستشرافي .

1.3 العلاقات الاردنية – الفلسطينية (1987– 1991):

1.1.3 العلاقات الاردنية –الفلسطينية (1916–1948):

تعود جذور العلاقة بين الأردن وفلسطين الى نهاية الحرب العالمية الأولى ، حيث ظهرا ككيانين سياسيين منفصلين لأول مرة تحت الانتداب البريطاني ، إلا أن مصطلح العلاقة الأردنية – الفلسطينية يعد حديثاً ([35])، فظهور كيانات سياسية عربية في المنطقة عبرت عنها رسمياً اتفاقية سايكس بيكو ، بعد أن أجهضت فكرة إقامة الدولة العربية الموحدة التي كانت الثورة العربية الكبرى قد دعت إلى قيامها عام 1916م ، وخيب الغرب آمال وطموحات تلك الثورة ونكثوا بوعودهم لقادتها ، وجزئت المنطقة التي كان أهلها قد عاشوا سوياً من دون حدود ، إلى كيانات ووحدات سياسية مختلفة ([36])، فقد

[35]) الحوراني ، هاني وعبد الرحمن ،اسعد ،" تطور مفهوم العلاقات الأردنية الفلسطينية" ، مصدر سابق ، ص 1 .

[36]) مخادمة ، ذياب و نوفل، احمد ، "اتجاهات العلاقات الاردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع اسرائيل" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 136 ، السنة ابريل 1999م ، ص 42.

كانت السمة العامة للنضالات المبكرة التي خاضها الشعب الفلسطيني والأردني هي السمة القومية ، وانشغل أبناء كل كيان بمشاكله الذاتية دون ان يلهيه هذا عن الهدف القومي السامي في إقامة الوحدة العربية ، لقد ساهم ظهور الكيانات العربية المتمتعة بقدر محدود من السيادة إلى ولادة الوعي الوطني الفلسطيني بخطورة الهجرات اليهودية الى فلسطين ، وأهمية المحافظة على الذات الفلسطينية في وجه مؤامرة كبرى تحاول ليس السيطرة على وطنهم فقط بل إزالة الوجود الفلسطيني نفسه من فلسطين وتجاهل الهوية الفلسطينية ، واخذ الفلسطينيون يتحسسون مدى الخطورة على مستقبلهم ، ويبحثون في تثبيت ذاتهم وتشكيل كيانهم الوطني المرتبط مع مستقبل الأمة العربية نفسه[37].

فقد بادر الشعب في فلسطين في العشرينات والثلاثينات إلى تأسيس الجمعيات الخيرية ، وعقد المؤتمرات الشعبية وتطورت هذه المؤتمرات لتعبر عن نفسها بتشكيل الأحزاب السياسية الفلسطينية حملت في معظمها متطلبات قومية، وشكلت فيما بعد قيادة موحدة لها تمثلت في الهيئة العربية العليا لفلسطين بزعامة الحاج أمين الحسيني [38]،وهكذا ظهرت الكيانية الفلسطينية وتبلورت وأصبحت حقيقة قائمة قبل قيام اسرائيل عام 1948م ، واستطاعت هذه النواة الكيانية (الهيئة العربية العليا)ان تقود الشعب الفلسطيني في ثوراته المختلفة في مواجهة المحاولات الاستعمارية لطمس الشخصية الفلسطينية[39].

وعلى الجانب الشرقي لنهر الأردن عمل الأردنيون أيضا على المحافظة على شخصيتهم وكيانهم الوطني في مواجهة محاولات مشابهة للمصاعب التي واجهها الفلسطينيون وان كانت اقل حده ، واستطاع الأردنيون مبكراً وبوسائل مختلفة أن يثبتوا كيانهم ويقيموا دولتهم ، التي عرفت بإمارة شرق الأردن بعد الحرب العالمية الثانية [40].

لقد إجتمع القادة والملوك العرب في مؤتمر انشاص في الفترة من 28–29 ايار 1946 لبحث القضية الفلسطينية،وصدر عن المؤتمر عدة قرارات أهمها ان فلسطين قطر عربي لايمكن ان ينفصل عن

---

[37] مخادمة ، ذياب و نوفل، احمد ، "اتجاهات العلاقات الاردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع اسرائيل" ، مرجع سابق ، ص: 42 .

[38] الكيالي ،عبد الوهاب ، تاريخ فلسطين الحديث ،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط10،1990) ،ص ص: 294 – 304 ،جبارة ، تيسير،،تارخ فلسطين ،(رام الله : دار الشروق ،ط1،1998م)،ص ص: 225 – 250 .

[39] المخادمة ، نوفل ،"اتجاهات العلاقات الأردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع اسرئيل" ، مصدر سابق ،ص 43 ، الكيالي، عبد الوهاب ، تاريخ فلسطين الحديث ،مصدر نفسه، ص ص :285–294.

[40] الموسى ، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ،(عمان : مكتبة المحتسب ،ط1 ، 1996م) ص :122.

الاقطار العربية الاخرى،وان مصيره مرتبط بالقومية العربية[41]،واقترح القادة العرب ان تعرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة ،فتردد العرب خوفا من فقدان الامل كون امريكا وبريطانيا تسيطران على الامم المتحدة ،ولم يقوم العرب بتهديد المصالح الحيوية لامريكا وبريطانيا من اجل الرضوخ للمطالب العربية ،حيث اكتفوا بالتحذير والتلويح بمقاطعة هذه الدول اقتصادياً، علما بأن هذه الدول العربية لا تستطيع تنفيذ تحذيرها بسبب ضعف موقفها السياسي والعسكري والاقتصادي ،وتبعيتها لامريكا وبريطانيا ،والعلاقات السيئة التي تربطهم ببعضهم بسبب الخلافات بين القادة على عدد من القضايا وأهمها القضية الفلسطينية،حيث لم يتم دعوة أي من الشخصيات الفلسطينية لحضور مؤتمر انشاص .[42]

إن القضية الفلسطينية كانت أهم سبب رئيس لقيام الجامعة العربية،حيث برزت العلاقة الوحدوية القومية بين الدول العربية والقضية الفلسطينية من خلال ميثاق الجامعة العربية فقد ورد في بروتوكول الاسكندرية الذي صدر عام 1944 الاعتراف "بأن فلسطين تشكل جزءا هاماً من العالم العربي ، وان حقوق عرب فلسطين لا يمكن ان تمس دون الاساءة الى السلام والاستقرار في العالم العربي،وفي ميثاق الجامعة العربية الذي وقع في 22اذار 1945م ،تم الاتفاق على ان تُمثل فلسطين في اجتماعات اللجنة السياسية الفرعية دون أن يحق لها الاشتراك في التصويت ،أما بالنسبة للتمثيل فتختار الجامعة العربية ممثلاً لفلسطين للاشتراك في أعمال الجامعه الى حين الحصول على الاستقلال .[43]

تراجعت الأطماع الصهيونية في شرق النهر ولكن هذه التراجعات لم تنهي كلياً تطلعات بعض القوى(الصهيونية) نحو شرق الأردن [44]، وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية إلا وأصبح شرق الأردن دولة مستقلة ذات تطلعات وأهداف قومية، ترفع مبادئ وشعارات الثورة العربية الكبرى ، واعتبرت نفسها وريثة هذه الثورة وعليها مسؤوليات تفوق حدود هذا الكيان [45]، لتمتد إلى المنطقة العربية من اجل إقامة الدولة العربية الموحدة وهكذا أصبح هناك كيان أردني معبر عنه بالدولة الأردنية صاحبة السيادة

---

[41])العدوان ،عبد الحليم،القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية1946–1990م(عمان :امانة عمان الكبرى،ط1،2009م)،ص:31–32.

[42])نخلة ،كامل محمود ،"الفكر السياسي العربي في مؤتمري انشاص 1946والقاهرة 1964 "،مجلة شؤون عربية ، عدد 37، اذار 1984م ،ص:71–72.

[43])الرشيدي ،احمد ،" الجامعة العربية والقضية الفلسطينية" ،مجلة شؤون عربية ،العدد 19–20،السنة 1982م ،،ص:183–185

[44]) سليمان، بشير ،جذور الوصاية الأردنية ،(القدس: د.ن.،1980)، ص ص:57 – 60.

[45]) حديث الملك عبد الله مع المفتي امين الحسيني في سليمان ، بشير ، جذور الوصايا الأردنية ، المصدر نفسه ، ص :106

على جميع أراضي شرق الأردن ، كما حددتها سلطات الانتداب البريطاني مقابل كيان سياسي فلسطيني غير واضح المعالم تتجاذبه ثلاثة قوى :

الأولى : إسرائيلية (صهيونية) تريد أن تذيبه وتنهيه كليا لتقيم مكانه دولة يهودية على أساس أن وجود كيان فلسطيني يعني النقيض للمشروع الإسرائيلي(الصهيوني) في فلسطين .

الثانية : فلسطينية تريد أن تقيم دولة فلسطينية مستقلة على كامل التراب الفلسطيني شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأخرى وتحافظ على الهوية الفلسطينية ، وقاد هذا التيار الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا .

الثالثة : أردنية – فلسطينية رأت انه من مصلحتها ومصلحة القضية الفلسطينية ان يرتبط ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية) مع الأردن ، وكان يقود هذا التيار في الأردن الملك عبد الله وفي فلسطين بعض العائلات الفلسطينية الكبرى. ([46])

2.1.3 العلاقات الأردنية – الفلسطينية م1948 – 1964م.

لقد أدت حرب عام 1948م وقيام إسرائيل إلى لجوء واسع للفلسطينيين إلى الدول العربية والضفة الغربية وقطاع غزة ، ففي غزة في كانون الأول 1948م انعقد مؤتمر فلسطيني بدعوة من رئيس الهيئة العربية العليا الحاج أمين الحسيني واحمد حلمي عبد الباقي وحضره عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية ، أعلن في نهاية أعماله عن " استقلال فلسطين كلها بحيث يحدها شمالاً سوريا ولبنان وشرقاً سوريا وشرق الأردن، وغرباً البحر الأبيض المتوسط ، وجنوباً مصر، استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع المواطنون فيها بحرياتهم وحقوقهم ". ([47])

اعترفت غالبية الدول بهذه الحكومة – كما دعتها جامعة الدول العربية لارسال ممثليها لحضور اجتماعات المجلس وأصبح احمد حلمي مندوباً لفلسطين في مجلس الجامعة – باستثناء الاردن ، فقد

---

[46]) المخادمة ، نوفل ، "اتجاهات العلاقات الأردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل" ،مرجع سابق ، ص :44 ، كذلك لمعرفة هذه العائلات يمكن الرجوع إلى فليب لومارشان ، اسرائيل / فلسطين غداً ، أطلس استقرائي(عمان :دار الجليل ،ط1،1998م) ،ص ص : 60 – 78 .

[47]) جبارة ، تيسير ، تاريخ فلسطين ، مصدر سابق ، ص ص: 317–320.

رفض الملك عبد الله قيام دولة فلسطين لانه يتخوف من ان تمتد التوسعات الإسرائيلية لتشمل الأردن .* ([48])

كما طالب الملك عبد الله من الجامعة العربية سحب اعترافها بحكومة عموم فلسطين(المدعومة من امين الحسيني) ولكن الجامعة العربية رفضت الطلب الاردني ، ولم توجه الدعوة لحكومة عموم فلسطين في دورة الجامعة في خريف 1949م بناءً على الرغبة الاردنية .([49]).

عام 1950م نجح التيار الاردني – الفلسطيني الداعي الى قيام الوحدة بين الضفتين ، فتغير الميزان الديموغرافي جذرياً من خلال استيعاب اللجوء الفلسطيني الكبير .

1.2.1.3 مؤتمر اريحا كانون الاول 1948م:(*)

بعد فشل العمليات العسكرية العربية على الساحة الفلسطينية بدأ التحرك السياسي في الاوساط العربية حول قضية فلسطين ، كما بدأ التحرك من قبل بعض الشخصيات الفلسطينية في التحرك ، فعقد مؤتمر فلسطيني –اردني في عمان في اكتوبر 1948م بمبادرة اردنية ، وكانت اهم قرارات هذا المؤتمر ،الدعوة الى وحدة اردنية فلسطينية ،والدعوة الى مؤتمر فلسطيني اوسع يعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم للملك عبد الله الاول ملكا على فلسطين .**([50])

وقد رفضت الدول العربية هذه الوحدة الفلسطينية –الاردنية ورفضته ايضا الهيئة العربية العليا لفلسطين ،بينما رحبت المملكة العراقية بهذه الوحدة للارتباطات التاريخية والهاشمية مع الاردن.

دعي الى التحضير لمؤتمر اوسع واشمل كي تحضرة شخصيات فلسطينية اكثر للتوقيع على الوحدة ،فعقد مؤتمر اريحا بدعوة اردنية في كانون الاول 1948م في القصر الشتوي للملك عبد الله الاول

---

[48]) خطاب الملك عبد الله الى رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي "... اننا نخشى على سلامة بلادنا ومركزنا من أي دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين قد تنتسب للعرب .... انني سأحارب هؤلاء حيث ما كانوا كما احارب اليهود انفسهم " ، تيسير جبارة ، تارخ فلسطين ، مرجع سابق ، ص :320 .

* يبرز المؤيدون للموقف الرسمي الاردني ما يسميه الجانب الفلسطيني بالتدخلات الاردنية والمشاريع السياسية لحل القضية الفلسطينية قبل عام 1948م بانه ينطلق من الايمان من الوحدة القومية التي حملت رسالتها الثورة العربية الكبرى ، وان هذا المنطلق هو الذي كان وراء الدعوات لوحدة بلاد الشام بعد الحرب العالمية الثانية ، في حين ان النزعات القطرية والمحلية العربية تغطت بالسياسات الاستقلالية والوطنية لمحاربة هذه الدعوات الوحدوية .وكما يبرر المؤرخون الاردنيون (سليمان الموسى) ان ما قام به الاردن(الملك عبد الله) من اتفاقيات قبل عام 1948م وما بعدها جاءت لحماية الاردن وانقاذه من التوسع الصهيوني . ، عبد الرحمن ، اسعد و الحوراني ، هاني ،" تطور مفهوم العلاقات الفلسطينية الاردنية"، مصدر سابق، ص: 71 –72

[49]) عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934–1974م،(بيروت: المكتبة العصرية ،ط1 ، 1975م)،ص: 174.

[50])ا عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ،المرجع نفسه، ص:179، وكذلك جبارة، تيسير ،تاريخ فلسطين ، مرجع سابق ،ص:312.

في مدينة اريحا الفلسطينية وكان هذا المؤتمر مكملاً لمؤتمر عمان، ونادى اعضاء المؤتمر بالوحدة بين الاردن وفلسطين وتتويج الملك عبد الله على الدولة الموحده واطلق عليها المملكة الاردنية الهاشمية .([51])

وفي كانون الثاني 1948م وافقت الحكومة الاردنية ومجلس الامة على قرار مؤتمر الوحدة ،وفي 11 نيسان 1950م اجريت اول انتخابات نيابية لتشكيل مجلس امة موحد يضم ممثلين عن الاردن وفلسطين ليكون حجر الاساس في بناء الدولة الموحدة .([52])

وفي 24 نيسان عام 1950م أقرت الوحدة الاردنية –الفلسطينية والضم تحت التاج الهاشمي في جلسات مجلس النواب الاردني الموحد ، وكان اهم ما جاء في قرارات الوحدة الفلسطينية :

تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الاردنية الهاشمية ،([53]) واصبحت المجالس النيابية والحكومات تضم كثيراً من الشخصيات الفلسطينية بشكل مستمر ولعبوا دوراً في صنع القرار السياسي الاردني .

فقد ساعدت الوحدة في إضعاف الكيان الفلسطيني الذاتية والتي دعت اليه الهيئة العربية العليا ، التي ضعفت وانتهى دور حكومة عموم فلسطين ،لكن لم تنقطع علاقتها بجامعة الدول العربية ، وبقيت تمثل فلسطين تمثيلاً رمزياً هامشياً وغير فعال حتى عام 1959م عندما اصدرت جامعة الدول العربية قراراً يتعلق بإعادة تنظيم الشعب الفلسطيني ، وإبراز كيانه شعباً واحداً موحداً لا مجرد لاجئين ([54])، وتجسد ذلك في قيام منظمة التحرير الفلسطينية في ايار 1964م .

منذ ذلك التاريخ 1948م الى قيام منظمة التحرير استمر الاردن يتحدث بالنيابة عن الشعب الفلسطيني بعد ان ذاب وضعف الكيان الفلسطيني وضعفت الهوية الوطنية الفلسطينية في دولة الوحدة بين الضفة الشرقية والغربية ، فشهدت العلاقات الاردنية – الفلسطينية طيلة سنوات الخمسينات تحسناً ظاهراً بسبب اندفاع المد القومي العربي الموحد الذي ساد في تلك الفترة، وعلى الرغم من ملاحظات البعض

---

[51]) جبارة، تيسير ،تاريخ فلسطين ، المرجع سابق ، ص313 .

[52])* للاطلاع اكثر على اسماء الشخصيات الفلسطينية التي شاركت في الحياة السياسية الاردنية منذ اقرار الوحدة انظر تشكيلات المجالس النيابية الاردنية في الموسى ، سليمان ،تاريخ الاردن في القرن العشرين ،مصدر سابق ، ص ص: 683–691

(*) انظر قرارات مؤتمر اريحا في ملحق الدراسة .

[53]) عبد الهادي ،مهدي ، المسالة الفلسطينية ،مصدر سابق ،ص190

[54])الشقيري ، احمد ، من القمة الى الهزيمة ، مع الملوك والرؤساء العرب ،(بيروت:دار العودة ، ط1 ،1971) ، ص ص: 56 – 61.

على وحدة الضفتين([55])* الا انها بقيت تشكل مفهوماً متقدماً في النظرة الوحدوية للتيار القومي العربي ([56]).

---

[55])* يورد الباحث فيما يلي بشكل موضوعي بعض الاراء الاردنية والفلسطينية على قضية وحدة الضفتين من اجل بناء علاقة اردنية – فلسطينية بعيداً عن الخوف والتشكيك والالغاء :

الاراء الفلسطينية : يقول جميل هلال: " قام النظام باعتماد سياسة اقتصادية معينة تعتمد على تشجيع الاستثمار وتنمية بعض الصناعات في الضفة الشرقية فقط متوخيا في نفس الوقت اضعاف القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية بحيث تصبح الشرقية اكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية من الضفة الغربية ، ليتمكن النظام [الاردني] من الحاقها اقتصاديا بعد ان انجز الحاقها اقتصادياً " انظر هلال ، جميل ، الضفةالغربية التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948م 1947م ، (بيروت : مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ،1975 م)، ص: 133.

يورد د. اسعد عبد الرحمن وهاني الحوراني بعض الاراء والشكاوي الفلسطينية من قضية وحدة الضفتين :

- " استخدام اساليب القسر في منع ممثلي الضفة الغربية من المشاركة في مؤتمر غزة الذي انبثقت عنه حكومة عموم فلسطين واستعمال وسائل الترغيب والترهيب وخصوصاً في نطاق عفد المؤتمرات الشعبية للمطالبة بضم الضفة الغربية الى المملكة الاردنية االهاشمية وذلك في كل من نابلس وعمان ورام الله واريحا .
- القمع الشديد للقوى السياسية والشخصيات التي عارضت قرار ضم الضغة الغربية للاردن ، او دعت الى مقاطعة الانتخابات النيابية بعد الضم ، والتعسف في استخدام الجيش وقوات البادية في بسط الحكم العسكري على الضفة الغربية .
- المصادقة المتعجلة على قرار الوحدة من قبل مجلسي النواب والاعيان بعد انتخابات 1950م دون افساح المجال امام نواب الضفة الغربية لمناقشة القرار مناقشة حرة ، ودون الاستماع الى رأي هؤلاء النواب بشأن المستلزمات السياسية اللازمة لابرام الوحدة ".

كذلك يورد د. اسعد عبد الرحمن بعض الاراء والدعاوي الاردنية في تبرير وحدة الضفتين :

- " يرفض اللذين يتبنون الموقف الرسمي الاردني اعتبار وحدة الضفتين الحاقا إكراهياً ويستشهدون بمشاركة رجالات وقوى من الحركة القومية في التحضير والمشاركة في المؤتمرات الشعبية التي دعت الحكومة الاردنية الى الموافقة على وحدة الضفتين ، ويرى هؤلاء ان صراع المحاور العربية كان وراء التحريض ضد وحدة الضفتين .
- كذلك يرفض هؤلاء ان يكون النظام السياسي الاردني قد انتهج سياسة تمييزية ضد الضفة الغربية في الفترة ما بين 1948 –1967 ويقول هؤلاء ان المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية شكلت 55% من حجم المؤسسات الصناعية للمملكة عند وقوع حرب 1967 ، وان سياسات الاستثمارالصناعية املتها عوامل فنية اقتصادية بحتة (مثل وجود الخامات) وليست سياسات تمييزية في حين لم تمارس سياسة التمييز على صعيد الوظائف الحكومية المدنية والعسكرية خلال فترة الوحدة .
- تختلف نظرة المثقفين الاردنيين الى وحدة الضفتين ، فمن ناحية يرى بعض هؤلاء ان الوحدة لم تكن الحاقاً بقدر ما كانت اندماجاً لطبقة الوجهاء (الافندية) في الضفة الغربية مع الطبقة الحاكمة في الاردن ، ويقلل هؤلاء من اهمية العوامل السياسية ويعتبر بعضهم ان طبقة الوجهاء السياسيين استخدمت الغطاء السياسي الايديولوجي (الفلسطنة) من اجل الدفاع عن مصالح فئوية او لتحسين حصتها في شبكة العلاقات والمصالح الاقتصادية للطبقة الحاكمة ." ، عبد الرحمن ، اسعد و الحوراني ، هاني ،" تطور مفهوم العلاقات الاردنية الفلسطينية" ، مصدر سابق ، ص 72–73

[56]) مخادمة ، "اتجاهات العلاقات الاردنية الفلسطينية "، مصدر سابق ، ص: 47.

3.1.3 العلاقات الأردنية – الفلسطينية من 1964م – 1987م .

مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات بدأت تحدث تطورات في القضية الفلسطينية أدت الى ظهور بعض التنظيمات الفلسطينية ([57])، وان كانت متواضعة في حجمها وامكانياتها، لكنها شكلت النواة الاولى لاعادة ولادة الكيان الفلسطيني – فيما بعد – وقد رافق ذلك تحرك عربي منفرد متمثل في الدور المصري او جماعي متمثل في جامعة الدول العربية ، ففي 13 يناير 1964م انعقد مؤتمر القمة العربي الاول، واوصى بانشاء الكيان الفلسطيني ، وفي 28 ايار 1964 م انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في القدس بعد موافقه الملك حسين وبضغط عربي عليه ، وحضر المؤتمر ما يقارب 350 مندوبا واتخذ المؤتمر قراراً باعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وظهر الى الوجود لاول مرة منذ حرب عام 1948م كيان فلسطيني عرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، لقد رفضت الاردن هذا الكيان ولم تتحمس له، لكن بسب الدعم الكبير الذي لقيته المنظمة من مصر ، ساهم الى حد كبير في تليين الموقف الاردني الرافض لقيام المنظمة التحرير الفلسطينية ، وفي تحسين صورة المنظمة عند القيادة الاردنية . ([58])

بدأت تثار تساؤلات من جديد بعد قيام منظمة التحرير، من قبل التنظيمات الفلسطينية الناشئة ، والفعاليات في منظمة التحرير حول مدى شرعية التمثيل الاردني للشعب الفلسطيني ، فقد رفض الاردن هذا الامر ، واعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة الاردنية ، ونظراً للتفسيرات المتباينة ونظرات الريبة والشك التي رافقت اقامة منظمة التحرير الفلسطينية*([59])، فقد اكد في ذلك الوقت ميثاق

---

[57]) انظر نشأة التنظيمات الفلسطينية ،حركة فتح ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية ، الحزب الشيوعي الفلسطيني، حزب البعث ،الجبهة العربية وغيرها من التنظيمات ، عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1986).

[58]) خلف ،صلاح ، فلسطيني بلا هوية لقاءات مع الكاتب اريك رولو ، ترجمة نصير مروة، (عمان :دار الجليل،1996)،ص ص: 76–78، كذلك الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الخامس ، القسم الثاني ، ص ص :183–184

[59])* يورد د . اسعد عبد الرحمن وهاني الحوراني شكاوي ودعوات الجانب الفلسطيني من رفض الأردن لقيام منظمة التحرير، وذلك من اجل بناء علاقات أردنية – فلسطينية مستقبلية مبنية على التنسيق التعاون ، ومن هذه الدعاوي :

- " ان معارضة قيام منظمة التحرير والسعي لتحجيم نطاق عملها وفرض شروط على عقد مؤتمرها التأسيسي في القدس ، ثم الاشتباك معها واضطهاد مؤيديها ورفض عروضها في تسليح القرى الأمامية للضفة الغربية وتحمل مسؤوليات الدفاع عنها .
- محاربة العمل الفدائي ضد اسرائيل سواء ذلك الذي انطلق من الضفة الغربية في النصف الاول من الخمسينات او مع نهاية النصف الأول من الستينات ." ،عبد الرحمن ،اسعد و الحوراني ، هاني ،" تطور مفهوم العلاقات الاردنية الفلسطينية "، مصدر سابق ص: 70.

المنظمة في مادتة الرابعة والعشرين التي تقول " لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة ، سيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية " .([60])

وبعد تفجر الوضع في حرب حزيران عام 1967م وبروز فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل قوي ، وسيطرة حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات ، بدأت قضية تمثيل الشعب الفلسطيني بين منظمة التحرير والأردن تعود من جديد ، وبدأت العلاقات الأردنية – الفلسطينية تتجه نحو التأزم وخصوصاً بعد إقدام المنظمة في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1968م في القاهرة ، على إلغاء المادة 24 من الميثاق القومي الفلسطيني ، التي كانت تنص على عدم رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة سيادتها على الضفة الغربية ، وكذلك تغير اسم الميثاق من الميثاق القومي الفلسطيني إلى الميثاق الوطني الفلسطيني([61]) ، وازدادت الخلافات في وجهتي النظر الاردنية والفلسطينية بعد معركة الكرامة اذار 1968م ، وتصاعد التناقض والخلاف حول الوجود الفلسطيني لتصل الى درجة الصدام المسلح في ايلول 1970م ، مما أدى الى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الاردن .*([62])

=وكذلك يورد د. اسعد عبد الرحمن وهاني الحوراني دعوات الجانب الاردني :

- "تقول بعض المصادر الاردنية ان الحكومة الاردنية لم تعارض في قيام كيان كيان فلسطيني عندما نوقشت هذه القضية في مؤتمر بلودان ، وان هزاع المجالي رئيس الوزراء انذاك اوزع للوفد الاردني بالموافقة على فكرة قيام كيان فلسطيني كانت قد بحثت انذاك في المؤتمر ، وترى هذه المصادر ان قيام منظمة التحرير والموقف منها قد اطلق عليها الحرب الباردة العربية او صراع المحاور العربية مما يعني ان موقف الاردن قد تأثر بموقع الظرف الفلسطيني في دائرة الصراع العربي الجاري وليس بالموقف من القضية الفلسطينية ذاتها .
- يشكو بعض المثقفين الاردنيين ايضاً ان قيام منظمة التحرير قد احدثت شرخاً كيانياً لدى الشعب الواحد في ضفتي الاردن ." ،عبد الرحمن ، اسعد و هاني، الحوراني ،" تطور مفهوم العلاقات الاردنية الفلسطينية" ، المصدر نفسه، ص 72: 73 .

[60]) انظر المادة الرابعة والعشرين من الميثاق القومي الفلسطيني الصادر عن المجلس الفلسطيني الأول ، القدس– 28 – أيار إلى 2 حزيران 1964م في ملحق الدراسة.

[61])انظر الميثاق الوطني الفلسطيني في ملحق الدراسة .

[62])* يورد د . اسعد عبد الرحمن وهاني الحوراني دعاوي الجانب الفلسطيني والاردني في أحداث التي تلت حرب 1967م وقضية أحداث 1970 م.:

- " وجود نية مبيتة لتصفية العمل الفدائي بعد حرب عام 1967م وافتعال الأزمات معه بدءاً من صدامات 1968 وصدامات 1970 وإخراج المنظمة من الأردن كلياً ." ، عبد الرحمن ،اسعد و الحوراني ، هاني ، مصدر سابق ، ص: 70

وفيما يلي بعض دعاوي الجانب الاردني :

وادى الصدام الى تأزم العلاقة الى ابعد مدى على الرغم أن الاقتتال كان في شكله الظاهر حول تشكيل وبناء القواعد الاساسية نحو تحرير الاراضي المحتلة ، الا ان جزءاً منه كان في الواقع قتالاً على أحقية تمثيل الفلسطينيين ، فقد لاحظ الاردن تعاظم الموقف الشعبي والعربي والدولي الداعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مما أ ثر على تمثيل الاردن التاريخي للفلسطينيين والقضية الفلسطينية ، وكذلك بالنسبة لمنظمة التحرير التي كانت قد بدأت تشكك في تمثيل الاردن للفلسطينيين وترى انها هي صاحبة الحق وليس الاردن .

إن خروج المنظمة من الاردن أضعف دورها كما كان متوقعاً ــ فقد طرح الملك حسين في اذار 1972م فكرة لاعادة العلاقات مع الفلسطينيين تمثل في مشروع المملكة العربية المتحدة ([63])، ولم يكتب للمشروع الاردني النجاح بسبب اصرار منظمة التحرير على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني .

فقد وافق مؤتمر القمة العربي في الرباط اكتوبر 1974م على وحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني فقد اكد قرار القمة على " حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ومسؤولة

- =" اما بعد حرب 1967م فان المصادر الاردنية تشدد على عدم الانضباط في الحركة الفلسطينية الفدائية عن الصدامات الدامية والازمات التي وقعت بين الجانبين الاردني والفلسطيني وادت فيما ادت الى اخراج المقاومة الفلسطينية من الاردن عان 1971م
- يرى بعض المثقفين الاردنيين القوميين ان الصدام في ايلول 1970 م كان اساساً صراع برامج وتوجهات وليس اقتتالا اهلياً بين الاردنيين والفلسطينيين .
- يحمل الكثير من العاملين في الحقل الوطني الاردني على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كونها إستوعبت الحركة الوطنية الاردنية في إطارها الفصائلي و"قلسطنت "هذه الحركة واخضعتها لسياساتها وتوجهاتها قبل عام 1970م ، وانها اسهمت بقسطها في تعميق الشرخ الاقليمي حين تبنت سياسة بناء فروع محلية لفصائلها بعد عام 1970 م على اساس برنامجها الفلسطيني البحت ."، عبد الرحمن ،اسعد و الحوراني ، هاني ، مصدر نفسه، ص ص :73 – 74.

[63]) نص مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972 م على أن " تصبح المملكة الاردنية الهاشمية (مملكة عربية متحدة) وتتكون من قطرين ، قطر فلسطين : ويتكون من الضفة الغربية واية اراض فلسطينية اخرى يتم تحريرها ويرغب اهلها في الانضمام اليها ، وقطر الاردن ويتكون من الضفة الشرقية ، وتكون عمان العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الاردن ، وتكون القدس عاصمة لقطر فلسطين ، ورئيس الدولة هو الملك ويتولى السلطة التنفيذية ومعه مجلس وزراء مركزي ، اما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف بمجلس الامة ويتكون من عدد اعضاء متساو من كل قطر ، وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الاعلى الملك وتنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة ، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها. ويتولى السلطة التنفيذية في كل قطرحاكم عام ومجلس وزراء قطري من ابنائه ، ويتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب، يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر، وتتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر ، بإستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية "، الموسى ،سليمان ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ص:385–389.

عن صياغة مستقبله "([64])، مما دعم موقف منظمة التحرير الفلسطينية في وجه الموقف الأردني ، مما حذا بالاردن الى الاعتراف بمنظمة التحرير عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية ، وممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني ، وبذلك يكون الاردن قد حسم موقفه ولأول مرة من المنظمة ، وجاء القرار الأهم بعد ذلك بقبول منظمة التحرير مراقباً في الامم المتحدة ، فأخذت تشارك في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني([65]).

وبقيت الاتصالات بين الجانبين الأردني والفلسطيني محصورة باللقاءات الجانبية بين المندوبين الاردنيين والفلسطينيين في الامم المتحدة والسفارات ، وأصبحت العلاقة أقرب الى الفتور ، لكن وقوع حدثان مهمان جعلا العلاقة الأردنية – الفلسطينية تتجه نحو التحسن والتعاون والتنسيق ، الحدث الاول زيارة السادات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في ايلول 1978 م ، قامت القمة العربية الطارئة في بغداد في تشرين الثاني 1978م بتخصيص مبلغ 100 مليون دولار لصندوق يديره الاردن ومنظمة التحرير لدعم سكان الاراضي المحتلة في غزة والضفة الغربية ، وشكل وزراء اردنيون واعضاء في اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية لجنة مشتركة فلسطينية – اردنية مقرها عمان لادارة الصندوق ([66]).

والحدث الثاني هو الاجتياح الاسرائيلي للبنان في 1982م ، مما أدى الى خروج المؤسسات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتوزيعها على عدة اقطار عربية ، وما تبعها من طرح الرئيس الامريكي ريغان مبادرته للسلام في 2 ايلول 1982م ، فقد اكد أنه " لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة وان تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة يتم بالارتباط مع الاردن "([67])، فقد شجعت المبادرة الامريكية فكرة تمثيل الاردن للفلسطينيين بعلاقة فدرالية ، لكن المشروع العربي للسلام في 9 ايلول 1982 م في مدينة فاس الذي أكد على الدعم العربي القوي

---

[64]) ، العدوان عبد الحليم ، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية ، مصدر سابق ، ص 144 .

[65]) قرار الامم المتحدة بخصوص قبول منظمة التحرير الفلسطينية مراقباً في الامم المتحدة في،عبد الحق ، احمد ، مسألة عضوية فلسطين في منظومة الامم المتحدة بين السياسي والقانوني،.(نيقوسيا:مؤسسة بيسان للصحافة والنشر ، ط1 ، 1990م)

[66]) حبيب الله ، غانم ، "الكونفدرالية الفلسطينية الاردنية بين الجذور التاريخية والرؤيا المستقبلية "، مجلة كنعان ، العدد 12 ، نيسان 1992 م ، ص 48

[67]) بنود مبادرة الرئيس ريغان في ، الموسى، طارق و الهور ،منير، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947– 1982 ، (عمان :دار الجليل، ،ط1،1983م)، ص ص:209–210

لدولة فلسطينية مستقلة تحت السيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ([68])، مما جعل الاردن يتخلى عن فكرة الاتحاد الفدرالي والذهاب الى الاتحاد الكونفدرالي كحل مقبول لكل الاطراف ، حيث ردت الادارة الامريكية على المبادرة العربية للسلام بشكل ايجابي ، ومما زاد الوضع قناعة عند الحكومة الاردنية بالعلاقة الكونفدرالية عندما أخبر الرئيس الامريكي ريغان الحكومة السعودية بصفة سريه " أن الاتحاد الكونفدراليأ أحد النتائج الممكنة لخطة ريغان للسلام " .([69])

ثم تلاه اجتماعات ولقاءات ثنائية حول موضوع التحركات الدبلوماسية بشأن التوصل الى تسوية سياسية للنزاع العربي الاسرائلي مما ادى الى التوقيع على اتفاق 11 شباط 1985 م (الاتفاق الاردني – الفلسطيني للتحرك المشترك) ، فوافق الطرفان الاردني والفلسطيني على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي بين الاردن وفلسطين .([70])

1.3.1.3 التقارب الاردني –الفلسطيني : (*)

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشر في الجزائر في شباط 1983م ،واصدر عدة قرارات ، فقد أكد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الاردني والفلسطيني واهمية تطويرها مستندا على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة وخارجها ، وشدد على ضرورة أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الاردن على أساس كونفدرالي بين دولتين مستقلتين .([71])

([68]) قرار مؤتمر فاس في العدوان ، عبد الحليم ، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية ، مصدر سابق ، ص: 228 ، وكذلك المشروع العربي للسلام ، في الموسى، طارق والهور، منير ،مشارع التسوية للقضية الفلسطينية 1947– 1982 ، مصدر سابق ، ص 211.وكذلك ردود الفعل العربية والعالمية على المشروع العربي للسلام ، المصدر نفسه، ص :212.

([69]) الحسن،خالد ، الاتفاق الاردني الفلسطيني للتحرك المشترك ، (عمان: دار الجليل ، ط1 ، 1985م)، ص :27 .

([70]) الحسن،خالد ، الاتفاق الاردني الفلسطيني للتحرك المشترك، مرجع نفسه، ص 43.

(*) لقد سبق أن قام الاردن بالتنسيق مع الدول العربية ،ففي عام 1976 و1977 قام الاردن بالتنسيق مع مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بغرض استئناف أعمال المؤتمر الدولي ومشاركة منظمة التحرير فيه وانتهى التحرك بالفشل بسبب زيارة الرئيس انور السادات للقدس ، وجولة اولى ما بين تشرين الاول 1982ونيسان 1983 من التحرك والتنسيق مع منظمة التحرير بغرض التوصل الى صيغة ثنائية . ، خطاب الملك حسين الى الامة حول علاقة الاردن بالقضية الفلسطينية بتاريخ 19–شباط 1986 ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986 ،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1987،)،ص :460.

([71]) المجلس الوطني الفلسطيني ، الدورة السادسة عشرة ، الجزائر 14الى 22–2–1983. ، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات . http/www.malaf.info/pa-documents

حاول المجلس الوطني الفلسطيني الموازنة بين المشروع العربي للسلام في قمة فاس حول الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود عام 1967م وبين مبادرة الرئيس الامريكي رونالد ريغان حول الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والمرتبط مع الاردن .

فقد إعتبر المجلس الوطني قرارت قمة فاس بأنها تشكل الحد الادنى للتحرك السياسي العربي ، وكذلك اعتبر مبادرة الرئيس الامريكي في مضمونها لا تصلح أساساً للحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية ، الا أن المنظمة أبدت استعداداً لقبول نوع من العلاقة الاتحادية بين الاردن وفلسطين ، بمعنى في إطار الدولة المستقلة ، وليس في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني ،أي قبول المنظمة لمبدأ الاستقلالية في المبادرة العربية مع الحفاظ في عدم تفريغ المبادرة الامريكية من مضمونها .

وبناءاً عليه فقد فوض المجلس الوطني الفلسطيني في دورته هذه ،قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق التقارب مع الاردن بهدف التوصل الى صيغة مشتركة بينهما لدفع جهود التسوية لحل الصراع في المنطقة.

شهدت العلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تحسنا ملحوظا بعد انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان تشرين الثاني 1984م ، فقد جاء انعقاده بعد أحداث خطيرة على الساحة الفلسطينية وتحالفات اقليمية خطيرة .

إفتتح الملك حسين دورة المجلس بخطاب تضمن المباديء والأسس التي تقوم عليها العلاقة الفلسطينية الاردنية ، وأهمها التأكيد على وحدة الهدف والمصير ، وإعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، ومتحدثاً بإسمه في كافة المجالات ، وبحق الشعبين الاردني والفلسطيني في تحديد طبيعة العلاقات المميزة التي تربط بينهما ، كما قدم مقترحات للتحرك المشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية .([72])

دعا المجلس اللجنة التنفيذية لدراسة المقترحات التي تقدم بها الملك حسين في ضوء الأهداف الفلسطينية ، ومقررات الدورتين الاخيرتين السادسة عشرة والسابعة عشرة ، كما دعا اللجنة التنفيذية للمنظمة لمتابعة الحوار مع الاردن طبقاً لمقررات الشرعية الفلسطينية مع الإلتزام بمقررات القمم العربية في الرباط وفاس وخاصة المشروع العربي للسلام .([73])

---

[72]) المجلس الوطني الفلسطيني ، الدورة السادسة عشرة ، الجزائر 14الى 22–2–1983. ، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، مرجع سابق ، http/www.malaf.info/pa-documents .

[73]) المصدر نفسه ، ص 2 ، انظر كذلك بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول اتفاق عمان في ملحق الدراسة.

2.3.1.3 إتفاق عمان (شباط 1985):(*)

لقد كان هذا الإتفاق أول إتفاق للتحرك المشترك بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف إعطاء المجال لمنظمة التحرير للمشاركة في العملية السلمية على أساس القرارين 242،338(**) وسحب الإتهام لها بالإرهاب ، فالمنظمة لم تكن مقبولة دولياً ، وكان ينظر اليها على أنها منظمة ارهابية وتحديداً من الولايات المتحدة الامريكية ،فمصلحة الاردن ومنظمة التحرير مشتركة ومهمة في التوصل لهذا الإتفاق .

فالقيادة الفلسطينيةأصبحت بعد حرب بيروت 1982م وما حصل من إنشقاق فلسطيني وضغوطات ليبية –سورية، وكذلك سوفيتية على المنظمة لمنعها من الإنجرار نحو العملية السلمية في ظل تقارب فلسطيني –مصري –أردني بعد زيارة الرئيس ياسر عرفات المهمة لمصر في أثناء خروجه من بيروت ، والتي بدأ فيها بكسر حاجز العزلة العربية لمصر .*([74])

(**)ان مرتكزات الاردن للتحركات السياسية تستند على قرار مجلس الامن 242 لعام 1967 ، وقرار مجلس الامن 338 لعام 1973، وقرار قمة الرباط لعام 1974 ، ومشروع السلام العربي المقر في قمة فاس عام 1982م ، خطاب الملك حسين الى الامة حول علاقة الاردن بالقضية الفلسطينيه ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1987) ، ص:463.

(*)لقد تحدث الملك حسين بشكل تفصيلي عن الزيارات المكوكية للقيادة الفلسطينية الى عمان من اجل التوصل للاتفاق ، ويذكر الملك حسين مجريات الاحداث والنقاشات بين القياديتين للتحرك المشترك ، من خلال خطابة الى الامة حول علاقة الاردن بالقضية الفلسطينية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية ،مصدر نفسه ، ص ص: 469–479.

[74])* لفهم طبيعة اتفاق شباط (اتفاق عمان) سيقوم الباحث بإيجاز مختصر عن الوضع الاقليمي والمحلي الذي سبق الاتفاق لفهم دوافع منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الخطوة :

المستوى الاقليمي :

- توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر واسرائيل .
- دخول القوات الاسرائيلية الى لبنان .
- الثورة الاسلامية في ايران .
- غزو الاتحاد السوفييتي لافغانستان والمعارضة الدولية على ذلك .
- توتر العلاقات الاردنية السورية بسبب تقارب الاردن من العراق في حربه مع ايران .
- مبادرة الرئيس ريغان عام 1982م .
- المشروع العربي للسلام (قمة فاس) ايلول 1982 م

*من خلال نقاش وحوارمع العميد عبد الله ابوجرار بتاريخ 25 كانون الثاني 2010م

لقد كانت دوافع الاردن نحو الاتفاق : اولا: ان الاردن يؤمن بالسلام وهو عضو في الامم المتحدة ويؤمن بحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية ،ثانيا: الاردن بحكم صلته التاريخية والجغرافية المباشرة بفلسطين والقضية الفلسطينية. ،خطاب الملك حسين الى الامة حول علاقة الاردن بالقضية الفلسطينية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986، مرجع سابق، ،ص: 466

على المستوى الداخلي الفلسطيني :

- خروج منظمة التحرير الفلسطينية منهكة من بيروت .
- دعم المنشقين من قبل سوريا عسكرياً وسياسياً لادخال منظمة التحرير الفلسطينية تحت الوصاية السورية .،

يقول كمال جنبلاط اثناء حديثه مع عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري :" ..... لا يوجد قرار

يرى الباحث أن المنظمة أصبحت أكثر استعداداً للمشاركة في تسوية سلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية بما فيها قراري 242،338 ، وأصبحت الحكومة الاردنية على قناعة بأهمية المشاركة الفلسطينية في العملية السلمية ، وان السلام لا يتحقق دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي يجب حثها على القبول بالقرار 242 من اجل تذليل عقبة مشاركتها في المؤتمر الدولي للسلام . وقد سعت المنظمة الى التنسيق والتحرك المشترك بوفد (مشترك أردني – فلسطيني) لكي تحصل على الاعتراف الامريكي بوجود منظمة التحرير عبر البوابة الاردنية

فقد دعت الاتفاقية الى تحرك مشترك لتحقيق تسوية سلمية للصراع في الشرق الاوسط ،وإنهاء الاحتلال للاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، على أساس المباديء التالية :([75])

- إنسحاب كامل من الاراضي المحتلة عام 1967م ، مقابل سلام شامل وفقا لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن .

- =سياسي فلسطيني مستقل ..... فلسطين هي سوريا ....." انظر برنامج حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة بعنوان المنفى مجدداً ، الدقيقة 15 ، على موقع الجزيرة الاخبارية www.aljazeera.net
- حاجة منظمة التحرير الى مكان لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني لتثبيت الشرعية الفلسطينية امام حركة الانشقاق المدعومة من النظام السوري . انظر حديث ممدوح نوفل وابو العباس في حكاية ثورة ، مصدر سابق .الحلقة العاشرة

فخوف سوريا والاتحاد السوفييتي (من زيارة عرفات الى مصر اثناء خروجه من لبنان وتقربه من الاردن ، واعلان رغبته قبل ذلك عن توجهه للحل السلمي)، من حصول كامب ديفيد ثانية ، فزادت الضغوط السورية والليبية والسوفييتية على الحركات الفلسطينية لعدم المشاركة في المؤتمر الوطني الفلسطيني وبالتالي سحب الشرعية من الرئيس ياسر عرفات . انظرحديث ممدوح ، نوفل ، حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة ، الدقيقة 20 .

فانعقد المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر في عمان بحضور الملك حسين، وبالتالي ثبتت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية واستقلاليتها ، امام الضغوط السورية والسوفيتية ، وضمن كذلك ياسر عرفات بعقد مؤتمر في الاردن من مشاركة المنظمة في أي عملية تسوية قادمة ، وجاء الرد السوري – السوفييتي على اتفاق الاردني – الفلسطيني بدعم حرب المخيمات – فيما بعد – في لبنان ، فقد " كانت حرب المخيمات تصفية حسابات اقليمية مع منظمة التحرير ومن ضمنها توقيعه على اتفاق عمان وتوجهه نحو الحلول السلمية " حديث ممدوح نوفل، حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة بعنوان المنفى مجدداً الدقيقة 40 .

=و لقراءة وجهة النظر الاردنية في الاتفاق انظر طهبوب ،ناصر ، السياسة الخارجية الاردنية والبحث عن السلام ، ،(عمان ، د. ن، 1994م) ، ص ص: 208 –227

([75]) للاطلاع بشكل تفصيلي على الاتفاق ،يمكن الرجوع الى خالد الحسن ، الاتفاق الاردني الفلسطيني للتحرك المشترك 1985 (عمان : دارالجليل ، 1985)،. وكذلك للاطلاع على الاتفاق ،يمكن الرجوع الى حديث طاهر حكمت وزير الاعلام الاردني انذاك في برنامج حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة ، بعنوان المنفى مجدداً، الدقيقة 37 ، على موقع قناة الجزيرة الاخبارية www.aljazeera .net ، وكذلك بشكل تفصيلي في خطاب الملك حسين الى الامة حول علاقة الاردن بالقضية الفلسطينية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986، مصدر سابق ، ص :465.

- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، يمارس الشعب الفلسطيني فيه حقه الثابت في تقرير المصير ، عندما يكون في مقدور الشعبين الاردني والفلسطيني فعل ذلك في إطار كونفدرالية مقترحة بين الدولتين الاردن وفلسطين .
- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الامم المتحدة.
- حل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها .
- على هذه الأسس تجري مفاوضات سلمية تحت اشراف دولي تشارك فيه كافة الاطراف المعنية ، بما فيها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي ، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، تشارك في المفاوضات في اطار وفد أردني –فلسطيني مشترك .

تباينت ردود الفعل على الاتفاق ، فالإتحاد السوفيتي وسوريا وليبيا عارضت الإتفاق بالاضافة الى معارضة الفصائل الفلسطينية وخصوصاً الموجودة في دمشق ، ([76]) أما دول الخليج ومصر فقد رحبت بالاتفاق واقترحت القيادة المصرية أن تبادر الولايات المتحدة الامريكية الى دعوة الوفد الاردني –الفلسطيني المشترك لاجراء حوار مع الولايات المتحدة كبداية وتمهيداً لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل ،([77])أما إسرائيل فقد عارضت الاتفاق كونها تعتبر منظمة التحرير منظمة إرهابية . ([78])

1.2.3.1.3إلغاء اتفاق عمان :

لم يدم الاتفاق الاردني –الفلسطيني طويلاً ، اذ أعلنت الحكومة الاردنية عن إلغاءه في شباط 1986م ، واتهمت قيادة المنظمة بعدم الوفاء بالتزاماتها ، وعلى أثر ذلك قامت الحكومة الاردنية باغلاق 25 مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان ، وطلب من المسؤولين الفلسطينيين ومن بينهم خليل الوزير "ابوجهاد" مغادرة عمان ، بحجة أنه لم يعد هناك سبب للبقاء وان التعاون مع المنظمة لم يعد ما يبرره ، يقول الرئيس ياسر عرفات على القرار الاردني بالغاء الاتفاق :" .. كنت اتوقع هذا التصعيد من قبل الحكومة الاردنية، لا أعرف لماذا ، ولكن يبدو بالرغم من كل جهود التهدئه التي نبذلها

([76]) الشريف ،ماهر، البحث عن كيان (نيقوسيا، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ،ط1 ،1995م)،ص :245، وكذلك ، برنامج حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة ، المنفى مجددا ، على موقع الجزيرة الاخبارية ،www.aljazeera.net

([77]) االخلايلة ، يسرى، اثر تطورات قضية فلسطين على العلاقات الاردنية الفلسطينية 1985–1995م، رسالة ماجستير،(المفرق : جامعة ال البيت ، 1998م) ، ص 43، وكذلك مسلم ،عدنان ، الموقف المصري الرسمي والشعبي من القضية الفلسطينية ، 2006 ، http://admusallam.bethlehem.ed

([78]) تصريح شمعون بيرس حول معارضته للاتفاق ، برنامج حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة ، المنفى مجددا ، الدقيقة 46 ، على موقع الجزيرة الاخبارية ،www.aljazeera.net

،مصرة على اثارة المشاكل اما بشكل مباشر او غير مباشر على العلاقات الاردنية –الفلسطينية ."[79] ويقول عدنان ابو عودة رئيس الديوان الملكي السابق في رده على الغاء الاتفاق :" لم يكن عرفات لديه النية القوية في ان يأخذ ذلك الاتجاه فكان يناور اكثر مما يحاول ان يصل لحلول ، كان كل علاقته مع الاردن للبحث عن طوق نجاه والمناوره على منافسيه اكثر منها في التوجه الجاد والمشاركة الاردنية –الفلسطينية وفي الحل السياسي "[80] ويقول ممدوح نوفل في تحليله على الغاء اتفاق عمان :" لقد كان اتفاق عمان مناورة تكتيكية (بارعة) من ابو عمار حاول ان ينقذ فيها منظمة التحرير ، ان يلتقط الانفاس[لذلك] اقام العلاقة مع الاردن ووقع الاتفاق وعقد دورة المجلس الوطني السابع عشر ثم الغى الاتفاق "[81]) وتكرر تأكيد منظمة النحرير على الغاء الاتفاق في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشر 1987م (الدورة التوحيدية وصمود المخيمات) [82] ، وهذا دليل على مناورة الرئيس ياسر عرفات للخروج من الاوضاع الصعبة داخل البيت الفلسطيني حيث كانت شروط الفصائل لحضور هذه الدورة التوحيدية الغاء اتفاق عمان، فقد توترت العلاقات الاردنية –الفلسطينية نتيجة لذلك .

ويمكن ايجاز اسباب فشل الاتفاق الى مجموعة من العوامل :

- المعارضة القوية داخل منظمة التحرير الفلسطينية للاتفاق .
- ازمة الثقة بين الجانبين الاردني والفلسطيني ورفض المنظمة للقرار 242 .[83]
- غياب الدعم العربي للاتفاق ، مع معارضة النظام السوري والليبي للاتفاق .
- معارضة إسرائيل للاتفاق ، ومهاجمتها في تشرين الاول 1985 مقرات المنظمة في تونس مما تسبب في وقف الجهود السلمية .
- معارضة الاتحاد السوفيتي للاتفاق .

---

[79] تصريح الرئيس ياسر عرفات على الغاء اتفاق عمان ، برنامج حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة ، المنفى مجددا ، الدقيقة 47 ، على موقع الجزيرة الاخبارية ،www.aljazeera.net .

[80] حديث عدنان ابو عودة في برنامج حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة بعنوان المنفى مجدداً ، الدقيق 45، على موقع الجزيرة الاخبارية ،www.aljazeera.net

[81] . حديث ممدوح نوفل في برنامج حكاية ثورة ، الحلقة العاشرة بعنوان المنفى مجددا الدقيقة 47. على موقع الجزيرة الاخبارية ،www.aljazeera.net

[82] قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإلغاء اتفاق عمان ، يوميات ووثائق الوحدة العربية1987 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ،1988)، ص: 519.

[83] خطاب الملك حسن الى الامة ، بتاريخ 19–شباط 1986م ، يوميات ووثائق الوحدة العربية1986، مرجع نفسه ، ص470

- التحسن في العلاقات الاردنية –السورية ، اذ جرت محادثات بين مسؤولين سوريين واردنيين بوساطة سعودية في اكتوبر1985م وتم الاتفاق بينهما على الالتزام بخطة فاس دون الاشارة الى الاتفاق الاردني –الفلسطيني .([84])

وتوالت الاحداث تدريجياً بعد اعلان فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية – التي اشتعلت فيها الانتفاضة في كانون الاول 1987م – وما تبعه من إعلان استقلال الدولة الفلسطينية في تشرين الثاني 1988م ، (وهذا ما سنتناوله في المطلب التالي) .

مما سبق يرى الباحث ان العلاقات الاردنية – الفلسطينية قد أستخدمت بمفاهيم ومعاني مختلفة وبدرجات ومضامين متباينة ففي بداية القرن العشرين أستخدمت مفهوم العلاقات الاردنية – الفلسطينية بكل ابعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية ووحدة المصير المشترك ،حيث كانت فلسطين والاردن تحت الانتداب البريطاني ويهددهما عدو مشترك ، لذلك فقد كانت العلاقات السياسية بين البلدين تأتي ضمن البحث عن كيان سياسي في منطقة اقليمية لبلدان استقلت حديثاً .
وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام إسرائيل (فترة الخمسينات والستينات) كان مفهوم العلاقات الاردنية السياسية في الخطاب السياسي القومي الذي نظر الى أن الشعبين الاردني والفلسطيني هما شعب واحد لاشعبان ، وان تنظيم العلاقة هي مسألة داخليةتتعلق بتنظيم العلاقة داخل شعب الدولة الواحدة ، وان مستقبل هذه العلاقة مرهون بمسألة الوحدة العربية والامة العربية الواحدة ، ثم تطور مفهوم العلاقة في منتصف الستينات الى علاقة بين كيانين سياسيين هما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وضرورة السعي للتغلب على حالة التوتر ضمن الصورة الفسيفسائية السياسية العربية اثر انشاء منظمة التحرير الفلسطينية والتصريحات المختلفة المتعلقة بالفلسطينيين على الساحة الاردنية وطبيعة العلاقة معهم ، وخاصة المتعلقة بالضفة الغربية ، فظهرت اوصاف لهذه " العلاقة الكفاحية " و " العلاقة النضالية " و "العلاقة الخاصة والمميزة ".([85])
كما أن تعبير العلاقة الاردنية – الفلسطينية إتسع لدى البعض لا ليشمل العلاقة بين القيادات السياسية للاردن وللفلسطينيين فحسب ، بل ليشمل كذلك العلاقة بين كيانين وجسمين سياسيين هما الاردن

---

[84]) القلقيلي، نائلة ، مقال بعنوان الهوية الفلسطينية واعتراف المجتمع الدولي ، 4–5–2010م المركز العربي للمعلومات ، http://www.arabsino.com

[85]) مخادمة ، ذياب ونوفل، احمد ،" اتجاهات العلاقة الاردنية الفلسطينية "، مصدر سابق ، ص:45

وفلسطين بكل ابعادهما السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتاريخية ووحدة المصير المشترك . ([86])

4.1.3 الانتفاضة الفلسطينية 1987م .

شكلت انتفاضة الشعب في كانون الاول 1987 منعطفاً تاريخياً مهماً وتحولاً جذريا شمل مجمل النواحي والاطر السياسية والعسكرية والثقافية والفكريةوالاجتماعية للشعب الفلسطيني على الخصوص ، ممتداً الى الامة العربية والاسلامية بشكل عام ، فقد اكدت الانتفاضة على الروح الوطنية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وغيرت في مسار الصراع العربي –الاسرائيلي ،كما شكلت نقلة نوعية ، فالانتفاضة لم تكن وليدة لحظة او حدث معين وانما كان لها جذور وتراكمات منذ بداية الاحتلال البريطاني .

بعد انعقاد الدورة(التوحيدية وصمود المخيمات) الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في نيسان – ابريل /1987م اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة في 9- كانون الاول 1987، التي اخذت شكل الثورة الشعبية ضد الاحتلال الاسرائيلي ،وقد ادت الانتفاضة الى وضع القضية الفلسطينية في أولويات اهتمامات الأطراف المعنية بالصراع العربي – الإسرائيلي وكذلك الرأي العام العربي والدولي. ([87])

لقد حررت الانتفاضة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها من ضغوط المحاور العربية، ومن اضطرارها الى الانخراط في احداها او التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد او ذاك ، وقد بدأت احداثها في الوقت المناسب حين كانت المنظمة بالكاد خارجة من انقسام داخلي استمر قرابة اربع سنوات، وكان جرحها العميق من حرب المخيمات في لبنان ما زال مفتوحاً وتسبب يومياً بمزيد من الانهاك لجسمها المستنزف ، وتبعثر قواتها في اكثر من بلد عربي ، وابتعدت عن خطوط التماس مع اسرائيل ،وتوقف عملياتها القتالية ، والتي كانت تعاني من عزلة عربية شبه خانقة، فعلاقاتها مع النظام السياسي السوري ومن بعده النظام السياسي اللبناني كانت في اوج توترها بسبب الحروب المتواصلة

---

[86]) مخادمة ، ذياب ونوفل، احمد ،" اتجاهات العلاقة الاردنية الفلسطينية "، ، المصدر سابق ، ص: 45.

[87])الشريف ،ماهر، البحث عن كيان، مصدر سابق ،ص:357، ، وكذلك انظر برنامج حكاية ثورة ، قناة الجزيرة الاخبارية ،www.aljazeera.net ، الحلقة الحادية عشرة. بعنوان الانتفاضة.

على المخيمات ، وعلاقتها مع النظام السياسي الاردني لم تكن على ما يرام ،فقد توترت منذ نيسان – 1987م و ألغى المجلس الوطني الفلسطيني إتفاق عمان بصورة أزعجت النظام السياسي والقيادة السياسية الاردنية وتجلت مظاهرها في عدم استقبال الملك حسين للرئيس الفلسطيني اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في عمان 1987م ، ، وفوق هذا وذاك كانت المساعي الدولية تجاه البحث عن حلول سلمية للقضية الفلسطينية جامدة ولا امل في تحريكها مجدداً.([88])

فقد فرض الشعب الفلسطيني على العالم الاعتراف الفعلي بوجوده وبشخصيته الوطنية، وبحقوقه المشروعة في اقامة دولته، ولم يعد بمقدور أي طرف ان يتجاهل هذه الحقيقة فقد ادى إشتعال الانتفاضة الى إجبار الادراة الامريكية علي التحرك باتجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية، أعلن شولتز وزير الخارجية الامريكية عن مبادرته ، وقام بجولة في عواصم المنطقة خلال شهر شباط–فبراير /1988م، والتقى في العاصمة الاردنية عمان الملك حسين وكبار المسؤولين الاردنيين، والذين أكدوا ارتياحهم تجاه افكاره التي طرحها، كما أكدوا له ان القضية الفلسطينية أمر يهم منظمة التحرير الفلسطينية،حيث كان شولتز يروج للدور الاردني في المفاوضات بدل منظمة التحرير الفلسطينية.([89])

إن الانتفاضة الفلسطينية كرست انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني من الخارج الى الداخل، فاتحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية أفق التحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة من جهة، والاستنكاف عن التدخل في الشؤون الداخلية للانظمة العربية والانخراط كطرف في أحد المحاور العربية من جهة ثانية، واعادت الانتفاضة تسليط الاضواء على منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها السياسي الذي كان قد تجمد عملياً اثر فشل فكرة اجراء حوار بين الادارة الامريكية ووفد أردني – فلسطيني مشترك على قاعدة اتفاق عمان ، وخصوصاً بعد ان إستطاعت قيادة المنظمة أن تلتقط سريعاً الفرصة التي توافرت لها وبادرت من خلال فصائلها الرئيسية وذات الحضور الفاعل في المناطق الفلسطينية المحتلة الى تشكيل قيادة وطنية موحدة للانتفاضة([90]).

---

[88]) نوفل، ممدوح، البحث عن الدولة، (عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2001م)ص 119.وكذلك انظر برنامج حكاية ثورة، قناة الجزيرة الاخبارية،www.aljazeera.net، الحلقة الحادية عشرة. بعنوان الانتفاضة.

[89]) سلسلة حلقات بعنوان " اسد الاردن، قصة ملك" ، جريدة الشرق الاوسط ، لندن ، الحلقة الحادية عشرة، العدد 10565، نوفمبر 2007، www.aawsat.com

[90]) الشريف ماهر، البحث عن كيان ، مصدر سابق ، ص 357، ونوفل، ممدوح ، البحث عن الدولة ، مصدر سابق ،ص 120.كذلك برنامج حكاية ثورة، قناة الجزيرة الاخبارية،www.aljazeera.net، الحلقة الحادية عشرة الانتفاضة الفلسطينية.

5.1.3 مبادرة شولتز:

طرح وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية جورج شولتز ، مبادرته للتسوية السلمية في الشرق الاوسط في 4-شياط/1988م على أثر تصاعد الانتفاضة الفسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة ، هدفت الى إقامة سلام شامل في الشرق الاووسط يضمن الامن لكل دول المنطقة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ودعت الى إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المعنية بالصراع من جهة وإسرائيل ووفد أردني – فلسطيني مشترك من جهة ثانية، على أن يسبق هذه المفاوضات بأسبوعين عقد مؤتمر دولي بمشاركة أطراف الصراع إضافة للدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، لا تكون له سلطة فرض حلول أو الاعتراض على اتفاقيات تم التوصل اليها ، وأكدت المبادرة الامريكية أن على جميع المشاركين في المؤتمروالمفاوضات " قبول قراري مجلس الامن 242 و 338 وإدانة العنف والارهاب مقترحةً أن تبدأ المفاوضات بين إسرائيل والوفد الاردني – الفلسطيني المشترك حول ترتيبات لفترة إنتقالية تستمر ثلاثة سنوات ، على أن تجري بعدها بسبعة أشهر مفاوضات بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة([91]).

لقد تمثل الموقف الفلسطيني من مبادرة شولتز بالرفض وذلك على لسان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي اكد على ان شولتز من خلال مبادرته عمل على تجزئة الشرعية الدولية عندما اكد في نهاية كلمته على ان تكون المشاركة الفلسطينية من خلال الوفد الاردني – الفلسطيني المشترك ، وقد اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ان ذلك تجاهلاً للدولة وللشعب الفلسطيني ([92]).

اما بالنسبة للموقف الاردني من المبادرة فقد سلمت الحكومة الأردنية وزير الخارجية الامريكي جورج شولتز ، ورقة تتضمن مبادئ أساسية يعتبرها الاردن مهمة في أي مسيرة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي ، والمسألة الفلسطينية وهي تتضمن عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، والانسحاب الإسرائيلي من الاراضي المحتلة هو اساس أي تسوية او سلام والتأكيد على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وأن يساعد المؤتمر كل أطراف النزاع على التوصل الى سلام شامل وعادل وأن قرار هيئة الامم المتحدة 242 هو أساس المفاوضات، وأن الاردن لن يمثل الشعب الفلسطيني في المؤتمر

---

[91]) " النص الكامل لمبادرة شولتز" ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد108 نيسان 1988م ، ص ص 148 –149.

[92]) "خطاب ياسر عرفات امام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي" ، مجلة شؤون فلسطينية،العدد 187 ، تشرين الاول – أكتوبر 1988 ، ص ص 140– 141.

ولن يتفاوض نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية ،كما أكد أنه على إستعداد لحضور المؤتمر بوفد أردني –فلسطيني مشترك([93]).

6.1.3 قرار فك الارتباط الأردني القانوني والاداري مع الضفة الغربية تموز–يوليو 1988م .

تعود الجذور التاريخية لقرار فك الارتباط الى مؤتمر قمة الرباط عام 1974م وكان من أبرز مقررات ذلك المؤتمر إعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على الارض التي يتم تحريرها ،فالفترة ما بين 1974 –1988 كانت فترة تمهيدية لصدور قرار فك الارتباط، إذ كانت الرغبة الفلسطينية والرغبة العربية تؤكدان على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، واختيار شكل هذا المصير مستقلاً عن الكيان الاردني ، وتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من تمثيل الفلسطينيين والمطالبة بحقوقهم الشرعية([94]).

1.6.1.3الإجراءات التي تبعت قرار فك الارتباط:

لقد كان هناك العديد من الإجراءات التي تبعت قرار فك الارتباط :

- إلغاء خطة التنمية في الضفة الغربية([95]): حيث كان قرار مجلس الوزراء الأردني في 28–تموز 1988م القاضي بإلغاء خطة التنمية في الأراضي المحتلة بمثابة خطوة أولى سبقت قرار فك الارتباط ، وقد تضمن هذا القرار حل سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات العاملة في إطار تلك الخطة ([96]).
- قرار حل مجلس النواب : أصدر الملك حسين في 30 تموز 1988م ، مرسوماً بحل مجلس النواب بموجب المادة 34 من الدستور ، وكان المجلس يتألف من ستين عضواً ([97])، نصفهم من الفلسطينيين الذين يمثلون الضفة الغربية ، وكان ذلك المجلس من مظاهر وحدة الضفتين، إذ أنه ضم ممثلين من أبنائها([98]).

---

[93]) خطاب الملك حسين في قمة الجزائر بتاريخ 7– حزيران 1988 ،القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية ، عبد الحليم العدوان ،(عمان : امانة عمان الكبرى ط1 ، 2009)، ص ص : 269– 294.

[94]) أنظر خطاب الملك حسين حول فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988 في ملحق الدراسة.

[95]) المصدر نفسه في ملحق الدراسة.

[96]) الكباريتي، سحر، فك الارتباط سنة 1988 ، دراسة تحليلية لأسبابه واثاره، رسالة ماجستير،(عمان :الجامعة الاردنية ، 1996م)،ص:75.

[97]) دورات المجالس النيابية الاردنية ، في الموسى ، سليمان ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ص:683–691.

[98]) شاهين، احمد ، فك الارتباط الاردني .. الدوافع والتحديات ،شؤون فلسطينية ،العدد 186، السنة ايلول 1988،ص: 103.

- قرار إنهاء خدمة موظفي القطاع العام في الضفة الغربية : أصدر مجلس الوزراء الأردني قراراً في 4 آب 1988 م يقضي بإنهاء خدمة موظفي القطاع العام في الضفة الغربية ، وإحالة جميع موظفي الحكومة إلى التقاعد ، أو الاستيداع وإنهاء خدمات الموظفين غير المصنفين ([99])، وقد أستثنى القرار موظفي دائرة الأوقاف ودائرة قاضي القضاة ، وذلك من اجل إستمرار قيامه برعاية الأماكن المقدسة والأوقاف الإسلامية في فلسطين، وقد بقي هذا الترتيب قائما حتى أيلول 1994م اتفاق إعلان المبادئ بالنسبة للضفة الغربية، إما بالنسبة للأماكن المقدسة في القدس ، فقد إستمرت رعاية الأردن لها ([100]).
- إلغاء قانون شؤون الأرض المحتلة ووزارة شؤون الأرض المحتلة : ألغت الحكومة الأردنية يوم 6 آب 1988م قانون شؤون الأرض المحتلة ووزارة شؤون الأرض المحتلة ، وكانت هذه الوزارة قد تعرضت للإلغاء في قمة الرباط 1974م ، وأستحدثت دائرة مستقلة تحت اسم دائرة الشؤون الفلسطينية تتبع وزارة الخارجية، وذلك إشارة واضحة الى ان قضايا الضفة لم تعد من الأمور ذات الطابع المحلي ، وإنما تدخل ضمن دائرة العلاقات الخارجية([101]).

2.6.1.3 رد الفعل الفلسطيني على قرار فك الارتباط :

إن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي عقد اجتماعه الدولي في بغداد في 31 تموز 1988م ، إستمع إلى تقرير اللجنة التنفيذية للمنظمة حول الإجراءات الأردنية ، وأكد التزام منظمة التحرير الفلسطينية وتحملها لكافة المسؤوليات الوطنية والقومية بإعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وبالقيام بكل ما يترتب على ذلك من التزامات تؤكد الهوية الفلسطينية للشعب الفلسطيني طبقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ، وقرارات القمم العربية([102]).

فقد خلق تخلي الأردن رسمياً عن المسؤولية عن الضفة الغربية وعن الرغبة في تمثيل أو المشاركة في تمثيل سكانها الفلسطينيين، تحدياً كبيراً أمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ صدور قرار فك الارتباط إلى إعلان مسؤوليتها عن الضفة الغربية وتكفلها بالترتيبات المالية والإدارية إزاء الموظفين الفلسطينيين المرتبطين بالإدارة الأردنية([103])، فقد صرح الرئيس ياسر عرفات بان القرار اتخذ دون

---

[99]) الخلايلة ، يسرى ، اثر تطورات قضية فلسطين ، مصدر سابق، ص:84.
[100]) الخلايلة، يسرى ،المصر نفسه ، ص 84
[101]) ابو بكر كمال،" الضفة الغربية بين الاردن واسرائيل"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 94، اكتوبر 1988م ، ص ص:199-204.
[102]) "المجلس المركزي، قرارات بشان المستجدات" ، وثائق مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 185، اب 1988م ، ص 144.
[103]) الشريف ، ماهر، مصدر سابق ، ص 366.

التنسيق والتشاور مع الفلسطينيين([104])، وعليه فقد باشرت منظمة التحرير الفلسطينية لعقد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني من اجل إعطاء مضامين ملموسة لشعار الحرية والاستقلال التي رفعته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي نادت في 5 آب 1988م عبر بيانها الذي "أشار بأن الإجراءات الأردنية بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية جاءت كأحد أهم انجازات الانتفاضة الشعبية الكبرى ، وكخطوة عملية باتجاه تنفيذ مقررات قمة الجزائر العربية لتقرير مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ووحدانية تمثيلها لشعبنا باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بتحمل كافة المسؤوليات تجاه شعبنا في الوطن والشتات "([105]).

وتحركت منظمة التحرير الفلسطينية إزاء القرار في اتجاه أخر ، حيث وصل الى عمان يوم 11 آب 1988م وفد برئاسة محمود عباس امين سر اللجنة التنفيذية آنذاك لعقد اجتماعات مع وفد أردني برئاسة زيد الرفاعي رئيس الوزراء ، وبعد ثلاثة أيام أصدر كل من الجانبين بياناً عن النتائج التي تم التوصل إليها (*)، والخلاصة ان الجانبين اتفقا على مبدأ التشاور ، كما أكد الوفد الفلسطيني التزام المنظمة بإقامة اتحاد كونفدرالي بين المملكة الأردنية الهاشمية والدولة الفلسطينية المستقلة، وكان صدور البيانين المنفصلين إشارة واضحة لإقناع من لم يقتنع بعد ، انه لم تعد هناك وحدة وان كياناً جديداً برز على الخارطة السياسية للوطن العربي([106]).

7.1.3 إعلان استقلال الدولة الفلسطينية تشرين الثاني –نوفمبر 1988م:

جاء إعلان استقلال الدولة الفلسطينية بعد شهور قليلة من قرار اعلان فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، فالفراغ السياسي الذي خلقه القرار ، والحاجة الماسة للإجابة على مطالب الانتفاضة ، حيث أنها قطعت شوطا كبيراً انتقلت فيه بشعاراتها من مطالب حياتية ومدنية وسياسية إلى

---

[104]) "خطاب الرئيس ياسر عرفات امام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي "، مصدر سابق ، ص :141.

[105]) نداء رقم 23 ، للقيادة الوطنية الموحدة في الشريف، ماهر ،البحث عن كيان ، مصد سابق ، ص :366، ونوفل ، ممدوح، البحث عن دولة ،مصدر سابق، ،ص: 147.

*مضمون البانين الصادرين عن الوفدين في ، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، الجزء الثاني ، مصدر سابق،ص 506

[106]) الموسى، سليمان، مصدر نفسه، ص 506.

مطلب تقرير المصير والاستقلال الوطني ، بالإضافة إلى استثمار التعاطف الدولي مع الانتفاضة والمطالب الوطنية الفلسطينية بصفتها عامل ضغط استراتيجي لانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني([107]).

أصدرت الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني 1988م إعلان الاستقلال الذي أعلن "قيام دولة فلسطين فوق [الارض] الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف باعتبارها دولة عربية وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، من تراثها وحضارتها ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية " ، ولتكون دولة " للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية الثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية" ([108]).

وقد تضمن إعلان الاستقلال بصورة غير مباشرة ، موافقة منظمة التحرير الفلسطينية ، ولأول مرة منذ نشوئها على قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947م تحت الرقم 181 وذلك عندما ذكر " ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني ، بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير ، اثر قرار الجمعية العمومية رقم 181 لعام 1947 الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فان هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي في السيادة والاستقلال الوطني " ، كما أصدرت الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني إعلانا بتشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين ، وفوضت المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتحديد موعد تشكيلها،على أن تتشكل من القيادات والشخصيات والكفاءات الفلسطينية من داخل الوطن وخارجه ، وعلى أساس التعددية السياسية وبما يجسد الوحدة الوطنية ([109]).

كذلك تضمن قرار المجلس الموافقة الصريحة على قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338 كأساس لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي بعد ربطهما بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

لقد حظي إعلان الاستقلال بقبول جميع الفصائل والقوى الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية([110]).

---

[107]) الخلايلة، يسرى ،مصدر سابق ، ص ص :90-91.

[108]) انظر وثيقة إعلان استقلال الدولة الفلسطينية في قمة الجزائر في تشرين الثاني 1988م في ملحق الدراسة.

[109]) الشريف ، ماهر ، البحث عن كيان ، مصدر سابق ، ص :371.

[110]) ان الفصائل المنضوية في اطار القيادة الوطنية الموحدة قد اعلنت ان إعلان الدولة الفلسطينية يضيع الفرصة للخيار الاردني ويضع واشنطن وتل ابيب أمام الخيار الفلسطيني باعتباره الخيار الوحيد، الشريف ، ماهر ، المصدر نفسه ،ص:371.

لقد اعترفت معظم الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز بالدولة الفلسطينية المعلنة ، بحيث وصل عدد الدول إلى 52 دولة اعترفت بدولة فلسطين خلال شهر تشرين الثاني 1988م([111])، وتوالت الاعترافات بالدولة الفلسطينية حتى وصلت إلى 93 دولة من اصل 160 دولة وهي عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة آنذاك ، بما في ذلك الأقطار العربية باستثناء سوريا ([112]).

لقد اعتبرت القيادة الفلسطينية اعتراف الحكومة الأردنية السريع بالدولة الفلسطينية والإعلان عن فتح سفارة رسمية لها في عمان، تكريساً نهائياً لفك الارتباط بين الضفتين الذي أعلنه الملك حسين في31 تموز 1988م ونهاية رسمية لخيار إعادة إلحاق الضفة الغربية بالأردن ، وقد كان في هذا الاعتراف تسليماً نهائيا من القيادة الأردنية بحق منظمة التحرير الفلسطينية بالسيادة على الضفة الغربية وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة ،وفي التفاوض على مستقبلها ([113]).

لقد حصلت الدولة الفلسطينية التي أعلن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر عن قيامها ، على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أصدرت في كانون الأول 1988م قرارين جديدين حول القضية الفلسطينية ، دعت في الأول منهما والذي حمل الرقم 43/ 176 إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع إطراف الصراع الأخرى ، واعترفت في الثاني الذي حمل الرقم 177/43 بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني 1988م وقررت أن يستعمل اسم فلسطين اعتباراً من 15 كانون الأول 1988م بدلاً من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية ، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة ([114]) .

---

[111]) نوفل ، ممدوح ،البحث عن دولة، مصدر سابق ، ص 223.

[112]) المدفعي، مديحة ،الأردن وحرب السلام ،ترجمة رشيد ابوغيدا ،(عمان : مكتبة برهومة ،1993م) ، ص :293.

[113]) نوفل ، ممدوح ، البحث عن الدولة ،مصدر سابق ، ص 222.

[114]) الشريف، ماهر ،البحث عن كيان ، مصدر سابق ، ص: 387.

8.1.3 الحوار الامريكي –الفلسطيني كانون الاول 1988م :

لقد دعي الرئيس ياسر عرفات الى نيويورك لالقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة رفض الولايات المتحدة اعطاءه تاشيرة الدخول للولايات المتحدة ، مما دفع الدول الاعضاء الى نقل الاجتماع إلى جنيف في كانون الاول 1988م.([115])

فقد اكد الرئيس ياسر عرفات امام الاسرة الدولية على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر 1988م وتحديدا الحاجه الى عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط ، يعقد على اساس قراري مجلي الامن 242 و338 وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .[116]

في اليوم التالي عقد الرئيس ياسر عرفات بناءا على الاصرار الامريكي مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن تغير في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية ،فقد اعلن عن حق كافة الاطراف المعنية في صراع الشرق الاوسط في العيش بسلام وامن بما في ذلك فلسطين واسرائيل وطبقا للقرارين 242 و338 ، وادانة لكل اشكال الارهاب .[117]

بعدها اعلن وزير الخارجية الامريكي جورج شولتز على موافقة الولايات المتحدة في بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وفي يوم 16 كانون 1988 بدأ الحوار المباشر بينهما ، فقد اجتمع في العاصمة التونسية عن الطرف الفلسطيني كل من ياسر عبد ربه وحكم بلعاوي وعبد اللطيف ابو حجلة مع بيللترو السفير الامريكي في تونس بترتيب من الحكومة التونسية ،([118]) وبذلك اعترفت الإدارة الأمريكية بالمنظمة كممثل وحيد للفلسطينيين وكطرف رئيسي في المفاوضات حول مستقبل المناطق المحتلة.

وكان عقد قمة العقبة بين الرئيس مبارك والرئيس عرفات والملك حسين في تشرين أول– اكتوبر 1988 عشية الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية وعشية عقد الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر تتويجاً للسياسة العربية المشتركة الهادفة لتنظيم البيت الأردني الفلسطيني. وكانت هذه القمة تهدف الى الخروج بجبهة سلام عربية ([119])،و تم عقد قمة ثلاثية مصرية – اردنية – فلسطينية

---

[115]) الشريف، ماهر ،البحث عن كيان ، مصدر سابق ، ص 388.

[116]) ربيع ،محمد عبد العزيز ،الحوار الفلسطيني –الامريكي...الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية –الاسرائيلية ،(عمان :دار الجليل للنشر ،ط1،1995م) ،ص ص:150–151

[117]) المصدر نفسه ، ص ص :152

[118]) المصدر نفسه ، ،ص ص: 168–170 .

[119])" ارادة السلام الفلسطيني وراء قمة العقبة الأخيرة""، مجلة البيادر السياسي، السنة الثامنة ، العدد 97، 29 تشرين أول 1988، ص 9

ثانية في الاسماعيلية في 25 اذار–مارس 1989 وذلك من اجل تنسيق الجهود العربية وقرر القادة الثلاثة دعم التحرك والمبادرات الفلسطينية ودعم وتطوير الحوار الأمريكي الفلسطيني .([120])

وعقدت اربع جولات للحوار بين الوفدين الفلسطيني والامريكي انتهت بوقف الحوار بقرار من الرئيس الامريكي جورج بوش في 20 حزيران –يونيو 1990م على اثر هجوم نفذته جبهة التحرير الفلسطينية على شواطيء تل ابيب الاسرائيلية 30 ايار –مايو 1990م .([121])

9.1.3 أزمة الخليج الثانية وانعكاسها على العلاقات الأردنية – الفلسطينية.

كانت أزمة الخليج الثانية نقطة تحول تاريخية في المنطقة العربية بل في العلاقات الدولية ، العربية – العربية ، والعربية – الغربية، ومفصل مهم بين ما قبلها وما بعدها كما وصفها جيمس بيكر " قد سجلت أزمة الخليج نهاية عصر وولادة عصر آخر مثير ([122]).

سيقوم الباحث بالتركيز على أزمة الخليج بسبب ما تركته من آثار على المستوى المحلي الداخلي في فلسطين والأردن ، والمستوى الإقليمي والدولي على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن نشوء تحالفات وتكتلات إقليمية وحدوث تصدعات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي ، وما كشفته الأزمة من فشل جامعة الدول العربية في حل النزاعات العربية بطريقة سلمية مما يعطي صورة أن الأمن القومي العربي كغاية إستراتيجية في خطر .

إن العلاقات العربية – العربية– كما يرى الباحث– ، والعلاقات الفلسطينية –الأردنية في إطارها الخاص تقع تحت التأثير الحاصل في التغيرات الإقليمية والدولية بنسبة كبيرة أكثر مما هي مصدر تأثير على الوضع الإقليمي على الأقل ، اذا ما أخذنا بالاعتبار أن القضية الفلسطينية هي محرك وقضية مركزية وبالتالي من المفترض ان تكون عامل دفع في التأثير لا عامل طرد ، وخصوصاً أن الجامع لها هي جامعة الدول العربية وأساسها (المتين) الأمن القومي العربي وقف حاجز عن تذكير

---

[120]) رميح ،طلعت ، رسالة القاهرة. ، البيادر السياسي، العدد15 نيسان 1989، ص 31.

[121]) بيان الرئيس الامريكي جورج بوش بشأن تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية 20 حزيران 1990م ، في ملحق الدراسة..

[122]) كوانت، وليام ، "من حرب الخليج إلى دولة فلسطينية" ، مجلة السياسة الفلسطينية ، السنة الثانية ، العدد 5 ، شتاء 1995م ، ص 6.

الفرقاء أن القضية الفلسطينية قضية قومية عربية وإسلامية عالمية من اجل رأب الصدع وتوحيد الجهود بعيدا عن التكتلات الإقليمية والقطرية الضيقة.

إن أزمة الخليج تركت بصماتها على عملية السلام وخلقت اقتناع دولياً – أمريكياً بأن انعدام الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو المشكلة الأساسية ، وان وجوده – أي السلام – هو الشرط الأساسي لحماية المصالح الحيوية فيها ، و إرساء دعائم السلام والأمن وحل نزاعات المنطقة وصراعاتها وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي.

إن العلاقة الأردنية – الفلسطينية أثناء أزمة الخليج اتسمت بالتعاون الإجباري نتيجة الوضع الإقليمي والعربي المتأزم ، بالرغم من جو عدم الثقة في العلاقة الجدلية الشخصية القديمة بين الملك حسين والرئيس ياسر عرفات، وان دل هذا التعاون بكل إشكاله إنما يدل على وعي القيادتين السياسيتين لنتائج ومخاطر الإحداث على القضية الفلسطينية والعلاقة العضوية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، برغم كل الضغوطات الصعبة التي تعرض لها الملك حسين والرئيس ياسر عرفات من قبل الأنظمة العربية والدول الغربية.

كانت القضية الفلسطينية وصلت إلى مفترق طرق نتيجة مستجدات عديدة تجمعت عشية الغزو العراقي للكويت ، فمن جهة كانت الإدارة الأمريكية قد أقدمت على قطع حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يحمل في طياته رغم بقائه شكلياً وبعيداً عن معالجة القضايا الجوهرية، اعترافاً ضمنياً من هذه الإدارة بالصفة التمثيلية للمنظمة بدورها في عملية التسوية، ومن جهة ثانية كانت قد وصلت إلى سدة الحكم في إسرائيل حكومة يمينية ضمت ممثلين عن الأحزاب والحركات الإسرائيلية الأكثر تطرفاً، كان في عدادهم بعض أنصار فكرة الترحيل القصري للفلسطينيين عن المناطق المحتلة، ومن جهة ثالثة كانت موجات الهجرة اليهودية المتصاعدة من الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية وأثيوبيا قد أخذت تنزع من أيدي الفلسطينيين سلاحاً مهماً كانوا يراهنون عليه على المدى الاستراتيجي وهو العامل الديموغرافي ([123]) .

كما أن مبادرة السلام الفلسطينية التي أطلقها المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر كانت قد وصلت إلى طريق مسدود بفعل التعنت الإسرائيلي ، وذلك بعد إن بلغت المرونة السياسية التي أبدتها منظمة

[123]) خلال سنة 1989 – 1990 بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل حسب وزارة الاستيعاب 119 ألفاً منهم 104 آلاف من الاتحاد السوفييتي ، مهى ،بسطامي ،" هجرة اليهود السوفييت والسياسة الإسرائيلية الرسمية"، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 214 ، تشرين الثاني 1990م ، ص ص 91-97

التحرير الفلسطينية ، إضافة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية باتت عاجزة بعد ان ضعفت قوة دفعها عن تحقيق مكاسب سياسية جديدة للقضية الفلسطينية.

إن الفراغ السياسي في المنطقة العربية نتيجة اضطراب المعادلة التي نشأ عليها الامن القومي العربي بانهيار الاتحاد السوفييتي وخروجه من معادلة الصراع في الشرق الأوسط بشكل تدريجي ، وبالتالي عجز الدول العربية على ممارسة ضغوط فعلية على الولايات المتحدة الأمريكية([124]) .

إن انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية وبروز اثأر الحرب الاقتصادية على العراق خصوصاً والمنطقة عموماً ، وازدياد نشوء التكتلات الإقليمية والقطرية بين الدول العربية فقد انشئ مجلس التعاون الخليجي في 25ايار 1981م ومما زاد الوضع توتراً عدم الموافقة على انضمام العراق وإيران الى مجلس التعاون الخليجي ، فجاء إنشاء مجلس التعاون العربي كرد فعل على مجلس التعاون الخليجي في 16 شباط 1989م، وضم (العراق والأردن ومصر واليمن) وإنشاء الاتحاد المغاربي لدول المغرب العربي في 17 شباط 1989م وضم(المغرب وموريتانيا و الجزائر وتونس وليبيا).

لم تكن أزمة الخليج وليدة اللحظة ، فقد كان لها جذور تاريخية لعبت دوراً مهماً ، إضافة إلى الأسباب المعاصرة التي تعلقت برسم الحدود بين العراق والكويت، ومنابع النفط،وأدت إلى حدوث هذه الأزمة .

وكان للموقفين الاردني والفلسطيني من الازمة اكبر الاثر على مسار العلاقات الاردنية الفلسطينية اضافة الى الاثار وانعكاسات الازمة التي أثرت على مسيرة السلام ، فقد ارتبط الموقفين الاردني والفلسطيني من الازمة بمراحل تطورها ،حيث حصل في المرحلة الاولى غزو الكويت في 2 اب 1990م ، وفي المرحلة الثانية اندلاع الحرب على العراق في 16 كانون الثاني 1991م ،ادان بعضهم الغزو في البداية او تحفظوا تجاهه ، ولكن موقفهم تغير بعد استدعاء القوات الاجنبية.([125])

ان المبادرة السياسية العراقية ([126])من اجل حل الازمة في الخليج كانت على جدول اهتمام القيادتين السياسيتين الاردنية والفلسطينية ،حيث ربطت بين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية والفلسطينية وبين انسحاب العراق من الكويت ، ومن هذا المنطلق كان لدى القياديتين السياسيتين الاردنية والفلسطينية الامل في حل القضية الفلسطينية .

---

[124]) الشريف ، مصدر سابق ، ص 394.

[125])حيدر ،ابراهيم علي، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، تشرين اول 1996)،ص322

[126]) مبادرة الرئيس العراقي صدام حسين حول حل ازمة الخليج في 12 اب 1990م والتي ربط فيها الانسحاب العراقي من الكويت ان تنسحب اسرائيل من الاراضي المحتلة العربية ، وكذلك سوريا من لبنان ، جريدة النهار 13 اب 1990م السنة 53 ، العدد 20677، تلا المبادرة ناطق باسم الرئيس العراقي عبر اذاعة بغداد بتاريخ 12 اب 1990 .

1.9.1.3 الموقف الأردني الرسمي من أزمة الخليج.

تنازع الموقف الرسمي الأردني من أزمة الخليج اتجاهان متعارضان هما :

الاتجاه الأول: ضمان المصالح الوطنية

تنطلق السياسة الأردنية في هذا المجال من نظرة واقعية تحكمها محدودية الموارد ، وضرورة تأمين الحد الأدنى من المصالح الوطنية للدولة ، وهي المحافظة على الذات ، تأمين المساعدات الاقتصادية الخارجية، وعدم معاداة قوى النظام الدولي الجديد، وهذا الاتجاه كان من المفروض أن يكون المحدد الأساسي لحركة السياسة الأردنية خلال الأزمة

الاتجاه الثاني : ضمان المصالح العربية

راعت السياسة الأردنية في هذا المجال محاولة تأمين الحد الأدنى من التضامن العربي لمواجهة الأزمة ، والعمل على حلها من خلال المؤسسة العربية جامعة الدول العربية وتفادي تدويل الأزمة واختراق القوى الأجنبية للنظام العربي ، وضرب دولة عربية (العراق) من قبل هذه القوى باسم الشرعية الدولية ([127]).

فقد تراوح الموقف الأردني من أزمة الخليج تارةً في اتجاه التأييد للسياسة العراقية ، وتارةً أخرى في البعد النسبي عن خط التأييد للغزو العراقي للكويت، ويمكن رصد اتجاهات عامة مثلت علامات بارزة للسياق العام بموقف الأردن من الأزمة :

أولا : تأييد السياسة العراقية والتركيز على مهاجمة التدخل الأجنبي في المنطقة ، والمطالبة باحتواء الأزمة في البيت العربي.([128])

إن السياسة الخارجية الأردنية اتسمت بالواقعية التي تقوم على مراعاة الظروف الموضوعية للدولة في تبني قراراتها الخارجية، كون الأردن بلداً صغير المساحة ومحدود الموارد ويقع في مواجهة إسرائيل وقد طبعت هذه الخاصية سياسة الأردن في تعامله مع القضايا الإقليمية المحيطة والتي تنعكس آثارها على الأردن انعكاساً مباشراً، بطابع التوازن في المواقف والشمولية في النظرة وقد تمثلت هذه الواقعية

[127]) القرعان، صالح ، الموقف الأردني من أزمة الخليج، رسالة ماجستير ، (عمان : الجامعة الأردنية، 1993 م)، ص 42.

[128]) عبد الله ، ثناء ، "الأردن وأزمة الاختيار الصعب" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 102 ، أكتوبر 1990م ، ص 34.

بعدم الانخراط في أي عمل عسكري ضد دولة عربية ، وفي الوقت نفسه رفض سياسة العراق باحتلال دولة عربية أخرى([129]).

تتمتع الدبلوماسية الأردنية بديناميكية واضحة تتبدى بسرعة الاستجابة مع الإحداث والتفاعل معها، والتحضير لكيفية التعامل مع تطوراتها لاحتواء أثارها السلبية ، وهذه ترتبط بخاصية المبادأة في العمل وعدم الانتظار في مواجهة الأزمات حتى تأخذ مداها، وقد وضعت أزمة الخليج الأردن في موقف غير مسبوق إليه، فقد تمثلت الحركة الدبلوماسية بالاتصالات المباشرة والزيارات الكثيرة([130])،وقبيل الغزو العراقي للكويت في أثناء زيارته لمصر قال الملك حسين انه سيستمر في مساعيه إلى جانب قادة الدول العربية من اجل تسوية الخلاف في وجهات النظر بين العراق من جهة وبين الكويت ودولة الإمارات من جهة أخرى، معرباً عن أمله في تسوية الموقف لصالح الأشقاء العرب ، وأكد الملك حسين تفاؤله بقرب التوصل إلى حل يعيد الأمور إلى طبيعتها ، وأضاف أن أي تدخل خارجي يستهدف أي جزء من الوطن العربي لن يكون موضع ترحيب وانه سيكون خطأ فادحاً وذا نتائج مدمرة ، وكذلك قام الملك حسين بإجراء اتصالات مع رؤساء معظم الدول العربية من اجل حل الأزمة بشكل سلمي .([131])

وبعد دخول القوات العراقية للكويت قال الملك حسين في حديث للإذاعة البريطانية:"انه يأسف للغاية لدخول القوات العراقية للكويت وانه يعارض دائما استخدام القوة" وفي نفس السياق أعلن رئيس الوزراء الأردني مضر بدران أن الأردن لن يعترف بالحكومة الكويتية المؤقتة التي أعلن عن تشكيلها في الكويت، ....وان الاعتراف بهذه الحكومة يتعارض مع الجهود التي تبذلها الدول العربية من اجل حل الأزمة بين الكويت والعراق ([132]).

لقد اتخذ الأردن موقف التحفظ إزاء قرار القمة العربي بإدانة الغزو العراقي والتأكيد على سيادة الكويت .

ثانياً: تبنى الأردن موقفاً وسطاً بين مهادنة العراق وبين إرضاء المجتمع الدولي

في الوقت الذي أكد فيه الملك حسين أن حكومة الأردن تدرس تدابير المقاطعة الدولية التي نص عليها القرار 661 الصادر عن مجلس الأمن ضد العراق .

---

[129]) القرعان ، الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق، ص 88.

[130]) القرعان، المصدر نفسه ، ص 88

[131]) عبد الله، ثناء ،" الأردن وأزمة الاختيار الصعب "، مصدر سابق، ص ص 34- 35.

[132]) عبد الله، ثناء ، مصدر سابق ، ص 35.

ومع تفاقم أزمة الخليج وتصاعد خطر المواجهة العسكرية في المنطقة، والإجماع شبه التام على إدانة العراق ومطالبتها بالانسحاب وعودة الشرعية للكويت ، والموافقة الدولية على العقوبات الاقتصادية ضد بغداد، عارض الأردن العمل العسكري ضد العراق .([133])

2.9.1.3 الموقف الأردني غير الرسمي من ازمة الخليج .

أثبتت الحالة الأردنية في أزمة الخليج ترابط العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية ،وانعكاس كل منهما على الاخرى ، وبالتالي الاسهام في تكوينها وتوجيهها بصورة او باخرى، فقد عملت وسائل الاعلام الاردنية غيرالرسمية غير على تشكيل الرأي العام عبر صياغته للمادة الاعلامية من تطورات الازمة ومقالات الصحفيين اليومية الموجهة، كما عمل الموقف الشعبي بتفاعلاته الكثيفة مع الازمة وعبر مسالك التعبير المتنوعة داخلياً على تكوين رأي عام موحد في الاردن مؤداه انه مؤيد للعراق ومعادي لدول التحالف بما فيها الكويت ودول الخليج الاخرى ،وساعد الموقف الشعبي على خلق ضاغط نفسي على صانع القرار بأن يتبنى سياسات جادة تجاه تطورات الازمة ، لا يتمثل في مهاجمة دول الغرب فحسب وانما مهاجمة دول محافظة ارتبط الاردن بها بعلاقات جيدة على مدى عقود، ومن هنا فان الضغط الشعبي على المؤسسات الرسمية ادت الى التأثير في اتخاذ القرار السياسي الخارجي، كما ان تأثير المؤسسات الرسمية أحياناً عبر وسائل الاعلام المختلفة ادت الى تكوين الرأي العام المؤيد للعراق، هذا التأثير المتبادل ما بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي انتج الموقف الاردني العام تجاه ازمةالخليج، وقد كان لالتقاء الموقف الشعبي والرسمي من أزمة الخليج وضغوط الازمة على الاردن سياسياً واقتصادياً دوراً في تعظيم الاستجابة الشعبية ،فقبل الشعب بعاقبة الإجراءات الحكومية فيما بعد في مواجهة هذه الضغوط بقبول جميع اجراءات الحكومة من تقشف في استهلاك النفط وتقليل استخدام المواد الغذائية ، والتبرعات بالدم والمواد العينية والنقدية لدعم الشعب العراقي.([134])

---

[133]) القرعان ، مصدر سابق، ص 73.

[134]) االقرعان ، مصدرنفسه، ص 61

3.9.1.3 الموقف الفلسطيني الرسمي من ازمة الخليج .

رغم ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من تطورات الازمة العراقية –الكويتية تحدد منذ البداية بالانحياز لموقف العراق ، الا ان التضارب الذي سيطر على الموقف مع اختلاف الرؤى الفلسطينية عكس حالة من الارتباك في بيانات وتصريحات القيادة الفلسطينية ، مماترك تأثيراته على الاوضاع في الاراضي العربية المحتلة وعلى الفلسطينيين في منطقة الخليج ، خاصة اذا ما اخذ في الاعتبار مساهمات دول الخليج للمنظمات الفلسطينية سياسيا واعلاميا واقتصاديا وماليا ، واذا كانت القيادة الفلسطينية قد تبنت خطا منحازا الى جانب العراق ضد الكويت ، فأن ذلك لم يكن يعبر في الحقيقة عن وجود تحالف بينهما ، بقدر ما يعكس عدة اعتبارات ربما ساعدت على تسرع منظمة التحرير الفلسطينية في الانظمام الى جانب العراق ، لعل ابرزها وأهمها المخاوف من ان تؤدي حالة الحياد الى تعريض مصالحهما الخليجية للخطر، لذلك فسر –المراقبون السياسيون – اهتمام الرئيس ياسر عرفات بتطورات الازمة ، ومحاولة ايجاد حلول سلمية لها ، بانه نابع من الحاجة الى انقاذ القضية الفلسطينية ، وتعويم دوره العربي ، رغم ان الفلسطينيين من اكثر المتضررين بالانقسام العربي الذي آلت الية تطورات المواقف المعلنة وغير المعلنة للقيادات العربية .([135])

منذ اللحظة الاولى لبدء الغزو العراقي للكويت ، وفي اول رد فعل رسمي كان تحفظ دولة فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على القرار المتضمن ادانة الغزو العراقي والمطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط ، ولم تضيف القمة العربية الطارئة في القاهرة جديدا لموقف دولة فلسطين من الغزو ، فكان تصويتها ضد قرار القمة بأدانة الغزو – رغم نفي منظمة التحرير الفلسطينية ان تكون صوتت بالاعتراض على قرار القمة ضد الغزو العراقي للكويت – مؤكدة انها امتنعت عن التصويت ولم ترفض ، حيث أكد السفير الفلسطيني لدى القاهرة " ان المنظمة تعارض الغزو العراقي ، وانها تحفظت لانها مع تهدئة الاوضاع وعدم التأثير حتى يتم اتخاذ القرارات التي يمكن قبولها من جميع الاطراف العربية لانهاء الازمة .([136])

لكن الخط الفلسطيني الذي تمثلة منظمة التحرير الفلسطينية بدا يتراجع بعد ايام من القمة الطارئة حيث أكد سفير دولة فلسطين في الرياض في 16 اب 1990م " ان ما وصم به الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كان ابعد ما يكون عن الحقيقة ، حيث انه منذ تفجر الخلاف المؤسف بين

---

[135]) المداح ، محمد علي،" مأزق الموقف الفلسطيني ، مجلة السياسة الدولية "، العدد 102، اكتوبر 1992م ، ص44.

[136])المداح ، محمد علي ، المصدر نفسه ، ص45.

الدولتين الشقيقتين العراق والكويت بادرت فلسطين لاحتواء الازمة ، التي تدرك فلسطين ان استمراريتها فضلا عن نتائجها لن تكون الا على حسابها ارضا وشعبا ، وجودا وهوية ومستقبلا ، وفي 17 اب اكد صلاح خلف ابو اياد " ان رأينا كان منذ البداية ان هناك موقفا مبدئيا لا يمكن التخلي عنه ، وهو انه لا يجوز احتلال اراضي الغير بالقوة ، او التدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد عربي" "([137])، لذلك لم يكن مفاجئا ان تحدد المنظمة وبواقعية الموقف الفلسطيني من تطورات الاحداث كما يلي :([138])

- انها تؤيد حلا يضمن سلامة اراضي وامن العراق والكويت والسعودية والمنطقة العربية بأسرها .
- انها من حيث المبدأ ترفض حل الخلافات العربية بالقوة، وانها ستعمل على تحقيق حل يضمن كرامة وحقوق الجميع ولا ينحاز لجانب على حساب الجانب الاخر .
- ان القوات العسكرية العربية يمكنها القيام بدور في حماية كرامة وحقوق جميع الاطراف ، وانه اذا كان وجود القوات الدولية ضرورياً فينبغي ان توضع تحت إمرة الامم المتحدة .
- ان المنظمة تحترم توجه المملكة العربية السعودية لحماية ذاتها ودرئ الخطر عن اراضيها عبر تطلعها الى اشقائها في تدعيم قوتها الذاتية ، وتقدمت المنظمة بمشروع سلام ليبي– فلسطيني لم يلق قبولا ، بل وجاء ضم العراق للكويت رسمياً ليسبق المشروع ويجهضه في مهده .**([139])
- ان المنظمة تقوم ببذل اقصى جهود لنزع فتيل الحرب من منطقة الشرق الاوسط ، للتوصل الى حل سياسي عربي يرضي كافة الاطراف .

ان تبني منظمة التحرير المبادرة السياسية العراقية التي طرحت في 12 أب واستندت الى مبدأ الربط بين كل الازمات والنزاعات في الشرق الاوسط دفعها الى استصدار بيان اعتبرت فيه ان المبادرة

---

[137]) خلف ،ابو اياد صلاح ، الفكر الوطني الثوري في الممارسة ، (د. م:الشؤون الفكرية والدراسات ، ط1 ،يناير 1992م) ، ص255

[138])المداح ، محمد علي ،"مأزق الموقف الفلسطيني "،مصدر سابق، ،ص45.

[139])** في 7 اب 1990م اقترح الرئيسان الفلسطيني والليبي مبادرة عرفت بالمشروع الليبي –الفلسطيني لحل الازمة وقد تضمنت نقاط ست وهي :

- قبول الكويت مبدأ دفع تعويضات للعراق
- موافقة العراق على تخطيط الحدود المشتركة بين البلدين .
- طلب العراق استئجار الجزيرتين
- موافقة الكويت على ايجار العراق جزيرتي وربة وبوبيان
- قبول الجانبين احلال قوات مشتركة ليبية فلسطينية محل القوات العراقية .
- شروع الجانبين الكويتي والعراقي في مفاوضات توقيع لحل الخلافت بينهما

العراقية تضمنت عناصر ايجابية رحبت بها القيادة الفلسطينية ، باعتبارها تحتوي على استعداد العراق للبحث في ظروف الانسحابات والترتيبات من الكويت ، والانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والجولان ولبنان ، وانسحاب القوات السورية من لبنان ، تنفيذا لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ، معربة في الوقت نفسه عن استغرابها من ان الولايات المتحدة التي تحشد اساطيلها بدعوى حماية الشرعية الدولية ، وهي التي وقفت دائما وعلى مدى ربع قرن ضد تمكين مجلس الامن من اتخاذ أي قرار لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية .([140])

وقد وجدت قيادة منظمة التحرير –في المواقف الدولية التي اقرت بتداخل مشكلات المنطقة وطرحت مفهوما للربط غير المباشر بين حل ازمة الخليج وتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي – تشجيعا لها على الاستمرار في الرهان على امكانية الربط بين حل الازمتين ([141]) ، وهو ما عبر عنه البيان الذي اصدرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 12 ايلول 1999م ، وأكدت فيه ان النهج الذي انتهجته المنظمة " صار يحظى اليوم بتفهم وبتأييد اوسع من دول العالم ، كما تزايدت في المحافل الدولية الدعوة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع اطراف الصراع الاخرى ... ان هذا التطور يفتح آفاقا جديدة امام امكانية حل ازمة الخليج مع حل ازمة الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية ".([142])

4.9.1.3الموقف الفلسطيني غير الرسمي من ازمة الخليج .

تواصلت في انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مظاهرات تأييد للعراق في تصديه للدفاع عن الاراضي العربية ، والتنديد بالتواجد الامريكي في المنطقة ، فقد بعثت القيادة الموحدة للانتفاضة في الضفة الغربية وغزة ببرقية تأييد للقيادة العراقية ضد السياسيات الامريكية في الخليج .

---

[140]) بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية بشأن ازمة الخليج بتاريخ 18 اب 1990م تونس ، فلسطين الثورة ،العدد 810 ، 2 ايلول 1990م في ملحق الدراسة .

[141]) الشريف ، مصدر سابق ، ص 396

[142]) بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن ازمة الخليج صادر في تونس في 12 ايلول 1990م ، فلسطين الثورة ، العدد 813، 23-9-1990 ، في ملحق الدراسة.

وقد بين استطلاع للرأي ان 81%من سكان الاراضي المحتلة يؤيدون موقف الرئيس ياسر عرفات المساند للعراق ، فيما اعتبر توافق نتائج الاستطلاع مع مواقف منظمة التحرير انما يعكس مدى السيطرة والتأييد للمنظمة داخل الاراضي المحتلة .([143])

ان تطابق وجهات النظر لدى القيادة السياسية في الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك لدى شعبي البلدين المناهضة للتواجد الغربي الاجنبي في المنطقة ، ومن رفض استخدام القوة ، والايمان بأن هناك وسائل سلمية تحل بها الخلافات غير القوة ، اضافة الى الايمان بأن هناك امكانية لاحتواء الازمة داخل البيت العربي دون اللجوء لمساعدة القوى الغربية ، مما جعل وجهات النظر في كلا البلدين متطابقة ، كذلك رفضها لقرار الادانة الذي اصدره مجلس وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة في 3 اب 1990م ، والذي ادان فيه دخول القوات العراقية للكويت ، كل ذلك اكد على الارتباط العضوي بين الشعب الاردني والشعب الفلسطيني وقد عملت الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن موقف البلدين من الازمة على تاكيد الارتباط بين كل من الاردن وفلسطين قيادات وشعوبا ، وهذا ادى الى اتسام العلاقة الاردنية الفلسطينية بالتقارب والتعاون .

10.1.3 مؤتمر مدريد 1991 والعلاقات الأردنية – الفلسطينية.

1.10.1.3 المبادرات السلمية السياسية التي سبقت مؤتمر مدريد.

- **مشروع الامير فهد 1981م :**

من خلال حديث أدلى به الامير فهد ولي العهد السعودي – في ذلك الوقت– لوكالة الانباء السعودية ، طرح ثمانية مباديء قال انه يمكن الاسترشاد بها للوصول الى تسوية عادلة لأزمة الشرق الاوسط وهذه المباديء هي([144]):

- انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس العربية .
- إزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان في الاماكن المقدسة .
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة .

---

[143]) المداح ، محمد علي ، مازق الموقف الفلسطيني ، مصدر سابق ، ص 46.

[144]) الهور ، منير و الموسى ، طارق ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية الفلسطينية 1947-1982م ،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1983) ، ص : 204

- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الامم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر .
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .
- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام .
- تقوم الامم المتحدة او بعض الدول الاعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المباديء.

ردود الفعل على المشروع السعودي:

عربياً تفاوتت ردود الفعل على مبادرة الامير فهد بين مؤيد لها ومشكك فيها ومنتظر الى حين وهناك من رفضها ، فدول مجلس التعاون الخليجي ايدت المبادرة ، اما سوريا فقد رفضتها ضمنياً وأكدت على الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية، اما العراق فقد رفضها ، والموقف الفلسطيني على لسان فاروق القدومي تحفظ على البند السابع بخصوص الاعتراف بدولة اسرائيل ، واسرائيل كذلك رفضت المشروع بشكل عام واعتبره خطراً على كيانها ، اما دول السوق الاوروبيه المشتركه فقد باركت المشروع.([145])

- **مشروع ريغان 1982:**

طرح الرئيس الامريكي رونالد ريغان مبادرته السياسية من خلال الخطاب الذي القاه في 2 ايلول 1982 ، التي عرفت بمشروع ريغان لتحقيق السلام في الشرق الاوسط ،والتي تضمنت البنود التالية ([146]):

- لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة .
- لا يحق لاسرائيل ضم الاراضي المحتلة .
- تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الاردن.
- التجميد المباشر للمستوطنات الاسرائيلية الجديدة في الاراضي العربية المحتلة.
- عدم تقسيم مدينة القدس على ان يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات .
- إلتزام الولايات المتحدة الامريكية بحماية امن إسرائيل .

[145]) الهور ، منير و الموسى ، طارق ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية الفلسطينية ،مصدر سابق، ص ص : 204-207
[146]) المصدر نفسه ، ص ص :209-210.

رفضت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع هذه المبادرة ([147])،اما الاردن فقد أعلن تأييده للمبادرة ،و منظمة التحرير الفلسطينية تحفظت عليهاولم ترفضها ووصفتها بأن فيها نقاط ايجابية .([148])

- **المشروع الفلسطيني للسلام 1988م:**

كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت تشعر بالحاجة الماسة إلى طرح مبادرة فلسطينية ملموسة قبل صدور القرار،ولا سيما بعد أن ساهمت الانتفاضة الشعبية في احياء مشاريع التسوية السياسية وتنشيط التحركات العربية والدولية الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.([149])

ويقوم المشروع الفلسطيني للسلام على النقاط التالية :-

1. انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة.
2. ضرورة وضع الأراضي الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.
3. عقد المؤتمر الدولي للسلام بحضور منظمة التحرير لفلسطينية واسرائيل وكافة الأطراف المعنية بالإضافة إلى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.
4. ضرورة مشاركة الدول العربية في مشروع السلام الفلسطيني حتى يصبح مشروعاً عربياً لا تتحرك به المنظمة وحدها.([150])

ثم كان خطاب الرئيس عرفات امام الجمعية العامة للامم المتحدة في جنيف ، حيث اكد على المشروع الفلسطيني للسلام ، وكذلك أكد على الاعتراف بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وكان كذلك يعد تطوراً بالغ الاهمية في المساعي نحو التسوية، خاصة من الجانب الفلسطيني.

---

[147]) الهور ، منير و الموسى ، طارق ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية الفلسطينية ،مصدر سابق، ص 210.

[148]) مصطفى ،هالة ، مقال " الفلسطينيون امام الخيار الاردني ، موقع السياسية الدولية لمركز الاهرام ، على الموقع http://digital.ahram.org.eg/articles

[149]) الشريف ، البحث عن كيان، مصدر سابق ، ص 366.

[150]) عز الرجال، عمر، "القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير" ، السياسة الدولية، العدد 99، يناير 1990م. ص173

وعلى اثر ذلك اهتمت الولايات المتحدة ببدء الحوار الأمريكي – الفلسطيني والذي اخذ أشكالا عديدة أهمها اللقاءات التي عقدت في تونس بين الجانبين الأمريكي والفلسطيني، وكان الجانب الفلسطيني حريصاً على استمرار الحوار مع الجانب الامريكي رغم رفض إسرائيل للمبادرة الفلسطينية([151]).

- **مبادرة شامير للسلام أيار1989م:**

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق شامير عن مبادرة أعلن من خلالها الرؤية الإسرائيلية الممكنة لتسوية القضية الفلسطينية، وافقت الحكومة الإسرائيلية على تلك المبادرة بأغلبية عشرين وزيراً مقابل ست وزراء وتحددت عناصرها في الآتي ([152]):-

1. أن يتم إجراء انتخابات إقليمية في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي ستقسم لهذا الغرض إلى عشر دوائر انتخابية.
2. ان يتفاوض الفلسطينيون اللذين سيتم انتخابهم مع الحكومة الإسرائيلية حول الحكم الذاتي.
3. ان يتفاوض ممثلو الفلسطينيون مع الحكومة الإسرائيلية حول إجراءات التسوية الشاملة للأراضي المحتلة.
4. انه بعد إقرار الحكم الذاتي بثلاثة أعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة الإسرائيلية تقديم الاقتراحات التي يرونها مناسبة .
5. أن يتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها.
6. انه لا يمكن اشتراك فلسطينيي الخارج في انتخابات الضفة الغربية وغزة ومن ثم المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية.
7. ان الخطة ترفض بصورة قاطعة قيام دولة فلسطينية كما ترفض اية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.
8. ان الخطة تدفع مصر والأردن للاشتراك في عملية السلام .

---

[151])للإطلاع اكثر على الحوار الأمريكي الفلسطيني يمكن مراجعة، نوفل، ممدوح، البحث عن الدولة ، مصدر سابق ،، ص ص 307-338.كذلك يمكن مراجعة الشريف ، ماهر ،البحث عن كيان، مصدر سابق ، ص 388.. كذلك يمكن مراجعة، أبراهام،دانييل السلام ممكن، حوارات متصلة مع قادة عرب وإسرائيليين، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ، 2007) ،ص 49 وما بعدها.، وكذلك ربيع ،محمد عبد العزيز ، ، الحوار الامريكي –الفلسطيني ، مرجع سابق .

[152]) عز الرجال، عمر، القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير ، مصدر سابق ،ص 174.

عارضت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة شامير والقاهرة تحفظت على مبادرة شامير ، ورأت أن هناك أمورا يتعين توضيحها لتعديل خطة شامير حتى تستجيب لدواعي السلام الشامل والعادل في المنطقة، وهو الأمر الذي لا يمكن له أن يتحقق دون التسوية السلمية للقضية الفلسطينية([153]).

- **مبادرة الرئيس مبارك حزيران 1989م:**

لقد طرحت مصر تلك المبادرة لمواجهة الخلاف بين المشروع الفلسطيني والمشروع الإسرائيلي للسلام وقد جاءت في شكل النقاط العشر وهي :-

1. ضرورة اشتراك مواطني الضفة الغربية والقطاع بما فيها القدس الشرقية في الانتخابات سواء بالتصويت أو حق الترشيح.
2. حرية التعبير السياسي قبل وإثناء الانتخابات .
3. قبول الرعاية الدولية لعملية الانتخابات .
4. تتعهد حكومة إسرائيل بقبول النتائج التي تسفر عنها الانتخابات ز
5. تتعهد حكومة إسرائيل بأن الانتخابات جزأ من الجهود التي ستؤدي ليس فقط إلى مرحلة مؤقتة ولكن أيضا إلى حل نهائي وان كل الجهود تعتمد على أساسيات الحل وفق القرار 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام ن وضمان امن جميع دول المنطقة، وإقرار الحقوق السياسية الفلسطينية.
6. ينسحب الجيش الإسرائيلي أثناء عملية الانتخابات لمسافة كيلو متر على الأقل خارج نطاق مقرات الانتخابات .
7. منع الإسرائيليين من دخول الضفة والقطاع يوم الانتخابات.
8. ألا تستغرق فترة الإعداد للانتخابات أكثر من شهرين وان يتم ذلك بواسطة لجنة إسرائيلية فلسطينية مشتركة، ويمكن أن تساعد أمريكا وإسرائيل في تشكيل هذه اللجنة.
9. ضمان أمريكا لكل النقاط السابقة مع اعلان ذلك مسبقا من جانب حكومة إسرائيل.
10. إيقاف الاستيطان.([154])

[153]) عز الرجال، عمر، القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير ، مصدر سابق ،ص175.
[154]) عز الرجال، عمر ، مصدر سابق ، ص 175.

- **مبادرة جيمس بيكر 1989م :**

في ظل التباين بين الموقف الفلسطيني والموقف الاسرائيلي والموقف المصري قامت الولايات المتحدة بطرح خطة امريكية– خطة جيمس بيكر– التي تقوم على خمسة بنود بهدف التوفيق بين وجهة النظر المصرية والإسرائيلية من اجل بدء حوار فلسطيني إسرائيلي ، وتتمثل تلك الخطة بالآتي :–

1. الموافقة على مبدأ إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي.
2. يجري تشكيل الوفد الفلسطيني بالتشاور مع مصر .
3. يترك لإسرائيل إقرار تشكيل الوفد الفلسطيني أو يقضى بان تشترك في الحوار متى أدركت وتأكدت من أن تشكيل الوفد سيكون مقبولاً منها.
4. أن يجري الحوار في القاهرة على أساس مقترحات شامير (الخاصة بالانتخابات في الأراضي المحتلة).
5. إمكان عقد الاجتماع الثلاثي متى وافقت مصر وإسرائيل على إطار الحوار.([155])

2.10.1.3 محادثات مؤتمر مدريد .

ان العلاقات الاردنية – الفلسطينية وبسبب موقف النظامين الاردني و"الفلسطيني" من ازمة الخليج لم تكن امامها خيارات سوى التعاون والتنسيق التام والجاد للدخول الى مسار العملية السلمية بعيداً عن الخوف والتشكيك والالغاء للاخر فقد كانت الاردن ومنظمة التحرير بحاجة للتعاون امام الضغوط العربية والدولية بعد عملية تحرير الكويت .

لقد كثرت كتابات وتحليلات المحللين السياسيين العرب عموماً، والكتاب الاردنيين والفلسطينيين حول قضية تمثيل الفلسطينيين ، والعلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لذلك سيقوم الباحث من اجل الوصول الى غايته بأن يعتمد على توصيف وتشخيص العلاقة الفلسطينية الاردنية على قاعدتين أساسيتين وهما:

1. ان الاردن يشكل دوماً عمقاً استرتيجياً لفلسطين في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية ، وفلسطين عمقاً استرتيجيا

[155]) عز الرجال، عمر ، مصدرسابق ، ص 175-176.

للاردن في المرحلة السلمية الراهنة ، كما كانا في مرحلة الحرب التي شملت المنطقة سابقاً.

2. التصريحات والقرارات السياسية والرسمية الصادرة والمعلنة عن القيادات السياسية الاردنية والفلسطينية في القضية الفلسطينية، من قرار القمة العربية في الرباط في عام 1974م ، ان الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية ، واعتراف جميع الدول العربية بما فيها الاردن بذلك القرار المعلن، وقرار فك الارتباط الذي يعزز مكانة المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، وما تلاه من قرار إعلان الاستقلال واعتراف الأردن بفلسطين ، وفتح سفارة لفلسطين في عمان ، والاتفاقيات الثنائية التي عقدت بين البلدين في الثمانينات ، عدى عن التصريحات المتكررة من النظامين السياسيين في المؤتمرات الصحفية عن وجود نظامين سياسيين في الأردن وفلسطين.

لذلك يستطيع الباحث إن يتناول كل التحليلات السياسية التي تتناول قضية العلاقة الفلسطينية الأردنية بكل تياراتها ذات البعد الوطني والإقليمي والإسلامي،وأهمها ما تعلق بقضية التمثيل للشعب الفلسطيني في مؤتمر مدريد، وقضية مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في الوفد المشترك الى مؤتمر مدريد.

قد جاء هذا المؤتمر بعد ثورات وحروب كثيرة بين العرب والاسرائيليين ، وبعد قيام الثورة الفلسطينية بستة وعشرين عاماً ، وبعد انطلاق الانتفاضة بأربعة اعوام.

هناك حدثان مهمان امليا على الولايات المتحدة الامريكية ضرورة السعي الحثيث لعقد هذا المؤتمر على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الاطراف المعنية:

الاول: حرب الخليج التي حملت عبأها الرئيسي الولايات المتحدة التي جنت نتائجها كلها، تلك الحرب التي عززت هيمنة الولايات المتحدة لا على منطقة الشرق الاوسط فحسب، بل على العالم اجمع، ولا بد من ان نقول ان المهمات التي كانت تعطى لاسرائيل في المنطقة قد فقدت كثيراً من اهميتها وبريقها وضرورتها، بعد ان اصبحت الولايات المتحدة موجودة في المنطقة بصورة مباشرة.

الثاني: الانهيار غير المتوقع للمنظومة الاشتراكية ، وللنظام الشيوعي بصورة عامة في كل من الاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرقية، وظهور جميع هذه الدول انها دول تحتاج بصورة ملحة

الى مساعات ودعم الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية واليابان، وبهذا الانهيار تراجع دور واهمية الاتحاد السوفييتي على المستوى الدولي تراجعاً عنيفاً، بالاضافة الى الصعوبات التي يعانيها ، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمالي والقومي([156]).

هذان الحدثان المهمان دفعا الولايات المتحدة الى السعي الحثيث نحو تحقيق السلام في الشرق الاوسط، وفي الوقت نفسه فان الاطراف المعنية في المنطقة لم تجد بداً من الاستجابة لهذا السعي ، والقبول بالارضية والاطار اللذين حددهما الامريكيين لهذا المؤتمر، من دون ان يكون لمعظم هذه الاطراف الحق في مناقشة تلك الارضية وذلك الاطار، وعلية فان جيمس بيكر بقدر ما كانت الزيارات المكوكية التي قام بها شاقة وصعبة كان يجد الطرق غير مغلقة في كل العواصم التي زارها ، بل كان يجد هذه العواصم –في اغلب الاحيان– مفتوحة وقابلة للاستماع والاستجابة ، واحياناً كثيرة للقبول من دون نقاش.([157])

انطلقت عملية المفاوضات العربية _الإسرائيلية في مدريد مستفيدة ومستندة من الوضع العربي التشرذم نتيجة حرب الخليج وجراء التغيرات الجذرية التي كانت تمر بها العلاقات الدولية ,فحرب الخليج أحدثت شرخاً بين الدول العربية داخليا وكشفت عن التضارب بين مصالحهم الذاتية ,مكرسة بشكل عملي وجذري روح القطرية العربية الضيقة بعد انهيار واجهة شعارات التضامن العربي والأمن القومي العربي،أما التحول على صعيد العلاقات الدولية والذي تمثل بعملية انهيار منظومة الثنائية في القطبية العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدى انحسار نظام الحماية الذي تمتعت به أطراف عربية في الصراع مع إسرائيل وجعلها بالتالي مكشوفة تفتقد عامل التوازن الخارجي الذي اتكأت عليه فترة طويلة([158]).

فإلادارة الامريكية والتي كانت قد رفضت رفضا حازما مبدأ الربط بين ازمتي الخليج والشرق الاوسط ووعدت بفتح ملف الصراع العربي_الاسرائيلي بعد اجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت .([159])

لقد كان شعور الولايات المتحدة الامريكية بالمسؤولية تجاه حلفائها العرب ورغبتها في دفع الاتهام الذي وجه اليها بانها في سياستها الشرق اوسطيه تكيل بمكيالين اضافه الى اثاره موضوع الاحتلال

---

[156])عباس ،محمود ،"مؤتمر مدريد وضع الامور في نصابها"، مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد 8 خريف 1991، ص 104 -105

[157]) عباس، محمود ، مصدرنفسه ،ص 105.

[158]) الجرباوي، على ،" العلاقة الفلسطينية بين التأزم والانفراج "، مجلة قراءات سياسية العدد الاول ،السنة الخامسة ،شتاء1995م ص70

[159])الشريف ، ماهر،مصدر سابق، ص 400 .

الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وعدم التفكير الامريكي بالدفاع عن الاراضي المحتلة خاصة وان الرئيس بوش قد تحدث أثناء أزمة الخليج عن مبدأ (عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة)([160]).

فقد تقدمت الادارة الامريكية بمبادرة سياسيه طرحها الرئيس جورج بوش نفسه في خطاب ألقاه في السادس من آذار 1991 أمام جلسة مشتركه للكونغرس بشأن الشرق الاوسط وحدد فيه توجهات سياسة بلاده في هذه المنطقة على النحو التالي:

1. علينا ان نعمل معا لإنشاء ترتيبات أمنيه في المنطقة .
2. يجب أن نعمل على الحد من انتشار أسلحه الدار الشامل والصواريخ المستعملة لحملها.
3. يجب أن نعمل على اتاحة فرصه جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط، لا بد من ان يقدم السلام الشامل على قاعدة قراري مجلس الامن رقم 242 ورقم 338 وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام ولا بد من أن يصاغ هذا المبدأ على نحو يضمن لاسرائيل الأمن والاعتراف بها ويضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسية المشروعة ،لقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي– الاسرائيلي .
4. يجب ان ننشط النمو الاقتصادي (في الشرق الاوسط) من اجل السلام والتقدم.([161])

فما ان انطلق التحرك السياسي الامريكي عبر توجه وزير الخارجية جيمس بيكر الى الشرق الاوسط في اذار 1991 حتى بدأ النقاش في الساحة الفلسطينية حول كيفيه التعامل مع هذا التحرك وخصوصا بعد ان تبين قيام الادارة الامريكية استبعاد منظمه التحرير من جهود التسوية وعزمها على قصر اتصالات وزير خارجيتها على ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزه المحتلتين.وخلال الجولة الثانيه التي قام بها وزير الخارجية جيمس بيكر في الاسبوع الثاني من نيسان 1991 على بلدان الشرق الاوسط اتفق الجانبان الامريكي والاسرائيلي على عدد من نقاط التفاهم حول شروط وسبل التوصل الى السلام الشامل في المنطقة كان من بينها عقد مؤتمر اقليمي للسلام برعاية مشتركه من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، ويؤدي الى مفاوضات مباشره على ان تجري هذه المفاوضات على مسارين متوازيين بين إسرائيل والدول العربية من جهة وبين اسرائيل والفلسطينيين من جهة اخرى ، وان يتشكل الوفد الفلسطيني من ممثلي سكان الضفة الغربية وقطاع غزه باستثناء سكان القدس الشريف وتتم المفاوضات بين إسرائيل وبين الوفد الفلسطيني على أساس المخطط الذي تضمنته خطه

[160])المدفعي،الأردن وحرب السلام ، مصدر سابق ،ص 300

[161])الشريف، ماهر ، مصدر سابق ، ص 400، كوانت ، وليام ،عمليه السلام ،(القاهرة:مركز الاهرام للدراسات ، 1994) ، ص ص :375-376

شامير في أيار 1989 أي في المرحلة الاولى من مفاوضات بشأن الحكم الذاتي تعقبها في نهاية ثلاثة أعوام مفاوضات حول التسوية النهائية.([162])

وفي قمه التي عقدت في موسكو في 30 تموز يولو 1991- اتفق ان يعقد المؤتمر في العاصمة الاسبانية مدريد في 30-10-1991 وقد وجهت رسائل دعوه تضمنت خطه العمل والتي نصت على إن أمريكا والاتحاد السوفيتي على استعداد لمساعده الاطراف لتحقيق تسويه شامله وسلميه وعادله ودائمة عن طريق المفاوضات المباشرة في مسارين بين إسرائيل والأقطار العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين بهدف تحقيق سلام حقيقي. ([163])

وقد قدمت الدعوة لحضور المؤتمر إلى كل من الأردن وسوريا ولبنان ومنظمه التحرير وإسرائيل بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا راعيا للمؤتمر كما حضر بشكل مراقبا وفد من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي والأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية .([164])

ومنذ الإعلان رسمياً عن المؤتمر أصبحت قضية التمثيل الفلسطيني ، وأسس المشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر هي القضية الأولى على جدول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأسفر اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في 18- تشرين 1 عن صدور قرار أيدته غالبة كبيرة من أعضائه، وأعلن موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على حضور مؤتمر السلام مع تأكيد حقها في تشكيل وفدها الى هذا المؤتمر وضرورة الوقف الفوري للاستيطان ، مع بدء عملية السلام ، وأبدى استعداد المنظمة لقبول فكرة الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك*([165]).

كان من اصعب المسائل التي واجهت بيكر هي مسالة وضع صيغة مقبولة في تمثيل محادثات السلام حيث ان شامير كان متصلبا في رفضه التعاون المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد جعل شامير موقفه هذا شرط من أجل قبول المشاركة في عملية السلام ، وقد صوت مجلس الوزراء الاسرائيلي في اغسطس بالموافقة على قرار شامير، حيث صوت لصالح القرار 16 مقابل 3

---

[162]) أنظر نقاط التفاهم التي أثيرت في محادثات التفاهم مع وزير الخارجيه الامريكي جيمس بيكر كما وقعها وزير الخارجيه الاسرائيليه دايفد ليفي، مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد 6، ربيع 1991، ص ص 179-180

[163]) انظر "الدعوة الامريكيه السوفيتيه لمؤتمر مدريد 18 اكتوبر" ،مجله السياسة الدوليه، العدد107 ،يناير 1992م ، ص 189.

[164]) ، الخلايله ، يسرى ، مصدر سابق ، ص 109

*)يقول الدكتور محمود عباس: "كنا نسعى للمشاركة بوفد فلسطيني مستقل او بوفد اردني مشترك ،الا ان هذا الاقتراح الاول كان مرفوضاً امريكياً واسرائيليا ، اما الثاني فهو مرفوض عربيا لان الدول العربية المشاركة وهي سوؤيا ولبنان والاردن ترفض المشاركة فيما بينها ، وترفض مشاركة الفلسطينيين لانهم سيكونون عقبة في طريق وصولهم الى حلول اقليمية، نظرا لتشابك قضيتهم ، لذلك سمعنا من الجميع دون استثناء بأن فكرة الوفد العربي المشترك غير عملية ."للاطلاع اكثر يمكن مراجعة عباس ،محمود ، طريق اوسلو،(بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1 ، 1994)،ص 132.

[165]) الشريف ، ماهر، مصدر سابق ص 406، عباس ،محمود ،" مؤتمر مدريد وضع الامور في نصابها " ،مصدر سابق ،ص 106.

اصوات([166])، وقد تضمن الموقف الاسرائيلي من موضوع التمثيل الفلسطيني الاستبعاد التام للمنظمة من عملية السلام، وعدم السماح بمشاركة أي فلسطيني من خارج الاراضي المحتلة في مؤتمر السلام، كذلك رفض مشاركة ممثلين من القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني([167])*.

وبالاستناد الى رسالة التطمينات الامريكية التي سلمها الوزير جيمس بيكر الى فيصل الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني ، الى الحوار معه والتي تضمنت تحديداً للموقف الأمريكي من قضايا عديدة، كانت في صلب اهتمام قيادة منظمة التحرير.

لقد ابلغ الملك حسين جيمس بيكر بأنه على استعداد لتشكيل وفد مشترك ولكن فقط في حال طلب الجانب الفلسطيني ذلك([168])، فقد توصلت المنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 23-تشرين 1 الى اتفاق مع الحكومة الاردنية بخصوص تشكيل الوفد المشترك ، فقد أبدى الاردن ومنظمة التحرير تعاون بشكل تام بأن يعالج الفريق الاردني في الوفد المشترك الوضع الأردني والقضايا الأردنية، بينما يعالج الفريق الفلسطيني في هذا الوفد المسار الفلسطيني والقضايا الفلسطينية([169])، كما تم الاتفاق على ان يكون الوفد المشترك برئاسة وزير الخارجية الاردني كامل ابو جابر ، ثم عينت الحكومة الاردنية الدكتور عبد السلام المجالي رئيسا للجانب الاردني ، بينما عينت منظمة التحرير حيدر عبد الشافي رئيسا للوفد الفلسطيني([170]).

وفي 18- تشرين الاول-اكتوبر قدمت لبيكر قائمة بأسماء فريق التفاوض الفلسطيني المرتقب،وفي 20- تشرين الاول-اكتوبر اقترع مجلس الوزراء لصالح حضور المؤتمر.([171]) وفي الثلاثين من تشرين الاول -1991م افتتح مؤتمر مدريد للسلام ، بحضور الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف حيث القى كل منهما خطاباً ، وقد اكد الرئيس بوش ان القرارين 242و338 سيكونان الاساس الذي

---

[166]) عبد المعاطي، بدر ،"مؤتمر السلام واحتمالات انعقادة" ، مجلة السياسة الدولية العدد 106، اكتوبر 1991م ص ص 95-96.

[167]) بدر، عبد المعاطي، مؤتمر السلام، مصدرنفسه ، ص ص 96- 97.

*) "كان الاتفاق الاردني الفلسطيني نقطة بداية لا بد منها لانطلاق عمليةالسلام في مدريد، فقد (عسكر) بيكر في القدس ينتظر الموافقة لانه يعرف انه بدون هذا الاتفاق فلن تكون هناك مشاركة فلسطينية في المفاوضات ،ولن يكون هناك تمثيل فلسطيني مقبول وبدون اعتماد هذا الاتفاق من المجلس المركزي الفلسطيني ، فلن يستطيع اهل الداخل قبول هذه المشاركة، وجد بيكر نفسه امام معادلة صعبة ومعقدة المراحل ،فالاتفاق يجب ان يعقد بين المنظمة والاردن دون ان يقال ان المنظمة طرف فية ، الاتفاق بحاجة الى اعتماد المجلس المركزي الفلسطيني له، وعليه ان يعتمده دون ان يقول بانه اعتمده او حتى اطلع عليه، الاشقاء الفلسطينيون في الداخل ينتظرون الاعتماد دون ان يقولوا انهم ينتظرون ، واخيراً فان الاسماء سوف تحدد من قبل القيادة [الفلسطينية] دون ان تقول القيادة بأنها حددت تلك الاسماء وأقرتها الكل يعرف هذا وعلى الكل ان يدعي انه لا يعرف، فاسرائيل تعرف هذا السيناريو ، وتغمض عينيها عنه ، وبيكر يعلم كل شيء ويزعم انه لا يعلم أي شيء، والاشقاء [الفلسطينيون] في الداخل ينتظرون الاوامر من الخارج[القيادة الفلسطينية في تونس] ، وعليهم ان يقولوا هم وحدهم مسؤولون عن هذه العملية، والمنظمة تدير كل شيء ولا تعلن عن شيء "،عباس ،محمود ، طريق اوسلو ،مصدر سابق ، ص ص 138-139.

[168]) سلسلة مقالات بعوان "أسد الاردن، قصة ملك"، جريدة الشرق الاوسط، مصدر سابق، الحلقة الرابعة عشر.

[169]) عباس، محمود، طريق اوسلو ،مصدر سابق ،ص ص :139-140.

[170])كوانت، عملية السلام، مصدر سابق، ص 377.

[171])كوانت ، عملية السلام ، مصدر نفسه ،ص 379، عباس ،محمود، طريق اوسلو، مصدرسابق، ،ص 139.

تقوم عليه المحادثات، كما اكد ضرورة منح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى في حياته ومصيره، وان السلام سيتحقق من خلال المفاوضات المباشرة والحلول الوسط، اما الرئيس غورباتشوف فأعلن ان مشاركة الدولتين العظمتين تنطلق من الرغبة في تقديم المساعي الحميدة وليس في فرض الحلول، وان السلام الدائم يعني الاحترام لحق الشعب الفلسطيني([172]).

وقد القى رئيس الوفد الاردني – الفلسطيني المشترك الدكتور كامل ابو جابر كلمته بين فيها مرتكزات الموقف السياسي الاردني اتجاه عملية السلام من خلال النقاط التالية :

- البحث عن السلام يؤيده العالم العربي والمجتمع الدولي والفلسطينيون.
- يتوقع الاردن ان لا يواجه حالة من عدم التناسق والمقاييس المزدوجة.
- قضية الاردن وقضية فلسطين مترابطتان ، وهو ينشد سلاماً حقيقيا مشرفاً ، يطالب بانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد عام 1967م .وهو يشدد على عودة السيادة العربية للقدس ، وازالة المستوطنات الاسرائيلية ، والسماح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم على ارض فلسطين.([173])

وجاء الموقف الاسرائيلي في المؤتمر على لسان رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير ، الذي القى خطابا اتسم بالتشدد وطالب العرب بالاعتراف باسرائيل، والغاء الجهاد ضد اسرائيل، وشجب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو الى القضاء على اسرائيل، كما تحدث حول المفاوضات وان هدفه هو التوقيع على معاهدات سلام بين اسرائيل وجاراتها ، والتوصل الى اتفاق على ترتيبات مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني([174]).

أما بالنسبة للموقف الفلسطيني في المؤتمر فقد جاء على لسان الدكتور حيدر عبد الشافي الذي تحدث حول المعاناة والظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني ، وأكد أن القدس فلسطينية وهي عاصمة الوطن والدولة المرتقبة ، وان ضمها من قبل إسرائيل يعتبر غير مشروع ، كما طالب بوقف

---

[172]) كلمة الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في افتتاح مؤتمر مدريد عام 1991 م ،مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 8، خريف 1991،ص ص : 186-191.

[173]) انظر" كلمة رئيس الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك الدكتور كامل ابو جابر في مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 8، خريف 1991،ص ص :202-206.

[174]) انظر" كلمة رئيس الوزراء اسحق شامير في مؤتمر مدريد للسلام "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 8، خريف 1991،ص ص :199-202

المستوطنات ، وأكد على استعداد الفلسطينيين على العيش مع الإسرائيليين إذا ما عادت الأراضي المحتلة ، وأكد على وجوب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة([175]).

3.10.1.3 المفاوضات ما بعد مؤتمر مدريد:

بعد اربعة ايام من مؤتمر مدريد بدأت المفاوضات الثنائية المباشرة على كافة المسارات ، وخلال الجولة الاولى بدأت المفاوضات بين الوفد الاردني- الفلسطيني المشترك مع الوفد الاسرائيلي ، وقد اتفق على ان المحادثات سوف تكون على اساس قراري مجلس الامن 242و 338 ، كما وافقت اسرائيل خلال هذه الجولة على ان تكون هذه المفاوضات وفق مسار فلسطيني- اسرائيلي، ومسار اردني- اسرائيلي ([176])،كما تم الاتفاق على استئناف المفاوضات الثنائية بعد ثلاثة اسابيع دون تحديد مكان انعقادها ، وقد كان هناك اختلاف بين اسرائيل والوفود العربية حول مكان الجولة الثانية ، حيث سعى الوفد الاسرائيلي الى اجراء مفاوضات في منطقة الشرق الاوسط، في حين ارادت الوفود العربية استمرارها في مدريد او نقلها الى واشنطن.([177])

وفي الجولة الثانية من المفاوضات التي عقدت في واشنطن من 10-17 كانون الاول نوقشت الصلاحيات الخاصة بكل من المسارين الاردني والفلسطيني بالنسبة للوفد المشترك،ونجح الوفد الفلسطيني بعد امتناعه عن الدخول الى قاعة المفاوضات اسبوعا كاملا ، وتضامن الوفد الاردني معه في ان يضمن استقلالية التمثيل الفلسطيني ، وفقا لصيغة قضت بان يشارك اثنان من الطرف الاردني في مفاوضات المسار الفلسطيني ، وان يشارك اثنان من الطرف الفلسطيني في مفاوضات المسار الاردني ([178]).

ثم انتقلت المفاوضات الى موسكو لتبدأ الجولة الثالثة حيث عقدت في 28-كانون الثاني 1992م ،وقد بلغ من الاهتمام العالمي بهذه الجلسة ان يحضر جلستة الافتتاحية 35 دولة وزاد هذا العدد حتى وصل 42 دولة في بعض اللجان الفرعية، وقد بحث خلال هذة الجولة موضوعات رئيسية كونت لها 5 لجان عمل وهي: موضوع الحد من التسلح وأثر ذلك على الصراع العربي الاسرائيلي، وموضوع المياه ،

---

[175]) انظر كلمة رئيس الوفد الفلسطيني في الوفد الفلسطيني – الاردني المشترك الدكتور حيدر عبد الشافي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 8، خريف 1991،ص ص :206-216.

[176]) منصور، كميل ، "نظرة على مفاوضات السلام الاسرائيلية – الفلسطينية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية،عدد 14 ربيع 1993م ص 23

[177]) عبد المجيد ،وحيد ، "مفاوضات السلام ومشكلات الاداء التفاوضي العربي" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، ابريل 1992، ص 181,

[178]) فيما يتعلق بقضية تضامن الوفد الاردني مع الوفد الفلسطيني في مفاوضات الجولة الثانية ، عباس ،محمود ، طريق اوسلو، مصدر سابق، ص 140.

موضوع التعاون الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل ، موضوع اللاجئون ، وموضوع الاستيطان في الاراضي المحتلة([179]) .

لقد كان لطرح الوفد الفلسطيني مشروع الحكم الذاتي امام الوفد الاسرائيلي خلال الجولة الثالثة دوراً كبيراً في طرح هذا المشروع من قبل الوفد الاسرائيلي في الجولة الرابعة.

وخلال الجولة الرابعة من المفاوضات التي عقدت من 24-2 الى 4-3 /1994م تقدم الوفد الفلسطيني المفاوض بورقة حملت تصور لهدف المفاوضات ، وللترابط الذي ينبغي ان يقوم به ترتيبات الوضع النهائي ، فجرى التأكيد على ان هدف المفاوضات في هذه المرحلة هو اقامة سلطة حكومة ذاتية فلسطينية([180])،وبعد ان ذكرت الورقة ان دولة فلسطين المستقلة التي ستقام الى جانب دولة اسرائيل ستختار علاقو كونفدرالية مع الاردن، اعتبرت ان المفاوضات يجب ان تجري على اساس القرارين (242) و (338) .([181])

وبعد انتهاء الجولة الخامسة من المفاوضات من 27 -30 ابريل /1992م والتي لم تسفر كسابقاتها عن أي تقدم ملموس بسبب رفض الوفد الاسرائيلي الالتزام بوقف النشاطات الاستيطانية ، وبقرار مجلس الامن رقم 242 كمرجعية للمفاوضات، واستمرار وجود هوة كبيرة بين التصورين الفلسطيني والاسرائيلي لترتيبات الفترة الانتقالية وهدفها([182]).

وفي 23- حزيران -1992م تولى حزب العمل السلطة في اسرائيل بعد ان لحقت هزيمة بحزب الليكود ، الذي ظل يحكم اسرائيل دون انقطاع منذ العام 1977م، على اثر ذلك استأنفت الوفود العربية واسرائيل محادثاتها يوم 24 -اب -1992م حيث الجولة السادسة ، والتي تم من خلالها احراز تقدم ملحوظ على المسار السوري – الاسرائيلي فاعلن وزير الخارجية السوري عن الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل ، وان سوريا تمضي الى أكثر من حالة انهاء الحرب مع اسرائيل([183]).

ثم عقدت الجولة السابعة في تشرين الأول من عام 1992 م ،والجولة الثامنة ولم يسفرا عن أي تقدم ملحوظ ، وازداد الوضع سوءاً بسبب ترحيل اكثر من 400 فلسطيني الى جنوب لبنان ([184]).

---

[179]) عبد المجيد، وحيد،" مفاوضات السلام ومشكلات الاداء التفاوضي العربي"، مصدر سابق ص 182.

[180]) الشريف ،ماهر، مصدر سابق، ص 413.

[181]) المصدر نفسه ، ص413.

[182]) المصدر نفسه ، ص 414.

[183]) وليام كوانت، عملية السلام،مصدر سابق، ص328.

[184]) عباس ،محمود ،طريق اوسلو ،مصدر سابق،،ص ص 149-150

وفي الجولة التاسعة التي انطلقت في 27 – نيسان الى 13– ايار بعد انقطاع دام ثلاثة اشهر تمركزت حول عودة المبعدين ، وتم الاتفاق بين الوفد الاسرائيلي والوفد الفلسطيني على ورقة عمل حول الفترة الانتقالية للحكم الفلسطيني.

وفي الجولة العاشرة التي انطلقت في تموز –1993 م ومن بعدها الجولة الحادية عشر لم تحرز أي تقدم ، وخصوصاً عندما اعلن عن اعلان المبادئ في اوسلو بعد المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية بشكل سري ومباشر([185]).

2.3 العلاقات الأردنية – الفلسطينية (1991م – 2000 م).

1.2.3 اتفاقية اعلان المبادئ اوسلو 1993م واتفاقية وادي عربة 1994م وانعكاسهما محلياً واقليمياً ودولياً.

لقد ادى مؤتمر مدريد الى بدء استئناف مفاوضات السلام على الاتجاهات كافة ,حيث سارت المفاوضات الاردنية –الاسرائيلية في مجالها دون تعثر وبهدوء تام ,حيث حرص الجانبان على انجاح تلك المفاوضات في الوقت نفسه تعثرت المفاوضات على الجانبين الاخرين السوري والفلسطيني,اما في الاتجاه السوري فقد تصاعدت الخلافات الى ان توقفت المفاوضات عام 1996م وعلى العكس فأن المسار الفلسطيني – الاسرائيلي عندما ووجه بصعوبات لجأ الى المفاوضات السريه في اوسلوا الى ان أعلن عن اتفاق اعلان المبادئ.

يعتبر الاتفاق الموقع بين الفلسطينيين والاسرائيليين في اوسلو 1993 م ،نقطه مهمه في مسار المفاوضات الفلسطينية_الاسرائيلية_ وقد تم التوصل الى اعلان المبادئ الفلسطينيه _الاسرائيليه بعد عده جولات من المفاوضات، اخذت في كل من واشنطن ومدريد وموسكو واوسلو وبانتهاء الجوله الحاديه عشر تم التوصل الى عقد هذا الاتفاق([186])،ففي الثالث عشر من ايلول 1993 جرى التوقيع رسمياً في واشنطن على اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني –الاسرائيلي،وذلك بعد ان نجح الجانب

[185]) عباس ، محمود ، طريق اوسلو، مصدر سابق، ص 155.

[186]) عبد العليم ،محمد ،"المأزق الفلسطيني التفاوضي اصلاح منظمة التحرير اولا"،مجلةالسياسة الدولية، العدد114،اكتوبر 1993 ،ص: 96

الفلسطيني في تغيير الفقره الاولى من الاتفاق التي تحدتت عن اتفاق اعلان مبادئ بين الفريق الفلسطيني في الوفد الاردني–الفلسطيني المشترك وبين الوفد الاسرائيلي،لتصبح بين الفريق منظمة التحرير الفلسطينية في الوفد الاردني –الفلسطيني المشترك وبين حكومه اسرائيل وكان هذا التعديل قد أصبح ممكنا بعد تبادل وثائق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية .([187])

في رسالة الاعتراف التي وجهها الرئيس ياسر عرفات الى رئيس الحكومة الإسرائيلية في التاسع من ايلول– سبتمبر 1993 اكد ان منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة اسرائيل في الوجود بسلام وامن وان بنود الميثاق الوطني الفلسطيني ** التي تنكر على اسرائيل حق الوجود وفقراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواره في هذه الرسالة ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن ، وتعهد الرئيس ياسر عرفات بان تعرض التعديلات الضرورية المتعلقه بالميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على الموافقة الرسمية عليها.([188])

وردا على هذه الرساله وما تضمنته من التزامات ارسل رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين رسالة الى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ضمنها قرار الحكومة الاسرائيلة بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني وبدء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن اطار عملية السلام في الشرق الاوسط.

اما الرسالة الثالثة فقد وجهها الرئيس ياسر عرفات الى وزير خارجية النرويج يوهان يورغن هولست تضمنت نبذ العنف والارهاب والتشجيع على السلام والاستقرار([189]).

وقد وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق في التاسع من ايلول 1993 وكانت النتيجة موافقة 63 صوتا مقابل اعتراض 8 اصوات وامتناع 9 اعضاء عن التصويت([190]).

---

[187]) الشريف ،ماهر، البحث عن كيان ، مصدر سابق ،ص 419، عباس ، محمود ،طريق اوسلو ،مصدر سابق، ص313.

[188]) عباس ،محمود ، مصدر نفسه ، ص 313، الدجاني، احمد صدقي،" قراءة تحليليه لاتفاق الاعتراف المتبادل" ،مجلة المستقبل العربي العدد 178 كانون 1 1993 ص ص 5-8،

**)لقد طالبت الحكومه الاسرائيلية بالغاء ثمانيه بنود وهي(2،9،10،19،20،21،22،23) من اصل 33 مادة من الميثاق الوطني الفلسطيني وتتعلق هذه المواد في جوهرها بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ،انظر الميثاق الوطني الفلسطيني في ملحق الدراسة.

[189]) عباس ،محمود ، طريق اوسلو، مصدر سابق، ص 339.

[190]) ،بيان نويهض الحوت ،"ازمة الهوية الوطنية الفلسطينية"،مجلة المستقبل العربي ،العدد 18، شباط 1994، ص 45، عباس، محمود ، طريق اوسلو، مصدرنفسه، ص 305.

1.1.2.3 مواد الاتفاق (اعلان المبادئ)1993 م :

لقد تألف اعلان المبادئ الفلسطيني – الاسرائيلي من سبعة عشر مادة واربعة ملاحق اضافة الى محضر تفسيري لبعض مواد الاعلان وحدد في مادته الاولى هدف المفاوضات في اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ،المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي الى تسوية دائمة تقوم على اساس قراري مجلس الامن (242) و(338) ([191])، ودعى الاعلان في مادته الثالثة الى اجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة للمجلس تحت اشراف ومراقبة دولية وذلك في مدة لا تتجاوز التسعة اشهر من دخول الاعلان حيز التنفيذ،على ان تشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة ،وان تغطى ولاية المجلس المنتخب كما ورد في المادة الرابعة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم ([192]).

واقترح الاعلان في مادته الخامسة ان تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين في اقرب وقت وبما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية على ان تبحث فيها القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الامنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين([193]).

تنفيذا لاتفاق اعلان مبادئ اوسلو تم توقيع اتفاق الحكم الذاتي الخاص بقطاع غزة واريحا في القاهره في الرابع من ايار–مايو 1994، مثل هذا الاتفاق خطوة بداية لانسحاب اسرائيلي من اراض فلسطينية محتلة(غزة– اريحا اولا) ونص على استمرار عملية السلام للانسحاب المتتالي من الاراضي الفلسطينية ، وقد شمل اتفاق القاهره– الذي وقعه كل من الرئيس ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية– على ملحقا اقتصاديا سبق

---

[191]) المادة الاولى لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني- الاسرائلي ،يوميات ووثائق الوحدة العربية1989-1993(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 1995)ص ص :874،وكذلك للاطلاع على صيرورة تشكيل بنود الاتفاق انظر عباس ،محمود ،طريق اوسلو،مصدر سابق، ص 253، كذلك الملف الوثائقي ،مسيرة السلام على المسارين الاردني-الاسرائيلي والفلسطيني-الاسرائيلي(عمان: منشورات دائرة المطبوعات والنش الاردنية ،كانون الاول 1993)، ص ص 44-45

[192]) المادة الثالثة والرابعة لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني – الاسرائلي ،يوميات ووثائق الوحده العربية 1989-1993،مصدر سابق، ص ص874-،عباس، محمود، طريق اوسلو، مصدر سابق، ص ص 220-221

[193]) المادة الخامسة لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني-الاسرائيلي في يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، مصدر نفسه، ص875، عباس، محمود، طريق اوسلو ،مصدر سابق ،ص 220-253

التوقيع عليه في باريس في 29 –نيسان 1994م وملحقا امنيا وملحقا تجاريا اضافة الى خرائط تحدد المناطق التي ستبقى تحت سلطة اسرائيل من مناطق الحكم الذاتي([194]).

وبمجرد التوقيع على الاتفاق في 4 ايار 1994 في القاهره فقد بدأت السلطات الاسرائيلية عملية اطلاق سراح تدريجي لخمسة الاف معتقل فلسطيني ،كما بدأت الاستعدادات لنشر الف من رجال الشرطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي ،كما انتقلت الادارة المدنية الى السلطة الوطنية الفلسطينية في 17- ايار 1994([195]).

وفي 28- أيلول 1995 وقع اتفاق واشنطن (اوسلو 2) الذي بدأت محادثاته في مدينه طابا المصرية، وتم الاتفاق خلاله على إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي حول ست مدن في الضفة الغربية و400 قرية في بداية العام 1996م ، وتقسيم المناطق الفلسطينية إلى أ، ب،ج وانتخاب 82 عضوا للمجلس التشريعي، والإفراج عن معتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية([196]).

2.1.2.3 المواقف والردود المحلية والإقليمية والدولية على الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني (اتفاق اوسلو 1993):

لقد أثار اتفاق الفلسطيني- الاسرائيلي العديد من ردود الفعل المتباينه ليس على مستوى الجانب الفلسطيني فحسب ولكن في موقف الاطراف العربية الاخرى وخاصة الاردن ،فمؤيدو هذا الاتفاق يرون فيه نقلة نوعية باعتبارة بداية التكييف السياسي لقيام الدولة الفلسطينية، اما الرافضون للاتفاق اواولئك المتحفظون عليه فترجع اسباب رفضهم الى غياب الربط الكافي بين الحل الجزئي وبين الحل النهائي بمعنى غياب أي ربط قانوني او سياسي ،كما سعى البعض للتشكيك في امكانيات نجاح هذا الاتفاق من خلال طرح العديد من التساؤلات الخاصة بوضعية غزة جغرافيا واقتصاديا وارتباطها الوثيق باسرائيل وتوازناتها السياسية([197]).

---

[194]) نص الاتفاق اوسلو 1994 م ،يوميات ووثائق الوحدة العربية1994(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 1995)ص ص :774، اتفاقيات اوسلو الاتفاقيات الاسرائيلية الفلسطينية حول الضفة وقطاع غزة، مصدر سابق ، ص ص-257 259وكذلك www.altreaties.com المعاهدات والاتفاقيات

[195]) الحمد ، جواد ،عملية السلام في الشرق الاوسط، ، (عمان :المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ،ط1، 1994)،ص 25

[196]) الحمد، جواد، ، مصدر سابق،ص 43

[197]) عبد الوهاب ،ايمن السيد ، "اشكاليه العلاقه بين السلام والانسحاب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 114 ،اكتوبر 1993، ص114

فلقد استقبل اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني– الاسرائيلي بالترحيب عموما على الساحة الدولية ، فقد رحبت كل من الولايات المتحدة وروسيا واليابان ومعظم الدول الاوروبية بالاتفاق ،وفي موقف عربي مشترك صدر عن مجلس جامعة الدول العربية الذي اجتمع في القاهره في 21–ايلول رحب المجلس بالاتفاق الفلسطيني– الاسرائيلي، واعتبره خطوه اولى ذات اهمية نحو تطبيق مبدأ الارض مقابل السلام، ينبغي أن تستكمل بخطوات عاجله على كل المسارات بما يضمن انسحاب اسرائيل من كافه الاراضي العربية المحتلة وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف وفقا لقرارات مجلس الامن رقم 242و338 وقرارات الشرعية الدولية بما يضمن كذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العوده للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة([198])، لقد كانت مصر من اوائل الداعمين للاتفاق ([199])، اما سوريا فقد تحفظت على الاتفاق بعد توقيعه من خلال حديث صحفي للرئيس حافظ الاسد قال فيه " بأنه يعود للشعب الفلسطيني حق اقرار ما يراه مناسبا .... نحن كنا واضحين تماما لم نؤيد ولم نبارك ولم نعارض ولم نقبل ، اتمنى ان يحقق هذا الاتفاق اكثر مما يستنتج المرء عندما يقرأه لان الاتفاق يبقي كل شي بيد اسرائيل"([200]) ، اما لبنان فقد تحفظ على الاتفاق وأعرب عن تخوفه من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني اللبناني وعلى توطين الفلسطينيين في لبنان([201])، اما دول مجلس التعاون الخليجي فقد رحبت بالاتفاق ([202]).

أما على الصعيد الفلسطيني فقد أثار إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي بنصوصه ردود أفعال مختلفة ومتناقضة ، فقد اصدرت الفصائل الفلسطينية العشر** بعد اجتماع لها في دمشق في الاول من ايلول – سبتمبر 1993 بيانا نددت بالاتفاق ، اما الحزب الشيوعي الفلسطيني فقد وافق موافقة مشروطة على الاتفاق بما يتضمنه من احتمالات ايجابية وسلبية، اما الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) فقد اعربت عت تأييدها لإعلان المبادئ([203]).

---

[198]) "بيان لمجلس جامعة الدول العربية يعتبر فيه الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي خطوة أولى نحو تحقيق مبدأ الأرض في مقابل السلام، القاهرة، 21-9- "،1993مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف 1993م، ص 269.

[199]) احمد ناجي، "الاتفاق الفلسطيني- الاسرائيلي من اوسلو الى واشنطن"، مجلة السياسة الدولية ،عدد 114، اكتوبر 1993 ،ص 138

[200]) "حديث صحافي للرئيس حافظ الأسد بشأن موقفه من الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، دمشق"،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف1993م، ص 263.

[201]) "كلمة لوزير الخارجية اللبناني بشأن موقف لبنان من الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي والمسار اللبناني في مفاوضات السلام، بيروت"، 9/9/1993،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف 1993م ،ص 258.

[202]) "بيان لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يرحب بالاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، الرياض، 1993/9/5، "،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف 1993م ،ص258 ، احمد ناجي ،"الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي من اوسلو الى واشنطن "، مصدر سابق، ص 193

[203])" بيان للفصائل الفلسطينية العشرة يدين مشروع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/2"،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16،خريف 1993م، ص208 ،"بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تندد فيه بتوقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/13" ،مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 16 ، خريف 1993م،ص ص 224-229

**) الفصائل العشرة التي اجتمعت في دمشق في أيلول – سبتمبر 1993 هي (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؟، الجبهة الشعبية القيادة العامة، فتح الانتفاضة، فتح المجلس الثوري، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير العربية ، جبهة التحرير الفلسطينية، الصاعقة، الجهاد الإسلامي)

وأبدت الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948 م عن تأييدها للاتفاق ، ورأت ان الاتفاق خطوة في الاتجاه الصحيح اذا كانت ستؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية بجانب إسرائيل([204])، وأيد الحزب الشيوعي الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي كونه اتفاق رسمي بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية(الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) وثانيا كونه اتفاق إعلان مبادئ وثالثا لأنه لا يوجد بديل أفضل منه([205])، وأيد الحزب الديمقراطي العربي في الكنيست الإسرائيلي الاتفاق لأنه يشكل خطوة مهمة على طريق دفع مسيرة السلام في المنطقة إلى الإمام وإحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني([206]).

موقف الأردن من الاتفاق:

لقد شكل الاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي بالنسبة للأردن مفاجأه حيث لم يعلم به احد قبل الاعلان عنه ([207])، كما كان الاتفاق صدمة بالنسبة للاردن لغياب التنسيق([208]).

لذلك فقد تحفظ الأردن في البداية([*209]) على الاتفاق وكان ذلك تعبيرا عن القلق من النتائج التي قد تترتب عليه([210])، ورغم كل هواجس الأردن من فكرة الوطن البديل، وفكرة الخيار الأردني، تو صل الأردن إلى قناعة بأهمية اتفاق أوسلو، ليس فقط في افساح المجال أمام مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية، وإنما أيضاً في خلق فرص جديدة للمفاوضات الاردنية مع إسرائيل، بل وأكثر من ذلك، إذ حول اتفاق أوسلو وبشكل أساسي مسؤولية التفاوض على المسائل الاكثر تعقيدا في عملية إرساء السلام بين العرب وإسرائيل من الأردن إلى منظمة التحرير الفلسطينية، مما جعل المفاوضات الأردنية

---

[204]) "مواقف الاتجاهات السياسية الرئيسية من الاتفاق ، رسالة الأراضي المحتلة 1948،"، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 16 خريف 1999م ص 63

[205]) المصدر نفسه ،ص:65

[206]) "مواقف الاتجاهات السياسية الرئيسية من الاتفاق"، مصدر سابق ،ص 66

[207]) الموسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، مصدر سابق، ص 589

[208]) أبو عمرو، زياد " العلاقات المستقبلية بين النظامين السياسيين في الأردن وفلسطين: التعاون في المجالات السياسية" ،وجهة نظر فلسطينية، الندوة، العدد 2، كانون الأول 1994م،ص 11.

[209])* يقول محمود عباس –ابو مازن- في كتابه طريق اوسلو:"كنا بعد مضي أشهر على بدء اوسلو نشعر بحرج شديد لاننا لم نبلغ الأردن وبالذات جلالة الملك حسين شخصيا لأن الأردن شريكنا في المفاوضات..... وهو الذي نتحدث باستمرار عن الدخول معه في كونفدرالية وزد على ان العلاقات بين الشعبين الاردني والفلسطيني علاقات متميزه ، هذه الأسباب تجعلنا غير قادرين أبدا على مواجهة نتائج غضب الملك حسين لو توصلنا الى اتفاق مع الاسرائيليين وفوجئ بهذا الاتفاق ، ولذلك رأينا أن نبوح له بالأمر ....فقد سافرت الى الاردن لأشرح للملك ما حصل بشي من التفصيل لكنني لسوء حظي لم أجده هناك وعدت دون أن أبلغ أحدا وذهبت مرة أخرى ولكنه لم يكن وحده ولم أكن وحدي وعدت الى تونس في محاولة ثالثة كانت النتيجة نفسها حيث كان قد غادر عمان وابلغت أحد المقربين اليه بانني حظرت الى عمان ثلاث مرات لاتحدث معه بأمر خطير يتعلق بالمفاوضات...." عباس ، محمود ، طريق اوسلو، مصدر سابق،ص ص: 277-278.

[210]) في قمة مشتركة مفاجئة بين الملك حسين والرئيس السوري حافظ الاسد في سوريا أبدى الجانبان تحفظهما حيال الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي الذي لم يعلما شيئا عنه حيث جرت مفاوضاته بسريه في اوسلو على مدة اشهر ، لطفي ،منال ، "اشكالية الحل الشامل والحلول الجزئية"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 114 ،أكتوبر 1993م، ص 110.

مع إسرائيل أقل إشكالية .وقد تكونت قناعة لدى الأردن بأن اعتراف إسرائيل بالفلسطينيين هو أيضا لمصلحته.([211])

فقد أعلن الملك حسين في 4-أيلول 1994 في مقابلة صحفية عن دعمه الكامل للاتفاق على أساس أنه سوف يؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن رقمي 242و338. وأكد بقوله " نحن لسنا ضد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ونحن نؤيد القرار الفلسطيني وقد أذهب الى أبعد ونشيد بالشجاعة الفلسطينية في اتخاذ هذا القرار ونبارك ما يخدم المصلحة الفلسطينية وما اتفق عليه الفلسطينيون "([212])

ولقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وجهة نظر اخرى في الاتفاق ، ولا تتفق مع الكثير من الاتهامات التي ساقتها المعارضة،ربما تتفق القيادة مع المعارضة في الكثير من التحفظات لكنها لا تتفق مع الاتهامات ، وبذلت الجهد الكبير من أجل تنفيذها واقناع الشعب الفلسطيني بأن منطلقات القيادة هي منطلقات وطنية على الرغم من الاختلاف في الاجتهادات([213]).

ان القيادة الفلسطينية وقعت اتفاق اوسلو بسبب حرصها على المصلحة الوطنية وليس لانها تريد تجاوز بنود الميثاق الوطني أو تتنازل عن الحقوق الفلسطينية، انها ترى أن الظروف الدولية أصبحت ضاغطة على الشعب الفلسطيني وأن الدول العربية لم تعد قادرة على تقديم دعم حقيقي للشعب الفلسطيني،والساحة الدولية أصبحت خالية من قوى عظمى يمكن أن تدعم الفلسطينيين ، وأضافت بان المقاومة قد ضعفت والانتفاضة لم تعد بالزخم التي انطلقت به([214]).

---

[211]) المعشر ،مروان ، نهج الاعتدال العربي مذكرات سياسية 1991-2005م ،ترجمة نسرين ناضر ،(بيروت :دار النهار ،ط1 ، 2008م)،ص 39.

[212]) "حديث للملك حسين يعلق فيه على الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، عمان"،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد4 ، عدد 16، خريف1993م ،ص ص 253-273، كذلك سلسلة حلقات بعنوان " أسد الأردن قصة ملك" ،الحلقة الرابعة عشر ، جريدة الشرق الأوسط ، الأحد العدد 10568 نوفمبر 2007.

[213]) نوفل ،ممدوح ،قصة اتفاق اوسلو ،الرواية الحقيقيه الكاملة ،(عمان :الاهلية للتوزيع والنشر ، ط1 ،1995)،ص31

[214]) عرفات، حنان :أثر اتفاق اوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاساتهة على التنمية السياسية، (،نابلس-جامعة النجاح، رسالة ماجستير ،2005) ، ،،ص 58

3.1.2.3 انعكاسات الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي اوسلو 1993 على العلاقات الاردنية–الفلسطينية وعلى الصراع العربي– الاسرائيلي عموماً:

لقد قوبل الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي بحساسية بالغة ودقيقة في الاردن نبعت من وجود روابط عائلية واقتصادية وجغرافية([215])، وحدت بين الاردن وفلسطين وجعلت كلا منهما عمقا انسانيا وسياسيا للاخر ([216]).

فلقد كان للاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي اثار ونتائج على العلاقات الفلسطينية الاردنيه منها :

1) دفع الاتفاق الاردن للاسراع بالاتفاق مع اسرائيل بعد ان فقد احدى اوراقه السياسية التي تعزز موقفه التفاوضي، والذي بدأه بوفد فلسطيني اردني مشترك وبتنسيق وتعاون خلال مراحل التفاوض([217])
2) لقد احدث الاتفاق هزه في العلاقات الاردنية الفلسطينية وذلك بسبب سرية وانفراد منظمة التحرير الفلسطينية به خارج اطار مدريد ولعدم اطلاع القيادة الاردنية عليه([218]).
3) تكونت لدى الاردن مخاوف وشكوك من ان يكون الاتفاق قد تم على حساب مصلحة الاردن الوطنية ، اضافة الى مخاوف بالتأثير السلبي على الاقتصاد الأردني([219]).
4) فتح الاتفاق الطريق امام الدول العربية لتوقيع معاهدات سلام منفرده مع اسرائيل ، واقامة علاقات دبلوماسية وتعاون معها([220])، حيث دفع الاتفاق الاردن الى عقد معاهدة سلام مع اسرائيل([221])، كما فتح الطريق امام اسرائيل للمشاركة الفاعلة في بناء الشرق الاوسط الجديد الذي روج له بعد أزمة الخليج 1990م([222]).

---

[215]) محافظه،محمد:العلاقات الفلسطينية الاردنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939-1951، ،(عمان ، جامعة اليرموك ، رسالة ماجستير 1983)،ص 324

[216]) كنعان ،طاهر ،"تأملات حول الوفاق الفلسطيني الاسرائيلي الخاص باعلان مبادئ الحكم الذاتي الانتقالي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 178، كانون الاول، 1993، ص22.

[217]) الخلايلة،،يسرى: مرجع سابق ،،ص 129.

[218]) عبد الرحمن ، اسعد: العلاقات الاردنية الفلسطينية بعد اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي ، ،(نابلس :مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، ط1 ،1994)، ص 18.

[219]) ان العائدات السنوية للاردن من صادراته للضفة الغربية تقدر بحوالي عشرة ملايين دولار سنويا ، وبقي الاقتصاد الاردني يتأثر بتحويلات الفلسطينيين من الخارج مباشره الى مناطق الحكم الذاتي بعد ان كانت تحول سابقا الى البنوك الاردنية، ، كنعان ،طاهر،" الابعاد الاقتصادية لاعلان المبادئ الحكم الذاتي الانتقالي" ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 17 ، شتاء 1994، ص 123.

[220]) طاهر كنعان، الابعاد الاقتصادية ...، المصدر نفسه، ص 117.

[221]) فاليري، يورك، مفهوم الاردن للعلاقات الاردنية الفلسطينية المستقبلية، ، (نابلس :مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ط1 ، 1994)،ص20.

[222]) نافع ابراهيم ، ماذا بعد عاصفة الخليج ، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط، ج 1 ،(القاهره: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1992،)، ص 107.

5) أدى الاتفاق إلى إضفاء الشرعية السياسية والقانونية والدولية على دولة إسرائيل وحقها في الوجود([223]).

6) اضعف الاتفاق المطالب الفلسطينية بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، وذلك بتأجيله البحث في جوهر القضية القائم على إنهاء الاحتلال وعلى حل القضايا التي تمس السيادة الوطنية، كما أعطى الاتفاق موافقة المنظمة على شرعية الاحتلال العسكري من خلال مشاركتها في إدارة المناطق والتي تعد بداية لمشروع(الكنتونات) التي تروج له بعض الأوساط الإسرائيلية([224]).

7) أدى الاتفاق إلى توقف المقاومة الشعبية والى تراجع العمليات العسكرية للمنظمات الفلسطينية ضد إسرائيل(باستثناء المنظمات الإسلامية)، وبالتالي فقد الموقف الفلسطيني أحد عناصر القوة والتأثير([225]).

8) أخلى الاتفاق العرب من مسؤولياتهم القومية اتجاه الشعب الفلسطيني ، وأضعف دعمهم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وأخذ تركيزهم ينصب على مصالحهم القطرية([226]).

4.1.2.3 معاهدة السلام الأردنية – الاسرائيلية عام 1994م وإنعكاسهاعلى العلاقات الأردنية – الفلسطينية.

تعتبر معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية الموقعه في26 أكتوبر 1994م تطورا مهما على القضية الفلسطينية وعلى مسار العلاقات الاردنية – الفلسطينية ، وعلى مسار الصراع العربي– الاسرائيلي.
العوامل والدوافع التي سارعت على توقيع معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية.

- لقد ادت ازمة الخليج الى متغيرات اقتصادية واجتماعية على الوضع الداخلي الاردني، فعودة 400 الف مواطن اردني من دول الخليج عمق ارتفاع نسبة البطالة، بالاضافة الى ازدياد مشكلة الميديونية، وانخفاض المساعدات التي كان يتلقاها الاردن.([227])

---

[223]) يوسف عماد ، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني: غزة أريحا أولا، (عمان :مركز دراسات الشرق الاوسط ، ط1، 1995)، ص 146.

[224]) ابو عمرو، زياد، قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي(غزة اريحا- اولا)،(نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 16.

[225]) فاليري يورك: مفهوم الاردن للعلاقات الاردنية الفلسطينية المستقبلية، مصدر سابق، ص 18.

[226]) شفيق،منير،" اتفاق اوسلو وتداعياته"، مجلة فلسطين المسلمة ، العدد 14، أكتوبر 1994م، ص 44.

- الضغوط الامريكية والدولية التي تهدد الدور الاقليمي الاردني ، فقد ادرك الاردن ان السلام في الشرق الاوسط هو خيار امريكي ،قبل ان يكون خياراً عربيا واسرائيلياً [228]، فموقف الاردن السياسي نتيجة ازمة الخليج ،وضعوه في عزلة ، فكان لابد من الاردن من تغيير استراتيجيته والتوقف عن دعم العراق ، والالتجاء نحو المعسكر الدولي الذي قادته الولايات المتحدة ومشاركته في كل مشاريعها المعلنة بما فيها مشروع الشرق الاوسط ، وقد اعلن الملك حسين ان بلاده لن تبقى "معزولة عن حل مشكلات المنطقة او الجهود المبذولة لحلها"([229]).
- ان محادثات الوفود العربية مع اسرائيل ، والتي كانت تسير بشكل منفصل عن بعضها البعض منذ مؤتمر مدريد، كان يجمعها رغبة على المشاركة في العملية السلمية في التنسيق للوصول معاً الى اقامة سلام دائم وعادل، فتعثر المحادثات على المسارين السوري واللبناني ، وادراك الاردن ان عامل الزمن ليس في صالحه، وان انتظار حل المشاكل على المسارات الاخرى قد يفقد الاردن دوره ويجعله يخسر، فاتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، قد افقد الاردن احدى اوراقه السياسية المهمة *، فعادت مخاوف الاردن من حل القضية الفلسطينية على حسابه عندما اعاد بعض السياسيين الاسرائيليين في حزب الليكود اثارة المشروع الوطني البديل(ايجال ألون)** ([230]).

جاءت المعاهدة الاردنية – الاسرائيلية ثمرة للتحرك السلمي الاردني، الذي بدأ في مدريد ، وتتابعت فصوله في واشنطن وفي منطقة الشرق الاوسط . وقد كان توقيع جدول أعمال المفاوضات بين الاردن واسرائيل في 14 ايلول / سبتمبر 1993م. الخطوة الاولى على طريق عملية الاتفاق ، ثم تلا ذلك توقيع "اعلان واشنطن" في 25 تموز/يوليو 1994م، الذي اكد على انهاء الحرب بين الاردن واسرائيل، واشتمل على خمسة مبادئ هي:

1. السعي لتحقيق سلام عادل وشامل بين اسرائيل وجيرانها العرب.
2. مواصلة المفاوضات لاحلال السلام على اساس قراري مجلس الامن رقمي 242و 338.

---

[227]) الموسى ، سليمان، تاريخ الاردن في القرن العشرين، مصدر سابق، ص ص 578-581، ص 611

[228])الحمد، عملية السلام في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص 79.

[229]) الحوراني ، هاني ، "مسارات العلاقة الاردنية – الاسرائيلية 1994- 2004"، مجلة قضايا المجتمع المدني، ص 16.

*)قال رابين امام الكنيست وهو يطرح الاعلان للتصويت عن المعاهدة :"ان الملك حسين ما كان ليوقع اعلان واشنطن لو لم يوقع الفلسطينيون اتفاق اعلان المبادئ في 13-ايلول 1993م"، الموسى، سليمان ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مصدر سابق،ص 604.

**) للاطلاع اكثر على مشروع ايجال الون يمكن مراجعة الهور ، موسى ،مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982، مصدر سابق ،ص 68.

[230]) الموسى، تاريخ الاردن ،مصدر سابق ،ص ص 592- 602.

3. احترام دور الاردن التاريخي في الاماكن الاسلامية في القدس حاضرا ومستقبلا.
4. الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ووحده الاراضي والاستقلال السياسي.

5.تحقيق الامن الدائم وتطوير علاقات حسن الجوار وتفادي استخدام القوة.([231])

كما قرر الاعلان سبع خطوات لتجاوز الحواجز النفسية والانعتاق من تركة الحرب:(1) الربط الهاتفي (2) ربط الشبكات الكهربائية (3) فتح نقطتي عبور في الجنوب والشمال (4) حرية مرور السواح الأجانب (5) التفاوض لفتح ممر جوي دولي (6)تعاون أمني لمكافحة الجريمة والمخدرات (7) مفاوضات اقتصادية تشمل الغاء مقاطعة اسرائيل. واخيرا أعلن البيان ان الملك حسين ورئيس الوزراء رابين اتفقا على عقد اجتماعات دورية، او عندما تدعو الحاجة ، للنظر في المفاوضات.([232])

تضمنت المعاهدة ([233])مقدمة و(30) مادة منها ست مواد شكلية والمواد من 4 الى 20 تتحدث عن أوجه التعاون في مجالات عديدة منها الامن والمياه والاقتصاد والنقل والسياحة والطاقة والبيئة وغيرها حتى انها وصفت بانها اكثر من (معاهدة سلام)، وانها نموذج لـــ (سلام حار) وانها ارست (لتعاون استراتيجي) بين الاردن واسرائيل.([234])

لقد جرى التصويت على المعاهدة مساء يوم 6 تشرين الثاني – 1994م ، فكانت النتيجة ان أعلن رئيس مجلس النواب مصادقته على المعاهدة، 55 صوتاً مقابل 23 صوتاً، بعد ذلك احيل المشروع قانون تصديق المعاهدة الى مجلس الاعيان، وقامت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس بدراسة المعاهدة، ثم قدمت تقريراً توصي فيه مجلس الاعيان بالتصديق، وعقد المجلس يوم 29 جلسة اعلن رئيس المجلس احمد اللوزي انه تم التصديق على مشروع القانون باجماع الاعضاء الحضور، وعددهم 33 عيناً ،كما اقر مجلس النواب بأغلبية 51 صوتاً مشروع الغاء قانون المقاطعة الاقتصادية، وحظر التعامل مع اسرائيل، ويلغي هذا القانون ثلاثة قوانين سابقة تحظر التعامل مع اسرائيل،كان بعضها ينص على انه " لا يجوز السماح لاي شخص اجنبي لا يحمل جنسية احدى العربية ان يشتري او يستأجر او يتملك بشكل مباشر او غير مباشر اية اموال غير منقولة في المملكة، اذا كانت تشريعات

---

[231]) الموسى، تاريخ الاردن،، مصدر سابق، ص 602.
[232]) الموسى، تاريخ الاردن،، مصدر نفسه، ص 603.
[233]) مواد معاهدة السلام الاردنية –الاسرائيلية 1994، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1995م) ،ص ص : 568-574
[234]) حوراني، هاني"،مسارات العلاقة الاردنية من 1994- 2004"، مصدر سابق ، ص 18.

الدول التي يحمل الطالب التملك جنسيتها تحظر تملك الاردنيين او استئجارهم اموال غير منقولة فيها،كما تضمن نصاً بعدم جواز التصرف باموال الضفة الغربية الا لأردني اخر.([235])

في مساء ذلك اليوم صدرت ارادة ملكية بالمصادقة على القانون 14 لسنة 1994م (قانون تصديق معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل) وبذلك اجتازت المعاهدة جميع المراحل الدستورية ، واصبحت نافذة وسارية المفعول.([236])

لقد عارض المعاهدة كثير من السياسيين والمثقفين ، وجبهة العمل الاسلامي ذراع الإخوان المسلمين في الاردن،فقد صوت 17 نائباً من نواب جبهة العمل الاسلامي ضد المعاهدة([237])، كما سنلاحظ في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

لقد كرست معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية ما يسمى السلام الواقعي بين الدولتين ،ذلك السلام الذي كان قائما من قبل وبدون معاهدات موقعة رسمية([238]).

يرى بعض الباحثين السياسيين (ان معاهدة وادي عربة للسلام بين الاردن واسرائيل فرضت على الشعب الاردني بالاكراه نتيجة ظروف سياسية كانت الامة العربية فيها ضعيفة بعد حرب الخليج الثانية ، فالشعب الاردني لم يستفيد شيئاً من المعاهدة على أي صعيد ، وتعد بمثابة الجانب الشكلي لعلاقات رسمية كانت قائمة بين الطرفين ولم يمنع هذا من معرفة حقائق رسمية اكدتها المعاهدة ، وابراز امراً مهماً وهو ان المعاهدة لم تسهم في حل الصراع العربي الاسرائيلي وانما ادت الى اضعاف الدور الاردني في القضية الفلسطينية.([239])

الطرفان الموقعان يجهدان منذ العام 1994 للظهور بصورة الحريص على تطبيق المعاهدة، والبرهنة على حسن النوايا السلمية، لكن جمهور الطرفين اكتفى بأخذ العلم بأن معاهدة قد وقعت بعد 46 عاماً من حالة الحرب، فضلاً عن قطاعات أهلية تعارضها بعضها في المجتمع الإسرائيلي وأكثرها في المجتمع الأردني.

نصت المعاهدة على إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. لكن اسرائيل ترفض مجرد فتح ملفها النووي، أو الحديث بشأنه أو التوقيع على معاهدات حظر انتشار الأسلحة غير التقليدية.

---

[235]) الموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، مصدر سابق، ص ص :612-613

[236]) الموسى، المصدرسابق، ص 613.

[237]) المصدر نفسه، ص 612.

[238]) هاني الحوراني، "مسارات العلاقة الاردنية – الاسرائيلية 1994- "2004، مصدر سابق، ص 18.

[239]) مقابلة مع هاني الخصاونة اجراها معه محمد النجار من عمان نشر على موقع الجزيرة نت يوم 15 –نيسان 2001.

قضت المعاهدة الاردنية الاسرائيلية بعدم السماح بتحركات قسرية للسكان بما يؤثر على الطرف الآخر،الهدف الحؤول دون قيام ظروف تؤدي لتهجير قسري، لكن اسرائيل باعمالها العدوانية دفعت أبناء الضفة لتحركات قسرية داخل وطنهم، ولولا تمسك هؤلاء بأرضهم ولولا الإجراءات الأردنية لأدى السلوك الإسرائيلي التوسعي لمثل هذه التحركات القسرية تجاه الشرق (الأردن).([240])

ان الانطباع في أوساط المجتمع السياسي الأردني، أن اسرائيل ترى كل الأمور من منظور أمني، يتعلق بالحالة الاستيطانية والتوسعية ، وطالبت الاردن وفلسطين للتفاوض معها والاعتراف بها. وهو ما يجعل الجانب الإسرائيلية تقرأ معاهدات السلام مع الاردنيين والفلسطيينين قراءة أمنية، مع الإغفال المتعمد للحاجة لاستكمال المعاهدة بحلقات أخرى، وعلى الأخص تمكين الفلسطينيين من الاستقلال وإقامة دولتهم على أرضهم المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967.([241])

فبعد ثلاثة أشهر من توقيع معاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل في تشرين الثاني–نوفمبر 1994، وافقت الحكومة الاسرائيلية على قانون تطبيق المعاهدة، لكن بعد تعديل اعتبرته الحكومة الأردنية خرقا لها، فقد أرادت إسرائيل من التعديل تجريد اللاجئين الفلسطينيين ممن يحملون الجنسية الأردنية من حقهم في أراضيهم التي أصبحت ضمن حدود إسرائيل.

كان من شأن المادة 1/11/ب من معاهدة السلام، والتي تعهد الطرفان بموجبها إلغاء كل الإشارات المناوئة أو التمييزية في قوانينهما في غضون ثلاثة أشهر، أن تحمي اللاجئين الأردنيين من القانون الإسرائيلي المتعلق بأملاك الغائب. لكن الكنيست الإسرائيلي عندما أقر قانون تطبيق المعاهدة، أضاف بنداً يحدد تطبيق قانون أملاك الغائب بالنسبة للأردنيين على الفترة التي تسبق توقيع المعاهدة، على أن لا تنطبق على الفترة اللاحقة لتوقيع المعاهدة.

بذلك بقيت حقوق الأردنيين من اللاجئين الفلسطينيين المتعلقة بأراضيهم التي فقدوها قبل توقيع المعاهدة خاضعة لقانون أملاك الغائبين وتحت تصرف الحكومة الإسرائيلية. فبحسب القانون المذكور، يحقّ لحارس أملاك الغائبين أن يبيع ويشتري كما يريد، على أن تُحفظ أموال الغائبين التي باعها حارس هذه الأملاك في صندوق خاص، ويجري تعويضهم منه في حال سقطت عنهم صفة الغائب.([242])

---

[240])الريماوي ، محمود، 14 عاما على المعاهدة الاسرائيلية الاردنية ، صحيفة السجل الاردنية الاسبوعية ، العدد 47، السنة الاولى، تشرين الاول 2008م، www.safsaf.org

[241]) الريماوي ، مصدر سابق ، ص2

[242]) سعد الدين ، نادية ، الرؤية الأردنية لقضية اللاجئين الفلسطينيين: محاولة للمواءمة بين اعتبارات قانونية، سياسية وإنسانية، صحيفة السجل الاردنية الاسبوعية ، العدد 47، السنة الاولى، تشرين الاول 2008م، www.safsaf.org

جاء الاحتجاج الأردني، الأول والأخير، على هذا الخرق في 31 آب/أغسطس 1995، في مذكرة ([243]) تعترض على التعديل الذي أضافه الكنيست على المعاهدة، أرسلها أول سفير أردني في إسرائيل، مروان المعشر، إلى الخارجية الإسرائيلية يقول المعشر: "عندما كنت أراجع الخارجية الإسرائيلية كانوا يتذرعون بحجج كثيرة من قبيل أن هذا الموضوع يجب تأجيله ليناقَش ضمن ملف اللاجئين عموما في مفاوضات الوضع النهائي. وحين كنا نخبرهم أنه ليس لنا علاقة ببقية اللاجئين الفلسطينيين، وأننا هنا نتحدث عن مواطنين أردنيين، وأننا وقّعنا معكم معاهدة سلام، كانوا يجيبون: يجب بحث هذه المسألة مع كل العرب ضمن اتفاقية سلام شامل. ونعود للقول إننا لم نوقّع معكم معاهدة سلام شاملة، نحن وقّعنا معاهدة ثنائية، لذلك نريد حلا لموضوعنا الثنائي"، الحجة الثالثة، كما يقول المعشر: "كانت أنهم يريدون البحث في أملاك اليهود الذين خرجوا من دول عربية. وكانت حجتنا المقابلة أنه لا علاقة لنا بذلك، فلم يكن لدينا يهود قدموا إلى إسرائيل، ولا يوجد لدينا ما نبادلكم به"([244]).

ويرى أنيس القاسم، عضو لجنة التوجيه في الوفد الأردني المفاوض في معاهدة وادي عربة، ان المعاهدة الاردنية الاسرائيلية لم تفقد قيمتها بعد التعديل الذي أجراه الكنيست الإسرائيلي عند إقرار قانون تطبيق المعاهدة، بل كانت فقدتها حتى قبل وصول الوفد المفاوض الأردني إلى طاولة المفاوضات.

"شاركت في هذه المفاوضات، وتعلمت أن المفاوض العربي خسر قبل الوصول إلى الطاولة، فقد غرست إسرائيل في ذهن المفاوض الأردني والفلسطيني عددا من الأفكار: لا تبحث في موضوع اللاجئين فهو محسوم. قضية القدس انتهينا منها. لا تبحث في حق العودة فهو يعني إنهاء الدولة اليهودية. فأصبح المفاوض الأردني والفلسطيني مهزوما سلفا، وتساوى المفاوض الأردني مع مثيله الفلسطيني الذي هو في أسوأ أوضاعه التفاوضية، في حين أن الأردن دولة بمواصفات وعناصر دولة ذات وزن في المجتمع الدولي، ولها علاقات مع الغرب الذي يحميها ويدعمها، ما يعني أن موقف المفاوض الأردني أقوى قليلا من نظيره الفلسطيني. ومع ذلك فلم يثر المفاوض الأردني هذه الإشكاليات".([245])

لكن القاسم يرى أن "الأردن ظلم نفسه وظلم مواطنيه الأردنيين من أصل فلسطيني حين لم يتمسك بحقهم في العودة ولا في التعويض، ولا حتى بمبدأ معنوي فيه إقرار من جانب إسرائيل بمسؤوليتها عن قضية

---

[243]) المعشر ، مروان ، الرسالة الاحتجاجية من السفارة الاردنية في تل ابيب الى وزارة الخارجية الاردنية في 31اب –اغسطس 1995م ، على الموقع الرسمي للخارجية الاردنية ،www.jordan.gov.jo

[244]) سعد الدين ، نادية ، الرؤية الأردنية لقضية اللاجئين الفلسطينيين: محاولة للمواءمة بين اعتبارات قانونية، سياسية وإنسانية ، مصدر سابق.

[245]) قاسم ،أنيس ،قضية اللاجئين في وادي عربة.. المعاهدة اعتبرتها مجرد مشكلة إنسانية، صحيفة السجل الاردنية الاسبوعية ، العدد 47، السنة الاولى، تشرين الاول 2008م، www.safsaf.org

اللاجئين".([246])

الفقرة الأولى من المادة الثامنة في المعاهدة، والتي تعالج قضية اللاجئين والنازحين، تنص على أنه: "اعترافا من الطرفين بالمشكلات الإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي".

يقول انيس القاسم: "هذا النص فيه تضليل كبير لأنه أولا يحول مشكلة اللاجئين إلى مشكلة إنسانية وليست سياسية، وكأن المشكلة التي حدثت في الشرق الأوسط هي زلزال خلق مشكلة كبيرة لكل دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل".

يقول مروان المعشر :" نص المعاهدة كان واضحا، الذي يعزو المشكلة إلى أن إسرائيل، عند التطبيق، لم تتصرف بحسن نية فيما يخص اللاجئين ففي المعاهدة بندان يتعلقان بهذا الموضوع، الأول يتكلم عن حل لموضوع اللاجئين بحسب القانون الدولي. والثاني يمنع التمييز ضد مواطني طرفي المعاهدة. وهما البندان اللذان اعتمدنا عليهما".([247])

يرى جواد العناني ان الطرح الأردني في مفاوضات معاهدة وادي عربة كان قويا "طرحت قضية اللاجئين في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، وكان الأردن في كلتا الحالتين مصمما على أن يكون هناك حق العودة للاجئين و/أو التعويض، استنادا إلى بند في المعاهدة يتضمن حل القضية وفقا للقرار الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194".

كما أن المفاوض الأردني كان قويا لسببين، "الأول لأن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أصبحوا مواطنين أردنيين ويجب على الأردن الدفاع عن حقوقهم. والسبب الثاني لأنه ليس هناك وجود لأملاك لليهود في الأردن، خلاف المغرب والعراق واليمن مصر، ولم يكن في الأردن يهود ذهبوا إلى إسرائيل"([248])

هذا ما يؤكده المعشر الذي يقول إن الأردن أصر على إدراج موضوع اللاجئين في المفاوضات منذ البداية. "الأجندة الموقّعة بيننا وبينهم، والتي سبقت توقيع المعاهدة، نصت صراحة على أن حل مشكلة اللاجئين سيأتي وفقا للشرعية الدولية. في البداية كان الإسرائيليون رافضين لأي ذكر لموضوع

---

[246]) قاسم ،انيس ،مصدر سابق، . ص3

[247]) سعد الدين ، نادية ، الرؤية الأردنية لقضية اللاجئين الفلسطينيين: محاولة للمواءمة بين اعتبارات قانونية، سياسية وإنسانية ، مصدر سابق

[248]) قاسم ،انيس ،مصدر سابق، . ص4

اللاجئين، لكننا أصرّينا على إدراجها في المعاهدة، وهذا ما حصل بالفعل. لكن عند تطبيق القانون اختلفت الأمور".

يلفت المعشر إلى ضرورة التمييز والفصل بين مسألتين: "حل مشكلة اللاجئين السياسية، مثل حق العودة، لا يستطيع الأردن الحديث فيها إلا بالتزامن مع المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية حول الوضع النهائي. وبالتالي فصلنا المعالجة السياسية للاّجئين عن الموضوع المالي، وهو تعويض الأردني من أصل فلسطيني عن الأملاك التي فقدها في إسرائيل بعد توقيع المعاهدة".([249])

الموقف الفلسطيني من معاهدة وادي عربة 1994:

ادى توقيع اعلان واشنطن من قبل الاردن واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بتاريخ 25- تموز 1994م، الى رد فعل سلبي لدى منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بشأن المادة الثالثة منه والتي جاء نصها كما يلي " تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الاردنية الهاشمية للاماكن المقدسة الاسلامية في القدس وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها ، فان اسرائيل ستعطي اولوية عالية لدور الاردن التاريخي في هذه المقدسات ، بالاضافة الى ذلك فقد اتفق الطرفان على العمل سوياً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاثة"([250]).

وقد تبلور رد منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الخصوص يوم 28- تموز 1994م ، عندما تقدمت الى مجلس جامعة الدول العربية من اجل عقد اجتماع طارئ للمجلس لتأكيد حق الفلسطينيين وحدهم بالتفاوض بشأن مستقبل القدس السياسي، كما بعث ياسر عرفات برسالة الى وزير الخارجية الامريكي مبدياً معارضتة لهذه المادة ، على اساس انها تشكل عائقاً امام حق الفلسطينيين في المطالبة بالسيادة على القدس الشرقية العربية([251]) .

وقد سارعت الحكومة الاردنية لايضاح موقفها حيث اصدرت بياناً في 28 – تموز –1994م ، جاء فيه " ان ما جاء في اعلان واشنطن لا يعدو الا ان يكون اعترافاً لدور قام به الاردن وهو مقرر لحق الهاشميين في هذه الرعاية وليس منشأ لحق جديد"، ونظراً لما وجدته الحكومة الاردنية من رغبة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في تنازل الاردن عن حق الرعاية الدينية للاماكن المقدسة في الضفة الغربية التي بقي مسؤولا عنها بعد قرار فك الارتباط عام 1988 ، فقد قامت الحكومةالاردنية باتخاذ

---

[249]) نادية سعد الدين ، المصدر السابق.

[250]) المادة الثالثة من معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل ،يوميات ووثائق الوحده العربية 1994، مصدر سابق ،ص ص : 568-574.

[251]) الموسى،مصدر سابق ص 618.

قرار في 27- ايلول 1994 م بالتخلي عن رعاية الاوقاف والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية الى السلطة الفلسطيني باستثناء القدس التي ما زالت تحت السيطرة الاسرائيلية([252]).

وقد توالت تصريحات المسؤولين الاردنيين على تأكيد وتكرار " ان دور الاردن في القدس لا يتعدى دوراً تاريخياً رمزياً لا يؤثر على حق السلطة الفلسطينية في السيادة على القدس مستقبلا ، وان الاردن سيتخلى عن الولاية الدينية في المدينة المقدسة بمجرد ان يتمكن الفلسطينيون من تولي الولاية بانفسهم "، وعلى اثر ذلك أعادت تصريحات المسؤولين الاردنيين الثقة بين القيادتين الاردنية والفلسطينية، وقد بدأت اجتماعات في عمان بين وفود من الجانبين تمخضت عن عقد عدة اتفاقيات عامة للتعاون والتنسيق بينهما في 7 كانون الثاني 1994م ،24كانون الثاني 1995م 24 كانون الثاني 1996م، شملت مجالات التربية والتعليم ،والثقافة والاعلام، النقد والمصارف، التجارة والبريد، والاتصالات والنقل ، والمواصلات والشؤون الادارية وغيرها.

2.2.3 الاتفاقيات الاردنية -الفلسطينية للتعاون والتنسيق .

1.2.2.3اتفاق التعاون المشترك بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية 1994م:

لقد كان الاردن وفلسطين على قناعة تامة بأهمية التنسيق والتشاور بينهما في ظل دخولهما المسيرة السلمية وتوحيد جهودهما في مواجهة المطالب الاسرائيلية ، فقام الطرفان بعقد الاتفاقيات في كافة المجالات المشتركة ، فعقد اتفاق بينهما في عمان في 7 كانون الثاني 1994 .
جاء فيه " انطلاقا من العلاقة المتميزة بين الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني القائمة على التلاحم والتكامل ، وتأكيداً على أهمية التعاون في كافة المجالات وضرورة توفير المناخ المناسب لنمو العلاقات بينهما وبخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالنظر الى ان بناء المستقبل المشترك يتطلب اقصى درجات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والتنظيمي على المستوى الرسمي والاهلى ، كما يتطلب أعلى درجات التنسيق والمشاركة بين الجانبين وعلى شتى المستويات وفي المجالات كافة من مصارف وصناديق تنمية وشركات وتامين استثمار وانتاج سلعي

[252]) الموسى، مصدر سابق ص 619.

من صناعة وزراعة او خدمات ، من سياحة وصحة وتعليم او اعمار وكذلك من اعمال انشائية وبنية تحتية من طرق وكهرباء وماء وطاقة واتصالات ."[253])

فقد اتفق الجانبان على اعادة فتح البنوك الاردنية التي اغلقت في عام 1967م ،وانشاء لجنة فنية مشتركة تجتمع بشكل منتظم من اجل التعاون في رسم وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية والمحافظة على الاستقرار النقدي خلال المرحلة الانتقالية الفلسطينية والى حين قيام السلطة النقدية المركزية الفلسطينية ،والاستمرار في استخدام الدينار الاردني الى حين اصدار النقد الفلسطيني ،بالاظافة الى انشاء لجان مشتركة لتشجيع ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين الى اقصى حد ممكن .([254])

كما اكد الجانبين على ضرورة التنسيق الكامل بينهما لتحقيق المصلحة المشتركة ، والتنسيق في قضايا القدس والتعاون الاقتصادي والمياة واللاجئين والامن والحدود والتشريعات ضمن اللجنة العليا الاردنية –الفلسطينية المشتركة .

فالتنسيق والتشاور بين الاردن وفلسطين ضروري وحتمي لما فيه مصلحة مشتركة للوصول الى سلام عادل ودائم وشامل يؤمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيه حق العودة وتقرير مصيره .

2.2.2.3الاتفاق الاردني –الفلسطيني للتعاون والتنسيق 1995م

لقد قام الجانبين الاردني والفلسطيني بتوقيع اتفاق للتعاون والتنسيق في 25 كانون الثاني 1995م وعلى اعلى المستويات ،فقد وقع الاتفاق كل من الملك حسين والرئيس ياسر عرفات ، وهذا يدل على اهمية التنسيق والتشاور لدى القياديتين .

فقد اكد الجانبين على عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين واهميتها للوصول الى المصالح المشتركة بين الجانبين وتحقيق الآمال المشتركة لكليهما ، وعلى ضرورة بلورة استراتيجية موحدة ، فالعلاقة الاردنية –الفلسطينية تتميز بالخصوصية فهي ركيزة لتعزيز قدرات الامة العربية ومد جسور الثقه والتعاون والتفاهم ،واكد الاردن استمراره في دعم قيادة منظمة التحرير، والتزامهما التام في مفهوم

[253]) اتفاق التعاون المشترك بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عمان 7 كانون الثاني 1994م ،يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994م ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 1995م)، ص ص 323-325

[254]) اتفاق التعاون المشترك بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عمان، 7 كانون الثاني 1994م، المصدر نفسه ، ص ص 323-325

السلام على اساس قرارات الامم المتحدة ، وعلى ضرورة التعاون والتنسيق في كافة المحافل الدولية والاقليمية .([255])

فالاتفاق الذي وقعه الاردن مع اسرائيل في 21 تشرين الاول –اكتوبر 1994م ،هو خطوة مهمه في استعادة الاردن لحقوقه السيادية على ارضه ومياهه وحدوده ،فقد اكد الجانبين على دعم المفوضات لكليهما مع الجانب الاسرائيلي للوصول الى كافة الحقوق واستمرار التنسيق والتشاور في كافة المجالات وتفعيل اللجنة العليا الاردنية –الفلسطينية المشتركة .([256])

وشمل الاتفاق كذلك مذكرة تعاون في الشؤون الادارية ، واتفاق تجاري ، واتفاق في المجال المصرفي والنقدي ، والنقل ، والتربية .([257])

3.2.3 قضايا الحل النهائي وانعكاسها على العلاقات الأردنية– الفلسطينية :

إن قضايا الحدود والأمن والسيادة والمياه والمستوطنات الإسرائيلية واللاجئين والقدس ، قضايا مهمة تهم الطرفين الأردني والفلسطيني اللذين يحتاجان إلى تعزيز التعاون بينهما ، لحل هذه القضايا من دون أن تبرز الشكوى والمخاوف من ان أي منهما يسعى للتدخل في شؤون الطرف الأخر ، وفد ثبت بعد وصول الاحزاب اليمينية المتطرفة اكثر من مرة للحكم في اسرائيل بانه ليس في صالح الاردن ولا منظمة التحرير الفلسطينية اذ ان أجندة سياسية تؤثر على مصالح الطرفين العربيين معاً وقد وجب لتجاوز الشك والخوف الى مرحلة الشفافية في العلاقات الثنائية المبنية على العمق التاريخي والديني والثقافي والاجتماعي والمصير المشترك الى تشكيل اللجان للموضوعات المهمة للمرحلة النهائية ، وان فك الارتباط القانوني والإداري والتفاوض الذي ادى اغراضه في تاكيد خصوصية وابراز الهوية الفلسطينية المستقله ، يجب ان يتبعه تنسيق واضح بين الطرفين الشقيقين لتحقيق مصلحتهما المشتركة في الوصول إلى حل نهائي عادل وشامل ([258]).

---

[255]) الاتفاق الاردني –الفلسطيني للتعاون والتنسيق ، 25 كانون الثاني 1995م ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995م ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1996م) ، ص 326 .

[256]) الاتفاق الاردني –الفلسطيني للتعاون والتنسيق ، 25 كانون الثاني 1995م ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995م مصدر نفسه ، ص 326

[257]) الاتفاق الاردني –الفلسطيني للتعاون والتنسيق ، 25 كانون الثاني 1995م ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995م ، مصدر نفسه ،ص 327.

[258]) العناني ، جواد ،" العلاقات الاردنية الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية "، مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد 29 شتاء 1997 م ، ص 35

لذلك يرى الباحث ان مستقبل العلاقة الاردنية – الفلسطينية على المدى القريب والبعيد محكوماً بمقدار الاتفاق بين الطرفين، فاستقلال القرار الفلسطيني بكل مضامينه كان بمباركة اردنية وتأييد رسمي، فالاردن قادر ان يقوم بدور ايجابي كبير .

فقد توالت الاتفاقيات وتعددت الاجتماعات وكثرت الخطابات وعقدت القمم وصدرت القرارات *([259]) ، وبقيت قضايا الحل النهائي معلقة امام التعنت الاسرائيلي ، ومما يزيد الوضع سوءاً عودة الخيارات القديم والحلول الجزئية بين الطرفين الاردني والفلسطيني– كل على حساب الاخر– للظهور على السطح يغذيها اصحاب المصالح ([260]) في كل من البلدين مدعومة بتصريحات الاحزاب اليمينية الاسرائيلية غير المسؤولة والبعيدة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، مما ينعكس بالمحصلة على العلاقات الاردنية – الفلسطينية .

1.3.2.3 اللاجئون :

هنالك شعباً فلسطينياً واحدا وكذلك هناك مجتمعات فلسطينية متعددة، نشأت كنتيجة للتهجير الذي تعرض له الشعب الفلسطيني بعد عامي 1948م و 1967 م وبشكل عام يمكن تقسيم الفلسطينيين الى اربعة مجموعات :

المجموعة الأولى : هي المجتمع الفلسطيني في إطار دولة إسرائيل ومن أهم ميزات هذا المجتمع انه مجتمع مستقر في إطار المواطنة الإسرائيلية .

المجموعة الثانية : وتتشكل من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وهذه المجموعة هي الأهم بين مختلف المجموعات لأنها تشكل المقومين الرئيسيين لإقامة الدولة الفلسطينية وهما الشعب والأرض .

المجموعة الثالثة : وتتشكل من الفلسطينيين خارج فلسطين ، وهؤلاء يشكلون مجتمعاً لأنهم يعيشون كأفراد وبهويات عديدة وفي أماكن متفرقة .

---

[259])*اتفاقية واي ريفير2/1 عام 1998 /1999 ، واجتماع واشنطن في 22 كانون الثاني 1998 م بين كلينتون ونتنياهو وعرفات لاعادة تنشيط عملية السلام ، واجتماع اولبرايت ونتنياهو وعرفات في لندن في 5 ايار 1998 م لتنشيط عملية السلام ، واجتماع اللجنة الرباعية اذار 2005 في لندن لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية ، وخطاب كلينتون في المجلس التشريعي في 15 كانون الاول 1998م ، وخطابالرئيس بوش في الجمعية العامة للامم المتحدة عن السلام في 10 تشرين الثاني 2001 ، وقمة عرفات باراك وكلينتون في 2 تشرين الثاني 1999م ، وقمة كامب ديفيد الثانية من 11- 25 تموز /يوليو 2000م لبحث مسائل الوضع النهائي بما فيها القدس واللاجئين اكثر الملفات صعوبة ، والقمة العربية في 27 اذار 2002م بيروت وتبني المبادرة العربية للسلام فيها ، وقرار مجلس الامن رقم 1397 مؤيداً ظهور منطقة تعيش فيها دولتان اسرائيل وفلسطين جنباً الى جنب داخل حدود امنة معترف فيها ، ورؤية الرئيس بوش (خارطة الطريق للسلام في الشرق الاوسط) في 30 نيسان 2003م ، انظر التسلسل الزمني للقضية الفلسطينية على موقع وزارة الخارجية الامريكية http://www.state.gov.

[260]) يقول الملك عبد الله الثاني :" ومن المؤسف وبسبب تعثر العملية السلمية يجد هذا الكلام من يروج له عندنا في الداخل بقصد او بغير قصد وربما منهم موجود معنا الان ويجعل منه وسيلة للمزايدة وتحقيق بعض المصالح الشخصية او الشعبية العابرة " ، انظر نص خطاب الملك عبد الله الثاني بمناسبة يوم الجيش بتاريخ 8-6 -2010 على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الاردنية www.mfa.gov.jo

المجموعة الرابعة : وتتشكل من الفلسطينيين المقيمين في الأردن وهذه المجموعة تأتي بالتوازي في الأهمية للمجموعة الثانية ، فوجودها هو العامل الذي يجعل للدعوة لصياغة علاقة أردنية –فلسطينية تعاقدية معناً و مبرراً ، حيث أن هذه المجموعة هي الجسر اليموغرافي او الوصلة الديموغرافية بين الأردن – الذي اندمجت فيه اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً – وفلسطين باعتبارها البلد الأصلي ([261]).

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أهم القضايا ذات الصلة المباشرة بجوهر الصراع العربي – الإسرائيلي لارتباطها بموضوع السيادة والحقوق والأرض والتوازن السكاني ، واللاجئون – بحسب هذا المعنى– هم الفلسطينيون اللذين كانوا ضحايا حرب عام 1948 م([262])، وقد نصت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على حل مشكلة اللاجئين 194 الذي يؤكد على حق جميع اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ولا استثناء في العودة إضافة إلى حق التعويض لمن لا يرغب بالعودة ([263]).

لقد أرجأت المعاهدة الفلسطينية – الإسرائيلية (اتفاق أوسلو) قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى اتفاقيات الحل النهائي على أساس قرار مجلس الأمن 194 ، كما أشارت المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية إلى ضرورة التنسيق الدولي والإقليمي لحل هذه القضية .

ففي قمة كامب ديفيد الثانية التاريخية المنعقدة في 11 حزيران 2000م تناولت قضية اللاجئين بشكل مباشر وتفصيلي ، تتوضح ذلك من خلال المقترحات الأمريكية للتسوية النهائية المقدمة بصيغتها للطرف الإسرائيلي والفلسطيني فيما يتعلق باللاجئين حيث جاء فيها " توصي الولايات المتحدة بتوطين اللاجئين في الدولة الفلسطينية بالمناطق التي ستصبح تحت سيطرة الفلسطينيين ، أو في دولة مضيفة ، أو في طرف ثالث ، أو في داخل إسرائيل بما يتماشى مع السياسة الإسرائيلية ، ....يدعو الاقتراح إلى أن تعترف إسرائيل بمعاناة الشعب الفلسطيني نتيجة حرب 1948 م ، وان تشترك في الجهود الدولية لإعادة تأهيل الفلسطينيين ، ويحدد الاتفاق النهائي أسلوب تنفيذ هذا الحق بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين ، والمواقع الخمسة المحتملة للاجئين هي : دولة فلسطين ، ومناطق من إسرائيل تنتقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي ، التوطين في الدولة المضيفة ، إعادة التوطين في دولة ثالثة ، والتوطين داخل إسرائيل ".([264])

---

[261]) أبو عودة ،عدنان ،" العلاقات الأردنية الفلسطينية ، مجلة السياسة الفلسطينية "، السنة الرابعة ،العدد 14 ، ربيع 1997م ، ص ص 76-77.

[262]) عبد الله ،صالح ، "اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين" ، مجلة السياسة الدولية العدد 114 ، أكتوبر 1993، ص 131.

[263])انظر قرارالامم المتحدة 194 الخاص باللاجئين في ملحق الدراسة .

[264]؟) قريع ،احمد ،الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خرطة الطريق ، مفاوضات كامب ديفيد 1995-2000 ،(رام الله ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط2 ، كانون الثاني 2007) ، ص 319.

فشلت قمة كامب ديفيد وبرزت المخاوف للوطن البديل والحلول الجزئية فجاءت التصريحات الرسمية الأردنية الداعمة للجانب الفلسطيني ،بان حل مشكلة اللاجئين يتم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ([265])، وأكد الملك عبد الله الثاني دعمه بقوله :" لن نتخلى عن واجبنا ودورنا التاريخي في دعم الأشقاء الفلسطينيين ، حتى يقيموا دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني " و " لن نقبل بأي حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن ولن يكون للأردن أي دور في الضفة الغربية" ([266]).

يرى رئيس الوفد الأردني المفاوض سابقاً في المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية الخاصة باللاجئين العين مروان دودين أن "معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية أنهت بلا عودة ما يمكن تسميته بالازدواجية غير المطلوبة والإشكالية غير المريحة في علاقة الأردن بإسرائيل وبمستقبل فلسطين، من خلال توفير علاقات واضحة بينه وكل دول الجوار بما فيها الدولة الفلسطينية، مثلما أغلقت المعاهدة الباب أمام طروحات الوطن البديل".([267])

أضاف دودين "المصلحة الأردنية تكمن في قيام الدولة الفلسطينية بأسرع ما يمكن، وبالتالي فإن تأخير التوصل إلى حل يؤدي إلى تأخير حسم مسائل مهمة متصلة مباشرة بكيان الأردن ومنها قضية اللاجئين الفلسطينيين، و أن الصراع العربي – الإسرائيلي لا ينتهي إلا بتوصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى حل ينتهي باتفاقية سلام ملزمة".([268])

وقال دودين إن على "الأردن الاستمرار في أجندته الوطنية دون انتظار الحل الدائم، لأن أسس الاستقرار متوافرة فيه على أحسن وجه"، غير أن "هناك جانباً نفسياً وشخصياً وإنسانياً يجعل الأردن غير قادر على استكمال شعور السلام والأمن إلا إذا تحقق للجانب الفلسطيني حل يرضى به".([269])

2.3.2.3 القدس :

تحتل مدينة القدس مكانة مركزية في القضية الفلسطينية، وبالنسبة للفلسطينيين فان القدس ليست فقط تلك المدينة المقدسة في العالمين العربي المسيحي والإسلامي ، بل كانت وعلى مر العصور واحداً من المحددات الأساسية للهوية الفلسطينية ، وللثقافة العربية الإسلامية في المنطقة ، وقد تأثر الوضع

---

[265]) المتحدث باسم الديوان الملكي الأردني ، تصريح بتارخ 22- 4 -2007 ، على موقع الرسمي للحكومة الأردنية www.pm.gov.jo/arabic/.وكذلك من خلال مركز الإعلام الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية www. Palestine--pmc.com

[266])ا خطاب الملك عبد الله الثاني بمناسبة يوم الجيش في 8 حزيران 2010 ، مصدر سابق .

[267]) دودين ،مروان ، قضية اللاجئين في وادي عربة الاردن التزم الشرعية الدولية في خصوصها ،صحيفة السجل الاردنية الاسبوعية ، www.safsaf.org

[268]) دودين ،مروان ، قضية اللاجئين في وادي عربة، مصدر سابق

[269]) دودين ،مروان ، قضية اللاجئين في وادي عربة، مصدر سابق.

الدولي لمدينة القدس بالتطورات المختلفة التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948م ، حيث كان من نتائج حرب سنة 1948 م بين إسرائيل والدول العربية استيلاء إسرائيل على القدس الغربية بينما احتفظ العرب بالقدس الشرقية ([270]).

وبعد حرب سنة 1967م تمكنت إسرائيل من احتلال القدس الشرقية ، وتصر إسرائيل على أن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل في حين يطالب الفلسطينيون بضم القدس الشرقية لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية ، حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية في كانون الأول عام 1974م عن مشروع القدس الكبرى الذي يضم ثلاث مدن وسبع وعشرين قرية عربيه ، إضافة إلى إصدار الكنيست الإسرائيلي قانوناً في 30 تموز 1980 م يعتبر القدس عاصمة أبدية لإسرائيل ([271]).

تعتبر مسالة القدس من اكثر المسائل الحساسة والمؤثرة على العلاقات الاردنية الفلسطينية ، وبما ان الفلسطينيين والاسرائيليين يعتبرون القدس عاصمة لدولتهم ، وحفاضا على استمرار المفاوضات فقد تم تاجيل موضوع القدس الى المرحلة النهائية في المفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية ، انعكس ذلك على العلاقات الاردنية –الفلسطينية ، مما جعل الاردن يستمر في طرح نفسه كاحد المعنيين بحل قضية القدس على الرغم من اعلان فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988م ، وجاء اعلان واشنطن بين الحكومة الاردنية والحكومة الاسرائيلية الموقع في 25تموز 1994م ، لكي يزيد الشكوك الفلسطينية من موقف الاردن ([272])، حيث وافقت اسرائيل على ان يعطى الاشراف على الاماكن الاسلامية المقدسة الى الاردن ، ولهذا فأن التفاعلات حول مدينة القدس التي أثارها اعلان واشنطن قد ادت الى تعميق الخلافات بين الجانبين الاردني والفلسطيني(كما اسلفنا سابقا)، واعتبر الفلسطينيون ان ذلك سيؤدي الى تقزيم مفهومم السيادة العربية الشاملة على القدس كمطلب سياسي للامة العربية والشعب الفلسطيني .([273])

ان غياب التنسيق بين الاردن والسلطة الفلسطينية ادى الى بروز المخاوف في وجهات النظر بينهما في قضية القدس ، لكن تصريحات المسؤلين الاردنيين أتت لتؤكد ان دور الاردن في القدس لا يتعدى دورا تاريخيا رمزيا لا يؤثر على حق السلطة الفلسطينية في السيادة على القدس مستقبلا ، وان الاردن

---

[270]) رشيدي ،احمد "حول مستقبل مدينة القدس : مناقشة لبعض الأفكار المطروحة،" مجلة شؤون عربية ،العدد 83 ، أيلول 1995م ، ص103.

[271]) رسلان ،هاني ، "موقع القدس من المفاوضات" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 114 أكتوبر 1993م ، ص 116 .

[272]) مخادمة ،" اتجاهات العلاقات الاردنية الفلسطينية"، مصدر سابق ، ص53

[273]) جريدة هتسوفية الاسرائيلية ، 30 اكتوبر 1994م ، مقالة مترجمة بعنوان "اسباب ومبررات عدم ارتياح عرفات من التطورات الاخيره "الارشيف مقالات دار الجليل ، عمان ، ترجمة دار الجليل ، ص2.

سيتخلى عن الولاية الدينية في المدينة المقدسة بمجرد ان يتمكن الفلسطينيون من تولي الولاية بانفسهم لكي تكون عاصمة سياسية ذات سيادة للفلسطينيين بعد اعلان دولتهم .

3.3.2.3 المياه :

ان قضية المياه من ابرز القضايا الشائكة التي يصعب الاقتراب منها او الابتعاد عنها ، فبالاضافة الى استخدام المياه للشرب وللري ولتوليد الكهرباء فهي مشكلة اقتصادية تدخل في اساس عمليات التنمية والتطوير المجتمعي ، كما انها مشكلة سياسية تتعلق بمصالح الدول ومشكلة امنية استراتيجية تتعلق بحياة الدول والشعوب في العالم وفي منطقة الشرق الاوسط .([274])

يكمن جوهر الخلاف حول قضية المياة في تناقض الرؤيتين العربية والاسرائيلية لها ، حيث يدعي الاسرائيليون انها قضية فنية بحتة ، بينما يرى العرب انها قضية اساسية جوهرية ، وانها حق مغتصب من قبل اسرائيل ([275]).

وقد تجاهلت اسرائيل موضوع وحق الفلسطينيين في السيطرة على الارض والمياة خلال عملية المفاوضات ، حيث انها خلال المؤتمر الافتتاحي للمفاوضات المتعددة اقترحت الاستفادة من التكنولوجيا الاسرائيلية في مجال الري ، وان الهدف من المفاوضات في هذا الموضوع هو زيادة مصادر المياة في المنطقة ، فيما رأى الطرف الفلسطيني ان المشكلة تكمن في سوء توزيع الموارد واساءة استخدام اسرائيل لها ([276]).

ومن هنا يرى الباحث ان ملف المياه سيبقى محور الصراع العربي –الاسرائيلي وسوف يتصدر قائمة مشاكل المنطقة ككل طالما ان اسرائيل لا تعترف بالحقوق المائية للعرب والفلسطينيين خاصة ، وفي إطار البحث في المفاوضات متعددة الاطراف ما بعد اوسلو تم طرح موضوع المياه بإعتباره قضية إقليمية تؤثر على دول المنطقة خاصة الاردن وفلسطين واسرائيل.

فألاردن التي تعتبر معظم اراضيه صحراوية ،ولا يوجد فيها من المياه بمختلف مصادرها ما يكفي حاجة سكانها ،لذا فإن مشكلة المياه والتفاوض بشأنها من المواضيع الشائكة التي بحاجة الى عنايه مكثفة في مرحلة الحل النهائي، ففي معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية وما تلاها من اتفاقيات ثنائية تجاهلت الحق الأردني في مياه طبريا، كما انها لم تعطي حق الأردن في مياه نهر الأردن الفعلي التي حولتها إلي النقب، واعتبرت إسرائيل التغيرات التي أجرتها علي روافد النهر الرئيسية من الأمور

---

[274]) حسين ،فتحي علي ،" المياه.في المفاوضات متعددة الاطراف" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108 ، ابريل 1992م ، ص210.

[275])المصري جورج ،" قضية المياه في المفاوضات متعددة الاطراف" ، مجلة شؤون عربية ، العدد 78، حزيران 1994م ، ص 98

[276]) مجدي، صبحي ،"ازمة المياه في االمفاوضات المتعددة"، مجلة السياسة الدولية ـ العدد 114، اكتوبر 1993م ، ص128.

الطبيعية التي لا يجوز التفاوض عليها،طالما أن حق الأردن في استعمال مياه نهر الأردن مشروط بعدم الإضرار بمخصصات إسرائيل المائية.([277])

4.3.2.3 الحدود والسيادة :

ان الحدود الاردنية –الاسرائيلية والتي اشارت اليها اتفاقية وادي عربة ، هي تلك الحدود التي رسمت في عهد الانتداب البريطاني ، وجاء في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاقية ، بأنها تعتبر الحدود الدولية الدائمة والامنة والمعترف بها بين الاردن وفلسطين هي التي كانت موجودة في زمن الانتداب البريطاني دون المساس بوضع الاراضي التي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي عام 1967م([278])،فأعتقد الفلسطينيون بأن الاردن قد تجاهل الحقوق الفلسطينية في اراضي منطقة الغور الفلسطينية والمتاخمة للحدود الاردنية–الفلسطينية ([279]).

ان حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية تحتاج الى ترسيم مع الاردن ومصر وسوريا واسرائيل ، ولاهمية وادي الاردن بالنسبة لأمن اسرائيل فقد تشترط اسرائيل على الطرفين الاردني والفلسطيني ضمانات وبالتالي فأن قضية الحدود لا تحل الا بالاتفاق فلسطيني –اردني عليها ، والدولة الفلسطينية لها حدود على النهر والبحر ، والاردن له دور مهم جدا في هذا المجال شرط ان يعترف الطرف الفلسطيني بهذا الدور ، ويقبل به بحسن نية([280])

من الواضح ان السيادة في الاتفاق الفلسطيني –الاسرائيلي هي لاسرائيل ، وذلك بناءً على خلوه من ذكرها اولا ، وعلى التصريحات الاسرائيلية التي تؤكد على بقائها بأدي اسرائيل ثانيا ، وعلى تفادي التصريحات الفلسطينية لذكرها ثالثا([281]).

ان المستوطنات تقف عثرة في طريق السيادة الفلسطينية على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م ، فالاتفاق الفلسطيني ارجا قضية المستوطنات الى مفاوضات المرحلة النهائية ، وهذا الامر اعطى مجلا لاسرائيل للتوسع الاستيطاني وزيادة عدد المستوطنات ([282]).

---

[277]) الملحق رقم 2 من المادة السادسة من معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994، مصدر سابق .

[278]) المادة الثالثة من معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل ، مصدر سابق ، 569

[279]) مخادمة ، "اتجاهات العلاقات الاردنية الفلسطينية"، مصدر سابق ، ص55..

[280]) العناني ، جواد ، "العلاقة الاردنية –الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 29 شتاء 1997م ، ص 31

[281]) الحوت ، بيان نويهض ،" ازمة الهوية الفلسطينية" ،مصدر سابق، ص 47

ان الاردن من اكثر الدول العربية وضوحا من حيث الاعتراف بسيادة الفلسطينيين على الارض الفلسطينية ، كما هو واضح من رفض المفاوض الاردني التفاوض في شأن التنفاوض بين الضفتين الشرقية والغربية ، وفتح سفارة فلسطين في عمان وقبول بمبدأ فرض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الطرفين ، والاهم من ذلك كله قرار فك الارتباط الاداري والقانوني عام 1988 م ، طبعا ، ان موقف راعي عملية السلام الولايات المتحدة وكذلك روسيا واوروبا لا تزال غير واضحة المعالم حيال مستقبل السيادة على الارض الفلسطينية بوجود المستوطنات، وغياب مثل هذا الاعتراف الدولي وتركة ليكون نتيجة من نتائج التفاوض في المرحلة النهائية يبقيان المجال مفتوحا لمدى التعاون والتنسيق بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية. ([283])

---

[282])للاطلاع بشكل تفصيلي اكثر ، الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة ، الرواية الوطنية الفلسطينية والاسرائيلية ، (القدس :معهد فان لير ،2007) ، ص ص 10-30.

[283])العناني ، جواد ،" العلاقة الاردنية الفلسطينية" ، مصدر سابق ، ص33.

4.2.3 انتفاضة الاقصى وإنعكاسها على العلاقات الاردنية الفلسطينية:

بعد فترة طويلة من المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي تمكن الطرفان من التوصل الى بعض التفاهمات حول قضايا الحل النهائي ،الا ان هذه التفاهمات لم ترتق الى مستوى الاتفاق وبقيت مجرد خطوط عامة ، وكانت ابرز الاشكاليات ما يتعلق بقضية اللاجئين والقدس والسيادة عليها والتي تركت ليتفق عليها الجانبين فيما بعد .

على هذه الارضية انطلقت مباحثات كامب ديفيد بعد ان وجه الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون دعوة الى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك آنذاك، والهدف كان ممارسة نوع من الضغط على كلا الطرفين للخروج باتفاق حول القضايا النهائية ، وخاصة قضية القدس ،الا ان الضغط ارتكز فقط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بمطالبته بمزيد من التنازلات فيما يخص السيادة على مدينة القدس .

كان الرئيس الامريكي بيل كلينتون يعول على الدول العربية (وبالخصوص السعودية والاردن ومصر) ان تساهم في الضغط على القيادة الفلسطينية حتى تقدم تنازلات في ظل غطاء عربي ، الا ان ما حدث هو ما لم تتوقعه الادارة الامريكية حيث رفضت مصر و الاردن والسعودية ان تمارس ضغوط على القيادة الفلسطينية بما يتتعلق في مدينة القدس كون السعودية والاردن تعتبران راعيان للاماكن المقدسة الاسلامية. اما الموقف الاسرائيلي فلم يبدي أي اشارات نحو سياسة مرنة فيما يخص مدينة القدس ولا حتى الاستيطان وهذا ما ادى الى فشل القمة في ظل رفض الفلسطينيين التنازل عن هذه القضايا الحساسة ،فشل كامب ديفيد الثانية كانت نتائجه على الارض قد بدأت في انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية والتي عرفت بأنتفاضة الاقصى.([284])

جاءت انتفاضة الاقصى ([285])كنتيجة مباشرة لسير الاحداث التي توقعتها الاطراف الداعمة للعملية السلمية في الشرق الاوسط ،فبدل ان تفضي العملية السلمية الى تحقيق السلام الدائم والشامل ، كانت النهاية انتفاضة فلسطينية جديدة واعنف واقوى وأثارها تصل الى أثار الحروب ،فقد بدأت الانتفاضة

---

[284]) تاريخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الاوسط www.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-newsل ، كذلك للاطلاع بشكل تفصيلي على مجريات كامب ديفيد الثانية مراجعة قريع ، احمد ، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خارطة الطريق 1995-2000، مصدر سابق.

[285]) للاطلاع اكثر بشكل تفصيلي ، عودة ، احمد فارس ، بين الانتفاضتين ،(البيرة :المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية ، ط1 2006م).

الفلسطينية بعد فترة زمنية لم تتجاوز الاربعة اشهر بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية والتي ذهبت الاطراف جميعها الى القمة بنية التوصل الى الحل الدائم والشامل للصراع .([286])

1.4.2.3 الظروف الممهدة للانتفاضة :

- **العامل الديني:**

ان استمرارية الاعتداءات الاسرائيلية على المقدسات الاسلامية في فلسطين وحفر الانفاق تحت المسجد الاقصى بما يهدد وجوده ،لذلك فأن الاهمية الدينية لهذه الاماكن في ظل نمو التوجه الديني لدى الفلسطينيين ،وارتفاع نسبة مؤيدي التيار الاسلامي داخل الشارع الفلسطيني ، كان بمثابة التهيئه الاجتماعية والاستعداد النفسي لتقبل فكرة انتفاضة فلسطينية ثانية .([287])

- **اخفاقات عملية السلام:**

بعد سنوات عديدة من الشروع في العملية السلمية ، كانت النتائج على غير المتوقع على المستوى الفلسطيني فلم تنفذ اسرائيل التزاماتها بموجب الاتفاقيات ، فيما قد احرزت تقدما كبيرا في علاقاتها مع الدول العربية ،والامر لم يقتصر فقط على عدم تنفيذ اسرائيل التزاماتها وانما وصل ايضا الى انتهاك التفاهمات والاتفاقيات من خلال :

- استمرار الاستيطان.
- عرقلة الحياة اليومية للفلسطينيين من خلال الحواجز التي تفصل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض وتقييد حركة المسافرين خارج الاراضي الفلسطينية من خلال السيطرة الاسرائيلية على المعابر الحدودية ،هذا بالاضافة الى الاستمرار في عمليات الاعتقال الواسعه للفلسطينيين في كافة المدن الفلسطينية .

- **الوضع الاقتصادي**

-بقيت الحياة الاقتصادية الفلسطينية تابعة بشكل كبير الى الاقتصاد الاسرائيلي ،خاصة من خلال العمالة الفلسطينية في المشاريع والمستوطنات الاسرائيلية.

-تقييد وصول المساعدات الخارجية الى السلطة ،من خلال ربطها بالتزاماتها الامنية.

---

[286])انتفاضة الاقصى بداية مرحلة جديدة ،تاريخ القضية الفلسطينية ، المركز الفلسطيني للاعلام ، 23-10-2000م ، www.palestine-info.info/ar/ -

[287]) انتفاضة الاقصى بداية مرحلة جديدة ،تاريخ القضية الفلسطينية ، المركز الفلسطيني للاعلام ، 23-10-2000م ، www.palestine-info.info/ar/ -

-الاعتداءات الاسرائيلية المباشرة على مصادر رزق الفلسطينيين كالاراضي الزراعية

2.4.2.3 السبب المباشر لانتفاضة الاقصى:

في الوقت الذي كان فيه الجو مشحوناً بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي في كامب ديفيد بشأن ترتيبات الوضع النهائي ،كان المجتمع الدولي ينتظر خطوات يمكن تسجيلها في خانة حسن النوايا بعد فشل كامب ديفيد ،على امل ان لا يكون كامب ديفيد نهاية الطريق ،اسرائيل عادت من كامب ديفيد لتؤكد على ما اثارته امام الرئيس الامريكي بيل كلينتون من تمسكها بالقدس والمستوطنات لكن بخطوات عمليه هذه المره من خلال ازدياد الاستيطان .

لقد بدأ الحديث عن تحالف بين حزبي العمل والليكود بما يعني ان هناك توافقا اسرائيليا داخليا تجاه الموقف من كامب ديفيد ،ليس هذا فحسب بل ترافق التوترالسياسي بشأن مدينة القدس مع زيارة زعيم حزب الليكود ارئيل شارون حينها الى القدس (المسجد الاقصى)بما يحمله ذلك من دلالات سياسية في ظل امكانية دخول الليكود الى الحكومة وهو ما حصل فعلا حين اصبح ارئيل شارون رئيساً لوزراء اسرائيل ،ودلالات استفزازية لمشاعر الفلسطينيين الذين ثارو غضبا ضد ما اقدم عليه شارون .([288])

3.4.2.3 الاثار والنتائج التي احدثتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الاقصى):

تركت الانتفاضة الفلسطينية مجموعة من الاثار على الجانب الاسرائيلي والفلسطيني والاردني ، وشكلت هذه الاثار مجموعة من النتائج والتغيرات سواء السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية .

1.3.4.2.3 الاثار على الجانب الاسرائيلي:

- زعزعت الامن الشخصي والجماعي الاسرائيلي ، فرغم القمع المستمر بكل السياسات الوحشية الاسرائيلية ،الا ان عدد القتلى الاسرائيليين بلغ 1000قتيل ([289]).

[288]) انتفاضة الاقصى بداية مرحلة جديدة في تاريخ القضية، المركز الفلسطيني للاعلام ، 23-10 -2000م www.palestine.info.info

[289]) الاشقر ، اسماعيل وبسيسو ،مؤمن ، دراسة توثيقية للقتلى والجرحى الصهاينة خلال الانتفاضة ،28-9-2000 الى 31-2-2004م ،(غزة :المركز العربي للبحوث والدراسات).ص20

- احدثت الانتفاضة تراجع في العقيدة السياسية الاسرائيلية ،كما اثرت سلبا على بنية المجتمع الاسرائيلي وارتباطة بالارض فزادت الهجرة اليهودية من اسرائيل الى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا.

- ادت الانتفاضة الى احداث تغيرات في التوجه السياسي للنظام السياسي الاسرائيلي ،فلأول مرة يتبنى صانع القرار الاسرائيلي خطة الانسحاب من الضفة الغربية والقطاع .

- احدثت الانتفاضة الفلسطينية اضرارا اقتصادية بالغة بالاقتصاد الاسرائيلي.([290])

- احدثت الانتفاضة الفلسطينية اثارا بالغة في التركيبة الحزبية الاسرائيلي ،الا انه ونتيجة للانسحاب من قطاع غزة انقسم حزب الليكود وتم تشكيل حزب كاديما من اجل تطبيق خطة الانسحاب من الضفة الغربية من جانب واحد ، وهذا جعل من اسرائيل دولة ليست ثنائية الحزب .

2.3.4.2.3 الاثار على الجانب الفلسطيني :

- توحيد مختلف القوى الفلسطينية تحت شعار المقاومة ضد الاحتلال وهو ما كان يفتقده الشعب منذ عدة سنوات.

- اعادت الروح للقضية الفلسطينية وبالذات في المحيط العربي والاسلامي والدولي.

- اظهرت الانتفاضة الفلسطينية وحشية اسرائيل وانتهاكاتها لمواثيق حقوق الانسان بشكل كبير وفاضح.

- وحدت الانتفاضة الفلسطينية الفلسطينيين داخل الخط الاخضر وخارجه وتمثل ذلك في انتفاضة العرب داخل الخط الاخضر واستشهد 13 فلسطينيا من داخل الخط الاخضر ([291]).

---

[290]) وسام عفيفة ، تأثير الانتفاضة : القطاعات الاقتصادية تشهد تراجعا كبيرا ، مجلة العصر 10-1-2002، www. Alasr.ws

[291]) الانتفاضة الفلسطينية ، موقع عرب 48، www.arab48.com

- رفعت الانتفاضة الفلسطينية من وتيرة التعاطف والتعامل العربي مع القضية الفلسطينية ،وقد بدا هذا واضحا في الدعم العربي سواء السياسي او الاقتصادي للشعب الفلسطيني على مدار سنوات الانتفاضة .

- فقد الشعب الفلسطيني ما يقارب 5500شهيد في هذه الانتفاضة من بينهم 450 شهيد من القيادات الفلسطينية سواء العسكرية او السياسية ،وفقد الشعب الفلسطيني القادة المؤسسين لثلاث تنظيمات اساسية :الشيخ احمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي عن حركة حماس وابو علي مصطفى عن الجبهة الشعبية ،والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.([292])

- تم تدمير البنية التحتية لمؤسسات السلطة الفلسطينية بالكامل سواء العسكرية او المدنية .

- الفلتان الامني الذي صاحب مجريات الانتفاضه وما اطلق عليه فوضى السلاح من قبل بعض التنظيمات الفلسطينية.

- الجدار العازل الاسرائيلي والذي بنى على الاراضي الفلسطينية وصادر كثير من الاراضي الزراعيه والسكنية والذي ضم ما يقارب 12% من اراضي الضفة.([293])

3.3.4.2.3 الاثار على الجانب الاردني:

أثبتت الاحداث أن كل ما يحدث داخل فلسطين من تطورات تؤثر على الاردن بشكل مباشر وغير مباشر ، ومن هذه الاحداث اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الاقصى)عام 2000م ، والتي كانت لها التأثيرات التالية :

- عززت اللحمة الوطنية بين فئات الشعب الاردني (الاردني من اصول شرق اردنية والاردني من اصول فلسطينية)من جهة وبين الشعب الاردني والشعب الفلسطيني من جهة ثانية،لما يربطهما من روابط الدين والعروبة والنسب والمصاهرة.([294])

---

[292]) حمودة رياض ، "انعكاسات انتفاضة الاقصى على الشعب الفلسطيني سياسيا ،اقتصاديا ، اجتماعيا" ، مجلة دراسات شرق اوسطية ،العدد 29-30 خريف وشتاء 2004-2005، ص 87

[293]) حمودة ، "انعكاسات انتفاضة الاقصى" ، مصدر سابق ، ص 94

[294]) اقيمت الكثير من المبادرات الشعبية والحكومية في جمع التبرعات للشعب الفلسطيني العينية والمادية ونظمت فعاليات اليوم المفتوح على القنوات التلفزيونية الرسمية .

- توحدت جميع القوى السياسية الاردنية بكل اطيافها اليسارية والاسلامية والوطنية والقومية بضرورة الدعم السياسي للقضية الفلسطينية تجاه التعنت الاسرائيلي ، فإزداد الضغط السياسي على الحكومة الاردنية وأصبح الاردن امام خيارات سياسية صعبة .

- نظمت القوى السياسية والشعبية المظاهرات والمسيرات المنددة بالعدوان الاسرائيلي على المناطق الفلسطينية ، وطالبت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ووقف التطبيع بشكل نهائي وفوري .([295])

- انخفضت نسبة الصادرات والواردات التجارية بين الاردن والاراضي الفلسطينية نتيجة المعوقات الاسرائيلية على المعابر.([296])

- ازدادت نسبة المسافرين الفلسطينيين الى الاراضى الاردنية بشكل كبير نتيجة فقدان الامن في الاراضي الفلسطينية نتيجية العدوان الاسرائيلي وازدادت مخاوف الحكومة الاردنية من التوطين (الوطن البديل) وخصوصاً بعد التصريحات الاسرائيلية المستمرة من حزب الليكود المتشدد بفكرة الترانسفير للشعب الفلسطيني الى الاردن ، مما دفع الاردن لاتخاذ الاجراءات وقائية على المعابر .

4.4.2.3 الموقف الرسمي الاردني اثناء الانتفاضة :

لقد وقف الاردن شعبا وحكومة الى جانب الشعب الفلسطيني والقيادة الفسطينية ، فقد قدم الاردن كل الدعم المادي والمعنوي والمعونات الطبية والغذائية الى الشعب الفلسطيني ، وقدم تسهيلات السفر والتنقل للمسافرين الفلسطينيين الى الاردن عبر المنفذ الوحيد للضفة الغربية .

يقول الملك عبد الله الثاني في خطابه للشعب الاردني اثناء لقائه رئيس واعضاء مجلس الاعيان الاردني :

---

[295]) اقام الاخوان المسلمون المظاهرات والمسيرات بالتعاون والتنسيق مع القوى السياسية الاردنية في دعم الشعب الفلسطيني ، الموقع الرسمي للاخوان http://www.ikhwanjo.com/

[296])الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية الفلسطينية ، مركز التخطيط الفلسطيني 16-1-2006م ،http://www.oppc.pna.ne

" .... في هذه الايام التي نشارك فيها اهلنا واخواننا الفلسطينيين معاناتهم تحت الاحتلال والحصار والقتل غيرها من اثار الهجوم الاسرائيلي على المدن والاراضي الفلسطينية .... ان كل مواطن اردني وكل اسرة اردنية لها اقارب او اصدقاء بين اهلنا واخوانا في فلسطين وعلاقتنا باهلنا هناك علاقة الدم والاخوة التي تكون بين ابناء الشعب الواحد والاسرة الواحدة وبالتالي فأن معاناة ابناء الخليل هي معاناة ابناء الكرك ومعاناة ابناء نابلس هي معاناة ابناء السلط ونحن كلنا شرق النهر وغرب النهر شعب واحد واسرة واحدة وانا واثق انه لا يوجد مواطن اردني واولهم انا شخصيا لا يشعر بالغضب الشديد لما يتعرض له اهلنا من قتل وحصار وتجويع "([297])

ولم يتوانى الاردن في تقديم الدعم القوي للقيادة السياسية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة بالرئيس ياسر عرفات ،فاصر دائما بانه الممثل الوحيد والشرعي والمنتخب من قبل الشعب الفلسطيني ، امام كل المحاولات الاسرائيلية لاستبدال هذه القيادة.

يقول الملك عبد الله الثاني : " ما نقوم به لدعم ومساندة اهلنا واخواننا في هذه الظروف الصعبة منذ بداية الهجوم الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية كنا نرى ان الهدف من هذا الهجوم الاسرائيلي هو تحطيم ارادة الشعب الفلسطيني وتدمير البنية التحتية لكل مؤسسات السلطة الفلسطينية وعزل القيادة الفلسطينية او استبدالها ..... هناك محاولة حقيقية لاستبدال الاخ ابو عمار وانهاء دورة في قيادة الشعب الفلسطيني وكان لا بد من التأكيد لجميع الاطراف بأننا في الاردن وفي العالم العربي لا نعترف بأي قيادة للشعب الفلسطيني الا بالقيادة الشرعية المنتخبة وعلى راسها الاخ ياسر عرفات وان أي محاولة لاستبدال الاخ ابو عمار هي مؤامرة على الشعب الفلسطيني وستكون كارثة على المنطقة بأكملها ."([298])

واثناء حصار الرئيس ياسر عرفات في مقرة في رام الله أكد الاردن دعمه مجددا للقيادة الفلسطينية وتمثيلها للشعب الفلسطيني ، فقد قال الملك عبد الله الثاني في خطابه في الجلسة الافتتاحية للقمة الثاني والعشرين في بيروت في 27اذار 2002م :"ان غياب الرئيس الفلسطيني عن هذه القمة يتطلب منا جميعا المزيد من الدعم والمساندة للاشقاء الفلسطينيين في

---

[297]) خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقائة رئيس واعضاء مجلس الاعيان في 30نيسان 2002م ،عمان الاردن ، انظر ملاحق الدراسة ،الموقع الرسمي للملك عبد الثاني ، www.kingabdullah.jo

[298]) خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقائة رئيس واعضاء مجلس الاعيان في 30نيسان 2002م ،عمان الاردن ، مصدر سابق .

مواجهة الغطرسة الاسرائيلية ، وكان لا بد لنا من التأكيد ايضا على التزامنا جميعا بقرار قمة القاهرة 1996م والذي يعلن بوضوح ان تحقيق السلام العادل والشامل المستند الى قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدا استعادة الارض مقابل السلام هو هدف استراتيجي للامة العربية وان عودة الحقوق والاراضي العربية المحتلة كاملة الى اصحابها تضمن الامن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل ."([299])

وقام الاردن بجولات واتصالات مكثفة على المستوى الدولي من اجل ايصال موقفه الثابت والراسخ تجاه القضية الفلسطينية ، فقد اجرى الملك عبد الله الثاني اتصالاته مع الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والمجموعة الاوروبية والصين والامم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية ، فقد أكد الملك عبد الله الثاني للأدارة الامريكية بأن المشكلة في الاراضي الفلسطينية مشكلة سياسية وليست امنية وان على اسرائيل الانسحاب من الاراضي الفلسطينية ،يقول الملك عبد الله الثاني :"لقد بادرنا على الفور الى التحرك والاتصال مع الادارة الامريكية والدول الاوروبية والعالم العربي من اجل وقف هذه الهجوم وانسحاب الجيش الاسرائيلي فورا من جميع المدن والاراضي الفلسطينية وبدون أي شرط وأكدنا للادارة الامريكية ولكل الدول التي قمنا بالأتصال معها على ضرورة ممارسة اقصى درجات الضغط على اسرائيل لوقف الهجوم والانسحاب الفوري من الاراضي الفلسطينية ،...والحمد الله كانت جهودنا ناجحة في هذا الجانب وحدث اكثر من لقاء بين ابو عمار ووزير الخارجية الامريكي ،.. وأكدنا على ان المشكلة في الاراضي الفلسطينية هي مشكلة سياسية وليست امنية كما تحاول اسرائيل تصويرها وأكدنا ايضا لكل الدول المعنية بعملية السلام في الاراضي الفلسطينية والعربية ان الاحتلال الاسرائيلي هو اساس الصراع في المنطقة وانه لا بد من العودة الى المفاوضات ووضع جدول زمني لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لانهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ."([300])

وعلى المستوى العربي فقد اجرى الاردن اتصالاته الحثيثة مع معظم الدول العربية وبالخصوص السعودية ومصر وسوريا ، وكان الاردن من اولى الدول التي شاركت وتبنت

---

[299]) خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني في مؤتمر القمة العربية في بيروت في 27 اذار 2002م ،بيروت لبنان ، انظر ملاحق الدراسة ،الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني ، www.kingabdullah.jo

[300]) خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقائة رئيس واعضاء مجلس الاعيان في 30نيسان 2002م ،عمان الاردن ، الموقع الرسمي للملك عبد الثاني ،www.kingabdullah.jo ،

المبادرة العربية في قمة بيروت ، وأكدت القيادة الاردنية شرعية منظمة التحرير الفلسطينية ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني ودعم القيادة الفلسطينية .

وقد استند التحرك الاردني لوقف الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني على المرتكزات التالية :([301])

1. ان المشكلة في اساسها مشكلة سياسية وليست امنية ولا بد من التعامل معها على هذا الاساس فقد كان تعثر العملية السلمية وتفجر الأوضاع في المنطقة بسبب مماطلة إسرائيل في تنفيذ ما اتفقت عليه مع الجانب الفلسطيني ومحاولتها التملص من هذه الالتزامات.

2. لقد قامت عملية السلام على أساس من الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة 242 و 338 ومبدأ استعادة الأرض مقابل السلام وعلى ذلك فليس من حق أي جهة كانت أن تجري أي تعديل على هذه المرجعيات أو تسعى لإيجاد تفسيرات جديدة لها بهدف التنصل من التزاماتها أو التراجع عما وقعت عليه من اتفاقيات.

3. إن عملية السلام كل لا يتجزأ والسلام العادل والشامل والدائم الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة إلى أصحابها وفي مقدمتها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين واستعادة سوريا الشقيقة لأرضها المحتلة في الجولان بانسحاب إسرائيل منها وحتى خطوط الرابع من حزيران.

4. إنّ السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات هي القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني وعلى ذلك فلابد من الوقوف في وجه أية محاولة لتهميشها أو إضعافها أو إيجاد بديل لها، لأنّ ذلك يعني بالضرورة المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وفي المنطقة بأسرها.

[301]) خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني في مؤتمر القمة العربية في بيروت في 27 اذار 2002م ،بيروت لبنان ، الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني ، www.kingabdullah.jo

وداخليا فيما يتعلق بمطالب القوى الوطنية الاردنية والضغوطات الشعبية حول اغلاق السفارة الاسرائيلية وقطع العلاقات الدبلوماسيه معها ووقف كافة اشكال التطبيع، يرى الباحث ان موقف الاردن السياسي موقف سياسي ومنطقي بعدم قطع العلاقات السياسية مع اسرائيل وانما تجميد العلاقات وكان ذلك من خلال موقف الملك عبد الله الثاني حيث قال "اذا قمنا بأغلاق السفارة او طردنا السفير سيقوم الطرف الاخر بأغلاق الجسور وبهذه الحالة لن نتمكن من ادخال المساعدات او التبرعات او أي دعم مادي لأهلنا وأخواننا تحت الحصار و هذا معناه ان ان اغلاق السفارة او طرد السفير ستكون له أثاره السلبية على اهلنا واشقائنا اكثر من أثاره السلبية على اسرائيل "([302])

فقد كان الاردن خلال مجريات الانتفاضة وحتى الان المنفذ الوحيد التي تدخل منه كل المساعدات الاردنية والعربية الى الاراضي الفلسطينية من الادوية والمستشفيات المتنقله وغيرها من المساعدات الانسانية في كل المدن الفلسطينية.

وفي اللقاءات الرسمية التي جمعت بين القيادة الأردنية وعلى أعلى المستويات بين بين الملك عبد الله الثاني وبين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، تعهد الملك أن يكون الملف الفلسطيني أولى القضايا المطروحة على اجندة سياسته الخارجية، وهو ما بدا واضحاً في جولات الملك عبد الله الثاني الأمريكية والأوروبية والأسيوية منذ عام 2004م، حيث كان الملف الفلسطيني حاضراً في محادثات الملك عبد الله الثاني مع المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين، بل ووظف الاردن سياسته الخارجية لخدمة المصالح الفلسطينية في اقامة دولة فلسطينية مستقلة والدفاع عن الشعب الفلسطيني . ([303])

وعلى إثر فوز الرئيس محمود عباس بمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2005م، كان الأردن أول المهنئين بصفة رسمية من خلال زيارة وزير الخارجية الأردني هاني الملقي الى رام الله، حيث وجه على أثرها الملقي الدعوة للرئيس محمود عباس لزيارة الأردن رئيسا لأول مرة ، رغم أنه أقام بالأردن مطولا خلال السنوات الماضية، وتربطه علاقات قوية جدا مع شخصيات سياسية ومسؤولين بارزين في الأردن. ([304])

---

[302]) خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقائة رئيس واعضاء مجلس الاعيان في 30نيسان 2002م ،عمان الاردن ، انظر الملاحق في نهاية الدراسة ،الموقع الرسمي للملك عبد الثاني ،www.kingabdullah.jo

[303]) الفصل السابع ، العلاقات الاردنية الفلسطينية، www.alraipress.com

[304]) المصدر نفسه .

وشهد الطرفان سلسلة زيارات رسمية متعددة منذ تسلم الملك عبد الله الثاني السلطه، فالزيارت الرسمية المتكررة تتم بين البلدين بشكل مستمرخلال العام الواحد، دلالة على حجم الترابط والتشابك والتداخل في المصالح الأردنية الفلسطينية الاستراتيجية في خضم المتغيرات الاقليمية ، خاصة وأن الاردن في خط الدفاع الاول عن الدولة الفلسطينية في المحافل والمنابر الاقليمية والدولية، وخلال السنوات الخمس الاخيرة التقى الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس عشرات المرات، وكان محور تلك اللقاءات دراسة اخر تطورات القضية الفلسطينية وسبل دفع المفاوضات لتحقيق المصالح الفلسطينية.

وطالما أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال تصريحاته ومقابلاته الاعلامية وخطبه الرسمية، أن الأردن هو التوأم لفلسطين، وبوابتها، وأن ما بين فلسطين والأردن علاقات تاريخية وأخوية وجغرافية لا يستطيع احد أن يفصلها .

فخلال الزيارة التي قام بها الرئيس محمود عباس الى الأردن في ديسمبر 2010م ولقائة بالملك عبدالله الثاني، بحثت القيادتان أخر المستجدات في الجهود المبذولة لإزالة العقبات، التي تحول دون استئناف مفاوضات فلسطينية إسرائيلية جادة وفاعلة، وأكد الملك عبد الله والرئيس محمود عباس ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي من أجل تقديم مقترحات عملية وواضحة لكسر الجمود في الجهود السلمية لضمان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني ،

ففي اكتوبر 2010م استقبل الملك عبدالله الثاني الرئيس محمود عباس، واستمع منه إلى تفاصيل الموقف الفلسطيني إزاء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة. وأكد الملك عبد الله الثاني خلال اللقاء، استمرار دعم الاردن للأشقاء الفلسطينيين في جهودهم من أجل حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين،وعلى استمرار عملية التشاور والتنسيق مع جميع الدول العربية والمجتمع الدولي من أجل تلبية الحقوق الفلسطينيةالمشروعة،وخصوصا حق الشعب الفلسطيني في الحرية والدولة.([305])

وبحث الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس في يونيو –حزيران 2010م آخر التطورات في الجهود المبذولة لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة على التراب الوطني

[305]) جريدة العرب اليوم الاردنية ، 4 تشرين الثاني –اكتوبر 2010، العدد 4840

الفلسطيني وفي سياق إقليمي شامل. وأكد الزعيمان ضرورة التحرك بشكل فاعل لإيجاد الظروف التي تسمح بالانتقال لمفاوضات مباشرة وفق مرجعيات تضمن انتهاء تلك المفاوضات بقيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.([306])

5.2.3 استشراف مستقبل العلاقة الاردنية – الفلسطينية :

للاردن وفلسطين دوران بارزان في مفهوم اسرائيل لمجالها الاستراتيجي والحيوي ، فالاطراف الثلاثة الاردني والفلسطيني والاسرائيلي تقع ضمن مجال استراتيجي واحد مشترك ، تبرز اسرائيل في هذا المثلث كأقوى لاعب يستطيع الهيمنة على الاخرين و افساد العلاقة بينهما ، ولا شك بأن اسرائيل ليست محايدة وان اقل طموح لها هو ان تلعب دور الراعي او المحافظ على التوازن ، ويرى الفلسطينيون انفسهم الطرف الاضعف في هذا المثلث .

ان الخيارات الاردنية والفلسطينية ومجال المناورة ستتأثر بشكل واضح بدول عربية في المنطقة ، فأذا ما بقيت سوريا ولبنان خارج العملية السلمية ،فأن الاردن وفلسطين يمكن ان يجدا نفسيهما اكثر تشابكا مع الاسرائيليين وفي الوقت ذاته تحت ضغوط سياسية من الخارج ويمكن لمصر ان تلعب دورا مقيدا يعتمد على تطور علاقاتها مع اسرائيل ولكل من السعودية وسوريا احساس بدوره واهميته في العلاقات العربية الداخلية وسيؤثر في العلاقات الاردنية –لفلسطينية وعلاقاتهما(الاردن وفلسطين)مع اسرائيل بناءً على ذلك ([307])

- خيار الانجراف ([308])

يحدث هذا الخيار اذا لم تستطع القيادات الاسرائيلية والاردنية والفلسطينية اخذ المبادرة والسير بالعملية السلمية والوصول الى النتائج المرجوة كما اتفق عليها ، حيث ان القوى الاقليمية والدولية ستحاول تجيير العملية السلمية بما يوافق مصالحها الحيوية ،مثل ايران ، اللاعب القوي في المنطقة.

---

[306]) جريدة العرب اليوم الاردنية ، 8 حزيران -يونيو 2010، العدد 4746

[307]) الحمارنة ،مصطفى واخرون ، العلاقات الاردنية الفلسطينية الى اين ؟، (عمان : معهد الدراسات الجامعة الاردنية ،تشرين الثاني 1997م) ص ص 22-23

[308]) للاطلاع بالتفصيل على خيار الانجراف الحمارنة ،مصطفى واخرون ، العلاقات الاردنية الفلسطينية الى اين ، مصدر نفسه ، ص ص 37-57

وليس بالضرورة انهيار العملية السلمية ولكن ستتسم بالجمود والركود ا وانجراف على المسار التفاوضي الاسرائيلي – الفلسطيني ، وكبديل على ذلك ازدياد العنف في مناطق السلطة الفلسطينية ، والاردن تلقائيا سيسعى الى عزل ذاته عن انتقال العنف من الضفة الغربية وهذا يعني ترتيبات امنية اشد على طول نهر الاردن وبالتالي هجرات قسرية للفلسطينين الى الاردن ، وبالتالي انجراف في العلاقات الاردنية –الفلسطينية نحو الاسوأ.

- خيار التقاسم الوظيفي ([309])

أي نقل السلطات الى الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وتقاسم ثلاثي للعمل بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين ، ان الحكم الذاتي الموسع هو آلية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية وسوف تكون حكم ذاتي وظيفي للفلسطينيين على شؤنهم المدنية والامن الداخلي حيث لا وجود لجيش او سلاح ثقيل ، والسيطرة اسرائيلية على المياه والمجال الجوي وغور الاردن والمستوطنات .ويمكن ان يلعب الاردن دورا مهما بتنسيق اسرائيلي وتحفظ فلسطيني ، أي الخيار الاردني والغاء قرار فك الارتباط الاردني مع الضفة .

- خيار الانفصال([310])

اذا ما انتهى الفلسطينيون خلال تفاوضهم مع الاسرائيليين الى استقلال كامل عن الاردن ،سيكون الفلسطينيون في نهاية الامر معتمدين كليا على اسرائيل ولا يوجد ارتباط مع الاردن ولا يتطلعون الى التعاون معه ، حيث سيأخذ الجانبين الاردني والفلسطيني حينها مبادرات فردية كل على حدا ، وسيكون في اخر المطاف مثلث اردني –فلسطيني –اسرائيلي كل مستقل عن الاخر .

هذه الخيارت الثلاث ستبقى محتملة الحدوث ، اعتمادا على ما ستؤول اليه المفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية ، ويأمل الباحث استمرار التنسيق والتشاور والتعاون المستمر امام كل المراوغات الاسرائيلية لافساد العلاقة الاردنية –الفلسطينية حتى يكون الخيار الرابع (خيار التعاون) هو الخيار الذي تصبو اليه العلاقات بين البلدين اولا واخيرا . كون الاردن اكد على الدوام بانه سيدعم الفلسطينيين بكل امكانياته حتى تتحقق لهم دولتهم .

[309]) الحمارنة ، العلاقات الاردنية الفلسطينية الى اين ؟ ، مصدر سابق ،ص ص60-84
[310]) المصدر نفسه ، ص ص87-109

- خيار التعاون

نتيجة التعاون المقصود بين القيادات السياسية الاردنية والفلسطينية والتنسيق والتشاور ، يمكن ان تؤول العلاقة بين البلدين الى اشكال كثيرة من التعاون بعد اعلان الدولة اللفسطينية بكافة اشكالها الوحدة الاندماجية ، الفدرالية ، الكونفدرالية .([311])

فيما يتعلق بالوحده الاندماجية فقد جربها الشعب الاردني والفلسطيني في بداية الخمسينات وفشلت ولا يرى الباحث بعودتها ضمن خيار التعاون كونها سوف تكون على حساب منظمة التحرير الفلسطينية التي ناضلت كثيراً من اجل تمثيل الشعب الفلسطيني ، وفيما يتعلق بالكونفدرالية فهي افضل خيارات التعاون لما فيها من حفظ لحقوق الشعب الفلسطيني السيادية وكون الكونفدراليه تتم بعد اعلان الدولة الفلسطينية .

فيما يلي شكل توضيحي(1-1) ،للمقارنة بين الفدرالية والكونفدرالية والوحدة الاندماجية من حيث السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وشكل الدستور والجيش والاقتصاد والحدود والسيادة :([312])

	الكونفدرالية	الفيدرالية	الوحدة
البرلمان	برلمانان وطنيان برلمان مشترك ،صلاحيات محدودة	برلمان وطني واحد برلمانان محليان	برلمان وطني واحد
السلطة التنفيذية	حكومتان مجلس كونفدرالي أعلى	حكومة واحدة حكومتان محليتان مجلس فيدرالي يراسة الملك ورئيسان بالنيابة اوالانتخابات	حكومة واحدة دولة ديمقراطية ينتخب فيها الرئيس
الدستور	دستوران وطنيان معاهدة كونفدرالية قوانين وطنية مستقلة	دستور واحد قوانين محلية	دستور واحد

[311]) الحمارنة ، العلاقات الاردنية الفلسطينية الى اين ؟ ، مصدر سابق ، ص 115-116

[312]) المصدرنفسه، ص 140

الجيش وقوات الامن	قوات مشتركة /امن مشترك قوات خاصة مستقلة لكل كيان	جيش فدرالي واحد	جيش واحد
الاقتصاد	سوق واحدة، ووحدة جمركية عملتان وطنيتان ميزانيتان	سوق واحدة ، وحدة جمركية عملة واحدة وميزانية فيدرالية واحدة	نظام اقتصادي واحد
الجنسية والجوازات	بطاقة وطنية واحدة بطاقات محلية، جوازان	جواز واحد بطاقات محلية	جواز واحد بطاقة واحدة
السيادة والحدود	سيادتان حدود لكل دولة لكنها مفتوحة ضمن الاتفاق	سيادة واحدة حدود واحده	سيادة واحدة حدود واحدة

بناءا على التصريحات المتكررة على طول السنين الماضية من القيادات الفلسطينية والاردنية بأن الخيار الكونفدرالي هو الخيار الافضل فأن الباحث يتناول الكونفدرالية كأفضل اوجه التعاون.

مقومات الكونفدرالية الاردنية الفلسطينية:([313])

- وجود تداخل وتشابة في التركيبة السكانية –العضوية لسكان فلسطين والاردن من حيث بعد العرقي والاجتماعي فاصول العائلات الاردنية والفلسطينية واحد وكثيرا ما وصف الشعبين في التصريحات الاردنية والفلسطينية الرسمية بالتؤامين.([314]).
- الجوار الجغرافي حيث ان الكيانين الاردني والفلسطيني يشكلان كيانا واحدا .
- وجود نظام ايديولوجي وقيمي متقارب مرتكز على وحدة الدين واللغة بالاضافة الى وجود تجانس ثقافي واجتماعي .

[313]) الخزندار سامي , الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية ,(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,2000) ص49

[314]) الفارس تيسير ،خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية ،(عمان : الجامعة الاردنية ، ط1، 2001) ص 17 .

- وجود راي عام مشجع نحو الكونفدرالية في كلا البلدين.
- ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية ، نواة الدولة الفلسطينية التي هي اساس دستوري لتشكيل الكوونفدرالية.

الرؤيا الاردنية للكونفدرالية مع فلسطين :

ان الحديث حول الكونفدرالية في الاردن ليس جديدا ، بل هو قديم ارتبط بخصوص العلاقة الاردنية –الفلسطينية والتي ارتبطت– كما اسلفنا– بعوامل تاريخية واجتماعية وسكانية وجغرافية واقتصادية .

فقد أكد الميثاق الوطني الاردني على حتمية العلاقة الاردنية – الفلسطينية مؤكدا خصوصيتها واختلافها عن العلاقات الاردنية العربية ، وقد ركز الميثاق على اربع مرتكزات وهي ([315]):

1. التأكيد على الهوية الفلسطينية وانها ليست في تناقض مع الهوية الاردنية.
2. ان التطورات على الساحة الاردنية والفلسطينية من فك الارتباط و اعلان الاستقلال الذين وضعا اسس جديده من التعاون لا التنافس.
3. التأكيد على ان لا تستغل هذه العلاقة على اساس ان الاردن الوطن البديل مما يسبب اضعاف الدولة الاردنية.
4. العلاقة بين الدولتين مسألة حتمية .

ويرى مسؤولون اردنيون ان الصيغة الكونفدرالية ليست مرفوضة تماما اذا كانت هي المخرج الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية . ([316])

ويتفق الموقف الاردني الرسمي سواء في الثمانينات او التسعينات دائما مع الموقف الفلسطيني من حيث الاستعدادات للقبول بعلاقة كونفدرالية بعد قيام دولة فلسطينية مستقبلية على اساس ان يقرر الشعبين الفلسطيني والاردني ذلك أي مبدا الاختيار الحر.([317])

وعلى اثر توقيع اتفاق اوسلو خلص مسؤولون اردنيون الى ان السلطة الوطنية الفسطينية لا تزال تسعى للحصول على الحقوق الفلسطينية وان الشعب الفلسطيني لا يزال سعى كذلك لممارسة حقوقه السيادية ، وانه يجب اولا استكمال البنى الهيكلية والتشريعية والقضائية ،

---

[315]) الميثاق الوطني الاردني ، الفصل الرابع ، (عمان : دائرة المطبوعات والنشر ، كانون الاول 1990م)،ص ص 49-54

[316]) الفارس تيسير ،خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية، مصدر سابق ، ص 150، كذلك التل ، نسرين ، الكونفدرالية الاردنية الفلسطينية :مشروع مرفوض ام مؤجل ؟ (عمان : د.ن ، ط1، 1993) ص38

[317]) الفارس ، المصدر نفسه، ص150

اضافة الى ان هناك قضايا لم يصل الاردن وفلسطين الى اتفاق حولها مثل اللاجئين والنازحين ،وقد اكدت القيادة الاردنية على لسان الملك حسين ان صيغة الكونفدرالية امر سابق لاوانه من غير المناسب طرحها قبل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .([318])

الرؤيا الفلسطينية للكونفدرالية مع الاردن:

قد اكد مسؤولون فلسطينيون في مواقف عديدة ان العلاقة بين الاردن وفلسطين هي علاقة مميزة ، وانه لا بد لها من ارتباط سياسي في المستقبل وان الكونفدرالية افضل صيغة يمكن ان توافق عليها اسرائيل والولايات المتحدة واوروبا ([319])، كما صرح الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بأن الاردن تؤام لفلسطين ، لذلك فالمنظمة ملتزمة باقامة اتحاد كونفدرالي مع الاردن تنفيذا لقرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1982، وتم تجديد الطلب في اكثر من مناسبة مع القيادة الاردنية ([320]).

[318]) السمان ، نبيل ، طريق السلام الاسرائيلي ،دمشق ، د .ن ، د.ت ، ص 83 ، كذلك الفارس ، مصدر سابق ، ص 154

[319]) الحسن ، خالد، الاتفاق الاردني –الفلسطيني للتحرك المشترك ، مصدر سابق ، ص81

[320]) التل ، الكونفدرالية الاردنية –الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص 30

الفصل الرابع : الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين وإنعكاسهاعلى العلاقات الاردنية–الفلسطينية سياسياً.

مقدمة:

إن الحركات الاسلامية الحاضر القوي على الساحة السياسية الاردنية والفلسطينية ، وتغلغلها في بنية المجتمع الفلسطيني والاردني ، وهو أمر طبيعي ، فمنذ نشأة الحضارة الاسلامية كانت الاردن وفلسطين عمقاً لكل الدول الاسلامية التي نشأت في المنطقة ، وعندما نشأت دولة اسرائيل –الدولة اليهودية_ فبالضروره ان المجتمع الفلسطيني والاردني يفرز تنظيمات اسلامية لمل تمثلة قدسية فلسطين ، فقد نشأت الحركات الاسلامية السياسية عموماً في بداية القرن العشرين ، للوقوف امام الاطماع الصهيونية والغربية .

وبعد قيام اسرائيل عام 1948م اصبحت الحركات الاسلامية تنظم نفسها على المستوى الاقليمي والعالمي ، وبعد تراجع المد اليساري في المنطقة في نهاية الثمانينات أخذت الحركات الاسلامية تفرض حضورها بشكل فاعل وقوي وخصوصاً في الاردن وفلسطين .

فالباحث لأهمية الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين فقد أفرد لها فصلاً بأربعة مباحث ، تناول في المبحث الاول النشأة والتطور لهذه الحركات ، وفي المبحث الثاني أهميتها على المستوى الشعبي ، وفي المبحث الثالث أهميتها على المستوى الرسمي ، وفي المبحث الرابع أهميتها وانعكاسها على العلاقات الاردنية –الفلسطينية سياسياً.

1.4 نشأة وتطور الحركات الاسلامية في فلسطين والاردن.

1.1.4 نشأة الاخوان المسلمون في الاردن.

ان موقع الاردن وفلسطين الجغرافي له الاثر الواضح في وجود وتفاعل تيارات سياسية وفكرية كانت سائدة وفعالة في المنطقة العربية ، وبالنسبة الاردن اتسم الكيان السياسي منذ قيامه في مطلع العشرينات بهشاشه واضحة ،استوجبت توازنات دقيقة وتحالفات سياسية وعشائرية تمكن هذا الكيان من الاستمرار من دون توترات ، لم يكن الدين مستبعداً ولم يشهد الاردن عمليات تحديث فوقية تصطدم مع البناء القبلي التقليدي ،لذلك لم تصطدم الحركة الاسلامية السياسية بالسلطة الاردنية في البدايات .([321])

يرجع بعض الباحثين بداية تنظيم الاخوان في الاردن الى العام 1934 نتيجة لقاءات مع الاخوان المسلمين المصرين وزيارات قام بها بعض القادة الاخوان ([322])الى الاقطار العربية يلتقون الوجهاء والعلماء في تلك الاقطار، وقد حضر عدد من قادة الاخوان ودعاتهم الى الاردن وفلسطين على فترات مختلفة منهم عبد الحكيم عابدين الذي قابل الامير عبد الله ، وسعيد رمضان الذي كان داعية وخطيبا مؤثرا الاردنيين اليه في المسجد الحسيني ، وفي المنتديات التي اقيمت وشارك فيها([323])

وكانت للنشرات والمجلات الناطقة بأسم جماعة الاخوان المسلمين في مصر ،دور كبير في ايصال افكار الجماعة ومبادئها الى (عقل وقلب عبد اللطيف ابوقورة) الذي اتصل بالشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة ليبايعة على السير في طريق الدعوة([324])، بعد عودته من مصر شرع عبد اللطيف ابو قورة يُعد العُدة لتأسيس فرع الاخوان في شرق الاردن بمعونة سعيد رمضان(*)وعبد الحكيم عابدين([325]).

ان البداية الحقيقية والرسمية للنشأة كانت ، بعدما تقدم ابو قورة بطلب الى رئاسة الوزراء الاردنية للسماح بتسجيل الجماعة رسمياً ، والعمل تحت مظلة جمعية اسلامية شاملة تحمل اسم جمعية

---

[321]) علي ،حيدر ، التيارات الاسلاميةوقضية الديمقراطية، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1996)، ص:79

[322])حيدر ، التيارات الاسلامية ، المصدر نفسة، ص :80

[323]) الاسمر، حلمي ،الحركة الاسلامية في الاردن،الفكر السياسي للحركات الاسلامية ,تجربة مصر والاردن وفلسطين ، (البيرة: المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية ،ط1،2000)،ص69

[324]) الاسمر , الحركات الاسلامية ، مصدر نفسه، ص69

*) سعيد رمضان زوج ابنة الشيخ حسن البنا

[325]) الاسمر ،الحركات الاسلامية ، مصدر نفسه ، ص69

الاخوان المسلمين ([326])، وقد جاء امر السماح لهذه الجماعة بممارسة عملها بما يلي "قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ 9 كانون الثاني السماح للوجيه اسماعيل بيك البلبيسي واخوانه السادة عبد اللطيف ابوقورة وابراهيم جاموس وراشد دروزه وقاسم الامعري وغيرهم بتأسيس جمعية في شرق الاردن تدعى جمعية الاخوان المسلمين([327]).

يقول محمود عبد الحليم احد رموز الاخوان المسلمين عن المقابلة التي تمت بين عبد الحكيم عابدين، احد دعاة الاخوان والملك عبد الله ،الذي ابدى اعجابه بدعوة الاخوان وقيادتهم ، وانه ينتظر الخير للأمة الاسلامية على ايديهم ، ثم قال الملك :"ان الاردن في حاجة لمجهود الاخوان ".([328])

وفي عام 1947م جرت انتخابات الهيئه الادارية "المكتب العام "*([329])، وهي اول انتخابات تجريها جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ([330])، واثر اشهار الجماعة التي بدأت كما يبدو بشعبة من الشعب التابعة بشكل مباشر الى القيادة في مصر ، اعلنت مبادئها ونشرتها صحيفة الجزيرة ([331]).

لقد مرت الجماعة بعد ذلك بتحول كبير ، اذ بدأت بالتحول من هيئة نفع عام وجمعية اسلامية للدعوة والاصلاح يقوم عليها التجار والمحسنون والاعيان الى جماعة سياسية ذات برنامج اصلاحى اجتماعي ، وفي عام 1953م تم وضع نظام اساسي للجماعة مستمد من النظام الاساسي للجماعة الام في مصر ،انشأت بموجبه هيئة عامة لكل شعبة تنتخب هيئة ادارية ، وتنتخب كل شعبة ممثليها لمجلس الشورى والمكتب التنفيذي للجماعة ([332])،بعد اقرار النظام حصلت على موافقة مجلس الوزراء على النظام واعتبرت هيئة اسلامية شاملة وليس حزباً سياسياً ، وكان رئيس الوزراء الاردني قد اصدر قراراً سمح بموجبة للجماعة بنشر دعوتها في المساجد والاماكن العامة ، وفي عام 1956م شارك الاخوان

---

[326])الاسمر ، الحركات الاسلامية، مصدر سابق ، ص69

[327]) العبيدي ،عوني جدوع ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين:1945-1970م ، صفحات تاريخية (عمان: العبيدي المؤلف ،1991)ص37 . وكذلك العبيدي ،عوني جدوع , صفحات من حياة الحاج عبد اللطيف ابو قورة مؤسس جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ،(عمان ،مكتبة المنار ، 1992)،ص10 -12 .

[328]) عبد الحليم، محمود ،الاخوان المسلمين احداث صنعت التاريخ : رؤية من الداخل،ج1(الاسكندرية :دار الدعوة ،1979) ،ص323 .

[329]) *حيث فاز كل من عبد اللطيف ابو قورة نائبا للشعبة،احمد بيك الطراونة ،بديع دروزه،ممدوح الصرايره ،مسلم النابلسي،ممدوح كركر

[330]) الاسمر , الحركات الاسلامية , مصدرسابق ،ص70

[331])وهي الباب الاول : في اغراض الجماعة، للجمعية مقاصد واهداف تنحصر فيما يلي :العمل على تكوين جيل جديد يفهم الاسلام فهما صحيحا،الدعوه الى قيام النظام الاسلامي اساسا لنهضة البلاد العربية وصبغة لمرافق حياتها الخاصة والعامة مع مراعاة ما في الاسلام من مرونة وسماحة تناسب اختلاف البلاد وتطور الازمنة ، العمل على جمع كلمة الاندية الاسلامية في البلاد العربية وتوحيد جهودها ،اعداد الشباب وتربيته تربيه اسلامية صحيحية، نشر الثقافة الاسلامية واعتبارها اساسا للمعاهد العلمية في الاقطار العربية ، الدفاع عن العقائد الاسلامية واداب الاسلام وتاريخه وحضارته.والباب الثاني :في الوسائل ،تتوصل الجماعة لنشر وتعميم غاياتها بالوساءل التالية:تؤسس في عمان ناديا يدعى نادي جماعة الاخوان المسلمين، تسعى لانشاءشعب وفروع في مختلف مدن الامارة،تنظيم محاضرات ثقافية في النادي وتصدر نشرات تعميميه،تحتفل بالاعياد الاسلامية كمولد النبوي ،تدعور كبار الادباء والعلماء المسلمين لألقاء احاديث اسلامية وبحوث تاريخية عربية تتناول شرح التعاليم الاسلامية،تبادل الزيارات والرحلات مع الجمعيات الاسلامية في البلاد الشقيقه،تأسيس المدارس الاسلامية والاشراف على وضع مناهج علمية اسلامية صحيحة،السعى لان يكون ائمة المساجد وخطباؤها ومدرسوها من العلماء العاملين الذين يتصفون بالمقدرة العلمية والاهلية التامة لبث الفضائل الاسلاميةونشر الاخلاق المحمدية. " الاسمر ،الحركات الاسلامية ، مصدر نفسه ،ص71

[332]) العبيدي ,جماعة الاخوان المسلمين ، مصدرسابق ،ص109

في الانتخابات النيابية ورشحوا لها ستة مرشحين ،خمسة من الاردن وواحد من الضفة الغربية ، ونجح منهم اربعة ، وقد منح نواب الاخوان الثقة لحكومة سليمان النابلسي .([333])

يرى كثير من الاخوان ان استثناء الاخوان عن حل الاحزاب في عام 1957 يعود لترخيصهم كجمعية اسلامية عامة وليس كحزب سياسي ،وذلك ان الجماعة لم تشأ ان تتخذ لنفسها صبغة الحزب عند التأسيس ،ولم تكن تهدف الى التغيير بالعنف وانما تتوخى الاصلاح بالنصح والارشاد، فكان تأثيرهم في هذه الاثناء ايجابيا لصالح النظام السياسي في مواجهة الاحزاب القومية والاشتراكية المعارضة ،خصوصا بعدما تأثروا بأوضاع جماعة الاخوان المأساوية في الاقطار العربية الاخرى ،وتنبهوا الى ضرورة التعايش السلمي مع النظام السياسي .([334])

وفي عقد السبعينات والثمانينات شهدت الجماعة تطوراً وتفاعلات منتظمة انتقلت بها الى مرحلة جديدة ،فقد تغيرت قيادة الجماعة بالكامل ما عدا المراقب العام ،وانضم الى الجماعة اعداد كبيرة من الشباب وطلاب الجامعات والكليات،وحدثت تطورات كبيرة في الفكر الاسلامي الحركي فأصبح الى جانب فكرة الدعوة والاصلاح فكر أخر مستمد اساساً من كتب سيد قطب – وهو فكر انقلابي تغييري– يرى المجتمعات والاوضاع القائمة جاهلية يجب تغييرها من اساسها واقامة مجتمع اسلامي جديد.([335])

وفي منتصف الثمانينات بدأت تتبلور في الجماعة اتجاهان فكريان ،احدهما مبني على التفاعل مع المجتمع والحوار مع الحكومات والاتجاهات والقوى السياسية والمشاركة في تنمية المجتمع وبناءه، والثاني يرى ويركزعلى تجميع الشباب على اساس التربية الاسلامية بعيدا عن العمل السياسي العام ،واحكم التيار الثاني سيطرته على الجماعة بالكامل اواخر الثمانينات.([336])

وفي عام 1994م اجريت انتخابات تنظيمية شملت الهيئات الادارية للشُعب ومجلس الشورى والمكتب التنفيذي والمراقب العام للجماعة،وكانت افرازات هذه الانتخابات مفاجأة ،حيث افرزت مراقب عام جديد هو المحامي عبد المجيد الذنيبات ، قاطع الاخوان الانتخابات النيابية الاردنية عام 1997م بعدما نجحوا بشكل لافت في انتخابات عامي 1989 و1993م.([337])

---

[333])الاسمر ، الحركات الاسلامية في الاردن، مصدر سابق،ص78:

[334])المصدر نفسه ،ص ص: 78-79

[335]) براون، ناثان ،الاردن والحركة الاسلامية:حدود المشاركة، مجموعة اوراق كارنغي ،سلسلة الشرق الاوسط ،2006،ص5

[336]) براون، ناثان ، الاردن والحركة الاسلامية، مصدر نفسه ،ص 7

[337]) المصدر نفسه ، ص7

اصدر البرلمان الاردني في العام 1992م قانوناً جديداً اكثر تساهلاً حول انشاء الاحزاب السياسية ، فلم تحاول جماعة الاخوان جمع كل المجموعات ضمن حزب سياسي واحد كما كان متوقعا رغم تاريخها الطويل في خوض الانتخابات ،فقد قررت الحركة بتشكيل حزباً سياسياً جديداًهو جبهة العمل الاسلامي .فقد قامت جبهة العمل الاسلامي بوضع هيكلية داخلية ديمقراطية ،فالاعضاء ينتخبون زعماء الحزب ويتم تغيير المسؤولين في المناصب الرئيسية بشكل دوري.([338])

تتمتع جبهة العمل الاسلامي وجماعة الاخوان بهويات قانونية منفصلة تماما ،لكن في الواقع تُتخذ بعض القرارات الاساسية مع قيادة الاخوان ومراجعتها ،بالاضافة يقوم الاخوان المسلمين بأختيار قائد جبهة العمل الاسلامي(رسمياً يقترحون اسم الشخص ويتم القبول به دائما).([339])

2.1.4 نشأة حزب التحرير الاسلامي(في الاردن وفلسطين) .

تأسس حزب التحرير الاسلامي عام 1953 في القدس على يد تقي الدين النبهاني ، الذي انفصل عن جماعة الاخوان المسلمين ،([340])،ان حزب التحرير يعتبر ثاني اقدم حزب اسلامي في فلسطين والاردن ،فهو في تناقض وصراع مستمر مع النظام السياسي الاردني كذلك السلطة الوطنية الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية عموما ،فمن بدايات نشأة الحزب رفض النظام السياسي الاردني اعطاء الحزب الترخيص على اساس ان الحزب يرغب في الوصول الى السلطة عن طريق الدين مما يتعارض والدستور الاردني.([341]) وحتى حين حاول المؤسسون الحصول على تصريح كجمعية رفض طلبهم ايضا بأعتباره مجرد تحايل ،واستمر الحزب في العمل بصورة سرية وبالذات في المناطق الريفية والمعزولة ، فكان الحزب يدعوا الى اقامة الخلافة الاسلامية (وتكفير) الدول الاسلامية والعربية التي لا تطبق الشريعة الاسلامية.([342])وهذه المواقف كانت سببا في القمع لاعضاءه واجبر تقي الدين النبهاني على مغادرة الاردن ، وفي البداية استقر في دمشق ثم نقل مركزه الى بيروت حيث توفي هناك وتولي قيادة الحزب من بعدة عبد القديم زلوم ،([343]) وقد استطاع الحزب الانتشار في اغلب البلدان الاسلامية رغم مظاهر التضييق والملاحقة من قبل الانظمة .

---

[338]) براون، ناثان ، الاردن والحركة الاسلامية ، مصدر سابق ،ص8

[339])المصدر نفسه ،ص8

[340]) حزب التحرير الاسلامي ، الموقع الرسمي للحزب www.arabic.hizbuttahrir.org

[341]) الدستور الاردني على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الاردنية ، مصدر سابق .

[342]) على ،حيدر ، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، مصدر سابق، ،ص81

[343]) على ،حيدر ، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، مصدر نفسه،ص: 81

وفي الاردن وفلسطين على الخصوص يعاني الحزب من حالة الغياب على صعيد الممارسة العملية ،والامر الذي يضع الحزب في مراتب متدنية من حيث النفوذ على خارطة القوى الاسلامية الفاعلة، ومن اسباب ضعف حزب التحرير تركيزة المفرط على جوانب العقيدة واستنكافه عن الممارسة ولاسباب عقائدية ،ايضاً ابتعد الحزب عن انشاء بنية خاصة به مما اسهم في ضعفه (ولكن ربما)كان موقف الحزب من القضية الفلسطينية من اهم عوامل صعف الحزب ،فهولا يولي القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً الا في حدود ايديولوجيته الاسلامية العامة.([344])نظرية الحزب في العمل الاسلامي تتلخص في ان الطريق الى دولة الاسلام هي بأعادة الثقة بافكار الاسلام وذلك من ناحيتين : العمل الثقافي والعمل السياسي.([345])

فلا بد من تثقيف الملايين من الناس تثقيفا جماعياً بالثقافة الاسلامية وتوليد الصراعات الفكرية بينهم على هذه الاساس ،ومن المهم ان يبادر الحزب في هذه المرحلة الى تقلد دوره في الصراع الفكري من حيث التصدر للمناقشةوالرد على الشكوك والحصول على التأييد، ومع استمرار العمل الثقافي لا بد للحزب ان يستكمل الجهد في العمل السياسي ([346])،الذي ما زال ضعيفا في نظر الباحث في الاردن وفلسطين بسبب عالمية فكرة الحزب– وذلك من خلال رصد الحوادث والوقائع وتوظيفها لصالح افكار الاسلام واقامة الخلافة،وعندما يشتد الصراع الفكري ويكون الحزب في بؤرته تنضج العوامل الموضوعية لبروز "الخليفة" الذي يتولى قيادة الدولة الاسلامية ،فمتى وجد الخليفة وجدت الدولة الاسلامية ،لان الدولة الاسلامية هي الخليفة بحسب تعبير الحزب.([347])ويؤكد الحزب على طلب النصرة من بيدهم السلطة وذلك عن طريق إقناعهم بالفكرة.([348])

ويعتقد الحزب ان حل القضية الفلسطينية سيتم بعد قيام دولة الخلافة الاسلامية بواسطة المسلمين خارج فلسطين ولذلك لم يشارك الحزب في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بالسلاح منذ عام 1967م كما انه لم يشارك بالسلاح في الانتفاضة الاولى،([349])وبالرغم من ذلك بقى الحزب ملاحق بشدة من قبل

---

[344]) ابو عمرو ، زياد،" الاحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية،" مجلة المستقبل العربي، العدد 192، 1995م ،ص71

[345]) عزام ،عبد الله ،الدعوة الاسلامية ،(عمان:دار الايمان ،دت)،ص113

[346]) النفيسي ،عبد الله ،الحركات الاسلامية و الديمقراطية,الفكر الحركي للتيارات الاسلامية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،1999) ، ص ص: 190-191

[347])النفيسي , الحركات الاسلامية و الديمقراطية,الفكر الحركي للتيارات الاسلامية، المصدر نفسه ،ص191،، كذلك انظر موقع الحزب الرسمي www.arabic.hizbuttahrir.org وكذلك موقع الخلافة.www khilafah.net

[348])النفيسي ،المصدر السابق ،ص191

[349]) ابوعمرو، زياد ، " الاحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 192، 1995م ،ص71

النظام السياسي الاردني وكذلك النظام السياسي الفلسطيني – بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية– لكن بدرجة اقل.

وفي عام 2002 توفي امير الحزب عبد القديم زلوم وتولى الامارة من بعده المهندس عطا ابو رشته عام 2003م ([350]) ،وبقي الحزب يعمل بشكل سري داخل الاردن وبشكل شبة سري في فلسطين ،ويكتفي بتنظيم الاجتماعات والمسيرات وتوزيع المنشورات والبيانات ومجلة الوعي الناطقة بلسان الحزب.

3.1.4 نشأة وتطور حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

تعتبر حماس الامتداد الطبيعي لجماعة الاخوان المسلمين في فلسطين منذ نشأتها([351])،وهناك عدة مفاصل ومحطات يمكن تقسيم تاريخ الجماعة على اساسها،فبدأبمساهمة الاخوان المسلمين المصريين لنصرةالقضية الفلسطينية اواخر الثلاثينات والاربعينات ،وهو ما كان له الاثر الايجابي على انتشار الاخوان في فلسطين.([352])

افتتح الاخوان المسلمين شعبتهم الاولى في القدس عام 1946 م،كما ان وفود الاخوان المسلمين عرفت طريقها الى فلسطين منذ ذلك الوقت ،واسست جماعات في عدد من الاماكن مثل يافا وغزة والرملة واللد ونابلس وخان يونس وبئر السبع والناصرة وعكا وسلوان ،ويقال ان شعب الاخوان في فلسطين تجاوزت العشرين شعبة([353])،واستمر قطاع غزة لفترة طويلة تحت تأثير كبير من الاخوان المسلمين المصريين اما الضفة الغربية فقد تشابكت علاقاتها مع اخوان الاردن.([354])

بعد هزيمة عام 1948 وبعد انضمام الضفة الغربية للأردن عام 1950 ، بينما اصبحت غزة تابعة لمصر، تبع اخوان الضفة تنظيم الاخوان الاردنيين ، بينما استمر اتصال الاخوان في غزة بالقاهرة([355])، واذا كان التنظيم في الضفة قد ركز على المنحى التربوي والاجتماعي والسياسي فقد اتخذ تنظيم القطاع منحنى ثورياً([356])، ثم وقع خلاف بين الاخوان وعبد الناصر في مصر في اعقاب توقيع اتفاقية الجلاء عام 1954م ، وهو ما كان له أثر قاتل على وجود الاخوان حتى في فلسطين

---

[350]) موقع الحزب الرسمي www.arabic.hizbuttahrir.org

[351])المادة الثانية من ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس، الحروب ، خالد ، حماس الفكر والممارسة السياسية ،(بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط2 ، 1997)، ص ص : 287-307

[352])الشاعر، ناصر الدين ، عملية السلام الفلسطينية –الاسرائيلية ، وجهة نظر اسلامية ،(نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،ط1 ، 1999)،ص17

[353])حيدر على ،التيارات الاسلامية ،ص81 .

[354])حيدر ،المصدر نفسه ،ص81

[355])الشاعر، ناصر الدين ، عملية السلام الفلسطينية-الاسرائيلية وجهة نظر اسلامية (عمان :دار الجليل ،1997) ، ،ص 18

[356])الحروب، خالد ، حماس الفكر والممارسة السياسية، (بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط2،1997) ، ص 18

وحولهم الى تنظيم سري في غزة حتى عام 1967م ، مما افقدهم الزخم الجماهيري، اما في الضفة فاقتصر دورهم على المجالات الاجتماعية والتربوية وهامش ضيق في عالم السياسة([357]).

لعل ابرز ما قاموا به في تلك الفترة هو عقد المؤتمر الاسلامي العام الذي كانوا يدعون اليه ممثلين عن الحركات المناصرة لفلسطين من شتى انحاء العالم الاسلامي([358])، وفي كلتا المنطقتين كان الخاسر هم الاخوان بسبب احترام الشارع الفلسطيني والاردني لعبد الناصر وتعليق الامال الكبيرة عليه([359])، اصبح الاخوان بعد هزيمة 1967 يخضعون لحكم واحد وهو الحكم العسكري الاسرائيلي، كما اصبح تنظيم واحد في الضفة يتبع للاخوان في الاردن([360])، وقد استمر الاخوان بالانزواء عن العمل العسكري سوى من محطات بسيطة تمثلت في العمليات العسكرية عبر الحدود الاردنية الفلسطينية ما بين 1968-1970م ([361]).

وفي الواقع لم تلعب جماعة الاخوان المسلمين حتى اندلاع انتفاضة كانون الاول-1987 دوراً فاعلاً في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي ، بل ظلت تعتبر ان الوقت لم يحن بعد لمواجهة الاحتلال واعلان الجهاد عليه، وان المرحلة لا تزال مرحلة اعداد وتربية الجيل الاسلامي الذي سيقود عملية تحويل المجتمع الى مجتمع اسلامي كمقدمة لاعلان الجهاد على اسرائيل([362]).

لقد خلقت هزيمة 1967م هزيمة للتيار القومي العربي ارضية ملائمة لتنامي دور التيار الاسلامي([363])،بعدما كان وضع الاخوان متأزماً وفي عزلة حتى منصف السبعينات ،فاحياء دور الحركات الاسلامية في القطاع والضفة الغربية وعمودها الفقري الاخوان المسلمين([364])، الى عدد من الجمعيات والمؤسسات الدينية وفي مقدمتها المجمع الاسلامي الذي تأسس عام 1973 والجامعة الاسلامية في غزة عام1978م([365]).

ان عودة التيار الاسلامي من جديد في منتصف السبعينات يعود الى عدة اسباب :([366])

1. الاخفاقات التي منيت بها الحركة الوطنية الفلسطينية نتيجة ظروف موضوعية.

---

[357])الشاعر، عملية السلام الفلسطينية –الاسرائيلية ، مصدر سابق،ص19

[358])انظر بشكل تفصيلي لاحداث المؤتمر الاسلامي العام في الاسمر، حلمي ،مصدر سابق، ص 81

[359])الشاعر، مصدر سابق ، ص20

[360]) ابو عمرو ،زياد ، الحركات الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة ،(عكا :دار الاسوار،1989)، ص28

[361]) الشاعر ، مصدر سابق ،ص 20

[362]) ابو عمرو ،زياد ، الحركات الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة ،مصدر سابق، ص92

[363]) الشريف ، ماهر ، البحث عن كيان ، مصدر سابق ،ص359

[364]) الحروب ، خالد ، مصدر سابق ، ص 32، وكذلك ابو عمرو ، زياد، الحركات الاسلامية ، مصدرسابق، ص 38

[365]) الشريف ، ماهر ،البحث عن كيان ، مصدر سابق ، ص 359

[366]) الحروب ،خالد ، مصدر سابق ، ص 32

2. بروز المد الاسلامي في كافة الاقطار الاسلامية واحتكاكهم بها ، وتلقي الاسلاميين في فلسطين بعض اشكال الدعم من هؤلاء وتأثر الفلسطينيين بتلك الظاهرة عن قرب.
3. بداية تراجع الافكار اليسارية في العالم وهو ما جيرة الاسلاميون لصالحهم.
4. انتصار الثورة الايرانية الاسلامية وما حملته من دلالات واثار على المنطقة.
5. اسباب ذاتية تعود الى نشاط الاخوان الملحوظ في البناء والتطوير ةالاتصال بالجماهير من خلال تأسيس الجمعيات والمدارس والنوادي واللجان المتنوعة الاهتمامات ، فضلا عن تسخير المناسبات الدينية والاجتماعية لاقامة المهرجانات ونشر الافكار.
6. ان الدين الاسلامي يلعب دورا بارزاً في حياة المجتمع الفلسطيني مما يسهل تجاوب الشارع مع الاسلاميين متى ما قدموا انفسهم له ، وهو يشكل ارضا خصبةلنشاط الاسلاميين عامة.
7. ان الاثار السياسية الاسرائيلية التي كانت تغض الطرف عن انشطة الاسلاميين اما لعدم شعورها بخطورة هذه الانشطة واما بهدف اضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة.

بقيت جماعة الاخوان المسلمين ترفض في ظل ارتباطاتها الخارجية وخصوصا مع قيادة الاخوان المسلمين في الاردن الاقرار بأهمية ابراز البعد الخاص الفلسطيني في نشاطاتها ، وهو الامر الذي حال قبل اندلاع الانتفاضة دون انشاء حركة اسلامية موحدة في الضفة والقطاع لها ملامح فلسطينية خاصة([367]).

وقد ساهمت مواقف الجماعة في احداث فرز سياسي وفكري داخل صفوفها وشجعت على التحول الذي صار يتبلور شيئا فشيئا من الاسلام التقليدي الى الاسلام الجهادي مسفراً في نهاية المطاف عن تشكيل حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين *([368]).

---

[367]) الشريف، ماهر ، مصدر سابق ،ص 361 .

[368]) ساتلوف،روبرت،"الاتجاه الاسلامي في الانتفاضة الفلسطينية، مجلة الفكر الديمقراطي ، نيقوسيا، العدد 9، 10 1989م.،ص174

*) لم تحدث لحركة الجهاد الاسلامي انطلاقة نوعية وكمية متوقعة لها وكان توقع مثل هذه الانطلاقة مبنياً على خلفية الظروف بنشأة الحركة (احتجاجاً على مواقف وأسلوب عمل جماعة الاخوان المسلمين) وأطروحاتها (اعتبار فلسطين القضية المركزية للحركة) ، واسلوب عملها(الكفاح المسلح) وقد يعود عدم حدوث هذة الانطلاقة الى العوامل التالية :

1. التحول الاساسي الذي حدث داخل جماعة الاخوان المسلمين وتشكيل حركة حماس وانخراطها في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بشكل فعال مما افقد حركة الجهاد الاسلامي وتميزها من حيث نظرتها الى فلسطين واسلوب عملها.
2. الانقسامات المتعدده التي تعرضت لها حركة الجهاد الاسلامي.
3. ابعاد مؤسسي الحركة وقادتها الى خارج فلسطين في مرحلة مبكرة مما اجهض و اضعف امكانات بناء الحركة بناءاً قويا ومتينا من خلال الاستفادة من خبرات المؤسسين والقادة وقدراتهم بما في ذلك قدرتهم على استخدام نفوذهم في استقطاب المزيد من الانصار .
4. الضربات القاسمة التي تلقتها على يد السلطات الاسرائيلية.

تمثل انتقال جماعة الاخوان المسلمين في المناطق الفلسطينية المحتلة من الاسلام التقليدي الى الاسلام الجهادي في مبادرتهم بعد وقت قصير على اندلاع الانتفاضة الشعبية 1987 م الى تشكيل حركة المقاومة الاسلامية حماس التي انطلقت من قطاع غزة ثم مدت نشاطها في كانون الثاني 1988م الى الضفة الغربية، وقد كان تشكيل حركة حماس وانخراط اعضائها في فعاليات الانتفاضة الميدانية أهم خطوة اتخذتها جماعة الاخوان المسلمين على طريق اكتساب الشرعية السياسية *([369]).

وشاركت الحركة في البدء في مواجهات الشوارع والاضرابات وحملات مقاطعة البضائع الاسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب ، ثم اخذت تنخرط شيئا فشيئا في اعمال مسلحة ضد اهداف اسرائيلية من خلال جناحها العسكري كتائب عز الدين القسام، كما صارت تركز على ملاحقة واعدام المتعاونين مع الاحتلال ، وفي اب 1988م طرحت حماس نفسها عملياً بدعوتها الى اضراب مستقل عن الاضرابات التي كانت تدعو اليها القيادة الموحدة للانتفاضة كاطار موازٍ وكمنافس سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية([370]) ،وفي 18 اب 1988 م وزعت حركة حماس ميثاقها الذي حدد منطلقات الحركة الفكرية واهدافها وموقفها من القوى الاخرى على الساحة الفلسطينية([371])، فعلى صعيد المنطلقات الفكرية اكد ميثاق حركة حماس انها جناح من اجنحة الاخوان المسلمين في فلسطين وحركة الاخوان المسلمين تنظيم عالمي وهي كبرى الحركات الاسلامية في العصر الحديث.([372])

=5.عدم قدرة حركة الجهاد او عدم قيامها بتأسيس بنية تحتية تشكل رديفاً بشريا ومادياً للحركة.

ابو عمرو ، زياد، مصدر سابق ، ص 71

[369]) الجرباوي ، على، "مدخل الاخوان المسلمين الى الشرعية السياسية"، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مجلد 4،العدد 13، شتاء 1993، ص 70-84.

*) يقول ابراهيم غوشة احد ابرز قيادات حماس : "انه كان هناك تياران في جماعة الاخوان المسلمين قبل الاعلان عن حماس الاول يطالب بوجود قاعدة امنة او دولة اسلامية وبعد ذلك يبدأ الجهاد من قواعدها . والثاني وهو رأي الشيخ المؤسس أحمد ياسين كان يؤيد ضرورة ان نبدأ الجهاد من الاراضي المحتلة حتى لو تأخر ظهور الدولة المطلوبة". حماس القصة السرية ، مجلة الوسط، لندن ،العدد 44 ، 30-11-1992، ص ص 10-17

[370]) الشريف، ماهر ، مصدر سابق ،ص 375.

[371]) المصدر نفسه، ص 375.

[372]) انظر المادة 2 من ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس ، الحروب ، خالد ، مصدر سابق ، ص 291

2.4 أهمية الحركات الاسلامية في الأردن وفلسطين على المستوى الشعبي.

1.2.4 أهمية الأخوان المسلمون في الأردن على المستوى الشعبي.

ان حركة الاخوان المسلمين في مرحلة التأسيس كانت اقرب الى العمل المفتوح لجميع الناس ،فقد جاء في النظام العام للاخوان المسلمين ، المادة الثانية ان الاخوان المسلمين هيئة اسلامية جامعة للعمل من اجل رفع مستوى المعيشة للأفراد وتنمية ثروات الامة وحمايتها وتحقيق العدالة الاجتماعية والتامين الاجتماعي، وفي المادة الثالثة من النظام العام يعتمد الاخوان المسلمون في تحقيق هذه الاغراض على الوسائل الاتية وعلى كل وسيلة اخرى مشروعة :

الدعوة : بطريق النشر والاذاعة والرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج([373])، فقد بادر الاخوان في كثير من المناسبات للدعوة والنصح والارشاد من خلال خطب الجمعة والاحتفالات والمحاضرات بمناسبة الهجرة النبوية والمولد النبوي والاسراء والمعراج، فقد ضم الاخوان في صفوفهم عدد كبير من الدعاه والخطباء والائمة.

التربية والتوجيه : تستطيع اعضاء الجماعة على هذه المبادئ تمكين معنى الدين قولا وفعلا.

فقد طالب الاخوان في اكثر من مناسبة في تسلم وزارة التربية والتعليم والصحة والاوقاف والمقدسات الاسلامية، وامتد نفوذهم الى داخل وزارة التربية والتعليو ووضع المناهج بما يتناسب وتعاليم الاسلام.

العمل : بانشاء مؤسسات تربوية واجتماعية واقتصادية وعلمية وتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ والنوادي، فأنشأ الاخوان الكلية العلمية الاسلامية في عمان التي تعتبر من ارقى المدارس ، والمدرسة العلمية في اربد وجامعة الزرقاء الاهلية لتدريس العلوم والاداب وفق اطار اسلامي ، وانشاء جمعية المركز الاسلامي التي تشرف على المستشفى الاسلامي في عمان والمستشفى الاسلامي في العقبة، وشبكة من الفروع يشكل كل منها جمعية قائمة بذاتها تقدم خدمات تطوعية للمواطنيين .([374])

كذلك جاء في مواد النظام ، الاهتمام بالنقابات المهنية والاتحادات والهيئات الشعبية، فقد سيطر الاخوان على اتحادات الطلبة في الجامعات الاردنية ونقابات المحامين والاطباء والمهندسين.

---

[373])انظر المادة الثانية من النظام العام للاخوان المسلمين ، الاسمر، حلمي، ،مصدر سابق ، ص102

[374])المادة الثانية من النظام العام للاخوان المسلمين ، الاسمر، مصدر نفسه ،ص103

وأظهر الاخوان نشاطاً ملحوظاً في مخيمات اللاجئين وافتتحت شعب في المخيمات الكبرى، وتميزت حركة الاخوان في جمع التبرعات ومساعدة الفقراء وفي انشاء المشاريع الاقتصادية والمطابع والعقارات والشركات الاقتصادية .

كانت قيادات الاخوان في معظمها تحمل لقب شيخ او حاج ،ضمت افراداً مرموقين في الحياة الاقتصادية، وامتدت تجمعات الحركة في المناطق لتضم من بين المشاركين مخاتير القرى والوجهاء المحليين بالاضافة الى اعداد كبيرة من المثقفين والمحامين والاطباء والصيادلة والمدرسين والطلاب، وأولى الاخوان اهتمام في المرأه في المجتمع الاردني ودورها في تطوير المجتمع الاردني (المادة 2 من النظام العام) .[375]

وفيما يخص التمويل ، اعتمد الاخوان على رسوم العضوية وحملات التبرعات على هوامش الاجتماعات العامة والنشاطات وبيع المطبوعات والنشرات والمباريات الرياضية، والنوادي وكذلك والدعم الخارجي.[376]

ومما سبق يمكن القول ان جماعة الاخوان المسلمين اسهمت بشكل ايجابي وفعال في خدمة المجتمع الاردني ، وسدت خللا تعجز عنه الحكومات .

2.2.4 أهمية حماس في فلسطين على المستوى الشعبي.

ان عمل الاخوان المسلمين في فلسطين الملحوظ في البناء والتطوير والاتصال بالجماهير من خلال تأسيس المدارس والجمعيات والنوادي واللجان المتنوعة ، والاجتماعات ، فضلا عن تسخير المناسبات الدينية والاجتماعية لاقامة ونشر الافكار ، واضافة الى تأسيس مراكز بيع وتوزيع الكتب والمنشورات الاسلامية ، ثم تتويج ذلك كله بتأسيس الكتل الطلابية في مراكز تجمع الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية. يأتي في هذا السياق ، تأسيس المجمع الاسلامي في غزة الذي اكتسب أهمية خاصة بوصفه واجهة للاخوان المسلمين ، يوجه أو يؤثر في عدد من المؤسسات والجمعيات الاسلامية الشعبية في القطاع والضفة الغربية، هذا المجمع الذي تأسس في عام 1973م وحصل على الترخيص القانوني عام 1979م[377]،تأسس هذا المجمع في البداية كمسجد ملحق به عيادة طبية ورياض اطفال ولجنة زكاة، ثم توسع نشاطه واصبح يضم 2000 عضو، واصبح يشرف على 40% من مساجد غزة[378].

---

[375] الاسمر ، ،المصدرسابق ، ص105

[376] المصدر نفسه، ص80

[377] الحروب ، خالد ، مصدر سابق ، ص 38

[378] ساتلوف،روبرت،"الاتجاه الاسلامي في الانتفاضة الفلسطينية، مصدر سابق ، ص ص :180- 186

فقد جاءت المادة العشرون والحادية والعشرون من ميثاق حركة حماس، لتؤكدان على قضية التكافل الاجتماعي ، وتقديم المعونة للمحتاجين والايتام والمرضى([379])، وفي المادة السادسة عشرة من ميثاق الحركة، ركزت على تربية الاجيال الاسلامية، والاهتمام بها دوما ، وفي الماده السابعة عشر والثامنة عشر ركزت الحركة كثيراً على المرأة ودورها في المجتمع ، وتغلغلت في صفوف النساء بشكل ملحوظ([380]).

3.4 أهمية الحركات الاسلامية على المستوى الرسمي في الاردن وفلسطين.

تنتظم علاقة التيارات الاسلامية بالعملية السياسية في بلدانها داخل مجموعات ثلاث أساسية:
المجموعة الأولى : تعاني الاستبعاد عن المشاركة وهو استبعاد قد يلحقها بذاتها صوناً للتكامل القومي او الوحدة الوطنية ، والاستبعاد قد يكون نظريا بنص الدستور او القانون ويكون عمليا صنوف من التضييق على النشاطات القوى السياسية ، ويعتبر اعلان حالة الطوارئ ظرف مناسب لاطلاق يد السلطة .
المجموعة الثانية : تعتزل المشاركة بنفسها وتحكم بفساد اللعبة السياسية ، وقد تساق عدة أسباب لتبرير عدم الانخراط في العمل السياسي ، اهمها عدم القبول بمنافسة القوى العلمانية وربما سلطتها ، والنزول على حكم الاغلبية حتى فيما يخالف الشرع .
المجموعة الثالثة : يسمح لها بالمشاركة في العملية السياسية والمشاركة قد تكون مباشرة بتخويل الاسلاميين حقوق النيابة البرلمانية ، او المحليات وممارسة العملين الحزبي والنقابي بذواتهم ولذواتهم ، وقد تكون غير مباشرة وذلك لاشتراط الالتحاق بواحدة او اخرى من القوى المجازة على ساحة العمل السياسي([381]).
وفيما يتعلق بالاخوان المسلمين في الاردن ، فانهم يدخلون في نطاق المجموعة الثالثة، التي تخول حق المشاركة بذاتها وليس من خلال تحالفها مع سواها من القوى، اما بما يتعلق بحماس فأنهم يدخلون في المجموعة الثانية قبل عام 2006 ، وبعد هذا التاريخ فانهم يدخلون ضمن المجموعة الثالثة، اما بما يتعلق بحزب التحرير الاسلامي فانه يدخل في نطاق المجموعة الاولى بحكم نص الدستور الذي يمنع مشاركته، وكذلك يدخل في نطاق المجموعة الثانية بناءً على رؤيته وأفكاره السياسية.

---

[379]) انظر الماده 21 ،22 من ميثاق حركة حماس ، خالد الحروب ، مصدر سابق ، ص 297
[380]) انظر المادة 16،17،18 من ميثاق حركةحماس ، خالد الحروب ، مصدر نفسه ، 292
[381]) مسعد، نيفين ،جدلية الاستبعاد والمشاركة ، الحركات الاسلامية والديمقراطية،(بيروت "مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط1، يناير كانون الثاني 1999م)، ص 252.

وبناءً عليه قام الباحث بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين اثنين:
الاول :أهمية الاخوان في الاردن على المستوى الرسمي.
الثاني : أهمية حماس في فلسطين على المستوى الرسمي .

1.3.4 أهمية الاخوان في الاردن على المستوى الرسمي .

لم يعرف الاخوان المسلمين في الاردن نظام الخلايا على شاكلة اخوانهم في مصر ، لكن انتظموا في شعب محلية انبنت علاقتها مع المركز على اساس مباشر ، ولم يعهد اخوان لاردن على اختلاف مراتب عضويتهم (اعضاء كاملوا العضوية وتحت الاختيار ومؤازرون) احتفالا بالرموز المميزة لجماعتهم ، يماثل ذلك الذي اعتاد الاخوان في مصر عليه ، واهم من كل ذلك انه لم يكن للخوان المسلمين في الاردن تنظيم سري او جناح عسكري، ولا كانت لهم به حاجة، فلا خصوم لهم مع النظام السياسي الاردني (الذي يعود نسبه الى ال بيت رسول الله صلى الله علية وسلم) ، ولا دورهم المنازع لمجتمع قبلي تقليدي كالمجتمع الاردني ، وتلك نقطة فارقة بين الاخوان المسلمين في الاردن مع الاخوان المسلمين في مصر([382]).

كانت علاقة الاخوان في الاردن بالنظام السياسي الاردني صلة حميمة، ليس فقط لان تفاصيل اجتماعاتهم ودقائق نشاطهم كانت متاحة وليست مرصودة من قبل المسؤولين، ولا كونهم قد استوزروا واستنيبوا في الوزارات والمجالس النيابية المتتالية، ولكن لانهم كانوا عوناً للنظام في اعسر ما اجتازه من الازمات مثل ازمتي 1957م و1958م ، مثلما كان النظام ملاذهم وقتما كانت الانظمة العربية الاخرى يضيقون على الإسلاميين كما كان الحال في الاعوام 1952 و1953 و1954م ، وتحالفهم مع النظام السياسي الأردني كان خطأً استراتيجيا في سياستهم كما في سياسة المملكة، ولم يكن من قبل التعاون اللحظي والذي يزول بزوال مبرره، وعندما كان يحدث ما يعكرمثل هذا التحالف(الخلاف حول تطبيق الشريعة او حول طبيعة العلاقة مع الغرب) بل وعندما كان يخرج النظام السياسي الأردني على مألوف عادته بالتعاون مع الاخوان مثل اعتقال مراقبهم العام محمد عبد الرحمن خليفه

[382]) مسعد ، نيفين، جدلية الاستبعاد والمشاركة ، الحركات الاسلامية والديمقراطية ،مصدر سابق ، ص 245.

في عام 1954 م ، فان الية التشابك بين مصالح الطرفين وميراث التعاون المشترك فيما بينهم سرعان ما كان يرجعان الامور الى نصابها بحكمة الطرفين .([383])

على هذا النحو كان قيام تلك الجماعة ، وكان قانون الجمعيات الخيرية والاندية هو رخصتها للظهور،حتى اذا ما اشتد دعم الملك ودعم التنظيم الام في مصر تقدمت الى رئاسة الوزراء عام 1953م ،بطلب اعتبارها جماعة تدعو الى الاسلام بمعناها الواسع ويغطي نشاطها على المجالات الرياضية والاجتماعية والسياسية كافة، وان كان لا يقف عند حدود أي من تلك المجالات([384]) .

بحلول نهاية الثمانينات ، كان يوجد نظام متأزم اقتصاديا ،وعلى الجانب الاخر كان يوجد قوة تراكمية للاخوان المسلمين، فقد كان النظام الاردني بسبب الضائقة المالية الحادة التي كان سببها اختلال الهيكلية للتنمية ووظائفها ، فقد كانت مديونية الاردن 11 مليار دولار.

لقد كان الاردن محكوم بالاحكام العرفية منذ عام 1967م ، ومعطلة الانتخابات النيابية منذ عام 1957م (خلا الانتخابات التكميلية عام 1984م) ، هذا وضع ربما قبِله الإخوان المسلمون على مضض لانهم مستفيدين منه ولا يشملهم العزل عن المشاركه ضمن من يشمل ، وثمة قوة تتربص في الوضع المتأزم من قبل التيارين العروبي القومي والشيوعي .([385])

كان للاخوان المسلمين خبرة تنظيمية سقلها نصف قرن او يزيد من الانفراد بالعمل في الساحة الاردنية ، وكان لهم حضور قوي في مختلف مجالات العمل الاجتماعي، والاخوان لا يعانون مشكلات في التمويل ، فهم يجندون اعضائهم (ويصعب تحديد عددهم) من مختلف طبقات المجتمع بدءاً من العمال وصغار الحرفيين ، وانتهاءً بكبار التجار وملاك الاراضي والعقارات .([386])

كان الدستور الاردني الصادر في عام 1952م قد قضى صراحةً في المادة 2/16 منه على ان" للاردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية ذات نظم لا تخالف مواد الدستور "، وقد ظلت هذه المادة مضمنة في الدستور على ما كان يلحق بعض مواده الاخرى من تغيير ([387]).

---

[383]) مسعد ،نيفين ، مصدر سابق ، ص 246.

[384]) مسعد ،نيفين ، مصدر نفسه ، ص246.

[385]) المصدر نفسه ،ص 248.

[386]) المصدر نفسه ،ص 250.

[387])انظر المادة 2/16 من الدستور الاردني ، الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الاردنية ، مصدر سابق .

ومعلوم ان اخوان الاردن لم ينتظموا احتكاماً الى هذا النص الدستوري ، بل هم قاموا استناداً الى قانون الجمعيات الخيرية الاردنية ، ومن هانا فان عندما صدر تشريع عام 1955م ، والذي اناط بمجلس الوزراء مهمة منح التراخيص الحزبية وجعل سلطته في هذا الشأن نهاية غير مطعونة([388])، لم يعاني اخوان الاردن كغيرهم عزف السلطة التنفيذية في استصدار الترخيص الحزبي ، اكثر من ذلك فأنهم عندما تم حظر النشاط الحزبي كافة بحلول عام 1957م لم يتأثر الإخوان أيضا ، لان تسجيلهم كجمعية غير سياسية ، قد أبعدهم عن طائلة القانون ، وكفل لنشاطهم استمراريته المرجوة، وفي هذا السياق ظل الاخوان طيلة 33 عام (1957–1990) يمثلون القوة الفاعلة الوحيدة على الساحة الاردنية على حين تعرضت القوى الاخرى للمطاردة ، وفي احسن الاحوال للحل .([389])

وفي ظل الحديث عن الميثاق الوطني الاردني ،وتشكيل اللجنة المسؤولة عنه ،فان موقف الاخوان من الناحية النظرية البحتة يظل دونما تغيير ولهذا التصور مبرراتة واسانيده.

أولا: الجانب المتصل بتوجيهات العاهل الأردني الى لجنة اعداد الميثاق الوطني حول الأسس التي ينبغي لها ان تحكم قيام الاحزاب فقد انصبت هذه التوجيهات في مجملها على عدم التعارض مع الانتماء العربي والاسلامي للاردن، والتوسل بالحوار الوطني وليس العنف في التعامل مع كل من الحكومة والاحزاب الاخرى.ومن الملاحظ ان تلك التوجيهات كافة لا تمثل خطرا على الاخوان فيما تفعل بغيرهم، حتى لو تصورنا ان الشرطين الاخرين قد يستخدمان للتضييق على الاخوان ، وللحد من نفوذهم، فان هؤلاء الاخوان يحتفظون لأنفسهم بخط رجعة من خلال قانون الجمعيات الخيرية والاندية .

ثانيا : الشق الخاص بتشكيل لجنة وضع الميثاق الوطني الاردني التي يسهم فيها التيار الاسلامي بدور فعال،وبالنسبة للمثلي الاخوان في اللجنة فلقد حددوا موقفهم من الميثاق الوطني على اساس انه ينبغي له ان يتضمن خمسة بنود اساسية هي : اتخاذ الاسلام مصدر للتشريع، وجعل العروبة توأماً للاسلام اساس التعليم وركيزته، والاعتراف بدور المرأه في صلاح الامة وبناء الاسرة، والتمسك بمبدأي العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، واعتبار وحدة الامة العربية وتحرير كل فلسطين ركيزتين اساسيتين للسياسة الخارجية الاردنية.([390])

---

[388]) الاسمر ، حلمي، مصدر سابق، ص 89،

[389]) مسعد ، نيفين، مصدر سابق 253.

[390]) مسعد ، نيفين، مصدر سابق ، ص 253.

وتصور الاخوان السابق في مجمله لا يختلف كثيراً عن توجيهات مسؤولي النظام في الأردن ، وهناك اخيراً النقطة المتعلقة بسلطة الميثاق نفسه، فان الموقف الرسمي يؤكد أن الميثاق ليس بديلا عن الدستور ولا هو يعلوه ، والموقف الغير رسمي إما انه يسلم مع من يسلمون فان الميثاق يجدول التعددية السياسية ويضع لها تفصيلاتها، واما انه يرى ان لا جدوى من الميثاق ويعتبره مجرد محاولة لكسب الوقت، وعرقلة التحول الحقيقي صوب التعددية ، وعلى صعيد اخر حددت المادة 1/75 من الدستور الاردني الاشخاص المبعدين عن العضوية البرلمانية على سبيل الحصر وهم، غير الاردنيين، المحجور عليهم، المعتوهين، المحكوم عليهم بالافلاس او في قضية سياسية، وأقارب الملك من درجة معينة، وأصحاب المصالح المادية مع الحكومة ([391])، ووجد كثيراً من الاخوان في انفسهم صلاحية واستعداداً لمباشرة النيابة البرلمانية ،وولوها بالفعل في اكثر من مجلس على حين استبعد غيرهم ممن تهيأت لهم الظروف نفسها.

ويكمل ذلك ان المشروع في قانون الانتخابات رقم 22 للعام 1986م لم يخص الاخوان المسلمين بشروط تحول بينهم وبين العضويةالبرلمانية، ومن تلك الشروط عدم التوازن بين الثقل السكاني لكل دائرة انتخابية وعدد مقاعدها، والتراوح في معايير تقسيم الدوائر بين المعيارين الاداري(أي على اساس المحافظات) والجغرافي(ريف،حضر، بادية) ، وتحديد سن الانتخابات ببلوغ التاسعة عسر بزيادة سنة واحدة على قانون خدمةالعلم والخدمة المدنية، وفي الوقت نفسه كانت للاخوان ميزة نسبية ادركوها من شرطين اساسيين من الشروط الواردة في قانون الانتخابات :

الاول: شرط عدم الانتماء لاي حزب يخالف في مبادئه واهدافه او ايهما احكام دستور البلاد، فهذا شرط فضفاض ، لكنه لا ينطبق على الاخوان، طالما ان قيامهم فضلا عن استمرارهم كان برضاء السلطة ودعمها.

الثاني : فهو شرط الرسوم المالية التي تحصل من المرشحين وتصل الى الخمسمائة دينار اردني، فهذا الشرط ان كان يحيد قوى عديدة لا طاقة لها بهذا العبئ المادي فانه لا يفعل ذلك بالاخوان فكثيرا منهم ميسورين، وعلى هذا الاساس القانوني ، وفي اطار الالتزام بنتائج فك الارتباط مع الضفة الغربية ، اجريت الانتخابات البرلمانية في 8 تشرين 2 1989م ، وحصل الاخوان المسلمون كجماعة على 22 مقعد من اجمالي 80 مقعداً نيابياً([392]).

---

[391]) انظر المادة 1/75 من نص الدستور الاردني ، الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الاردنية ، مصدر سابق .

[392]) مسعد ،نيفين، مصدر سابق، ص ص 254-255

ان الاخوان منذ ان خاضوا الانتخابات النيابية في عام 1989 م ، شددوا على اهمية الغاء الاحكام العرفية السارية منذ العام 1967م ، وكانت المناسبة الاولى لاعرابهم عن هذا الرأي من خلال برنامجهم ذي الاربع عشرة نقطة، الذي جعلوه اساساً للموافقة على التصويت بالثقة على حكومة رئيس الوزراء مضر بدران بعد سابق اختلافهم معها على توزيع الحقائب الدستورية([393]).

ومن النقاط الاخرى الواردة في البرنامج والمتصلة بتعميق الديمقراطية نشير الى النقطتين الثانية والثالثة اللتين ان صبتا على الدعوة لاعادة الموظفين المفصولين من اعمالهم لاسباب امنية، واشتراط عدم تدخل الاجهزة الامنية في التعيين في وظائف الدولة وبعثاتها، كما كانت هناك النقطتان السابعة والثامنة من برنامج الاخوان المسلمين الانتخابي اللتان ركزتا على وجوب التصدي لاستغلال السلطة وتحقيق المنافع المادية من ورائها (الفساد السياسي) ([394]) .

وفي وقت لاحق مثل المطلبان المتصلان بالغاء الاحكام العرفية ، ومقاومة الفساد السياسي محورين اساسيين من محاور تحرك الجماعة ونشاطها داخل ساحة مجلس النواب، فعلى المحور الاول تكررت اشاراتهم الى وجوب تشكيل لجنة مؤقتة لبحث الغاء الاحكام العرفية وما يتصل بها من تقييد الحريات السياسية للمواطنين ، وكان ذلك من الاسباب التي دعت الحكومة الى تجميد الاحكام العرفية، والغاء صلاحية المحتكم العسكرية في الفصل في غير قضايا التجسس وامن الدولة([395]).

وعلى المحور الثاني نجح تكتل الاخوان داخل المجلس النيابي ، باحالة تسع قضايا تتصل بالفساد الحكومي الى القضاء بالتحقيق فيها ، كما انهم شاركوا في عضوية اللجنة السباعية التي شكلها المجلس النيابي من بعد للتحقيق في عدد من القضايا المتصلة بالموضوع نفسة والتي كان قد احالها النائب العام للمجلس([396]).

وفيما يتصل بالتطبيق المتدرج للشريعة الاسلامية فلقد كان الحاح الاخوان عليه ، يأتي مشفوعا على الارجح لتطمين غير المسلمين (المسيحيين والشركس) على حقوقهم في المواطنة الكاملة، وتطمين

---

[393]) كان اساس الاختلاف بين حكومة رئيس الوزراء مضر بدران والاخوان هو اصرارهم على الحصول على وزارات الاعلام والتعليم والاوقاف وثلاثتها من الوزارات المتصلة بتشكيل الرأي وتوجيهه ،انظر تشكيلة وزارة رئيس الوزراء مضر بدران من خلال الموسى ، سليمان ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص ص 667-668

[394]) مسعد ،نيفين ، جدلية الاستبعاد والمشاركة ، مصدر سابق ، ص 262.

[395]) المنظمة العربية لحقوق الانسان، حقوق الانسان في الوطن العربي : مركز المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي ، 1990م ص 31، من خلال نيفين، مصدر سابق ص 262.،

[396]) مسعد ،نيفين، مصدر سابق ، ص 262.

المرأة على حريتها في ابداء الرأي وحقها في المشاركة في بناء مجتمعها([397])، وفي معرض التأكيد على التزام الاخوان برعاية التعددية واقرار الحق في الاختلاف ورد على لسان احد قادتهم : "ان ليس وارداً في حال تولى جماعتة مقاليد حكم البلاد ان تمارس الحظر على نشاط أي من التيارات الفكرية والسياسية بما في ذلك الحزب الشيوعي نفسه.([398])

بالرغم من التعليلات التي لحقت بالدستور الاردني وتعطيل بعض القوانين التي كانت تحول دون تنفيذ بعض مواده ، فقد استمرت العلاقة بين السلطات على اساس اولوية السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، والمساواة في داخل السلطة التشريعية بين سلطات مجلس النواب ومجلس الاعيان حتى اذا ما استحال التوفيق في احد الامور كان الملك هو الحكم ، ومنذ انتخابات تشرين الثاني 1989م لم يحتج الملك الى ان يمارس هذه الصلاحية كثيراً، وفي داخل مجلس النواب نفسه لم يكن هناك اختلاف كبير بين موقف الاخوان وبين موقف الاعضاء الاخرين من بعض اهم القضايا التي نوقشت مثل قضية البطالة وتعديل قانون العلم([399]) .

ان نجاح الاخوان قد اثار مخاوف في اوساط كثيرة فتكتل بعض نواب المجلس في كتلة وطنية من 26 نائباً أي ما يزيد على النواب الاخوانيين22 في المجلس النيابي في عام 1989م ، وجرت ترتيبات اخرى خارج المجلس بين تيارات وعرف عنها اختلافها لمواجهة ما اطلق عليه اسم المد الديني في الاردن([400]).

عندما تأسست جبهة العمل الاسلامي كان هدفها الانتفاع من الجو السياسي الديمقراطي السائد في الاردن، ولكنها سرعان ما اكتشفت حدود الديمقراطية السياسية حتى قبل ان تخوض اولى انتخاباتها ، وفي الواقع اصدر الملك مرسوماً غير بموجبة النظام الانتخابي في شهر اب من سنة 1993م الى نظام الصوت الواحد*،أي قبل موعد التصويت المحدد في الشهر تشرين الثاني 1993([401])، وواقع الحال هو انه عندما لا يحق للناخبين التصويت لاكثر من مرشح واحد يتجه العديد نحو انتخاب الاشخاص وفقاً

---

[397]) حديث علي الحوامدة احد قادة الاخوان المسلمين ومدير المستشفى الاسلامي الاردني، مجلة الوطن العربي 3- تشرين 2- 1989م ص 25 ، من خلال نيفين، مصدرنفسه، ص 263.

[398]) علي الحوامدة، المصدرسابق، ص 25.

[399])تفاصيل مناقشة مجلس النواب لتلك القضايا ، انظر الرأي 17-6 1990م ،و 28-6 1990م/ من خلال نيفين،مصدر سابق ص265.

[400]) مسعد ،نيفين ،مصدر نفسه ، ص256.

*) هذا المرسوم لم يبدل حجم المقاطعات فحسب لكي لا يحصل الفلسطينيون وليس من باب المصادفة معاقل جبهة العمل الاسلامي على التمثيل النسبي بل انه يسمح للناخبين في كل مقاطعة متعددة المقاعد في البرلمان بالتصويت الا لمرشح واحد فقط ، بينما في الانتخابات السابقه (1989م) كان يحق للناخبين ان يصوتوا لكل المرشحين في مقاطعتهم (فكان باستطاعتهم التصويت لصالح ثلاثة مرشحين في مقاطعة تتمتع بثلاثة مقاعد في البرلمان وبالتالي يفوز افضل ثلاثة مرشحين بالانتخابات) .

[401]) براون، ناثان ،الاردن والحركة الاسلامية ، حدود المشاركة ، مصدر سابق، ص 13.

لاسماء عائلاتهم او للعشيرة التي ينتمون اليها، وهذا يقلص من تأثير الاتجاهات الحزبية والايديولوجية عن نتائج الانتخابات ([402]).

فالجدول التالي (شكل 1–2) التالي يوضح اداء جماعة الاخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي في الانتخابات البرلمانية الاردنية :([403])

السنة	عدد المرشحين	عدد الفائزين	عدد المقاعد في البرلمان
1954م	–	4	40*
1957م**	–	4	40*
1963م**	–	2	40*
1967م**	–	2	60*
1984م(جزئية)**	–	3	8 مقاعد شاغرة
1989م	29	22	80***
1993م	36	16	80***
1997م	قوطعت****	قوطعت	80***
2003م 2007	30 30	17 6	110 110***
2010م	قوطعت	قوطعت	110***

*) عدد المقاعد بالاضافة الى الضفة الغربية.

**) لم تحصل انتخابات عامة و سرية ومباشرة وانما كانت تمدد المجالس تمديد، وبعد اعلان الاحكام العرفية استبدل بمجلس استشاري.

***) مقاعد المجالس النيابية بعد فك الارتباط مع الضفة الغربية.

اصدرت التعديلات على القانون الانتخابي بموجب اذن دستوري اعطي الى مجلس الوزراء والملك في سبيل اصدار قوانين مؤقتة حول "الشؤون التي لا تحتمل التأجيل" عندما لا يكون البرلمان مجتمعاً وبما

[402]) براون، ناثان ، المصدر نفسه ، ص 13.

****) بيان المقاطعة للاخوان المسلمين "لماذا نقاطع الانتخابات 1997م "، 4 ايار -2099م ، الموقع الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين www.ikhwan-jor.com

[403]) براون، ناثان، مصدر سابق، ص:20.

ان موضوع هذا القانون ليس طارئاً بل يرتبط بمجرد الرغبة في ممارسة المراوغة على البرلمان وتقليص نسبة مشاركة جبهة العمل الاسلامي فيه، فانه مشكوك في شرعيته الدستورية([404]).

وبالتالي وجدت جبهة العمل الاسلامي نفسها خاضعة لقانون انتخابي لا يمكنها الجدال فيه، ولكن بعد التردد قررت ان تخوض الانتخابات في كل الاحوال، وتمكنت سنة 1997م من تشكيل حلف يضم الاحزاب المعارضة التي انضمت اليها مهددةً بمقاطعة الانتخابات في حال لم يتم تغير القانون – فنفذت هذا التهديد – حتى كانت النتيجة ان غابت الجبهة عن البرلمان لتعود وتشارك في انتخابات سنة 2003م ([405])، وتعود لتقاطع الانتخابات سنة 2010م ،حيث تطالب الجبهة باصلاح القانون الانتخابي (الصوت الواحد) ،فعقدت جماعة الاخوان المسلمين ملتقى بعنوان " لا اصلاح في ظل قانون الصوت الواحد " ([406]).

ومن الملاحظ انه في انتخابات 1993م ، و 2003م التي شاركت فيها الجبهة، جاء فوز الجبهة العمل الاسلامي محدوداً ليس فقط بسبب القانون الانتخابي ، ولكن ايضاً بسبب ضبط النفس التي كانت تمارسه ، فلقد ترشح 36 شخصاً فقط سنة 1993م على 80 مقعداً برلمانياً، وسنة 2003 تنافس 30 مرشحا على 110 مقعدا ، وكان قرار الجبهة بعدم ترشيح عدد كامل من الاشخاص يعود جزئياً الى طبيعة القانون الانتخابي([407]).

ان نواب جبهة العمل الاسلامي يعانون من امكانيتهم في التأثير على تشكيل الحكومة، او على اقرار تشريع ، وبالتالي فانهم يحاولون(ناجحين) باستخدام البرلمان كمنبر يطرحون فيه انواعاً معينة من المسائل :-

- القضية الفلسطينية وقضية التطبيع ومعاهدةالسلام بين اسرائيل والاردن.
- المسائل الاقتصادية .
- الفساد.
- الاصلاح السياسي.
- المسائل الاجتماعية والثقافية والدينية.

---

[404]) براون، ناثان ، مصدر نفسه، ص 14.

[405]) براون، ناثان ، مصدر سابق، ص15.

[406]) تصريح صحفي لجماعة الاخوان المسلمين بخصوص قانون الصوت الواحد ،12-5-2009م الموقع الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين www.ikhwan-jor.com

[407]) براون، ناثان ، مصدر سابق، ص 15.

ان فعالية جبهة العمل الاسلامي في التأثير على السياسة الاردنية محدودة ، ليس فقط لسبب طبيعة المسائل المتشابكة ولكن ايضاً بسبب عدد نوابها الضئيل والحدود الدستورية المفروضة على البرلمان، ان التعايش مع نظام ملكي يسعى الى استخدام ادواته الدستورية من دون شعور بالخجل او بضبط النفس ،يجعل من جبهة العمل الاسلامي عاجزة عن اسقاط الحكومة او عن اقرار أي تشريع([408]).

2.3.4 أهمية حماس على المستوى السياسي الرسمي .

نص ميثاق حماس فيما يتعلق بعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية " تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية من اقرب المقربين الى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الاب او الاخ او القريب او الصديق، وهل يجفو المسلم اباه او اخاه او قريبة او صديقه ووطننا واحد ، ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد، وعدونا مشترك."([409])، غير ان ميثاق حماس رسم الحد الفاصل بين حركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فالمنظمة تعتمد افكار علمانية و"ان الفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة" من هنا ومع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية....وما يمكن ان تتطور اليه لا يمكننا ان نتخلى عن اسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية، ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الاسلام كمنهج حياة فسنكون جنودها ([410]).

في 10 تشرين الثاني – 1988م بادرت حركة حماس الى اقتراح برنامج بديل لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، فوجهت نداء الى اعضاء الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني اشارت فيه الى انها قد انطلقت واضعة نصب عينيها الجهاد الشامل حتى تحرير كل فلسطين واتخذت (قرار) تفجير الانتفاضة في 8 – كانون الاول 1987م من اجل تحقيق الهدف([411])، وفي نداء جديد وجهتة يوم افتتاح دورة المجلس الوطني في 12– تشرين الثاني، خاطبت حركة حماس اعضاء المجلس الوطني بقولها :"لا نذيع سراً اذا اعلنا لكم ان انعقاد دورتكم هذه في ظل التراجع العربي وضغوطه على القيادة الفلسطينية يراد منه انتزاع شرعية الكيان اليهودي باسمكم، وقد تتمثل هذه الشرعية بالاعتراف بقرار الامم المتحدة رقم 181 لعام 1947م ، أو 242او 338، او غيرهما من القرارات والمشاريع التي

---

[408]) ناثان براون، مصدر سابق، ص 17.

[409]) انظر المادة السابعه والعشرون من ميثاق حركة حماس ، الحروب ، خالد ، حماس الفكر والممارسة السياسية ، مصدر سابق ، ص299

[410]) المادة السابعة والعشرون من ميثاق حركة حماس ، المصدر نفسه ، ص 299.

[411]) نداء الى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر 10-11 -1988م من وثائق الانتفاضة المباركة.وثائق حركة المقاومة الاسلامية، سلسلة بيانات الحركة ، ، المكتب الاعلامي، ص ص 179-183.

تؤكد حق الكيان اليهودي بالعيش بسلام وامان فوق ارضنا المقدسة([412])، وفي مقابل المبادرة السياسية التي كانت تعد لها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية *، اقترحت حركة حماس على اعضاء المجلس الوطني تبني برنامج يقوم على اساس : "

- التأكيد على ارض فلسطين كافة غير منقوصة حقاً للشعب الفلسطينس والامة كلها.
- التخلي عن مسيرة الحكومة السلمية والمؤتمرات والقرارات الدولية.
- اعتماد الجهاد طريقاً وحيداً للتحرير.
- ربط القضية الفلسطينية بعمقها الاسلامي .
- الالتفاف الصادق الى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها".([413])

وبعد تعاظم ثقل حماس السياسي وتزايد حدة الخلاف بينها وبين قيادة منظمة لتحرير الفلسطينية ،في بداية التسعينات، حول الانتخابات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتمكين الشعب الفلسطيني من اختيار قيادته بحرية، كما صارت تضع شروطاً معينة للانضمامها الى منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتها في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني([414]).

وجهت حركة حماس في 6 –نيسان 1990م مذكرة الى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني– رداً على الدعوة التي وجهت اليها للمشاركة في اعمال اللجنة التحضيرية لاعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني– عرضت عليه فيها تصوراتها للأسس تشكيل المجلس الوطني وشروطها للمشاركة في عضويته وجاء فيها " ان الانتخاب وليس التعيين هو الوسيلة الاساسية المعتمدة لاختيار اعضاء المجلس الوطني، واذا تعذر اجراء الانتخابات فيجب ان يعكس التشكيل اوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة باعداد تتناسب واحجامها، على ان يجري تخفيض عدد اعضاء المجلس الوطني ، وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الاصيل ، وتمثيل حماس في المجلس بعدد يساوي ويكافؤ ثقلها في الساحة والذي يتراوح بين 40–50% من عدد اعضاء المجلس "([415]).

---

[412])وثيقة للتاريخ من حركةالمقاومة الاسلامية حماس مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر 12-11-1988م ، من وثائق الانتفاضة المباركة، وثائق حركة المقاومة الاسلامية، سلسلة بيانات الحركة، ص ص 184-190.

*) المقصود بمبادرة المنظمة هي مبادرة الرئيس ياسر عرفات للسلام .

[413]) وثائق حماس ، مصدر سابق ، ص ص 184-190.

[414])الشريف، مصدر سابق، ص 379.

[415]) مذكرة حركة المقاومة الاسلامية حماس الى رئيس المجلس الوطني الفلسطينسي، وثائق حركة المقاومة الاسلاميه ، سلسلة بيانات الحركة ، السنة الثالثة للانتفاضة، المكتب الاعلامي،، ص ص 126-129.

لقد ادعت حماس ان هذه النسبة المئوية تعبر عن ثقلها الحقيقي في صفوف الشعب الفلسطيني ولا سيما في الاراضي المحتلة، ولم يكن من الواضح هل كان مطلب حماس هذا حقيقيا ام مجرد تكتيك سياسي ، وذلك لان العمل تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية سيعني قبول اطار غير اسلامي للتعاون وهذا امر يتعارض مع ميثاق حماس،([416]) ويرى الباحث ان ما قدمتة حماس ليس مجرد تكتيك سياسي وتعارض مع ميثاقها، فحماس طلبت بالتوازي مع نسبة 40–50% تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الاصيل، لذلك نستطيع ان نقول بأن مطلب حماس جاء من باب الرفض المتوقع والمسبق لشروطها من اعضاء المجلس بصعوبة اسلمة الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تضم تحت اطارها تيارات يسارية وعلمانية كثيرة.

لقد صرح احمد ياسين مؤسس حركة حماس انه يؤيد دولة فلسطينية متعددة الاحزاب "ايا يكن الفاعل فانه سيخول الفاعل تسلم السلطة وحتى لو فاز الشيوعيون، فاني سأحترم ارادة الشعب الفلسطيني "، وعن موقفه من المنظمة قال :" لدينا فكرة ولدى منظمة التحرير فكرة والحكم الوحيد هو الشعب ، وما يفرزه الشعب مقبول عندنا "([417]).

ومع توقيع اتفاقية أوسلو في الثالث عشر من ايلول 1993م ، كانت الحركة قد ارست جذورها القوية (داخل النظام السياسي الفلسطيني) بشكل لم يعد بمقدور القوى السياسية الفلسطينية تجاهلها، بل ذهبت إلى ابعد من الاعتراف بوجودها كقوة سياسية ، عندما دخلت الجبهتان الشعبية والديمقراطية في تحالف معها عام 1994م، في اطار تحالف الفصائل الفلسطينية العشرة الذي اتخذ من العاصمة السورية دمشق عاصمة له([418]).

بعد اجراء اول انتخابات تشريعية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في كانون الثاني– 1996م وشروع المجلس التشريعي المنتخب في صياغة القوانين الفلسطينية ، بات الواقع مهيئاً تماماً بالجنوح باتجاه اقرار بعض الشروط الدينية في تلك القوانين، فخلال السنوات الممتدة ما بين هزيمة حزيران 1967م الى سنة اقرار القانون الاساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 2002م ، كانت جميع الفصائل والاحزاب السياسية الفلسطينية ، والمفكرون والكتاب والسياسيون قد وجدوا انفسهم

---

[416]) ابو عمرو ، زياد ،الاحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية، مصدر سابق ،،ص 96.

[417])مقابلة مع الشيخ احمد ياسين ، جريدة النهار 30-4 -1989م، نقلا عن ابو عمرو ، زياد ، الاحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية ،مصدر نفسه ، ص: 94.

[418]) البرغوثي، ، اياد ، الدين والدولة في فلسطين ، (رام الله ، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، 2007)، ص14.

اما داخل الاطار الديني او على مسافة قريبة من هذة الحدود للتفكير وفق شروطه الى درجة باتوا عندها غير قادرين على اقصاء البعد الديني من خطابهم ولغتهم ومحاجاتهم وبالتالي في قوانينهم الجديدة([419]).

لاول مرة تطرق قانون رسمي فلسطيني لقضية الدين ، وذلك في القانون الاساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي أقر بتاريخ 24-5 -2002م من قبل الرئيس ياسر عرفات([420]).

لقد نصت المادة الرابعة من القانون الاساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الفقرة واحد على ان " الاسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ولسائر الديانات السماوية احترامها وقدسيتها" ونصت الفقرة الثانية على ان " مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتتشريع"([421]).

ومن الجدير بالملاحظة هنا ان اقحام موضوع الدين في القانون الاساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي يعد بمثابة الدستور المؤقت المعمول به في الاراضي الواقعة تحت ولاية السلطة الفلسطينية لم يكن موضوعاً تشريعياً فقط، بل تخطاه ليدخل في باب المزايدة السياسية ، وخاصة فيما يتعلق بالعبارات التي اضيفت الية في المقدمة والى المادة الثالثة من القانون،([422])مع الاشاره الى ان حركة حماس لم تكن في تلك الفترة شريكا في المجلس التشريعي ، وبالتالي لم تكن شريكا في الصياغة ([423]) وحول البيئة التي جرى فيها نقاش البند الثاني من المادة الرابعة للقانون الاساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية كان نتيجة تسوية خاضها قطبان داخل المجلس التشريعي اثناء سن القانون، الاول وكان يسعى للفصل بين الدين والدولة ، والثاني كان يرى ان الدين عنصر اساسي في هوية النظام السياسي للدولة.([424])

ففي فترة انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اوسلو وفترة الانتخابات التشريعية الاولى عام 1996م التي قاطعتها حماس لم تكن حماس معنية كثيرا بالسلطة، فنجت محاولة تأثيرها في القوانين هامشياً، بينما سعت للسيطرة على المجتمع ، وحشد تأييدة لصالح مواقفها المعارضة لاوسلو، ولو كانت معنية

---

[419]) البرغوثي ، الدين والدولة ، مصدر سابق ، ص 15.

[420]) المصدر نفسه، ص 15.

[421]) المادة الرابعة من القانون الاساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1996(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1997) ،ص ص : 541

[422]) المقدمة والمادة الثالثة من القانون الاساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1996 ، مصدر سابق ،539-547

[423]) البرغوثي ، الدين والدولة ، مصدر سابق ،ص 15,

[424]) حديث الدكتور عزمي الشعيبي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني في مقابلة مع اياد البرغوثي في 14-8-2006م في الدين والدولة ، مصدر سابق ، ص 15.

بذلك يفترض انه كان بامكانها تشكيل مجموعات ضغط للتأثير على المشرع وما كنا نلمسه من محاولات تأثير كان بشكل فردي غير منظم .([425])

وفي عام 2006م وافقت حماس على المشاركة في الانتخابات التشريعية ، فقدمت برنامجاً انتخابياً يتحدث الباب الاول من البرنامج عن ثوابت الحركة ، والباب الثاني في السياسة الداخلية ، جاء في البند الثاني عشر منه على بناء الانسان الفلسطيني السوي المعتز بدينه، والبند الثامن عشر منه الحفاظ على الوقف الفلسطيني الاسلامي والمسيحي، وفي الباب الثالث جاء عن العلاقات الخارجية ففي البند الاول جاء فيه توطيد العلاقات مع العالم العربي والاسلامي، وفي الباب الرابع في الاصلاح الاداري وكافحة الفساد ، والباب الخامس في السياسة التشريعية واصلاح القضاء ، وفي الباب السابع في السياسة التربوية والتعليمية ، وفي الباب التاسع في السياسة الاجتماعية، وفي الباب السادس عشر في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية .([426])

لم يكن احد يتوقع ان تحوز حركة حماس على ذلك العدد الكبير من المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني ، والذي كان يقترب من الثلثين، حتى اعضاء الحركة الاكثر تفاؤلاً توقعوا بالكاد ان تصل تلك النسبة الى النصف ([427]).

ان البيان الوزاري الذي القاه رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية آنذاك امام المجلس التشريعي بتاريخ 27-أذار-2006م لنيل الثقة على حكومتة ذكر فيه ابرز التحديات والقضايا : - اولا : الاحتلال وممارساتة البشعة ضد الارض والانسان والمقدرات ، ثانيا: توفير الامن داخل الساحة الفلسطينية ،ثالثا: الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني ، رابعا: الاصلاح ومحاربة الفساد الاداري والمالي ، خامسا: ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وصياغة المؤسسات الفلسطينية على اسس ديمقراطية تحقق الشراكة السياسية للجميع ، سادسا: تعزيز مكانة القضية الفلسطينية في العمق العربي والاسلامي، سابعا: تطوير العلاقة مع المحيط الاقليمي والدولي بما يخدم المصالح العليا لشعبنا ([428]).

---

[425]) البرغوثي ، الدين والدولة ، مصدر سابق، ص ص27-28.

[426]) البرنامج الانتخابي لحركة المقاومة الاسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006م.، موقع المركز الفلسطيني للاعلام ، مصدر سابق.

[427]) حديث الشيخ حامد البيتاوي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة الاصلاح والتغيير حديثه مع اياد البرغوثي بتاريخ 17-8-2006م ، الدين والدولة،مصدر سابق ، ص 25.، وكذلك للاطلاع بالتفصيل عن نتائج الانتخابات التشريعية ، ، حماس تستلم السلطة من فتح، قراءة احصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الثانيةعام 2006،(عمان :مركز الدراسات الشرق الاوسط،2006)، ص: 4

[428]) البيان الوزاري لرئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية امام المجلس التشريعي الفلسطيني في 27-3- 2006م. ، موقع المركز الفلسطيني للاعلام ، مصدر سابق .

نشأت حماس فيما يتعلق بالابتعاد والاقتراب من الخط الرئيسي لحركة الاخوان المسلمين انعكس فيما بعد على سلوكها كحركة مقاومة، ومن ثم كسلطة ، وايضاً على مدى اقترابها او ابتعادها عن مسالة تطبيق الشرعية، فانشاء حماس مثل ابتعاداً عن منهج الاخوان الذي ابتعد عن العمل المسلح في فلسطين بين سنوات 1948–1987 مع بعض الاستثناءات البسيطة، الا ان دخول الحركة في السلطة الفلسطينية وتشكيلها للحكومة كان بمثابة تجميد للمقاومة بشكل فعلي والعودة للاقتراب من النهج الدعوي والسياسي التدريجي والطويل النفس للاخوان المسلمين الذي يركز على العمل الفلسطيني الداخلي ، وثتبيت اركان السلطة اكثر من مقاومة الاحتلال.

يعتبر احد الباحثين الاسلاميين ان مسألة رجوع حركة حماس لتنهل من مرجعية الاخوان المسلمين يعود الى (الفقر الفكري) والتجربة الضئيلة للحركة في الحكم([429])، يضاف الى ذلك ان الظرف النفسي السيء الذي تعيشه الحكومة المقالة نتيجة الضغط الذي تواجهه من الاطراف الدولية والاقليمية والمحلية كل ذلك يجعل الحركة تستند الى الامتداد الدولي والتاريخي لها في بحثها عن الخروج من العزلة والمأزق التي وضعت حركة حماس نفسها فية([430]).

4.4 الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين وإنعكاسها على العلاقات الاردنية– الفلسطينية سياسياً.

ان النشأة الواحدة لحركة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين ،تنعكس بضلالها دوما على العلاقات الثنائية بين جناحي حركة الاخوان (حماس وجبهة العمل الاسلامي) في ردودهما المتقاربة لكثير من الاحداث الاقليمية ، ومما يزيد العلاقة ارتباطا ،الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الشعبين الاردني والفلسطيني،فالاردن وفلسطين يتأثران ببعضهما البعض في كل الاحوال ، والاخوان المسلمون بجناحيه (الاردني والفلسطيني) لا يخرج عن دائرة التأثير العام للبلدين،فمواقف حركة حماس في فلسطين وتعاطيها مع المواقف السياسية ، تنعكس على حركة الاخوان المسلمين في الاردن، وكذلك بالعكس لكن بدرجة اقل ،وذلك يعود – كما يرى الباحث – لطبيعة تعاطي الحركتين مع نظاميهما السياسيين، وبالتالي ارتأى الباحث (مجازيا)ان يرسم مربعا اطرافه الاربعة هي حركة حماس ،حركة الاخوان المسلمين في الاردن ، النظام السياسي الفلسطيني، النظام السياسي الاردني ،

[429]) حديث ابراهيم راشد ، باحث اسلامي في مقابلة مع اياد البرغوثي اجريت بتاريخ 24-8-2006م.، الدين والدولة ، مصدر سابق ،ص 25.
[430]) البرغوثي، الدين والدولة ، المصدر نفسه ، ص 25.

مسقطاً في مركزه أهم الاحداث الاقليمية والمحلية (فك الارتباط الاردني مع الضفة الغربية و ازمة الخليج الثانية ، معاهدات السلام الاردنية والفلسطينية مع اسرائيل ، فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006)، من اجل معرفة تفاعلات اطرافة الاربعة مع بعضهما البعض ، وخصوصا بين النظامين السياسيين الاردني والفلسطيني من جهة والحركة الاسلامية من جهة ثانية.

1.4.4 موقف الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين من فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية :

عارضت حركة الاخوان المسلمون في الاردن وحركة حماس (الذراع الاخوانية في فلسطين) قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988م بأعتبارة تراجعاً عن وحدة الضفتين فالتوجه العام للاتجاه الاسلامي يحبذ الوحدة باسم وحدة الامة ويرفضون مبدأ الانفصال([431])فقد أكد حمزة منصور القيادي في جماعة الاخوان المسلمين في مهرجان نصرة الاقصى في عمان عام 2010م فقال :" نطالب الحكومة الاردنية بالتوقف عن سحب الجنسيات من قطاعات واسعة من الشعب الاردني، وتبني موقف حاسم ممن يعملون على النيل من وحدتنا الوطنية ضد المطالبين بدسترة فك الارتباط ، فالارتباط بين الاردن وفلسطين مصيري "([432]) ، ويبرر الاخوان موقفهم هذا بالروابط التاريخية والاخوية والدينية بين الشعبين ، وان الاردن هو ارض الحشد والرباط وبداية الفتح والتحرير وان هذا القرار غير دستوري ، كما ان الدستور الاردني 1952 دستور الوحدة لم يجر تعديلة وبالتالي فأنة لا يجوز فصل الضفتين ، وان ارض الضفة الغربية لا تزال من الناحية القانونية والدستورية اراضي اردنية محتلة ، وكما يؤكد الاخوان في برنامج الحركة الاسلامية ورؤيتها للاصلاح السياسي في الاردن بأن "الوحدة العربية والوحدة الاسلامية هدفان كبيران لابناء الامة ، تسعى الحركة مع كل القوى لتحقيقها بأرادة شعبية بعيدا عن القهر اخذة بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والمعطيات الاقليمية والعالمية .. فالاردن لكل اباءه وهم متساوون في الحقوق

[431]) الحمارنة ، مصطفى واخرون ، العلاقات الاردنية –الفلسطينية الى اين؟ (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية ، ط1،1998م)ص ص 151

[432]) كلمة حمزة منصور في مهرجان نصرة الاقصى 2010م اخوان يوتيوب http://www.ikhwantube.org/

والواجبات فالوحدة الوطنية فريضة شرعية وضرورة حياتية تتعزز بصون الحقوق ورفض كل اشكال التمييز العنصري والطائفي والمذهبي والاقليمي والجهوي ."([433])

فقد جاء رد الاخوان الرافض لفك الارتباط ردا على بعض الشخصيات الوطنية الاردنية ودعوتها الى دسترة فك الارتباط حيث يبرر هؤلاء بان رفض فك الارتباط وبلورة الهوية السياسية الفلسطينية يأتي في مصلحة قوى التطرف الاسرائيلية الرافضى للسياسة الاردنية الداعمة للقرار السياسي الفلسطيني المستقل والمنادي بالدولة الفلسطينية المستقلة والرافضة لكل التصريحات الاسرائيلية حول الخيار الاردني والدور الاردني والتقاسم الوظيفي والوطن البديل .([434])

لكن موقف الاخوان المعلن لا يتماشى مع بعض افعال افراد الجماعة الاخرين المؤيد لفك الارتباط ويدخل في المنطقة الرمادية وذلك يعود للصراعات الداخلية التي تعصف بالجماعة وبموقفها من حركة حماس (الذراع الاخوانية في فلسطين) التي تقف ايضا في المنطقة الرمادية من قضية فك الارتباط بعكس المواقف المعلنه من كليهما بالاضافة الى المتغيرات الاقليمية والداخلية في فلسطين والاردن التي تحتم على كليهما الوقوف في هذه المنطقة فهذا يدخل في باب المناورات السياسية للحفاظ على وحدة الصف للحركة الاسلامية في الاردن وفلسطين من جهة وحرية العمل السياسي في كلا البلدين ، فكثير من قيادات حماس يحملون الجنسية الاردنية ويرتبطون بجماعة الاخوان المسلمين بروابط تنظيمية قوية .([435])

يقول ارحيل غرايبة، نائب أمين عام جبهة العمل الإسلامي وعضو المكتب التنفيذي في جماعة الإخوان، وأحد أبرز رموز الحركة الإسلامية، فإنه يعترف بوجود "منطقة رمادية" بدرجة "ما" في خطاب الإخوان، بخصوص قرار فك الارتباط، لكنه في المقابل يؤكد أنّ هنالك اتفاقاً داخل الحركة الإسلامية على رفض أية أشكال للوحدة بين الضفتين قبل قيام الدولة الفلسطينية التي تمتلك سيادتها الكاملة، حتى لا تكون هذه الوحدة على حساب كل من الفلسطينيين والأردنيين، أو خدمةً للمشروع الصهيوني أو تمريراً للحل على حساب الأردن.

---

[433]) رؤية الحركة الاسلامية للاصلاح في الاردن ،موسوعة الاخوان المسلمين اخوان ويكي ، www.ikhwanwiki.com ، كذلك بيان صادر عن مجلس الشورى لجماعة الاخوان المسلمين بمناسبة الدورة العادية الرابعة 10-8-2007 ، الموقع الرسمي للاخوان المسلمين في الاردن http://www.ikhwan-jor.com

[434]) " بيان من بعض الشخصيات الوطنية تطالب بدسترة فك الارتباط " http:/www. Ilannews.net

[435]) ابو رمان، محمد ، الاخوان ، حماس وقرار فك الارتباط ، صحيفة الغد الالكترونية 31-3-2008م ،http://www.alghad.com

فحركة حماس لتؤكد ضمنياً موافقتها على فك الارتباط من خلال رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل حيث قال:" التأكيد على رفض أي مشروع إسرائيلي لحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن فلسطين هي فلسطين والأردن هو الأردن،.. التمييز بين مشاعر الأخوة وبين المعادلة الاستثنائية الفلسطينية– الأردنية، وذلك بما لا يسمح باستغلالها من قبل الإسرائيليين، ما يعني رفض الوطن البديل والتوطين لا يمكن أن نقبل بالتوطين على حساب الأردن، أو على حساب أي دولة عربية أخرى، أرجو أن يكون هذا واضحاً وأرجو أن تطمئنوا يا أهل الأردن أننا سنكون معكم، وسنكون اليد التي تحمي الأردن رفض حماس التدخل في المعادلة الداخلية الأردنية، بصورة مباشرة، أو عبر جماعة الإخوان المسلمين ، حماس لا تسمح أبداً بأن تشكل مشكلة داخلية في الأردن، ولن تكون في المعادلة الداخلية الأردنية، لا عبر الحركة الإسلامية ولا على أي مستوى من المستويات"([436])، وفي المقابل تأتي حماس لتعارض فك الارتباط على لسان احمد نزال عضو المكتب السياسي لحركة حماس في يناير –كانون الثاني 2006م عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية :" ان حركة حماس لا تعترف بفك الارتباط بين الضفة الشرقية والغربية ولهذا ترفض ان يتخلى قادتها عن الجنسية الاردنية."([437])

فالاحداث الاقليمية والداخلية بدءاً من قضية الاسلحة التي قبض عليها في الاردن واتهمت بها حماس في بداية التسعينات مرورا برفض الاسلاميين للعملية السلمية في اوسلوا ووادي عربة الى قضية ابعاد قادة حماس عن الاردن وسحب الجنسيات منهم في نهاية التسعينات الى فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م وانتهاءً بالانقلاب العسكري لحماس في غزة وما تبعه من التصريحات المتطرفة الاسرائيلية عن عودة الاردن لحكم الضفة الغربية بعد فك اسرائيل ارتباطها بغزة ، كل ذلك وضع حماس والاخوان المسلمون في كلا البلدين امام خيارات صعبة فيما يخص علاقتهما مع النظامين السياسيين الاردني والفلسطيني المستندين على فك الارتباط من جهة وعلاقة الاخوان وحماس مع بعضهما من جهة ثانية.

لقد زادت ضغوطات النظام السياسي الاردني ومن خلفه النظام السياسي الاردني (حليفة الاستراتيجي في في محور الاعتدال العربي)على جماعة الاخوان المسلمين من اجل تحديد موقفها من حركة حماس بألاضافة الى التراكمات الداخلية للحركة دفعت الى ظهور خلافات داخل جماعة

[436]) حتر، ناهض ، ماذا قال خالد مشعل عن العلاقات الاردنية الفلسطينية 23-12-2010 ، http:/www.ammonnews.net

[437]) مطر ،احمد ،القيادة الاردنية وفك الارتباط ، 24-6-2006م، http:/www.alitthad.com

الاخوان المسلمين ، فقد برز تيار الصقور الذي يدعم حماس وفكر المقاومة ، وتيار الحمائم الذي يؤيد استقلالية الاخوان وتفرغها للعمل والاصلاح الداخلي اولا ودعم المقاومة من خلال القنوات الرسمية تجنبا للصدام مع النظام والاستمرار في النهج السلمي التي دأبت علية الجماعة ثانيا .

ان وجود حماس على الساحة الاردنية قد اظهر الخلافات في جماعة الاخوان([438])، وانقسمت جماعة الاخوان بشكل غير معلن بظهور تياري الصقور والحمائم ، يقول الدكتور ارحيل غرايبة القيادي في(تيار الحمائم)في الاخوان المسلمين للذين يعملون على الساحة الاردنية لخدمة حماس من خلال الجماعة :" نرفض المتاجرة والاستثمار بدماء الشهداء وتضحياتهم لتحصيل مكاسب واغراض فئوية والذين ينصبون انفسهم اوصياء على قميص حماس ويبيعون ويشترون باسم حماس على الارض الاردنية ، فهذا امر يرفضه الشعب الاردني ويرفض ان يقسم الى فئتين فئة تؤيد حماس وفئة تعارض حماس ، وهذا التقسيم يسيء الى الوحدة الوطنية ويسيء الى مشروع حماس كذلك ، وهو امر مرفوض من جميع الشرفاء والمخلصين ."([439]) اما زكي بني أرشيد الذي يعتبر من تيار الصقور و التي يأخذ فيها على تيار إخواني داخلي ويقول بأنه "يحاول الاستقواء لتمرير مشروع انتاج ما يسمى التنظيم الأردني للإخوان المسلمين، والذي ينسجم مع الموقف الرسمي لقرار فك الارتباط."([440])

---

[438]) بيان صادر عن المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين في 16حزيران 2110م ،الموقع الرسمي للاخوان http://www.ikhwan-jor.com .

*" شكّلت لحظة إعلان الحكومة الأردنية عن حظر حماس ونشاطها السياسي والإعلامي في الأردن، وإخراج المكتب السياسي من عمان (في العام 1999) نقطة تحول رئيسة في الاستقطاب داخل الإخوان. وبدأت الشرارة عندما صدرت تلميحات وتصريحات من قادة حماس، خلال تلك الأزمة وغداتها، تصف موقف قيادة الإخوان وتيار الوسط بالسلبي في التعاطي مع مسألة اعتقالهم، مما أدّى لاحقاً إلى بروز تيار جديد من الأعضاء، الأخوان الموظفين مع الحركة والمجندين لها والمتعاطفين معها، يمثل القطب الآخر في الجماعة ". غوشة ،ابراهيم ،المئذنة الحمراء"سيرة ذاتية "،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والنشر ، ط1، 2008م) ، ص278م

تمحور الخلاف حول نفوذ حماس وأوليات الجماعة. ففي حين كان تيار الوسط (الحمائم) يدفع نحو الاهتمام بالشأن المحلي الأردني وبقضايا التنمية والإصلاح السياسي (وقد وُسم هذا الاتجاه لاحقاً بتيار الأردنة)، في حين كان تركيز حماس وأنصارها على اعتبار الأردن ساحة حيوية لدعم العمل المقاوم في فلسطين. ابو رمان ،محمد ، السياسة الاردنية وتحدي حماس :استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة فجوة المصالح المشتركة ،(عمان : مؤسسة فريدرش ايبرت ، 2009،) ص 29-30

"من أبرز المحطات التاريخية التي مرّت بها جماعة الإخوان المسلمين قرار حركة حماس فك الارتباط بالجماعة ، وقد نجم على ذلك إنشاء تنظيم مستقل رسمياً لحماس يشمل الإخوان المسلمين الفلسطينيين، في الضفة الغربية وغزة والفلسطينيين في الخارج. فبعد انفصال حماس، وفق نظام أساسي مستقل، فإنّ ذلك يقتضي أيضاً، وفقاً لجناح الحمائم والوسط، إعادة النظر في مسار جماعة الإخوان في الأردن، ونظامها الأساسي، أولياتها، وصيغة علاقتها بحركة حماس. هنا، تحديداً، تبرز إشكالية "تنظيم الظل"، وواجهته اليوم جناح الصقور والمقربين من حماس. ففي حين يعلن جناح الوسط ضرورة الفصل التنظيمي التام مع حركة حماس، وصوغ الأجندة السياسية والإصلاحية للجماعة، وفقاً لاعتبارات وطنية أردنية، فإنّ الجناح الآخر يدفع باتجاه علاقة عميقة مع حماس، ولديه موقفٌ رماديٌّ من قرار فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن (الذي أعلنه الراحل الحسين في العام 1988)، ما يعني – ضمنيّاً- تداخل الساحتين الفلسطينية والأردنية، في تصور هذا الجناح ذلك الخلاف ينعكس، بالضرورة، على علاقة الجماعة بالمحيط السياسي والدولة الأردنية، فيما إذا كان تعريف الجماعة سيكون أنّها حركة إسلامية أردنية، أم امتداد لحركة حماس في الأردن، " ابورمان ، محمد، مصدر سابق ، ص 44

[439]) بسام البطوش ، الاخوان وفك الارتباط كمحاولة للفهم ، 15-9-2009م، http://pulpit.alwatanvoice.com

[440]) المصدر نفسه.

وبالتالي نتيجة لذلك فان الموقف من قرار فك الارتباط مايزال رمادياً لدى الإخوان، وهنالك تضارب في خطابات الجماعة ومواقفها، فتيار الصقور أعلن مراراً، ومايزال، رفضه للقرار وإيمانه بـــوحدة الضفتين، في المقابل تصدر بعض التصريحات من قادة تيار الحمائم في الجماعة توحي بالقبول بقرار فك الارتباط ضمنياً.

فقد أعلن سالم الفلاحات المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين سابقاً موافقتهم ظمنياً لقرار فك الارتباط ، وعاد حزب جبهة العمل الإسلامي وأصدر بياناً رفض فيه مشاريع الكونفدرالية والفدرالية والوحدة مع الضفة الغربية قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة موحدة معترف بها.([441])

ان العلاقة بين الاخوان وحماس من جهة والنظامين السياسيين الاردني والفلسطيني في مربع اختلت اضلاعه فحماس والاخوان على طرف نقيض من موقف النظام السياسي الفلسطيني من قضية فك الارتباط فالاخير مهتما جدا في ابراز الهوية الفلسطينية ولا مجال للموارية والتماهي ، مؤيداً بشكل رسمي وعلني من النظام الاردني في كثير من الاحيان ، واحيانا يتماهى مع الدعوات المطالبة بالغاء فك الارتباط بدافع الشكوك والخوف من ان تحصل حلول على حساب الاردن بغطاء دولي لذلك لا يشدد على قمع حماس والاخوان في معارضتهم لفك الارتباط والاحتفاظ بالخيارات مفتوحة امامه بشكل غير معلن.

2.4.4 موقف الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين من أزمة الخليج الثانية 1990-1991م:

لقد عارضت حركة حماس الغزو العراقي للكويت في مرحلته الاولى (2 اب 1990)، واعلنت تعاطفها مع الشعب الكويتي في محنته ، ففي بيان صادر عن مكتبها الاعلامي في 29 اب 1990 ، اشارت حماس الى ان الفلسطينيون في الاراضي المحتلة يدركون مرارة فقدان الوطن والام التشرد والشتات ([442]) ،وفي مرحلته الثانية (بعد قيام التحالف الدولي في 17 كانون الثاني 1991) تغير موقف حماس من الازمة فأصدرت بيانا ورد فيه" ان موقفنا من احداث الخليج ثابتا ...، ولكننا اوضحنا لجميع الاطراف ان الامر اذ تطور الى هجوم صليبي عسكري على العراق ،فأننا مع العراق "([443])

---

[441]) ابو رمان، محمد ، الاخوان ، حماس وقرار فك الارتباط ،الغد 31-3-2008م ،http://www.alghad.com

[442]) بيان حركة حماس فيما يتعلق بأزمة الخليج "معركتنا في الخليج ضد الصليبية هي معركتنا في فلسطين ضد الصهيونية" وثائق حركة المقاومة الاسلامية ، سلسلة بيانات الحركة ، السنة الثالثة للانتفاضة ، ص 65

[443])بيان حركة حماس " صفا واحدا في مواجهة العدوان الصليبي" وثائق حركة المقاومة الاسلامية ، سلسلة بيانات الحركة ، السنة الثالثة للانتفاضة، ص ص219-220

اما الاخوان المسلمون في الاردن ، فقد رفضوا ادانة الغزو العراقي للكويت واعتبروه مجرد خلاف بين البلدين ، وكذلك ادانوا التدخل الاجنبي في المنطقة وعارضوا الهجوم على العراق ،وذلك يعود الى المبادرة السياسية التي طرحها العراق لحل ازمة الخليج ،حيث ربط بين انسحابه من الكويت مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة.([444])

3.4.4 موقف الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين من مؤتمر مدريد للسلام 1991م:

عارضت حماس هذا المؤتمر، ورفضت المفاوضات التي استندت إلى ما جاء في رسائل الدعوة لحضور مؤتمر مدريد، وذلك انسجاماً مع مواقفها المبدئية من التسوية السلمية والطروحات السياسية لحل القضية الفلسطينية وهي بذلك لم ترفض المشاركة بالمفاوضات على شروط المشاركة الفلسطينية ومنهج المنظمة، وأدائها في إدارة المفاوضات فقط ولكنهارفضت المشاركة في المفاوضات تمشياً مع رؤيتها لسقف هذه المفاوضات ومضامينها التي تقوم على الاعتراف باسرائيل ([445])،وكذلك الإخوان المسلمين ابدوا معارضتهم لفكرة المؤتمر والتوجهات الاردنية نحو للسلام والتفاوض مع اسرائيل وطرح الاخوان داخل البرلمان مقترحا بسحب الثقة من الحكومة الجديدة(حكومة طاهر المصري)، كما رفضوا أيضا المشاركة في المؤتمر الوطني الذي عقده االملك حسين لحشد التأييد الشعبي اللازم لدعم سياسته للسلام.([446])

بدأت الفجوة تتسع في المواقف فالحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين عارضت المؤتمر وفكرة الحل السلمي والتفاوض مع اسرائيل، والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وافقتا على المشاركة في المؤتمر ولا يوجد امامهما خيار وذلك للخروج من العزلة السياسية العربية والدولية عليهما وللخروج من الوضع الاقتصادي المتازم بسبب مواقفهما من حرب الخليج الثانية .

---

[444])انظر اراء قيادات الاخوان في الاردن (همام سعيد ،علي ابو السكر) من حرب الخليج الثانية ،في سلسلة اوراق اردنية في الاصولية والسياسة(3-5) العلاقة بين الاخوان والملكية الاردنية ، حرب تحرير الكويت، جريدة الشرق الاوسط ، العدد9814، 11 اكتوبر 2005م، www.aawsat.com لكن عبد المنعم ابو زنط ذهب ابعد من ذلك فقد قال " هذة المعركة ليست بين العراق وامريكا ولكن بين الاسلام والصليبية ..."انظر على ،حيدر ، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، حرب الخليج الثانية مواقف الحركات الاسلامية ، ص 325

[445]) الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سابق ، ص405

[446]) اسد الاردن ،قصة ملك ، بعد حرب الخليج ، الحلقة الرابعة عشر ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 10568 ، 4 نوفمبر 2007م http://www.aawsat.com

4.4.4 صفقة الاسلحة وموقف الاخوان المسلمون وحماس منها :

في العام 1991م اعتقلت الحكومة عدداً من أعضاء الإخوان المسلمين بتهمة العلاقة مع حركة حماس والقيام بتخزين أسلحة والإعداد للقيام بعمليات عسكرية في المناطق المحتلة انطلاقا من الاردن ،يقول إبراهيم غوشة، أحد قيادات حركة حماس:" ما حدث يعود الى طبيعة المناخ السياسي السائد في الأردن آنذاك، في ظل الاستعداد الأميركي والغربي لخوض حرب الخليج الثانية ضد نظام الرئيس العراقي صدّام حسين، والخوف من تداعيات ذلك على الأردن ، فقد كان هنالك قلق شديد في الساحة الأردنية من أي عدوان إسرائيلي محتمل تجاه العراق من خلال الاردن ، وبدت القوى السياسية الاردنية تتحاور مع النظام الاردني لتأسيس لجان للمقاومة الشعبية، ومحاولة الحصول على السلاح لتمكين هذه اللجان من القيام بدور دفاعي."([447])

وقد بدأت وساطات نواب الإخوان والسياسيين في سبيل الإفراج عن المعتقلين ،وفعلا افرج عنهم بعفوا ملكي ،وعلى اثرها تم التوقيع عام 1993م بين حركة حماس وحكومة زيد بن شاكر بمباركة من الاخوان المسلمين عرف باتفاق الجنتلمان (او الاتفاق الشفوي) وكان اهم بنودة :([448])

- الموافقة على النشاط السياسي والإعلامي للحركة في الساحة الأردنية.
- عدم تدخل الحركة في الشأن الأردني.
- الا تقوم حركة حماس بأي عمليات عسكرية انطلاقا من الأردن.

يرجع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل اسباب احتضان الاردن للحركة لعدة اعتبارات :([449])

- ان توقيع الاتفاق جاء بعد اكتشاف قصة الأسلحة في العام 1991، فقد أراد الاردن ألا يترك الساحة الأمنية الداخلية عرضة للاجتهادات الحركية، فتم عقد اتفاق مع حماس لتقنين وجودها في الساحة الأردنية، كي تكون تحت عين السلطات الرسمية، وعدم قيامها بعمليات تحرجه مع الإسرائيليين والأميركيين.

---

[447]) غوشة ،ابرهيم ، المئذنة الحمراء " سيرة ذاتية "، مصدر سابق ، ص 179

[448]) غوشة، ابراهيم ، المئذنة الحمراء ، المصدر نفسه ، ص ص 203-204 ، وكذلك ماغوو ، بول ، اقتل خالد : عملية الموساد الفاشلة لاغتيال خالد مشعل وصعود حماس ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، ط1،2009م) ص ص97-98

[449]) ابو رمان ، محمد ، مصدر سابق ، ص15

- ان الاردن لم يرد التخلي عن الورقة الفلسطينية تماماً، بعد أن انتزعت منظمة التحرير الفلسطينية التمثيل السياسي الفلسطيني، في سياق حالة من الشد والجذب التاريخي مع الأردن على تمثيل الفلسطينيين، بخاصة في الضفة الغربية.فالملك وجد ان حماس المختلفة مع فتح سياسياً وفكرياً، يمكن أن تشكل ورقة مهمة في مواجهة عرفات، بخاصة إذا حاول اللعب بالورقة الفلسطينية في الأردن، إذ كانت حركة حماس تبدي تفهماً للعلاقة المركبة والمعقدة بين الأردن وفلسطين، ومستعدة للحوار حول صيغة العلاقة المستقبلية ، ولا يوجد لها تاريخ مسيء للأمن الوطني الأردني، كما هي حال منظمات فلسطينية أخرى.
- ان الاردن وجد في حماس قوة سياسية إسلامية صاعدة، يمكن الرهان عليها لاحقاً في السياسات الإقليمية الأردنية.

5.4.4 موقف الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين من اتفاق اوسلوا 1993م ووادي عربة 1994م:

ان موقف الاسلاميين في فلسطين والاردن تجاه العلاقة مع اسرائيل ، وتجاه العملية السلمية الحالية كان الرفض المطلق ولكل صيغ السلام والتطبيع مع اسرائيل([450])،لقد بررت حماس وحركة الاخوان المسلمين معارضتهما لاتفاق اعلان المبادئ (اوسلو)الى مجموعتين من الاسباب:

الاولى: عقائدية

" لا يحق لاهل فلسطين ولا لحاكم من حكام المسلمين ان يتصرف في فلسطين، فلسطين ليست ملكا لسكان فلسطين وحدهم بل هي ملك لجميع المسلمين، وكل تنازل عن ارض فلسطين .. باطل "([451])

ثانيا: الاثار السلبية للاتفاق ، فقد تضمن الاتفاق التنازل عن جزء كبير من فلسطين لصالح الاسرائيليين ، وابقاء السيادة اسرائيلية على مجمل القضايا الحيوية والحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية، والالتفاف على قضايا مهمة جوهرية مثل قضية القدس واللاجئين والمستوطنات .([452])

---

[450]) ياسين، احمد ،" رسالتنان من السجن من زعيم حماس الى اتباعه"، مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد 16 ،خريف 1993م ، ص 249

[451]) بيان المرشد العام للاخوان المسلمين بخصوص التسوية السلمية مع اسرائيل ، الموقع الرسمي للاخوان -http://www.ikhwan /jor.com

[452]) الشاعر ،ناصر الدين ، مصدر سايق، ص 62

كما ان حماس استهجنت موافقة الحكومة الاردنية على معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية، واعلنت معارضتها لها([453])، الى جانب معارضة الاخوان المسلمين في الاردن ، فقد دأب الاخوان المسلمون في الاردن على تعبئة الرأي العام وتنظيم المسيرات والاعتصامات منددين بالمعاهدة ، وطالبوا على الدوام من الحكومة الاردنية الغاء المعاهدة .([454])

وبالتالي دخلت حركة حماس والاخوان المسلمون في صراع سياسي في معارضتهما للمفاوضات والعملية السلمية مع السلطة الوطنية والحكومة الاردنية ، مما دفع السلطة الوطنية الفلسطينية والاردن الى اتباع سياسة الاحتواء مع الحركة الاسلامية في الاردن وفلسطين والاعتقال السياسي لافراد الحركات الاسلامية في كلا البلدين .

ادى فشل المحادثات بين قيادات حماس وعرفات في الخرطوم برعاية زعيم الجبهة الإسلامية الوطنية حسن الترابي، حيث إن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كان راغبا إلى ادخال حماس تحت مظلة المنظمة، من أجل تقوية مكانته التمثيلية، الا أن الاسلاميين كرروا مطالبهم ببرنامج سياسي متشدد، والحصول على % 40 من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، فانهار الحوار وسط تبادل للاتهامات بين الطرفين، عندها ألقى الرئيس ياسر عرفات اللوم نتيجة الوصول إلى الطريق المسدود على أعضاء الحرس القديم في قيادة حركة الاخوان المسلمين في الاردن، والذي كان يعلم بأنهم يسيطرون تماما على حماس .([455])

في شباط 1994 م، وقعت مجزرة الحرم الإبراهيمي عندما أقدم مستوطن اسرائيلي على إطلاق النار على المصلين في المسجد الابراهيمي في الخليل، فقد استفزت تلك المجزرة مشاعر الرأي العام العربي والإسلامي،فقد استنكرت السلطة الوطنية الفلسطينية والاردن هذه العملية ، وخرجت المسيرات الغاضبة في في الضفة وغزة وعمان وامتدت الى كل العواصم العربية والإسلامية، حيث قامت جماعة الإخوان في الأردن بمظاهرات تندد بالمجزرة، ثم ما لبثت الفصائل االفلسطينية ومنها كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس أن بدأت بعمليات رد من خلال عدة عمليات عسكرية نوعية ضد

---

[453]) الشاعر ، ناصر الدين ،مصدر نفسه ، ص 51

[454]) انظر الفعاليات لمقاومة التطبيع والغاء معاهدة السلام واغلاق السفارة وكذلك بيان جماعة الاخوان المسلمين بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لمعاهدة وادي عربة تشرين الثاني 2010م ، على الموقع الرسمي للاخوان المسلمين في الاردن، www.ikwan-jor.com

[455]) الصايغ، يزيد ، الحركة الوطنية الفلسطينية ،الكفاح المسلح والبحث عن الدولة 1949-1993م،(بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،2003م)،ص 910

إسرائيل ([456]) ،وتطورت الاحداث بشكل متسارع ،مما شكل قلق وخوف لدى القيادة الفلسطينية من خروج الامور عن سيطرتها وبالتالي انهيار للعملية السلمية الوليدة امام التعنتات الاسرائيلية وخصوصا بعد فوز حزب الليكود بالانتخابات الذي كان معنيا بانهيار العملية السلمية ، فأتخذت القيادة الفلسطينية التدابير الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة من اجل السيطرة على الاحداث.

وازدادت تذمرات السلطة الوطنية الفلسطينية من الاردن في صمتها عن نشاطات الحركة الاسلامية الاعلامية والسياسية على الارض الاردنية ، وهذا خلق ضغوطا سياسية على القيادة الاردنية ، واشتدت الضغوط اكثر بعد مؤتمر شرم الشيخ في عام 1996 بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وجمعت القمة ثلاثين دولة ([457])،من بينها الاردن والسلطة الفلسطينية (فلسطين) وسميت" قمة صانعي السلام " التي دعت الي مكافحة الارهاب والعنف وكل من يقوم به او يدعمه ،مما ادى الى تقارب اردني –فلسطيني على الصعيد الامني والسياسي، واصبحت عملية انقاذ عملية السلمية من اولويات القياديتين .

وفي سبتمبر 1997 م جرت محاولة فاشلة لاغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس على الارض الاردنية من قبل الحكومة الاسرائيلية من خلال جهاز الموساد ([458])، وتوترت العلاقات الاسرائيلية –الاردنية ، ونتيجة لذلك جرت صفقه اردنية اسرائيلية تم بموجبها انقاذ خالد مشعل واطلاق سراح الزعيم الروحي لحركة حماس ، فتقاربت الاراء وساد الهدوء والتلاحم في العلاقات الاسلامية مع النظامين الاردني والفلسطيني على اثر زيارة الرئيس ياسر عرفات والملك حسين للشيخ احمد ياسين في مستشفي المدينة الطبية في عمان .

لكن هذا لم يطول فتوالت وتطورت الاحداث الخطيرة على الساحتين الاردنية والفلسطينية وكذلك على الساحتين الاقليمية والدولية لكي تعكس بظلالها على الاوضاع في فلسطين والاردن ،ففي الساحة الفلسطينية بدأت بوادر انسداد في العملية السلمية بفشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني يوليو –تموز

---

[456]) ابو رمان ،محمد ، السياسة الاردنية وتحدي حماس ،:استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة فجوة المصالح المشتركة ،(عمان : مؤسسة فريدرش ايبرت ، 2009،)،ص ص6-7، وكذلك ذويب ، خالد ،العلاقة بين حركة المقاومة الاسلامية حماس والاردن 1987-2007، رسالة ماجستير،(الخليل ، جامعة الخليل ،2010) رسالة ماجستير، ص 58

[457]) انظر بنود البيان الصادر عن هذه القمة ، http://www.moqatel.com

[458]) لمعرفة تفاصيل محاولة الاغتيال الفاشلة ، ماغوو ، بول ، اقتل خالد : عملية الموساد الفاشلة لاغتيال خالد مشعل وصعود حماس ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، ط1،2009م) .

2000م وما اعقبها من اندلاع انتفاضة شعبية في الضفة والقطاع في سبتمبر –ايلول 2000م ، وعلى الساحة الاردنية وفاة الملك حسين في شباط 1999م التي ادت الى حسابات اردنية داخلية ومخاوف على مصير المملكة، وبوادرتغيرات في العلاقة مع الحركات الاسلامية في فلسطين والاردن من جهة وعلى العلاقة مع القيادة الفلسطينية من جهة ، وما تبعها في اب 1999م من كشف اسلحة على الارض الاردنية اتهمت فيها حماس ([459])، ادت فيما بعد الى ترحيل قيادات حماس من الاردن وتمت القطيعة بين حماس والحكومة الاردنية مع سخط الاخوان المسلمين في الاردن على ما صدر من الحكومة الاردنية واتهمت حماس و جماعة الاخوان الحكومة الاردنية بموافقتها على الاملاءات الدولية نحو التصعيد مع الحركات الاسلامية ، كون الساحة الاقليمية والدولية شهدت تغيرات خطيرة ، ففي ذروة تصاعد حدة انتفاضة الاقصى وتصاعد شعبية الحركات الاسلامية كخيار للمقاومة امام الخيار السلمي الذي اتسم بعدم جدواه عند كثير من الجماهير العربية ، جاءت احداث سبتمير – ايلول 2001م والهجوم على نيويورك وواشنطن وما تلاها من سياسة دولية بقيادة امريكية في الحرب على الارهاب ،التي قسمت العالم الى قسمين محور الاعتدال وضد الارهاب ومحور الشر ودعم الارهاب ([460])، وبالضرورة وقف الاردن وفلسطين (السلطة الفلسطينية) مع محور الاعتدال وضد الارهاب حفاضا على مصالحمها من جهة و الضغط الامريكي عليهما من جهة ثانية ، ومن جانب اخر بدأت تتعزز علاقات حماس مع النظام السوري لاحتضانها –أي القيادة السورية – لقيادات حماس في دمشق .

و في عام 2006 كان منعطفا تاريخيا في السياسات الدولية والبيئة الاقليمية، فقد جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي قررت حماس خوضها (بعد أن قاطعت الانتخابات التشريعية وانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية في العام 1996)،وبغض النظر عن دوافع حماس وخلفيات قرارها بالمشاركة، وفيما إذا كانت تتوقع تلك النتيجة أم لا، فان حصولها على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، ثم بروز صراع السلطة بينها وبين حركة فتح، فإن هذا

---

[459]) في أواخر شهر آب 1999م وخلال زيارة مسئوولين في المكتب السياسي لحركة حماس إلى طهران، قامت السلطات الأردنية باعتقال قرابة 16 شخصاً من حركة حماس ، وقامت الحكومة الاردنية بإغلاق مكاتب حماس في عمان والمؤسسات الإعلامية التي ترتبط بها، وفقا للرواية الرسمية الأردنية، فإن السبب المعلن والمباشر لذلك يتمثل باكتشاف أسلحة بحوزة الحركة وممارستها أنشطة وفعاليات تضر بالأمن الوطني الأردني، غير مسموحة قانونياً. ابو رمان ،محمد ، السياسة الاردنية وتحدي حماس ،مصدر سابق ،ص ص12-14

[460]) في هذا التقسيم الدولي ليس بالضرورة ان يكون الفرد او الجماعة مع او ضد ، فتعريف الارهاب غير واضح وغير محدد ، والاسلام ليس دين ارهاب وما ظهر فيما بعد من مصطلح الاسلامفوبيا يتجاوز الحدود والحرية الدينية التي نصت عليها المواثيق الدولية ،و اما المعطيات السياسية والمتغيرات الاقليمية ولعبة المصالح حتمت تضييق تعريف الارهاب على فئة معينة او جماعة ليتناسب مع الغايات المرجوة لاصحاب هذا التقسيم.

التحول الكبير خلق واقعا فلسطينيا جديدا، انتقلت فيه حركة حماس من المقاومة المسلحة، بصفتها خيارا وحيدا، إلى سلطةٍ سياسية أمامها استحقاقات مختلفة مغايرة في طبيعة اشتباكها مع المجتمع الدولي من ناحية، وطبيعة علاقاتها الاقليمية من ناحية أخرى.([461])

ذلك انعكس، بالضرورة، على المشهد الإقليمي ، وتعززت فكرة الاستقطاب الإقليمي بين محورين، محور الممانعة والذي يضم كل من سورية وايران والفصائل المعارضة الفلسطينية في دمشق وحزب الله اللبناني والثاني الاعتدال الذي يضم السعودية، مصر، الأردن والسلطة الفلسطينية والإمارات.

هذه المتغيرات الإقليمية، مع فوز حماس السياسي في فلسطين ومن خلفها دعم الاخوان المسلمين ، خلق حالة من التصادم الواضح بينهما وبين الموقف الرسمي الأردني والرسمي الفلسطيني في السير في العملية السلمية كخيار استراتيجي وعلى العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، ثم جاء الانقلاب العسكري لحماس في قطاع غزة وما تبعها من الهجوم الاسرائيلي على القطاع ، لكي تزيد الامور تعقيدا، وتزيد الفجوة بين الموقف الاسلامي للاخوان وحماس والموقف الرسمي الاردني –الفلسطيني من جهة ، والتلاحم الاردني –الفلسطيني الذي اصبح استراتيجي وحيوي بدعم اقليمي ودولي من جهة ثانية، فتسلم الحكم في فلسطين والاردن قيادة جديدة متمثلة في الرئيس محمود عباس والملك عبد الله الثاني وما يجمعهما من علاقات متينة بعيدا تعززت العلاقة الاردنية الفلسطينية في مواجهة الحركات الاسلامية في بلديهما، وارتفعت وتيرة التنسيق السياسي والأمني، فالسياسة الامريكية في الشرق الاوسط بعد انقلاب حماس استندت على النظرية الامريكية " عملية السلام مدخلها الامن او بمعنى اخر تبدأ من الامن "

فالاتجاه الرسمي الأردني والفلسطيني قام باعادة تعريف مصادر التهديد الامنية، فداخليا اعتبِرت الحركة الإسلامية جزءا من ذلك التهديد، وخارجيا المحور الإيراني– السوري، وحماس هي شريك في البعدين الاثنين الداخلي، من خلال علاقتها بالإخوان، والخارجي، من خلال علاقتها بإيران وسورية.([462])

[461]) ابو رمان ،محمد ، السياسة الاردنية وتحدي حماس ،مصدر سابق ،ص 10
[462]) ابو رمان ،محمد ، السياسة الاردنية وتحدي حماس ،مصدر نفسه ،ص ص44

لذلك تحفظ كثيرمن السياسيين الاردنيين في دائرة صنع القرار الاردني من الانفتاح على حماس ، وفي المقابل التاكيد على التحالف مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث تقوم رؤيتهم للمصالح الاستراتيجية الاردنية على الركائز التالية :([463])

– أن موقف حماس الرافض للتسوية والمتحالف مع إيران ومحور الممانعة، يقف على الطرف المضاد تماما للمصالح الوطنية الأردنية، وينسجم مع موقف اليمين الإسرائيلي من التهرب من القرارات الدولية والتأكيد على عدم وجود الشريك الفلسطيني، مما يساعد في مواجهة أي ضغوط دولية على إسرائيل لتنفيذ الانسحاب ووقف الاستيطان، وتقديم تنازلات مؤلمة في قضايا الحل النهائي.

– الأردن دولة مستقلة، تتعامل مع سلطة فلسطينية على الطرف الآخر، لا مع فصائل سياسية، من هنا لا يجدي فتح حوار مع حركة حماس، مما يثير الشك لدى قيادة السلطة الفلسطينية، ويزعزع الثقة بينها وبين الأردن.

– حتى في إطار توظيف الحوار مع حماس لدور اردني فاعل في المصالحة الوطنية الفلسطينية، فان ذلك يبعث برسائل غير ودية تجاه القاهرة، ويثير حساسيتها من التدخل في أهم ساحات نفوذها الإقليمي (الساحة الفلسطينية)، ويجعل الأردن طرفا منافسا للمصريين.

– ثمة علامة استفهام كبيرة على مدى إمكانية الوقوف مع حركة حماس على أرضية مشتركة، في مواجهة مشاريع التوطين وإلغاء حق العودة، وتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن. فعلى النقيض من تصريحات قادة حماس العلنية، هنالك دلائل ومؤشرات عديدة تدل على ان الحركة تتدخل في الساحة الأردنية، من خلال الواجهة الإخوانية ، ولديها ذراع طويلة داخل هذا التنظيم، الذي تسعى حماس والمؤيدون لها إلى جعله ممثلا للاردنيين من اصول فلسطينية فضلا عن ذلك فان الخطاب السياسي والإعلامي لتيار الصقور المقرب من حماس داخل جماعة الإخوان ما يزال يتحدث عن العلاقة الأردنية الفلسطينية في إطار الوحدة والأخوة الإسلامية، وهي عناوين يمكن أن تشكل مستقبلاً لتمرير وحدة شكلية بين الأردن والفلسطينيين، يقع في جوهرها الخيار الأردن

---

[463]) استند الباحث على مقالات صحفية لكثير من الكتاب منهم على سبيل المثال
مقال حمادة فراعنة ، بعنوان مكانك سر ، الغد 9-10-2008م
مقال جميل النمري ، الوطنية الفلسطينية : النظير والصديق والحليف للوطنية الاردنية ، الغد 9-8-2009
مقال صالح القلاب ، رايهم ام راي حماس ، الراي 11-11-2008

1.5 النتائج

- اظهرت نتائج الدراسة الاهمية الاستراتيجية للعلاقات السياسية الاردنية –الفلسطينية ، ووحدة المصير بين الشعبين الاردني والفلسطيني لما يجمعهما من روابط الدين والعروبة والثقافة والتاريخ والمصاهرة والنسب،فلا يمكن ان يستقر بلد دون حدوث الاستقرار والامن في الاخر .
- بينت هذه الدراسة ان العلاقة بين البلدين ظلت على مر السنين قائمة وموجودة وكانت في كل مرحلة تاخذ شكلاً جديداً:

- فقد مرت العلاقة بين البلدين بالهدوء والاستقرار في بدايات القرن العشرين وظهر دعم امارة شرق الاردن جلياً للشعب الفلسطيني في مواجهة مخططات الاستعمار والتهويد في فلسطين اثناء وقوع البلدين تحت الحكم الانكليزي .
- وفي منتصف القرن العشرين(عام 1950م) مرت العلاقة بمشروع الوحدة بين امارة شرق الاردن والضفة الغربية وسميت بالمملكة الاردنية الهاشمية وتوج الملك عبد الله الاول ملكاً عليها , وبالتالي تاصلت الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية بينهما بشكل كبير .
- وفي عام 1967م تاثرت العلاقة الوحدوية بين البلدين نتيجة احتلال اسرائيل لاراضي الضفة الغربية , وظهر التوتر في العلاقات بين البلدين بعد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م بدعم عربي , ووصلت الى حد القطيعة السياسية بعدما حدثت الحرب الاهلية عام 1970م بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن وما تبعه من تحفظات اردنية بأعتماد منظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط 1974م.

- عادت العلاقات بين البلدين الى الهدوء والاستقرار نسبياً وظهر التنسيق والتشاور بينهما في منتصف الثمانينات فيما عرف بأتفاق شباط (اتفاق عمان) عام 1985م (الاتفاق الاردني الفلسطيني).
- ظهرت العلاقات بشكل مميز من جديد بين كيانين سياسيين منفصلين مرة اخرى بعد فك الارتباط الاردني مع الضفة الغربية 1988 م وما تبعه من اعلان الاستقلال الفلسطيني .
- تعمقت العلاقات بعد فاجعة حرب الخليج الثانية التي عصفت بالاردن وفلسطين على السواء ،امام الضغوطات العربية والدولية فزاد من الترابط الشعبي والسياسي بين البلدين .
- وفي طريق السلام ظهر التآخي والمصير المشترك للشعبين عندما اشترك البلدين في وفد مشترك اردني –فلسطيني في مؤتمر مدريد 1991 م واقتنع البلدين بضرورة السير قدما في العملية السلمية ، وبأنها خيار استراتيجي لاستقرار المنطقة ، فأبرمت فلسطين عام 1993م اتفاقية السلام الفلسطينية –الاسرائيلية بمباركة اردنية بالرغم مما صاحبها من عتاب سياسي اردني , وكذلك ابرمت الاردن عام 1994 اتفاقية السلام الاردنية – الاسرائيلية بالرغم مما صاحبها ايضا من تحفظ فلسطيني .
- وجاءت انتفاضة الاقصى عام 2000م لكي تؤكد قوة العلاقة الاخوية والدعم الاردني السياسي والاقتصادي والانساني للشعب الفلسطيني ، وحتمية التشاور والتنسيق بين القيادتين السياسيتين الجديديتين .

- اظهرت الدراسة ان الحركات الاسلامية بكل ما تتمتع به من دعم جماهيري في الاردن وفلسطين كان لها تأثير كبير في الحياة السياسية في البلدين .
- اظهرت الدراسة ان الاحداث الدولية والاقليمية تؤثر بشكل كبير على العلاقات الاردنية – الفلسطينية ، فمنذ مطلع الخمسينات وفي فترة تعاظم التيار القومي في مصر وسوريا والعراق انعكس على العلاقات الاردنية –الفلسطينية بشكل كبير، وادت قمة كامب ديفيد الاولى الى خروج مصر من الساحة الاقليمية وانعكس على العلاقات بين الاردن وفلسطين ، وما تبعها من حرب الخليج الثانية التي هزت الامن القومي العربي وعلى راسها القضية الفلسطينية ، وفي بداية التسعينات جاء انهيار الاتحاد السوفيتي ليعكس بظلالة على المنطقة العربية وظهور

سياسة القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية التي دفعت المنطقة ضمن حسابات ومصالح اوروبية–امريكية نحو طريق العملية السلمية .

- اظهرت الدراسة ان فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الفربية كان منعطف تاريخي في العلاقات الاردنية –الفلسطينية فقد مهد الطريق لتنظيم العلاقة بين الاردن وفلسطين بشكل واضح .
- اظهرت الدراسة ان خيار الكونفدرالية للعلاقة المستقبلية بين البلدين هو خيار استراتيجي وفعال من اجل تنظيم العلاقة بين البلدين على اساس الثقة المتبادلة .
- اظهرت الدراسة ان حرب الخليج الثانية كانت منعطف تاريخي في المنطقة العربية حيث وضعت الاردن وفلسطين امام خيارات صعبة انعكس على علاقاتهما مع الدول العربية عموما والخليجية خصوصا بشكل كبير .
- اظهرت الدراسة ان انتفاضة الاقصى لعبت دور في التلاحم بين البلدين على المستويين الشعبي والرسمي.

3.5 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة فقد وضع الباحث مجموعة من التوصيات قد يستند اليها صناع القرار السياسيي في كلا البلدين أهمها :

- ان تقوم الحكومة الاردنية والفلسطينية ببذل كل الجهود من اجل تنمية ثقافة سياسية تعزز وتنمي العلاقة بين البلدين على اسس التعاون والتنسيق .
- كذلك بذل الجهود المشتركة في مواجهة متطلبات العملية السياسية التي ارست اسسها وشروطها التغيرات الاقليمية والدولية ابرزها حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي ، من اجل تنظيم العلاقة الاردنية –الفلسطينية وفق تصور استراتيجي شامل يأخذ بالاعتبار مصالح الطرفين في ضوء عالم عربي ونظام دولي متغيرين.
- كذلك ان تدعم الحكومة الاردنية والفلسطينية بشكل دائم تشكيل لجان فلسطينية–اردنية مشتركة في كل المجالات ، لجان اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ، للتشاور والتنسيق الدائم والمستمر في كل القضايا التي تهم البلدين على اساس التكامل بينهما بارضية متينة مبنية على الثقة المتبادلة وليس الالغاء والاتهام..
- ان أي صيغة تنظيمية للعلاقة المستقبلية بين الجانبين الاردني والفلسطيني ، يجب ان تنطلق من وجود كيانين متمايزين تقومان على اساس وجود ارض وشعب ونظام سياسي مستقل لكل من الاردن وفلسطين .
- ان خيار الكونفدرالية هو افضل الخيارات المستقبلية لعلاقات متينة وقوية بين البلدين حيث ان لكل من الشعب الاردني والفلسطيني نظامه السياسي وبرلمانه وديمقراطيته الخاصه ، كما ان المراجع الدستورية والسياسية للطرفين تقر التعددية السياسية والحزبية وتعكس مؤسسات النظامين هذه التعددية على هذا النحو ، ولذلك فأن صيغة العلاقة الكونفدرالية وارساء اسس جديدة لها يجب ان تمر بالتشريعات الدستورية وان يشترك الشعب عن طريق ممثلية في مناقشتها بحرية وعلنا ، باعتبار ان هذه العلاقة لها مساس مباشر بمستقبل البلدين .

- ان الحاجة الى تنظيم العلاقة الاردنية – الفلسطينية لا يجب ان تنطلق من الاعتبارات التكتيكية والمناورات السياسية وانما من رؤية استراتيجية للتغيرات الاقليمية والدولية ، وبالتالي صياغة العلاقات بين البلدين في اطار مشروع وحدوي قائم على احترام الهوية الوطنية لكل بلد .
- على التنظيمات الاردنية ذات الجذور الفلسطينية اذا ما ارادت العمل كاحزاب سياسية اردنية ان تلتزم بقواعد الدستور وقانون الاحزاب والعمل السياسي الاردني .

المصادر والمراجع

اولاً: كتب باللغة العربية:

1. ابراهام، دانييال ، السلام ممكن _ حوارات متصلة مع قادة عرب ،رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ,2007.
2. ابو رمان ،محمد ، السياسة الاردنية وتحدي حماس :استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة فجوة المصالح المشتركة ، عمان : مؤسسة فريدرش ايبرت ، 2009.
3. ابو عمرو، زياد، قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي(غزة اريحا- اولا)، نابلس :مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993.
4. ـــــــــــ ، الحركات الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، عكا : دار الاسوار ،1989.
5. ابوعودة ،عدنان، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط –رؤية من الداخل ، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1999.
6. ابو غربية ،بهجت ، من مذكرات بهجت ابو غربية –من النكبة الى الانتفاضة 1949-2000، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2004.
7. غنيم ،احمد ،واخرون , النظام السياسي الفلسطيني _ مرحلة تحول , مركزالبراق للبحوث والثقافة ، 2004.
8. بدوان ،علي، الانتفاضة حرب الاستقلال الفلسطينية ،دمشق : دار المنارة ،ط1 ،2002م.
9. بن طلال، الحسين , ليس سهلا ان تكون ملكا , ترجمة هشام عبد الله , عمان : الاهلية للنشر والتوزيع , 1999.
10. بشير، سليمان، جذور الوصاية الاردنية – دراسة في وثائق الارشيف الصهيوني ،القدس: د.ن. ، 1980.
11. البرغوثي ،اياد ،الدين والدولة في فلسطين ،رام الله :مركز رام الله لدراسة حقوق الانسان ، 2007.
12. بني حسن ،امين عواد ، التحديث والاستقرار السياسي في الاردن ، بيروت : دار الجيل، 1989.

13. بن طلال ،الحسن , الحسن بن طلال – الاعمال الفكرية _ المجلد الاول , عمان : دار ورد للنشر والتوزيع , 2007.
14. براند، لوري , الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة ،بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1991.
15. البحراوي، ابراهيم ، دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام 2000 الجزء الاول – تقارير مقرري اللجان – النتائج , القاهرة : مركز الاستشارات في جامعة عين شمس ، 1998.
16. البرازي ،تمام، كيف دخل عرفات البيت الابيض – الموسوعة السياسية العالمية ،بيروت: دار الجيل ، 1997.
17. التل ،سعيد، الاردن وفلسطين : وجهة نظر عربية ، عمان : دار الجليل للنشر ، 1984.
18. التل، نسرين ، الكونفدرالية الاردنية –الفلسطينية مشروع مرفوض ام مؤجل ،عمان : د.ن، 1993.
19. تيم ،فوزي و عطا،صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة ، طرابلس :المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر،ط2 ،الجزء الأول ، السنة 1426هـ .
20. جبارة ، تيسير،تارخ فلسطين ، رام الله : دار الشروق ،ط1 ،1998م .
21. جرجس ،فواز ، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
22. الجرباوي ،علي ، أي نوع من السلطة المحلية نريد – دراسة الحالة الفلسطينية, نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، 1996.
23. الحسن ،خالد ،الاتفاق الاردني الفلسطيني للتحرك المشترك 1985 في ضوء القواعد الاساسية للقرار والتحرك السياسي ، القدس : وكالة ابو عرفة ، 1985.
24. الحروب، خالد ، حماس الفكر والممارسة السياسية ،بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط2، 1997م.
25. حكمت ،طاهر , حوار الخيارات – الملتقى الفكري لرابطة الكتاب الاردنيين عمان 1996, عمان : دار الكرمل ، 1996.
26. الاسمر ،حلمي ،الحركة الاسلامية في الاردن،الفكر السياسي للحركات الاسلامية ,تجربة مصر والاردن وفلسطين ،تحرير محمد اشتية ،2000.

27. الحمارنة، مصطفى واخرون , العلاقات الاردنية –الفلسطينية الى اين ؟ اربعة سيناريوهات للمستقبل, نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، 1997.
28. الحمد ،جواد ، عملية السلام في الشرق الاوسط ، عمان : المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ،1994
29. حمزة،عبد المنعم ، الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض –أسرار مواقف وقرارات ، القاهرة: مركز الكتاب العلمي ، 1999.
30. حماس تستلم السلطة من فتح،قراءة احصائية و سياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م : عمان مركز الشرق الاوسط ، 2007.
31. علي ،حيدر، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحده العربية ، 1996.
32. الخزندار، سامي ، الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،2000.
33. ـــــــــــــــ،الاردن والقضية الفلسطينية : دور القوى الاسلامية واليسارية في صناعة السياسة الخارجية , ماساتشو سيتس : مركز اثاسا , 1997.
34. خلف، ابو اياد صلاح ، الفكر الوطني الثوري في الممارسة ، الموقف الفلسطيني من ازمة الخليج،د. م.، الشؤون الفكرية والدراسات ، ط1يناير 1992م.
35. ـــــــــــــــ ، فلسطيني بلا هوية – لقاءات مع الكاتب اريك رولو , ترجمة نصير مروه, تحرير وتصويب فؤاد ابو حجلة , عمان :دار الجليل، 1996.
36. دالاس ،رولان وجولي ،صليبا ، الحسين _حياة على الحافة _ تاريخ ملك ومملكة , ترجمة محمد النجار ، عمان : الاهلية للنشر والتوزيع، 2001.
37. درويش ،ابراهيم ، النظام السياسي ، دراسة فلسفية تحليلية ،القاهرة :دار النهضة العربية،الجزء الاول، 1968 م.
38. ربيع ،محمد عبد العزيز ،الحوار الفلسطيني –الامريكي...الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية –الاسرائيلية ،عمان :دار الجليل للنشر ،ط1 ،1995.
39. روس ،دينيس , السلام المفقود – خفايا الصراع حول الشرق الاوسط , ترجمة عمر الايوبي ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2004.

40. زريق ،ايليا , اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية , بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1997.
41. سعيد، ادوارد , غزة –اريحا :سلام امريكي , القاهرة : دار المستقبل العربي للنشر , 1994
42. السمان ، نبيل ، طريق السلام الاسرائيلي ،دمشق ، د .ن ، د.ت
43. سليم ،محمد، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،ط2، 1998.
44. الشاعر ،وهيب , الاردن – الى اين ؟- الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2004.
45. الشاعر ،ناصر الدين ، عملية السلام الفلسطينية –الاسرائيلية ، وجهة نظر اسلامية ، عمان : دار الجليل ، 1997م.
46. شرابي نظام، امريكاوالعرب_السياسة الامريكية في الوطن العربي في القرن العشرين , لندن : رياض الريس ، 1990.
47. الشريف، ماهر , البحث عن كيان- دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993, نيقوسيا: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، 1995.
48. الشقيري ، احمد ، من القمة الى الهزيمة ، مع الملوك والؤساء والعرب ، بيروت:دار العودة ، ط1 ،1971 .
49. الصايغ، يزيد ، الحركة الوطنية الفلسطينية ،الكفاح المسلح والبحث عن الدولة 1949-1993م،بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،2003م.
50. صقر ،محمد واخرون ،المعاهدة الاردنة – الاسرائيلية – دراسة وتحليل ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2000.
51. الصمادي ،سليمان ، الاردن عبر العصور ، عمان: دار الخليج ، 2001.
52. طهبوب، ناصر ، السياسة الخارجية الاردنية والبحث عن السلام ، عمان : مطابع القبس , 1994.
53. عباس، محمود , طريق اوسلو , بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،1994
54. عبد الحق ، احمد ، مسألة عضوية فلسطين في منظومة الامم المتحدة بين السياسي والقانوني،.نيقوسيا:مؤسسة بيسان للصحافة والنشر ، ط1 ، 1990م.

55. عبد الرحمن ،اسعد, العلاقة الاردنية الفلسطينية بعد اعلان المباديء الفلسطيني – الاسرائيلي , نابلس : مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية ،1994.
56. عبد الرحمن ،اسعد ونواف، الزرو , الانتفاضة : مقدمات وقائع تفاعلات افاق , بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ،1989.
57. عبد الرحمن ،اسعد وهاني ،الحوراني , مراحل تطور العلاقة الاردنية–الفلسطينية , نابلس : مركز البحوث والدراسات ،1996.
58. عبد الهادي مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934–1974م ،بيروت: المكتبة العصرية ،ط1 ، 1975م.
59. عزام ،عبد الله ،الدعوة الاسلامية ،عمان:دار الايمان ،دت.
60. عبيدات ،احمد واخرون , الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الاردن , عمان : مركز الاردن الجديد ، 1997.
61. العبيدي ،عوني جدوع ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين:1945–1970م ، صفحات تاريخية عمان: العبيدي المؤلف ،1991.
62.
63. عطايا ،امين ، اقل من دولة واكثر من حكم ذاتي – الكيان الذاتي الفلسطيني , بيروت : دار المنارة، 1995.
64. عماد، يوسف واخرون , الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني : غزة اريحا اولا , عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط , 1995.
65. عودة ،احمد فارس ،مقارنة النظم السياسية، القدس : مركز الدراسات الاقليمية،ط2006،6.
66. ــــــــــــ ، بين الانتفاضتين ،البيرة :المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية ، ط1، 2006م.
67. عياد، رنا , التيارات السياسية في الاردن ونص الميثاق الوطني الاردني , عمان : المطبعة الوطنية , 1991.
68. غوشة ،إبراهيم ،المئذنة الحمراء"سيرة ذاتية "،بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والنشر ، ط1، 2008م .

69. غانم ،حبيب الله , علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الاردني 1964-1976 بين التنسيق والصدام ، عكا: مؤسسة الاسوار ، 1987.

70. الفارس، تيسير ،خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية ،عمان : الجامعة الاردنية ، ط1، 2001.

71. الفالوجي ، فريد , ابو عمار – ثائر اسطوري ام عميل لاسرائيل عاش مهموما ومات مسموما–، دمشق : دار الكتاب العربي ، 2005.

72. الفرا،عمر محمد علي، السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الاقصى 1991-2000م ، عمان : مجدلاوي ، ط1، 2002م.

73. فاليري ،يورك , مفهوم الاردن للعلاقات الاردنية الفلسطينية المستقبلية , نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،1994.

74. فولر، جراهام ،واخرون ، الدولة الفلسطينية وجهات نظر اسرائيلية وغربية , بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1990.

75. قريع ،احمد ابو علاء ، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الى خارطة الطريق ،الجزء الثاني, بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2007.

76.

77. كتن ,هنري ، قضية فلسطين ,ترجمة رشدي الأشهب ,القدس : وزارة الثقافة الفلسطينية ,1999.

78. كوانت ،وليام ، عملية السلام , القاهرة : مركز الاهرام ، 1994.

79. الكيالي ،عبد الوهاب ، تاريخ فلسطين الحديث ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط10، 1990م.

80. ــــــــــــ ، موسوعة السياسة ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1986م.

81. اللصاصمة ،احمود, الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر , عمان : دار الخليج , 2001.

82. لنت, جميس , الحسين سيرة حياة ,ترجمة شفيق جمعان , عمان : الدار العربية للنشر , 1990 .

83. لومارشال ،فيليب واخرون , اسرائيل فلسطين غدا- اطلس استقرائي, ترجمة يوسف ضومط , بيروت : دار الجيل , 1998.
84. المحاسنة ،محمد , الاردن والفلسطينيون – العلاقة في بعدها الداخلي – المقاربة غير المستحيلة , عمان : دار الثقافة , 2008.
85. محادين، موفق واخرون , ندوة العلاقات الاردنية الفلسطينية , د.ن , د. ط، د.ت.
86. محافظة ،علي , الديمقراطية المقيدة _ حالة الاردن 1989-1999, بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.
87. ـــــــــــ، ابحاث واراء في تاريخ الاردن الحديث ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1998.
88. محمودي ،عبد القادر , النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الاقليمي العربي – مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية 1945- 1985, تقديم عبد العزيز بوتفليقة , الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال , 2001.
89. المدفعي، مديحة، الاردن وحرب السلام : دراسة مستفيضة وموثقه ولقاءات موسعة وجريئة مع صناع القرار السياسي في الاردن ، ترجمة رشيد ابو غيدا، عمان : مكتبة برهومة ، 1993.
90. المصري ،زهير , اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني – بين الفكر المسلح والتسوية , غزة : مكتبة اليازجي ، 2008.
91. المعشر ،مروان ، نهج الاعتدال العربي مذكرات سياسية 1991-2005م ،ترجمة نسرين ناضر ،بيروت :دار النهار ،ط1 ، 2008م.
92. الموسى، سليمان ,تاريخ الأردن في القرن العشرين1958 -1995,عمان : مكتبة المحتسب ,الجزء الثاني ،ط 1، 1996م.
93. الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الخامس ، القسم الثاني ، ،بيروت،ط1، 1990.
94. ماغوو ، بول ، اقتل خالد : عملية الموساد الفاشلة لاغتيال خالد مشعل وصعود حماس ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، ط1، 2009م.
95. مؤمن ،بسيسو و اسماعيل، الأشقر ، ، دراسة توثيقية للقتلى والجرحى الصهاينة خلال الانتفاضة ،28-9-2000 الى 31-2-2004م ،غزة :المركز العربي للبحوث والدراسات، 2004.

96. مجموعة من المؤلفين , وثائق مؤتمر هرتسليا الخامس – ميزان المناعة والامن القومي في اسرائيل 2004م, بيروت ، باحث للدراسات، 2005.

97. مسعد ،نيفين و على الدين ،هلال ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، نيسان 2000.

98. مكريديس ،روي ، مناهج السياسة الخارجية ، حول العالم ، ترجمة حسن صعب ، بيروت:المكتبة الأهلية.

99. مقلد ،اسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت: كاظمة االنشر والترجمة والتوزيع ،ط1 ،1982م .

100. معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل , اللجنة الاعلامية الاردنية, عمان: دائرة المطبوعات والنشر ، 1994.

101. النفيسي ،عبد الله ،الحركات الاسلامية و الديمقراطية,الفكر الحركي للتيارات الاسلامية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،1999م.

102. نوفل، ممدوح , البحث عن الدولة ، عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، 2001.

103. ـــــــــ، قصة اتفاق اوسلو ،الرواية الحقيقيه الكاملة ، عمان :الأهلية للتوزيع والنشر ، ط1 ،1995.

104. نسيبة ،حازم , تاريخ الاردن السياسي المعاصر، عمان : منشورات لجنة تاريخ الاردن، 1990.

105. نافع، ابراهيم واخرون , ماذا بعد عاصفة الخليج –رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط , القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر ، 1992

106. براون ، ناثان ،الاردن والحركة الاسلامية:حدود المشاركة،اوراق كارنغي ،سلسلة الشرق الاوسط ،2006.

107. مسعد ،نيفين ،جدلية الاستبعاد والمشاركة ، الحركات الاسلامية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : يناير كانون الثاني ،1999.

108. هلال ،جميل , النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو –دراسة تحليلية نقدية , رام الله : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية , 2006

109. هلال ،جميل ، الضفةالغربية التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948م 1974م ، بيروت : مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1975.

110. الهندي ،عليان , خيارات اسرائيلية للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة , رام الله : هيئة التوجيه السياسي والوطني ،2007.

111. الهور ،منير وطارق، الموسى , مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1982, بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1983.

112. الوثائق الاردنية , معركة السلام –المسار الاردني الاسرائيلي من مؤتمر مدريد الى اعلان واشنطن , عمان : دائرة المطبوعات والنشر ,1990.

113. الوحيدي ،فتحي , التطورات الدستورية في فلسطين 1917– 1989,غزة: مطابع السلام , 1992.

114. الوخيان ،غالب , الفكر السياسي عند جلالة الملك حسين بن طلال , عمان : د. ن , 1993.

115. اليحيى، عبد الرزاق ، بين العسكرية والسياسة – ذكريات , عمان : دار الجليل ،2007.

116. يوسف ،عماد وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني: غزة أريحا أولا، عمان :مركز دراسات الشرق الاوسط ،ط1، 1995م.

117. يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994م ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 1995م.

118. يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995م ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1996م.

119. يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986 ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1987..

ثانياً : كتب باللغة الانجليزية :

1. Beillin, Yossi .Touching Peace from the Oslo accord to A final Agreement .London:Weidenfeld &Nicolson, 1999.
2. Corbin, Jane: Gaza First :The Secret Way channel to Peace Between Israel And The PLO. London:Bloo Mbury Publishing 1994.
3. Charles Duglas- Hume : The Arabs And Israel. London :The Bodley head , 1968.
4. Easton David ,A Systems Analysis of Political Life,NewYork:John Wiley and Sons,Inc.,Second Printing, April,1967.
5. Gabriel A. Almond and James Coleman ,The Politics of the developing Areas ,New Jersey : Princeton University Press , Fifth Printing ,1966.
6. Eckstein ,Harry ,A Perspective on Comparative Politics, Past and Present ,pp. 10 ,in Harry Eckstein and David E. Apter ,New York : The Free Press, Sixth Printing , March , 1968.
7. Brown A. Bernard , New Directions In Comparative Politics, New Delhi:Asia Publishing House, 1962.
8. Dankwart , Middle Eastern ,Political Systems ,Comorative Asian ,Government Series ,NewJersey:prentice -Hall,Inc. 1971.

ثالثاً: الدوريات :

1. الأزهري ،محمد," العلاقات الاردنية _الفلسطينية ", شؤون فلسطينية , العدد 193, نيسان 1989.
2. ابو حسنة ،نافذ," الاردن وفلسطين : الخوف المتبادل ", شؤون الاوسط , العدد 70 , السنة ايار 1996.
3. أبو ذياب ،احمد," مناورة الملك حسين الاستراتيجية " , مجلة الفكر الديمقراطي , العدد 4 , خريف 1988.
4. ابو بكر كمال ،احمد, " الضفة الغربية بين الاردن والمنظمة واسرائيل " , السياسة الدولية , العدد 94, اكتوبر 1988.
5. أبو عمرو ،زياد ،"العلاقات المستقبلية بين النظامين السياسيين في الأردن وفلسطين: التعاون في المجالات السياسية" ،وجهة نظر فلسطينية، الندوة العدد 2، كانون الأول 1994م.
6. ابو عمرو ،زياد ،" الاحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية"، مجلة المستقبل العربي العدد 192، 1995م.
7. أبو عودة ،عدنان ، "العلاقات الأردنية الفلسطينية "، مجلة السياسة الفلسطينية ، السنة الرابعة العدد 14 ، ربيع 1997م.
8. احمد ياسين ، "رسالتان من السجن من زعيم حماس الى اتباعه"، مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد 16 ،خريف 1993م.
9. احمد ناجي ،"الاتفاق الفلسطيني– الاسرائيلي من اوسلو الى واشنطن"، مجلة السياسة الدولية عدد 114 اكتوبر 1993.
10. بسطامي ،مهى ، "هجرة اليهود السوفييت والسياسة الإسرائيلية الرسمية"، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 214 ، تشرين الثاني 1990.
11. التل ،طارق ," الاسطورة وسوء الفهم في العلاقات الاردنية –الفلسطينية " , مجلة السياسة الفلسطينية , العدد 12 , السنة الثالثة , خريف 1996.
12. الجرباوي ،على ," العلاقة الفلسطينية – الاردنية بين التأزم والانفراج " , قراءات سياسية , العدد 1 , السنة 5, شتاء 1995.

13. الجرباوي ،على," موقف الحركات الاسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي " , المستقبل العربي , العدد 180, شباط 1994.
14. الجرباوي ، علي،" مدخل الاخوان المسلمون الى الشرعية السياسية "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مجلد 4، العدد 13، شتاء 1993م.
15. حسني ،جمال," مأزق النظام الاردني ازاء الانتفاضة" مجلة الفكر الديمقراطي , العدد 2 , ربيع 1988.
16. الحوت، بيان نويهض ," ازمة الخليج – ازمة الهوية الوطنية الفلسطينية : العوامل والتحديات ", المستقبل العربي , العدد 18 , شباط 1994.
17. الحمد ،تركي ," ازمة الخليج : الجذور والاثار ", المستقبل العربي , العدد 152, اكتوبر 1991 .
18. حيدري ،نبيل , " الاردن ومعضلته الفلسطينية ", شؤون فلسطينية , العدد 186 , سبتمبر 1988.
19. حسين ،فتحي علي ،" المياه.في المفوضات متعددة الاطراف" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108 ، ابريل 1992م.
20. الدجاني ،احمد صدقي , " قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني بعد ازمة الخليج ", الستقبل العربي , العدد 148, حزيران 1991.
21. الدجاني ،احمد صدقي ،"قراءة تحليليه لاتفاق الاعتراف المتبادل" ،مجلة المستقبل العربي العدد 178 كانون 1 ، 1993.
22. رميح ،طلعت ، رسالة القاهرة، البيادر السياسي، 15 نيسان 1989.
23. رياض ،حمودة ،" انعكاسات انتفاضة الاقصى على الشعب الفلسطيني سياسيا ،اقتصاديا ، اجتماعيا "، مجلة دراسات شرق اوسطية ،العدد 29–30 خريف وشتاء 2004–2005.
24. الرشيدي ،احمد ،" الجامعة العربية والقضية الفلسطينية "،مجلة شؤون عربية ،العدد 19–20،1982م.
25. الريماوي ، محمود، 14 عاما على المعاهدة الاسرائيلية الاردنية ، صحيفة السجل الاردنية الاسبوعية ، العدد 47، السنة الاولى، تشرين الاول 2008م .

26. ساتلوف،روبرت، "الاتجاه الاسلامي في الانتفاضة الفلسطينية"، مجلة الفكر الديمقراطي ، نيقوسيا العدد 9، 10 1989م.

27. التل ،سعيد ، " العلاقة الاردنية الفلسطينية ", الندوة , مجلد 6 العدد 2 , اذار 1995 .

28. سعد الدين ، نادية ، الرؤية الأردنية لقضية اللاجئين الفلسطينيين: محاولة للمواءمة بين اعتبارات قانونية، سياسية وإنسانية، صحيفة السجل الاردنية الاسبوعية ، العدد 47، السنة الاولى، تشرين الاول 2008م.

29. السيد ،يونس," العلاقات التجارية الاردنية الفلسطينية في ضوء اتفاقيات التعاون والتنسيق" مجلة صامد الاقتصادي , العدد 103, السنة 18, كانون الثاني –شباط 1996.

30. شفيق،منير،" اتفاق اوسلو وتداعياته"، مجلة فلسطين المسلمة ، العدد 14، أكتوبر 1994م.

31. الشقاقي ،خليل ,"العلاقات الفلسطينية–الاردنيةوعملية البناء الوطني", مجلة السياسة الفلسطينية,العدد10,السنة الثالثة,ربيع 1996.

32. الشقاقي ،خليل," العلاقات الفلسطينية– العربية خلال المرحلة الانتقالية: من النفي والثورة الى الوطن والحكم الذاتي", السياسة الفلسطينية ,العدد 3,4,السنة الاولى,صيف وخريف 1994.

33. شاهين، احمد ،" فك الارتباط الاردني .. الدوافع والتحديات" ،شؤون فلسطينية ،العدد 186، السنة ايلول 1988.

34. الصالح ،عصام ," سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته" , شؤون فلسطينية , العدد 23, تموز 1973.

35. صبحي ،مجدي ،"ازمة المياه في االمفاوضات المتعددة"، مجلة السياسة الدولية ــ العدد 114، اكتوبر 1993م.

36. عدنان حسين," الدولة الفلسطينية والخيارات الاردنية " , شوؤن الاوسط , العدد 73, اسنة ايار 1996.

37. عودة ،عدنان," تطور الموقف في فلسطين " , مجلة السياسة الفلسطينة , العدد 12 , السنة الثالثة , خريف 1996.

38. عبد التواب ،مصطفى, " الدولة الفلسطينية : اشكالية العاصمة " مجلة صامد الاقتصادي , العدد 115–116, السنة 21, كانون الثاني – حزيران 1999.

39. عز الرجال ،عمر ،" مشروعات الارتباط الاردني –الفلسطيني –الاسرائيلي "،رؤية , العدد 95، 1991 .
40. عز الرجال، عمر، "القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير" ، السياسة الدولية، العدد 99، يناير 1990م.
41. عباس ،محمود ،"مؤتمر مدريد وضع الامور في نصابها"، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 8 خريف 1991.
42. عبد الرحمن ، اسعد و الحوراني ،هاني ،"تطور مفهوم العلاقات الاردنية الفلسطينية "، مجلة السياسة الفلسطينية ،السنة الثالثة ،العدد 10 ، ربيع 1996م .
43. عبد الله ،ثناء ، "الأردن وأزمة الاختيار الصعب "، مجلة السياسة الدولية، العدد 102 ، أكتوبر 1990م.
44. عبد المعاطي ،بدر ،"مؤتمر السلام واحتمالات انعقادة "، مجلة السياسة الدولية العدد 106، اكتوبر 1991م.
45. عبد المجيد ،وحيد ، "مفاوضات السلام ومشكلات الاداء التفاوضي العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، ابريل 1992.
46. عبد العليم ،محمد ،"المأزق الفلسطيني التفاوضي اصلاح منظمة التحرير اولا"،مجله السياسه الدوليه العدد114اوكتوبر 1993.
47. عبد الوهاب، ايمن السيد ،"اشكاليه العلاقه بين السلام والانسحاب"، مجلة السياسة الدولية العدد 114 اكتوبر 1993.
48. العناني ، جواد ، "العلاقات الاردنية الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد 29 شتاء 1997 م.
49. عبد الله، صالح ،" اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين" ، مجلة السياسة الدولية العدد 114 ، أكتوبر 1993.
50. غانم ،حبيب الله," الكونفدرالية الفلسطينية الاردنية بين الجذور التاريخية والرؤية المستقبلية " , مجلة كنعان , العدد 12, نيسان 1992.
51. غانم ،حبيب الله ," منظمة التحرير الفلسطينية بين وحدانية واستقالية التمثيل , والوفد الاردني الفلسطيني المشترك " , مجلة كنعان , العدد 5و6, 1991.

52. قاسم ،عبد الستار," حماس والاردن –علاقة جدلية" , السياسة الدولية , العدد 170 , السنة 2007 .
53. قاسم ،أنيس ،قضية اللاجئين في وادي عربة.. المعاهدة اعتبرتها مجرد مشكلة إنسانية، صحيفة السجل الاردنية الاسبوعية ، العدد 47، السنة الاولى، تشرين الاول 2008م.
54. قاسم ، أنيس," العلاقات الاردنية – الفلسطينية بعد رحيل الملك حسين", الدراسات الفلسطينية ,العدد 38, ربيع 1999.
55. القريوتي، جمال ،" اعلان قيام الدولة الفلسطينية : الامكانيات والتحديات ", مجلة صامد الاقتصادي , العدد 115–116, السنة 21, كانون الثاني – حزيران 1999.
56. كوانت ،وليام ، "من حرب الخليج إلى دولة فلسطينية "، مجلة السياسة الفلسطينية ، السنة الثانية ، العدد 5 ، شتاء 1995م.
57. كنعان ،طاهر "تأملات حول الوفاق الفلسطيني الاسرائيلي الخاص باعلان مبادئ الحكم الذاتي الانتقالي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 178، كانون1 1993.
58. كنعان ،طاهر، "الابعاد الاقتصادية لاعلان المبادئ الحكم الذاتي الانتقالي "، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 17 ، شتاء 1994.
59. لطفي ،منال ، "اشكالية الحل الشامل والحلول الجزئية"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 114 أكتوبر 1993م.
60. ملحم ،نبيل ,"تاريخ العلاقات الاردنية –الفلسطينية المتغيرات والثوابت" ,شؤون فلسطينية, العدد 217و218 , نيسان–ابريل 1991.
61. مجموعة كتاب، "مواقف الاتجاهات السياسية الرئيسية من اتفاق اوسلو" مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 16،خريف 1999.
62. الموعد ، حمد،" نحو علاقات اردنية فلسطينية بلا مخاوف " مجلة صامد الاقتصادي , العدد104، السنة 18، نيسان–ايار 1996.
63. الموعد ،حمد ،" التعاون الاقتصادي الفلسطيني – الاردني : قضايا وافاق " ، مجلة صامد الاقتصادي ،العدد 103،السنة 18، كانون الثاني –شباط 1996.

64. مواقف الاتجاهات السياسية الرئيسية من الاتفاق ، رسالة الأراضي المحتلة 1948، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 16 خريف 1999م .

65. المداح ، محمد علي، "مأزق الموقف الفلسطيني "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102، اكتوبر 1992م.

66. المصري، جورج ، "قضية المياه في المفاوضات متعددة الاطراف "، مجلة شؤون عربية ، العدد 78 حزيران 1994م.

67. مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ,"العلاقات الاردنية – الفلسطينية : البعد الداخلي " مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد 12 ، السنة الثالثة ، خريف 1996.

68. ملف وثائقي ،" مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط "،السياسة الدولية، العدد 107, يناير 1992، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان.

69. منصور ،كميل ، "نظرة عامة على مفاوضات السلام الاسرائيلية – الفلسطينية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 14 ربيع 1993.

70. نافعة ،حسن،" العلاقة المصرية – الفلسطينية : رؤية تحليلية "، مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد 29, شتاء 1997.

71. مخادمة، ذياب ونوفل، احمد ،" اتجاهات العلاقة الاردنية –الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع اسرائيل "، السياسة الدولية ،العدد 136، السنة 1999 .

72. نخلة ،كامل محمود ،"الفكر السياسي العربي في مؤتمري انشاص 1946والقاهرة 1964" ،مجلة شؤون عربية ، عدد 37، اذار 1984م.

73. "النص الكامل لمبادرة شولتز" ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد108 نيسان 1988م .

74. خطاب ياسر عرفات امام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي ، مجلة شؤون فلسطينية،العدد 187 ، تشرين الاول – أكتوبر 1988 .

75. المجلس المركزي، قرارات بشان المستجدات ، وثائق مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 185، اب 1988م .

76. "ارادة السلام الفلسطيني وراء قمة العقبة الأخيرة"، البيادر السياسي، 29 تشرين أول 1988.

77. نقاط التفاهم التي أثيرت في محادثات التفاهم مع وزير الخارجيه الامريكي جيمس بيكر كما وقعها وزير الخارجيه الاسرائيليه دايفد ليفي، مجله الدراسات الفلسطينية ،العدد 6، ربيع 1991.

78. الدعوة الامريكيه السوفيتيه لمؤتمر مدريد 18 اكتوبر ،مجله السياسه الدوليه، العدد107 ،يناير 1992م.

79. بيان لمجلس جامعة الدول العربية يعتبر فيه الاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي خطوة أولى نحو تحقيق مبدأ الأرض في مقابل السلام، القاهرة،21 –9– 1993 مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف 1993م.

80. حديث صحافي للرئيس حافظ الأسد بشأن موقفه من الاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي، دمشق،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف1993م.

81. كلمة لوزير الخارجية اللبناني بشأن موقف لبنان من الاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي والمسار اللبناني في مفاوضات السلام، بيروت،9/9/1993 ،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف 1993م .

82. بيان لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يرحب بالاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي، الرياض، 1993/9/5،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف 1993م .

83. بيان للفصائل الفلسطينية العشرة يدين مشروع الاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/2،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16،خريف 1993م.

84. بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تندد فيه بتوقيع الاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/13 مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 16 ، خريف 1993م.

85. نداء الى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر 10–11 –1988م من وثائق الانتفاضة المباركة.وثائق حركة المقاومة الاسلامية، سلسلة بيانات الحركة ، السنة الاولى للانتفاضة، المكتب الاعلامي.

86. حديث للملك حسين يعلق فيه على الاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي، عمان،مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد4 ، عدد 16، خريف1993م.

رابعاً : الرسائل العلمية :

1. العدوان ،عبد الحليم , القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964–1990, رسالة ماجستير , عمان :الجامعة الاردنية , قسم العلوم السياسية , 1991.
2. عرفات، حنان :أثر اتفاق اوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاساته على التنمية السياسية، رسالة ماجستير،نابلس–جامعة النجاح،2005.
3. سعيد ،فؤاد ، السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، 1988م.
4. ذويب ، خالد ،العلاقة بين حركة المقومة الاسلامية حماس والاردن 1987–2007، الخليل ، جامعة الخليل ،2010.
5. الخلايلة ،يسرى , اثر تطورات قضية فلسطين في العلاقات الاردنية –الفلسطينة في الفترة من 1985–1995, رسالة ماجستير , جامعة ال البيت , عمان , 1998.
6. الحياري، عادل ، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني :دراسة مقارنة، عمان :الجامعة الأردنية ، 1972.
7. القرعان، صالح , الموقف الاردني من ازمة الخليج , رسالة ماجستير , الجامعة الاردنية , قسم العلوم السياسية , عمان , 1993.
8. الكباريتي ،سحر , فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988 , دراسة تحليله , رسالة ماجستير , الجامعة الاردنية , عمان , 1996.
9. محافظة ،محمد , العلاقات الاردنية الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939–1951, رسالة ماجستير , جامعة اليرموك , عمان , 1983.

خامساً: المواقع الالكترونية :

1. www.CIA-TheWorld Factbook.com
2. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات www.malaf.info/pa-documents
3. موقع الجزيرة الاخبارية .www.aljazeera.net
4. المركز العربي للمعلومات .www.arabsino.com
5. جريدة الشرق الاوسط . www.aawsat.com
6. موقع الرسمي للحكومة الأردنية www.pm.gov.jo/arabic
7. المركز الفلسطيني للاعلام www.palestine-info.info/ar/
8. مجلة العصر www. Alasr.ws
9. موقع عرب 48، www.arab48.com
10. جريدة الاتحاد www.alitthad.com
11. جريدة العرب اليوم الاردنية www.alarabalyawm.net/
12. جريدة الدستور الاردنية www.addustour.com/
13. الموقع الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين www.ikhwan-jor.com
14. مركز التخطيط الفلسطيني www.oppc.pna.ne
15. الموقع الرسمي لحزب التحرير www.arabic.hizbuttahrir.org
16. مركزالاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية acpss.ahram.org.eg
17. اخوان يوتيوب www.ikhwantube.org
18. جريدة الغد ،www.alghad.com
19. جريدة الرأي الاردنية www.alrai.com/
20. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الاردنية www.moi.gov.jo
21. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الاسرائيلية www.mfa.gov.il
22. الموقع الرسمي للملك حسين/www.kinghussein.gov.jo
23. الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني ، www.kingabdullah.jo
24. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الاردنية www.jordan.gov.jo

25. موقع جريدة القدس الفلسطينية/www.alquds.com
26. موقع جريدة الحياة الفلسطينية /www.alhayat-j.com
27. موقع جريدة القدس العربي /www.alquds.co.uk
28. موقع تلفزيون بي بي سي www.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news

29. الموقع الرسمي للرئاسة الفلسطينية/www.president.ps
30. الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني /www.palestinecabinet.gov.ps
31. المجلس الوطني الفلسطيني www.palestinepnc.org
32. مركز الزيتونة للدرسات والاستشارات /www.alzaytouna.net

الملاحق

ملحق رقم (1)

قرار (194) [464]

فيما يلي نص القرار :

"إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل .

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد :

1-تعرب عن عميق تقديرها الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين .

-2تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية :

أ- القيام -بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم -بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم) 186 د أ-2) الصادر في 14 مايو/ أيار سنة 1948 .

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن .

ج- القيام- بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حاليا قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن

[464]) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947 - 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، الملحق رقم 11، المجلد الأول إلى الرابع.

من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين .

3-تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة –مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية– اقتراحا بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

4-تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فورا حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة .

5– تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1948، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها .

6–تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها .

7–تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة –بما فيها الناصرة– والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقا للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة .

8–تقرر أنه نظرا إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقا أبو ديس وأبعدها جنوبا

بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم –بما فيها المنطقة المبنية في موتسا– وأبعدها شمالا شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية .

-تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن .

-تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس .

-إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس .

9–تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً .

-تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فورا بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة .

10-تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات .

11-تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون أن يعوض عن

ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة .

-وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة .

12–تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسئولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها .

13–تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة .

14-تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعا إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي .

15-ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي .

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم 186 بـــ 35 صوتا مع القرار مقابل 15 ضده وامتناع 8 كالآتي :

مع القرار: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد،

تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا .

ضد القرار: أفغانستان، بلوروسيا (روسيا البيضاء)، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفييتي، اليمن، يوغسلافيا .

امتناع: بوليفيا، بورما، الشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك .

ملحق رقم (2)

قرارات مؤتمر اريحا [465]

1. يشكر المؤتمر الدول العربية لجهودها وتضحياتها ،ويطلب منها جميعاً مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.
2. المؤتمر يؤمن بوحدة فلسطين وأي حل يتعارض مع ذلك لن يعتبر حلاً نهائياً.
3. لن تستطيع الدول العربية محاربة الاخطار التي تواجهها وتهدد فلسطين ما لم يتوصلوا الى وحدة قومية . ويجب ان يبدأ ذلك بوحدة فلسطين مع شرق الاردن كمقدمة لوحدة عربية شاملة.
4. المؤتمر يبايع الملك عبد الله ملكاً على فلسطين ويحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت وما تزال تحارب دفاعاً عن فلسطين .
5. المؤتمر يشدد بضرورة الاسراع في ارجاع اللاجئين الى بلادهم والتعويض عليهم .
6. المؤتمر يقترح على جلالته الاشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين ، يستشارون في شؤونها .
7. تبلغ هذه المقترحات الى منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية وممثلي الدول الاخرى.

[465])العارف ،عارف ، النكبة ، الجزء الرابع ، ص 877 ،اقتبسها من بيان رسمي اذاعته محطة الاذاعة برام الله في مساء اليوم الذي عقد فيه الاجتماع .

ملحق رقم (3)

الميثاق القومي الفلسطيني [466]

مقدمة:

نحن الشعب العربي الفلسطيني الذي خاض معارك ضارية متصلة من أجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته والذي قدم عبر السنتين قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين وسطر أروع صفحات البذل والتضحية والفداء.

نحن الشعب العربي الفلسطيني الذي تألبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان وتآمرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار وعملت على تشريده واغتصاب دياره وأراضيه واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته فما استكان أو لانت له قناة

نحن الشعب العربي الفلسطيني الذي آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته وصمم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من أجل متابعة نضاله والسير قدما على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل.

نحن الشعب العربي الفلسطيني استنادا إلى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله وهو الحق الذي أقرته الأعراف والمواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة.

وتطبيقا لمبادئ حقوق الإنسان وإدراكا منا لطبيعة العلاقات السياسية الدولية بمختلف أبعادها ومراميهما.

واعتبارا للتجارب التي خلت في كل ما يتعلق بأسباب النكبة وأساليب مجابهتها.

---

[466]) المصدر: "منظمة التحرير الفلسطينية : الميثاق، النظام الأساسي، نظام الصندوق القومي الفلسطيني، المصادق عليها من المجلس الوطني في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء في 21 محرم سنة 1384 الموافق 2 حزيران سنة 1964" (د.م.: منظمة التحرير الفلسطينية، 1964)، ص 2 - 8.

وانطلاقا من الواقع العربي الفلسطيني ومن أجل عزة الإنسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة.

وشعورنا بالمسئولية القومية الخطيرة الملقاة على عاتقنا.

من أجل هذا كله:

نحن الشعب العربي الفلسطيني

نملي هذا الميثاق الفلسطيني ونعلنه ونقسم على تحقيقه:

مادة 1 – فلسطين وطن عربي تجمعه روابطه القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير.

مادة 2 – فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

مادة 3 – الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة.

مادة 4 – شعب فلسطين يقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه ووفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

مادة 5 – الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

مادة 6 – الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقى فيها وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني

مادة 7 – اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيون إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين.

مادة 8 – إن تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفا روحيا عميقا يشده على الدوام إلى وطنه شدا وثيقا راسخا.

مادة 9 – المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية.

مادة 10 – يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير. وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء عن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مادة 11 – الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

مادة 12 – الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منها تحقيق الآخر فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبا إلى جنب.

مادة 13 – إن مصير الأمة العربية بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويكرم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

مادة 14 – إن تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي تقع مسئولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوبا وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين وعليها بصورة خاصة أن تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة لتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه.

مادة 15 – إن تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيئ للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين. ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

مادة 16 – إن تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

مادة 17 – إن تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

مادة 18 – يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وإن اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

مادة 19 – الصهيونية حركه استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في أهدافها عنصرية في تكوينها وفاشستية بمراميها ووسائلها وإن إسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الأوسط خاصة وللأسرة الدولية بصورة عامة ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين جديرون بعون الأسرة الدولية وتأييدها.

مادة 20 – إن دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظا لعلاقة الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها:

مادة 21 – يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستهـــا ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف إلى إقرار السلم على أساس الحق والتعاون الدولي.

مادة 22 – يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي إذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار.

مادة 23 – تحقيقا لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة.

مادة 24 – لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية. ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية.

مادة 25 – تكون هذه المنظمة مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

مادة 26 – تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها لا تتدخل في الشئون الداخلية لأية دولة عربية.

مادة 27 – يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كل بموجب نظام خاص.

مادة 28 – يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

مادة 29 – لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

ملحق رقم (4)

الميثاق الوطني الفلسطيني[467]

1- يطلق على هذا الميثاق اسم (الميثاق الوطني الفلسطيني).

مواد الميثاق:

المادة (1): فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربي.

المادة (2): فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة (3): الشعب الغربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته.

المادة (4): الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء الى الأبناء وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانهما.

المادة (5): الفلسطينيون مه المواطنين العرب الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة في فلسطين حتى العام 1947. سواء من اخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة (6): اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيون.

المادة (7): الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه

---

[467]) وثائق فلسطين 1839-1987. دائرة الثقافة – منظمة التحرير الفلسطينية ،1987،ص 343-347

تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المساح والتضحية بماله وحياته لاسترداد حتى التحرير واجب قومي.

المادة (8): المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراد جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة (9): الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكا ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة (10): العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطيني وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة (11): يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة (12): الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة (13): الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة (14): مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة (15): تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزو الصهيوني والإمبريالي عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ولأجل ذل يجب على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة (16): تحرير فلسطين من الناحية الروحية يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تمييز ولا تفريق سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل هذا فإن أهل فلسطين يتطلعون لنصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة (17): تحرير فلسطين من الناحية الإنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرتمته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين لكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة (18): تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس. من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة (19): تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947م. وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقري المصير.

المادة (20): يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليس قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة (21): الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية, أو تدويلها.

المادة (22): الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالي العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة للصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن اسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الجود الصهيوني والإمبريالي مما يؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط, لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة (23): دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعاً، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتخرم وجودها ونشاطها.

المادة (24): يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة (25): منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة (26): تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية على حسب إمكانياتها تلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك, لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية.

المادة (27): يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة (28): الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة (29): المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة (30): يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة (31): يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة (32): لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من اجل هذا الغرض.

1968/7/17

ملحق رقم (5)

بيان اللجنة التنفيذية للمنظمة حول اتفاق عمان.[468]

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دورة اجتماعها فى تونس يومى 17 و18 فبراير 1985 برئاسة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية. وقد ناقشت اللجنة القضايا الراهنة وتطورات الوضع السياسى والعسكرى فى المنطقة ودرست مشروع العمل الفلسطينى الأردنى المشترك الذى أعلن عن التوصل إليه يوم الاثنين 11 فبراير 1985 بين المنظمة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية. كما أطلعت اللجنة التنفيذية على التقارير المفصلة عن سير المباحثات الفلسطينية الأردنية التى تم إرسالها: أن اللجنة التنفيذية تؤكد أن التحرك المشترك بين المنظمة والأردن ينطلق من:

1- الشرعية الفلسطينية المتمثلة بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى وخاصة فى دورتيه السادسة عشر والسابعة عشرة.

2- الشرعية العربية المتمثلة بقرارات القمة العربية وخاصة قرارات قمتى الرباط وفاس.

3- الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة، كما أن التحرك يقوم على الأسس التى أكدت عليها جميع القرارات السابقة وهى:

1- إنهاء الاحتلال الصهيونى للأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس.

2- تحقيق الحقوق الثابتة غير قابلة للتصرف للشعب الفلسطينى بما فيها حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى.

3- رفض المشاريع الاستسلامية والصفقات المنفردة مثل المشروع الحكم الذاتى واتفاقيات كامب ديفيد ومبادرة ريجان وقرار مجلس الأمن 242 الذى لا يشكل أساسا صالحا لآى حل يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

4- رفض التفويض أو الإنابة أو المشاركة فى حق التمثيل لأى طرف كان.

أن صيغة التحرك الفلسطينى الأردنى المشترك تستهدف تشكيل نواة التحرك عربى مشترك بعيدا عن المحورية ومن أجل عمل جاد وفعال يقوم على أساس التضامن العربى الشامل.

---

[468]) المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ، www.malaf.info/pa-documents

وتأكيدا للعلاقة المتميزة والخاصة بين شعبى الأردن وفلسطين فأن الهدف المشترك للشعبين وفق قرارات المجلس الوطنى، يتمثل فى إقامة اتحاد كونفدرالى بين دولتى الأردن وفلسطين، وكذلك فإن الإطار الصحيح لتحقيق الأهداف المطلوبة هو عقد مؤتمر دولى برعاية الأمم المتحدة تحضره الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن وتشارك فيه م. ت. ف. بوصفها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى على قدم المساواة مع أطراف النزاع المعنية.

وبناء على هذه الأسس التى ينطلق منها مشروع العمل الفلسطينى الأردنى المشترك قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على المشروع مؤكدة أنه لابد من أن يشمل هذا العمل الأطراف متمثلة بوفد عربى مشترك وأن يحظى ذلك كله بالدعم العربى الكامل.

ملحق رقم (6)

خطاب الملك حسين بمناسبة فك الارتباط مع الضفة الغربية بتاريخ 1988/7/31م([469])

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله العربي الأمين ..

أيها الإخوة المواطنون ...

أحييكم أطيب تحية . ويسعدني أن أتحدث إليكم في مدنكم وقراكم ،ومخيماتكم ومضاربكم .في مصانعكم ومعاهدكم ومكاتبكم ومؤسساتكم .

يسعدني أن أتحدث إليكم حيثما كنتم على ثرى وطننا الأردني العزيز .وأنا أخاطب فيكم العقل والقلب معاً وقد باشرنا بعد الاتكال على الله وعلى ضوء دراسة عميقة مستفيضة بإتخاذ سلسلة من الإجراءات لدعم التوجه الوطني الفلسطيني وإبراز الهوية الفلسطينية متوخين منها مصلحة القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني.

ويأتي هذا القرار كما تعلمون ، بعد ثمانية وثلاثين عاماً من وحدة الضفتين ،وبعد أربعة عشر عاماً من قرار قمة الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ،وبعد ستة أعوام من قرار قمة فاس التي أجمعت على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين كأساس من أسس التسوية السلمية ونتيجة لها .

ويقيننا أن قرارنا بإتخاذ هذه الإجراءات لا يفاجئكم فالكثيرون منكم ترقبوه،والبعض منكم طالبوا به قبل اتخاذه بزمن ،أما مضمونه فقد كان الجميع ومنذ قرار قمة الرباط محل نقاش وبحث واجتهاد.

ومع ذلك فيمكن للبعض أن يتساءل لماذا الآن ؟لماذا نتخذ القرار اليوم ولم نتخذه منذ قرار قمة الرباط ؟ أو غداة قرار قمة فاس مثلا ؟ وجوابنا على ذلك يقتضينا الرجوع إلى عدد من الحقائق التي سبقت قرار الرباط والى الاعتبارات التي انطلق منها النقاش والبحث حول الشعار الهادف الذي رفعته منظمة التحرير الفلسطينية وعملت لكسب التأييد له عربيا ودولياً ، وهو هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ،الذي يعني فضلا لما يعنيه من تطلع المنظمة لتجسيد الهوية الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني ، انفصال الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية .

---

[469]) الكباريتي ،سحر ، فك الارتباط سنة 1988م، عمان ، الجامعة الأردنية ،1996، ص ص:253-258

أما الحقائق التي سبقت قرار فك الارتباط فقد قمت كما تذكرون باستعراضها أمام الإخوة القادة العرب في قمة الجزائر غير العادية في حزيران الماضي ، ولعله من المهم التذكر بأن من ابرز هذه الحقائق التي ذكرت كان نص قرار الوحدة بين الضفتين في نيسان عام 1950م .ويؤكد هذا القرار في جزء منه على المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة .وبملء الحق ، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية .

كما كان من هذه الحقائق ما طرحناه عام 1972 من تصور للبدائل التي يمكن أن تقوم عليها العلاقات بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة بعد تحريرها وكان من بين هذه البدائل قيام علاقة إخوة وتعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والدولة الفلسطينية المستقلة في حال اختيار الشعب الفلسطيني لذلك وهذا يعني ببساطة إننا أعلنا موقفنا الواضح حول تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ،قبل قرار قمة الرباط بأكثر من عامين وهذا الموقف هو الذي سنظل متمسكين به إلى أن يحقق الشعب الفلسطيني أهدافه الوطنية كاملة غير منقوصة بمشيئة الله .

أما الاعتبارات التي ينطلق منها البحث دائما حول علاقة الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية على خلفية دعوة منظمة التحرير لإقامة دولة فلسطينية مستقلة فيمكن حصرها في اعتبارين اثنين هما :

أولا: اعتبار مبدئي يتصل بقضية الوحدة العربية باعتبارها هدفا قوميا تلتقي عليه أفئدة الشعوب العربية وتتطلع إلى تحقيق .

ثانيا : اعتبار سياسي يتصل بمدى انتفاع النضال الفلسطيني من الإبقاء على العلاقة القانونية بين ضفتي المملكة .

وجوابنا على تساؤل : لماذا الآن ؟ ينبثق هو الأخر من الاعتبارين وعن خلفية الموقف الأردني الواضح الثابت تجاه القضية الفلسطينية كما بينا .

أما بالنسبة للاعتبار المبدئي فإن الوحدة العربية بين أي شعبين عربيين أو أكثر هي حق اختيار لكل شعب عربي ،هذا هو إيماننا ، وعلى أساس ذلك تجاوبنا مع رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني في الوحدة مع الأردن عام 1950م ومن منطلقة نحترم رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الانفصال عنا في دولة فلسطينية مستقلة . نقول ذلك ونحن في منتهى التفهم ،

ومع ذلك سيظل الأردن معتزاً بحمله رسالة الثورة العربية الكبرى متمسكا بمبادئها مؤمنا بالمصير العربي الواحد وملتزما بالعمل العربي المشترك .

أما بالنسبة للاعتبار السياسي فقد كانت قناعتنا ومنذ عدوان حزيران 1967م إن الأولوية الأولى لعملنا وجهودنا ينبغي أن تنصب على تحرير الأرض والمقدسات من الاحتلال الإسرائيلي .

وعلية فقد ركزنا كما هو معروف كل جهودنا هبر الواحد وعشرون عاما من الاحتلال باتجاه هذا الهدف ، ولم يكن في تصورنا أن المحافظة على العلاقات القانونية والإدارية بين الضفتين يمكن أن تشكل عقبة على طريق تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة ، ومن هنا لم نجد خلال الفترة التي انقضت قبل اتخاذ إجراءاتنا ، ما يستوجب اتخاذها وبخاصة ان موقفنا الداعي والمؤيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كان واضحا لا لبس فيه .

وفي الفترة الأخيرة تبين أن هناك توجها فلسطينا وعربيا عاما يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتصوراتها ، كما اتضح أن هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الإخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية في الأرض المحتلة يتناقض مع هذا التوجه ، مثلما سيكون عائقا أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال أجنبي .

وازاء هذا التوجه المنبثق حتما عن رغبة فلسطينية خالصة ،وتصميم عربي أكيد على نصرة القضية الفلسطينية أصبح من الواجب أن نكون جزءا من هذا التوجه ونتجاوب مع متطلباته،فنحن أولا واخيرا جزء من امتنا حريصون على نصرة قضاياها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .وما دامت هنالك قناعة جماعية بأن النضال من اجل تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن يدعّم بفك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين .فلا بد أن نؤدي واجبنا ونفعل ما هو مطلوب منا ، فكما تجاوبنا مع مناشدة القادة العرب لنا في قمة الرباط عام 1974م لمواصلة التعامل مع الضفة الغربية المحتلة من خلال المؤسسات الأردنية دعما لصمود الإخوة هناك ،فإننا نتجاوب اليوم مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومع التوجه العربي لتأكيد الهوية الفلسطينية الخالصة في سائر عناصرها شكلا ومضمونا ، ضارعين إلى الله أن يجعل من خطوتنا هذه إضافة نوعية لنضال الشعب الفلسطيني المتنامي من اجل الحرية والاستقلال .

أيها الإخوة المواطنون ...

هذه هي الأسباب والاعتبارات والقناعات التي حدت بنا لنتجاوب مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ومع التوجه العربي العام المنسجم مع هذه الرغبة ، إذ لا يمكن أن نستمر في هذا الوضع المعلق الذي لا يمكن أن يخدم الأردن كما لا يمكن أن يخدم القضية الفلسطينية ، وكان لا بد من الخروج من نفق المخاوف والشكوك إلى رحاب الصفاء والوضوح ، حيث تنتعش الثقة المتبادلة وتزهر تفاهما وتعاونا ومحبة لصالح القضية الفلسطينية ولصالح الوحدة العربية التي ستضل هدفا عزيزا تلتقي على السعي إليه وعلى تحقيقه سائر الشعوب العربية .

على انه ينبغي أن يفهم بكل وضوح وبدون أي لبس أو إبهام أن إجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية إنما تتصل فقط بالارض الفلسطينية المحتلة وأهلها وليس بالمواطنين الأردنيين من اصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية بطبيعة الحال ، فلهؤلاء جميعا كامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها تماما مثل أي مواطن أخر مهما كان اصلة .إنهم جزء لا يتجزأ من الدولة الأردنية التي ينتسبون إليها ويعيشون على أرضها ويشاركون في حياتها وسائر أنشطتها فالأردن ليس فلسطين والدولة الفلسطينية ستقوم على الأرض الفلسطينية المحتلة بعد تحريرها بمشيئة الله وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية ويزهر النضال الفلسطيني كما تؤكد ذلك الانتفاضة المباركة المظفرة والشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال .

وإذا كانت الوحدة الوطنية في أي من البلدان عزيزة غالية ،فهي بالنسبة لنا في الأردن أكثر من ذلك أنها قاعدة استقرارنا وسبب نمائنا وازدهارنا وأساس امننا الوطني ومبعث ثقتنا في المستقبل مثلما هي تجسيد حي لمبادئ الثورة العربية الكبرى التي ورثناها ونعتز بحمل رايتها ونموذج معاش للتعددية البناءة ونواة سليمة لأي صيغة عربية وحدوية اشمل .

وعلية فان صون الوحدة الوطنية أمر مقدس لا تهاون فيه وأي محاولة للعبث بها تحت أي لافته أو عنوان لن تكون إلا مساعدة للعدو لتنفيذ سياسته التوسعية على حساب فلسطين والأردن سواء بسواء ومن هنا فان تدعيمها وتمتينها هي الوطنية الحقة والقومية الأصيلة ،ومن هنا فان مسؤولية المحافظة عليها تقع على عاتق كل واحد منكم فلا يكون بيننا متسع لفتان ذي ضلالة او خوان ذي غرض .ولن نكون بعون الله الا كما كنا على الدوام ،أسرة واحدة متماسكة تنتظم إفرادها الإخوة والمحبة والوعي والأهداف القومية والوطنية المشتركة .

ولعل ما ينبغي التذكير به ، ونحن نؤكد على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية ،هو أن المجتمعات المستقرة المنتجة هي المجتمعات التي يسودها النظام والانضباط فالانضباط هو النسيج

المتين الذي يمتد بين ابناء العب جميعا ويشدهم بعضا إلى بعض في بنيان واحد منسجم منيع . يسد الطريق على الأعداء ويفتح أفاق الأمل للأجيال المقبلة .

إن التعددية البناءة التي يعيشها الأردن منذ تأسيسة ويشهد بسببها التقدم والازدهار في كل مناحي الحياة .لا تزيد فقط من إيماننا بقدسية الوحدة الوطنية بل أيضا بأهمية دور الأردن القومي من خلال طرح نفسه نموذجا حيا لاندماج فئات عربية مختلفة على ارضه وفي إطار مواطنة صالحة وشعب أردني واحد ،إن هذا النموذج الذي نعيشه على أرضنا هو الذي يمنحنا الثقة في حتمية تحقيق الوحدة العربية بمشيئة الله ،وإذا ما تمعنا في روح العصر فان تأكيد الذات الوطنية لا يتعارض مع تحقيق صيغ وحدوية مؤسسية يمكن أن تنتظم العرب جميعا .فهنالك أمثلة حية قائمة في وطننا العربي تثبت ذلك مثلما هنالك أمثلة حية حية قائمة في أقاليم أجنبية ، ولعل من أوضحها المجموعة الأوروبية التي تتجه إلى تحقيق وحدة أوروبية سياسية بعد أن نجحت في تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائها. وكما هو معروف فان الأواصر والصلات والمقومات التي تجمع العرب هي أكثر بكثير من تلك التي تجمع بين الشعوب الأوروبية.

أيها المواطنون ...

أيها الإخوة الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة ...

وتبديدا لأي ظنون ، يمكن أن تنشأ عن إجراءاتنا .نود أن نؤكد لكم بأن هذه الإجراءات لا تعني تخلينا عن واجبنا القومي سواء تجاه النزاع العربي الاسرائيلي أو تجاه القضية الفلسطينية ، كما أنها لا تعني تخليا عن إيماننا بالوحدة العربية فالإجراءات نفسها كما ذكرت قد اتخذناها في الأصل تجاوبا مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومع القناعة العربية السائدة بأن مثل هذه الإجراءات ستسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة .وسيواصل الأردن دعمه لصمود الشعب الفلسطيني ولانتفاضته الباسلة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما تسمح به طاقاته ، ولا يفوتني أن اذكر بأننا قررنا إلغاء خطة التنمية الأردنية في الأرض المحتلة .قد بادرنا في نفس الوقت بالاتصال مع مختلف الحكومات الصديقة والمؤسسات الدولية التي أعربت عن رغبتها في الإسهام بالخطة لحثها على الاستمرار في تمويل مشاريع التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال الجهات الفلسطينية ذات العلاقة

فالأردن أيها الإخوة لم ولن يتخلى عن دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني إلى أن يبلغ غاياته الوطنية بإذن الله فما من احد خارج فلسطين كان أو يمكن أن يكون له ارتباط بفلسطين أو بقضيتها أوثق من

ارتباط الأردن أو ارتباط أسرتي بها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الأردن دولة مواجهة وحدوده مع إسرائيل هي أطول من حدود أي دولة عربية معها، بل هي أطول من حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين معها .

كما أن الأردن لن يتخلى عن التزامه بالمشاركة في عملية السلام ، التي أسهمنا في إيصالها إلى مرحلة تحقيق الإجماع الدولي على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة عادلة للنزاع العربي الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها ولقد حددنا موقفنا في هذا المجال وكما يعلم الجميع بالمبادئ الستة التي سبق أن أعلناها على الملأ.

إن الأردن طرف رئيسي في النزاع العربي الإسرائيلي وفي مسيرة السلام وهو يتحمل مسؤولياته الوطنية والقومية على هذا الأساس .

أشكركم واكرر تحياتي وتمنياتي القلبية لكم ، سائلا المولى القدير ، أن يمنحنا العون والهداية ، ويوفقنا إلى ما فيه مرضاته ، وان يكتب لإخوتنا الفلسطينيين النصر والفلاح انه نعم المولى ونعم النصير ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

ملحق رقم (7)
إعلان الاستقلال[470]

على أرض الرسالات السماوية إلى، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، بما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب الأرض والتاريخ.

بالثبات الملمحي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة.. فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات.. من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن.

مطمعاً بسلالات الحضارة. وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإدارة الاستقلال الوطني.
ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة"إن فلسطين هي أرض بلا شعب". وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من

[470] المصدر: فلسطين الثورة، العدد726، 1988/11/20

ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان1923، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شانه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقبل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني بتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية. واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حقوق حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال. ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته– لقد واصل نضال الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإدارة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة، مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الخيام على مرحلة كاملة من التنزيف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة، يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أراضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية. ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.
فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية. في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقليات قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور سيادة يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية. هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة، وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية،وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها. وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.
وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة فلسطين أنها دولة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح

في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو أثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وأنها ترفض التهديد بالقوة أوالعنف أو الإرهاب، أو باستعماله ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من نوفمبر 1988، ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني أجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن، ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا، وشيوخنا،وشبابنا،أسرنا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال.

إننا، ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه، ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائما وطننا حراً لشعب من الأحرار.

"بسم الله الرحمن الرحيم"

"قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الملك إنك على كل شيء قدير"

صدق الله العظيم

المجلس الوطني الفلسطيني

الجزائر 15 تشرين الثاني (نوفمبر)1988 الموافق 5 ربيع الثاني 1904

ملحق رقم(8)
بيان الرئيس الأمريكي جورج بوش
بشأن تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية
20 حزيران/يونيو 1990.([471])*

بناء على توصية من وزير الخارجية، قررت تعليق الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية في انتظام صدور رد مرض من المنظمة عن الخطوات التي تتخذها لحسم مشاكل متصلة بأعمال إرهاب في الآونة الأخيرة، خصوصاً الهجوم الإرهابي على إسرائيل يوم 30 أيار/ مايو الماضي والذي شنته جبهة التحرير الفلسطينية إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن قبيل سرد الخلفيات، في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1986 اعترف (رئيس دولة فلسطين) ياسر عرفات وهو يتحدث باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود وقبل قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 242 و 338 كما أعلن نبذ الإرهاب.

ولاحقاً لذلك أعلنت الولايات المتحدة أنه النظر إلى أن منظمة التحرير استجابت لشروطنا التي وضعناها منذ زمن بعيد لبدء الحوار، قررنا بدء حوار حقيقي مع المنظمة.

وفي ذلك الوقت أشدنا برئيس المنظمة عرفات لاتخاذه مثل هذه الخطوات الضرورية وأجرينا هذا الحوار مع المنظمة من خلال سفارتنا في تونس.
وعلى امتداد الأشهر الثمانية عشر الأخيرة تبادل ممثلو الولايات المتحدة ومنظمة التحرير في انتظام وجهات النظر في شأن الموقف السياسي والأمني في المنطقة. وفي موازنة الأمر نرى أنه تبادل وجهات النظر الذي ساهم في تحقيق تقدم عملية السلام.

وفي يوم 30 أيار/مايو حاولت جبهة التحرير الفلسطينية القيام بتسلل إرهابي إلى داخل إسرائيل عن طريق البحر. وأبو العباس زعيم جبهة التحرير الفلسطينية عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويشير في قوة حجم القوة والمنطقة الجغرافية المستهدفة أن مدنيين كانوا مستهدفين.

([471]) *"النهار"، 1990/6/22؛
Federal News, June 21,1990.

وفي ذلك اليوم أصدرنا بياناً نبدي فيه أسفنا لمحاولة الهجوم الإرهابي هذه. وفي يوم31/مايو أثرنا هذا الحادث مع المنظمة في تونس. وأبلغنا إليهم أنه ليس في وسعهم التنصل من مسؤولية محاولة العمل الإرهابي الذي قامت به إحدى الفصائل المؤسسة للمنظمة وأنهم مطالبون باتخاذ خطوات للتعامل مع هذه المسألة بإدانة العملية وإعلان عدم مسؤوليتها عنها وبالبدء باتخاذ خطوات لمعاقبة أبو العباس مرتكب الحادث.

وأعطينا منظمة التحرير متسعاً من الوقت للتعامل مع هذه المسألة. وإلى يومنا هذا لم تقدم المنظمة تفسيراً معقولاً للحادث ولم تتخذ الخطوات التي حددت أعلاه.

وتأخذ الولايات المتحدة في الاعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت عدم مسؤوليتها عن هذا الهجوم وأنها أصدرت بياناً تدين فيه الهجوم على المدنيين من حيث المبدأ. ولكن كما أشرنا من قبل لم يكن هذا كافياً، لم يكن هذا وحده كافياً.

وأثبت الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية أنه قادر على دفع عملية السلام العربي- الإسرائيلي إلى أمام. وفي الوقت نفسه يقوم هذا الحوار على افتراض أن منظمة التحرير راغبة في التزام شروط قبلتها من قبل في كانون الثاني/يناير1988 بما في ذلك نبذ الإرهاب.

وفي الوقت الذي تكون فيه المنظمة مستعدة لاتخاذ الخطوات الضرورية، سنكون نحن مستعدين لمعاودة الحوار فوراً. وإلى ذلك الحين نأمل ونتوقع أن تستمر عملية السلام كما كان مقصوداً منها سعياً وراء تسوية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي وسلام عادل ودائم. وكما أعلنا مراراً، فإن رأينا هو أن مثل هذا السلام يجب أن يقوم على أساس قراري الأمم المتحدة رقم 242 و 338 ومبدأ الأرض في مقابل السلام الذي ينطويان عليه، وأن يوفر الأمن لإسرائيل والحقوق السياسية للفلسطينيين.

ونحن نؤمن بأن المشاركة الفلسطينية هي أمر حيوي لأي عملية ناجحة وأن هناك فرصاً للفلسطينيين في هذه العملية ونأمل في شدة أن يعرف الإسرائيليون والفلسطينيون والدول العربية هذه الفرص ويتخذوا الخطوات اللازمة لإيجاد مناخ يمكن أن تزدهر فيه عملية سلام قابلة للتطبيق.

ونحن نستنكر العنف في المنطقة وندعو كل الأطراف إلى تجنب العنف والإرهاب وأن يؤثروا عوض ذلك الحوار والمفاوضات. ونحن مستعدون لاستمرار العمل مع الأطراف المعنيين لتحقيق هذه الغاية.

ملحق رقم(9)
بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية
بشأن أزمة الخليج. *[مقتطفات][472]

منذ بداية الأزمة في منطقة الخليج، بين العراق والكويت، سعت القيادة الفلسطينية إلى تطويقها في مهدها، خاصة وأن الظروف المحيطة بالأزمة كانت تشير إلى احتمال تصاعدها وانفجارها.

.....

لقد سارعت القيادة الفلسطينية، فور انفجار الأزمة، إلى التحرك مع الأشقاء، من أجل التوصل إلى حل عاجل، ضمن الإطار العربي، يصون المصلحة القومية العليا، ويضمن الحقوق الوطنية، والسيادة، والأمن، للجميع.

.....

إن موقف فلسطين كان ينطلق، قبل القمة وخلالها، من ضرورة أن يكون الحل عربيا، وهو الأمر الذي أكده البند السادس من قرارات اجتماع وزراء الخارجيات العرب، الذي عقد في القاهرة، في3 /1990/8، برفض التدخّل الخارجي.

وبعد انفضاض القمة بهذه الطريقة المفاجئة، تابعت القيادة الفلسطينية مساعيها، عربياً، منطلقة من القناعة بأن استمرار الأزمة، وما صاحبه من تدخل عسكري كثيف، صار يهدد المنطقة العربية بأسرها باندلاع نيران حرب مدمّرة سوف تطاول عناصر القوة العربية، الاقتصادية والبشرية والعسكرية، وبتفتيت الكيانات العربية، وبفتح الباب أمام التوسّعية الإسرائيلية المتجدّدة، وأمام القوى الاستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثروات المنطقة، والتّحكم في مصائر شعوبها، وبتصفية القضية الفلسطينية، ودفع المنطقة إلى البلقنة، بكل أخطارها.

وكان أهم ما أعلن، بعد القمة، هو المبادرة العراقية التي تضمّنت عناصر إيجابية رحّبت بها القيادة الفلسطينية، باعتبارها تحتوي على استعداد العراق للبحث في ظروف الانسحابات والترتيبات من

---

[472]) "فلسطين الثورة"، العدد 810، 1990/9/2، ص 158–160

الكويت، وما بين العراق وإيران الذي بدأت عملية تنفيذه في هذه الأيام، والانسحاب الإسرائيلي من على الأراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة، بما فيها القدس، ومن الجولان ولبنان، تنفيذاً لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ومن الغريب أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تحشد أساطيلها وآلة حربها الضخمة، بدعوى حماية الشرعية الدولية، هي التي وقفت، دائماً، وعلى مدى ربع قرن، ضد تمكين مجلس الأمن الدولي من اتخاذ أي قرار، أو إجراء، لمواجهة الإرهاب الإسرائيلي واحتلال الأرض الفلسطينية، والعربية، وانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، وحماية الجرائم الإسرائيلية.

.....

وتواصل القيادة الفلسطينية مساعيها، انطلاقاً ممّا أكدته، أكثر من مرة، من أهمية الحفاظ على التضامن العربي،وحماية الأمن القومي العربي من تهديد القوى المعادية، التي لا تستهدف حماية مصالح الحرب وأوطانهم بقدر ما تسعى إلى تأمين السيطرة عليها، ونهب ثرواتها، وإخضاعها لمتطلباتها الإستراتيجية.

.....

ولكن منظمة التحرير الفلسطينية فوجئت، ويا للأسف، بحملة إعلامية وسياسية، مبرمجة، وشرسة، على رئيسها، وعلى قيادتها؛ وتطوّرت الحملة إلى حملة تشهير مدسوسة وشرسة بالشعب الفلسطيني، وتاريخه النضالي، وبالتالي ضرب انتفاضته وقضيته المقدسة، بجانب التحريض على الجاليات الفلسطينية في الخليج، حيث تمّ إبعاد، وطرد، عدد منهم دون ذنب، وللأسف يساهم بعض وسائل الإعلام العربية، والأجنبية، في تأجيج نيران هذه الحملة الظالمة، والمبرمجة، على الشعب الفلسطيني، وقيادته، دون أن يعلم أصحاب هذه الأقلام أنهم يلعبون بالنار، ويصفقون لما يهدد أمتنا العربية من خراب ودمار وتفتيت، ويساهمون مع أعدائنا، لضرب وحدة أمتنا، ومستقبلها، ووجودها.

تونس،1990/8/18

ملحق رقم (10)
بيان صادر عن الجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن أزمة الخليج.*[مقتطفات][473]

"تعلو، الآن، في العالم الأصوات المطالبة بتوفير فرصة أوسع للجهود المبذولة لحل أزمة الخليج بالطرق السلمية، وضمن الإطار العربي تحت مظلة الشرعية الدولية، ولذلك لتجنيب المنطقة العربية والعالم عواقب حرب قد تدمر البنيان العربي والبلاد العربية، وتلحق أفدح الأضرار بمقومات حياة الأمة وحضارتها أمام أطماع أعدائها والمتربصين بها.

.....

وفي هذا الإطار تبرز أهمية التوجه الذي اختارته منظمة التحرير الفلسطينية، منذ بداية الأزمة، مع عدد من الإخوة القادة العرب، الذين لم يلهثوا وراء الإغراءات، ولم ينساقوا وراء طبول الحر. بل أعلنوا، منذ اللحظة الأولى، أن الحل الوحيد الملائم هو الحل العربي بغطاء ودعم دوليين، وقدموا في هذا السياق توجّهات ومقترحات تقوم على أساس عدم الفصل بين بؤر التوتر والمشاكل التي تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وتتعامل مع الشرعية الدولية تجاه هذه القضايا ككل لا يتجزأ، وتطالب بتطبيق القرارات الدولية الخاصة بمشاكل الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية خاصة.

"إن هذا النهج الذي اتبعته منظمة التحرير الفلسطينية مع الأخوة العرب المخلصين لمعالجة أزمة الخليج، وتحركت على أساسه في الساحتين العربية والدولية وصار يحظى، اليوم، بتفهم أوضح وبتأييد أوسع من دول العالم والكتل الدولية وفي أوساط الرأي العام العالمي. كما تزايدت في المحافل الدولية الدعوة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع أطراف الصراع الأخرى.

"إن هذا التطور يفتح آفاقا جديدة أمام إمكانية حلّ أزمة الخليج، مع حل أزمة الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية الملتهبة منذ عشرات السنين، بيد أن هذا المسار الذي بدأت تأخذه أزمة الخليج، بالتحولات الجارية في فهم طبيعة الأزمة وعلاقتها بمجمل الوضع في الشرق الأوسط، لم يتفق مع

[473]) "فلسطين الثورة"، العدد 813، 1990/9/23، ص6–7

توجهات الإدارة الأمريكية ونواياها وإجراءاتها. فهي ما زالت تواصل دق طبول الحرب، وحشد المزيد من القوات الأمريكية والأجنبية، والإعداد للعدوان على العراق الشقيق، وتهديد الأمن القومي العربي والأمن الدولي، والإصرار على فصل أزمة الخليج عن أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين، وكذلك الإصرار على رفض عقد المؤتمر الدولي للسلام.

وبهذا الموقف ينكشف، بشكل سافر وواضح، نفاق الإدارة الأمريكية وازدواجية معاييرها في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية وتجزئة الشرعية الدولية وتفضيلها على مقاس المصالح الأمريكية والإسرائيلية العدوانية.

"ومما يؤسف له أن بعض الأوساط العربية ينساق وراء الحملة الأمريكية والتآمر على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني وقيادته. وتبرز في هذا المجال أيضاً محاولات الضغط على الشعب الفلسطيني وتهديده بمزيد من التشريد ومحاربته في مصدر رزقه وفي لقمة أطفاله وذلك بإتباع سياسة طرد الفلسطينيين وإبعادهم من بعض البلدان العربية.

.....

"وهنا نؤكد أن مقياس الإخلاص للتضامن العربي، والعمل العربي المشترك، وقرارات الإجماع العربي، هو الحرص على وحدة الجامعة العربية،ووقف إجراءات تدميرها التي لا تخدم إلا أعداء الأمة العربية. وندعو جميع المخلصين للعمل العربي والحل العربي إلى بذل أقصى الجهود من أجل إنقاذ الجامعة، والحيلولة دون انهيار هذا البيت العربي المشترك.

"إن التطورات الجارية في الفهم الدولي لأبعاد أزمة الخليج والربط بين حلها وبين حل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين، والدعوة إلى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام، يزيدنا قناعة بالتمسك بخطنا القائم على أساس ضمان الأمن والسيادة والحقوق والاستقرار لجميع الدول العربية."

ملحق رقم (11)

خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه رئيس وأعضاء مجلس الأعيان ([474])

بسم الله الرحمن الرحيم

إخوتي الأعزاء يسرني أن أحييكم تحية المحبة والاعتزاز بكل واحد منكم ومن أسرتنا الأردنية الواحدة الكبيرة وخاصة في هذه الأيام التي نشارك فيها أهلنا وإخواننا الفلسطينيين معاناتهم تحت الاحتلال والحصار والقتل والتدمير وغيرها من آثار الهجوم الإسرائيلي على المدن والأراضي الفلسطينية وإنني أعرف يا إخوان أن كل مواطن أردني وكل أسرة أردنية لها أقارب أو أصدقاء بين أهلنا وإخوانا في فلسطين وعلاقتنا بأهلنا هناك هي علاقة الدم والأخوة التي تكون بين أبناء الشعب الواحد والأسرة الواحدة وبالتالي فإن معاناة أبناء الخليل هي معاناة أبناء الكرك ومعاناة أبناء نابلس هي معاناة أبناء السلط ونحن كلنا شرق النهر وغرب النهر شعب واحد وأسرة واحدة وأنا واثق أنه لا يوجد مواطن أردني وأولهم أنا شخصياً لا يشعر بالغضب الشديد لما يتعرض له أهلنا من قتل وحصار وتجويع .

وأنا يا إخوان وجدت أنه من الضروري والواجب أن أتحدث معكم اليوم وأضعكم بصورة ما يجري وعلى موقف الأردن وما نقوم به لدعم ومساندة أهلنا وإخواننا في هذه الظروف الصعبة. منذ بداية الهجوم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية كنا نرى أن الهدف من هذا الهجوم هو تحطيم إرادة الشعب الفلسطيني وتدمير البنية التحتية لكل مؤسسات السلطة الفلسطينية وعزل القيادة الفلسطينية أو استبدالها بقيادة أخرى وتصوير الوضع في المنطقة على أنه مشكلة أمنية وبدون الحديث عن أسباب المشكلة الحقيقية وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ولذلك بادرنا على الفور إلى التحرك والاتصال مع الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية والعالم العربي من أجل وقف هذا الهجوم وانسحاب الجيش الإسرائيلي فوراً من جميع المدن والأراضي الفلسطينية وبدون أي شروط وأكدنا للإدارة الأمريكية ولكل الدول التي قمنا بالاتصال معها على ضرورة ممارسة أقصى درجات

---

[474]) من الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني http://www.kingabdullah.jo

الضغط على إسرائيل لوقف هذا الهجوم والانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية أما مسألة القيادة الفلسطينية .

ودعونا نتكلم بصراحة كان هناك محاولة حقيقية لإستبدال الأخ أبو عمار وإنهاء دورة في قيادة الشعب الفلسطيني وكان لا بد من التأكيد لجميع الأطراف بأننا في الأردن وفي العالم العربي لا نعترف بأي قيادة للشعب الفلسطيني إلا بالقيادة الشرعية المنتخبة وعلى رأسها الأخ ياسر عرفات . وأن أي محاولة لاستبدال الأخ أبو عمار هي مؤامرة على الشعب الفلسطيني وستكون كارثة على المنطقة بأكملها . والحمد لله كانت جهودنا ناجحة في هذا الجانب وحدث أكثر من لقاء بين أبو عمار ووزير الخارجية الأمريكي . أما الموضوع الأهم فهو ما قمنا به للتأكيد على أن المشكلة في الأراضي الفلسطينية هي مشكلة سياسية وليست أمنية كما تحاول إسرائيل أن تصورها وأكدنا أيضاً لكل الدول المعنية بعملية السلام في الأراضي الفلسطينية والعربية أن الاحتلال الإسرائيلي هو أساس الصراع في المنطقة وأنه لا بد من العودة إلى المفاوضات ووضع جدول زمني لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وأن مبادرة سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز التي وافق عليها القادة العرب في بيروت هي ركيزة أساسية لتحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة .

أما الحديث عن مجرد رؤية أمريكية لقيام دولة فلسطينية دون وضع منهج جديد للتعامل مع هذا الموضوع وبدون آلية وجدول زمني فهذا غير كاف. ونتيجة هذه الجهود بدأت الولايات المتحدة والعالم بالتعامل مع المشكلة على أساس أنها مشكلة سياسية وليست أمنية وصار هناك حديث عن مسار سياسي إلى جانب المسار الأمني ونحن سنستمر في جهودنا هذه بكل قوة حتى يصل الأشقاء الفلسطينيون إلى حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة .

ودعونا نكون أكثر صراحة بعض الإخوان داخل الأردن أو في الخارج كانوا يطالبون بإغلاق السفارة الإسرائيلية أو طرد السفير. يا إخوان قلت قبل هذه المرة إذا قمنا بإغلاق السفارة أو طردنا السفير سيقوم الطرف الآخر بإغلاق الجسور وبهذه الحالة لن نتمكن من إدخال المساعدات أو التبرعات أو أي دعم مادي لأهلنا وإخواننا تحت الحصار وهذا معناه أن إغلاق السفارة أو طرد السفير ستكون له آثاره

السلبية على أهلنا وأشقائنا أكثر من آثاره السلبية على إسرائيل. وبالفعل كان الأردن خلال الأسابيع الأخيرة المنفذ الوحيد الذي دخلت منه كل المساعدات الأردنية والعربية إلى إخواننا الفلسطينيين ومنها المستشفيات الأردنية الميدانية الموجودة في رام الله ونابلس وجنين والخليل .

ومن جهة ثانية يا إخوان إذا كان العالم العربي يسعى إلى تحقيق السلام مع إسرائيل والأطراف المعنية تفاوض إسرائيل من أجل الوصول إلى اتفاقيات سلام وإقامة علاقات طبيعية معها إذاً لماذا المزايدة على الأردن ومصر . وباختصار يا إخوان دعم أهلنا وإخواننا في فلسطين هو واجب على كل واحد منا . ونحن كلنا وبكل ما نستطيع مع أهلنا وأشقائنا في فلسطين ، لكن الذي يجب أن نعرفه جميعاً أن دعم أهلنا وأشقائنا ليس بجمع التبرعات أو بالمسيرات والمظاهرات فقط بل لا يا إخوان إن دعم أهلنا وإخواننا الأساسي هو في تحركاتنا واتصالاتنا واستخدام كل علاقاتنا مع العالم والتأثير على مواقفهم لدعم الحقوق الفلسطينية والعمل من أجل وضع حد للاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

مرةً أخرى يا إخوان تحية الاعتزاز بكم وبكل أخ وأخت من أسرتنا الأردنية الواحدة الكبيرة وكونوا على ثقة بأننا سنقف إلى جانب إخواننا الفلسطينيين بكل ما نستطيع ولن نتخلى عن واجبنا في دعمهم والدفاع عن حقوقهم تحت أي ظرف من الظروف وبارك الله فيكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمان، الأردن

30 نيسان/ابريل 2002

ملحق رقم (12)

خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في مؤتمر القمة العربي الثاني والعشرين [475]

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فهذه هي القمة الثانية بعد قمة عمـــان التي كرست مبدأ الانعقاد الدوري للقــمم العربية وها نحن نجتـــمع اليوم في لبنان وهي مناسبة نبارك فيها للشعـــب اللبنانـــي الشقيق بانتصاره وتحرير أرضـــه في الجنوب وأرجو أن تأذنـــوا لي أن أتوجه بعميـــق الشكـــر والتقدير لفخامـــة الأخ الرئيس أميل لحّود رئيس هذه القمّة وللحكومة اللبنانية على الحفاوة وحسن الاستقبال وعلى الإعداد الجيد واتخاذ الترتيبات الضرورية لانعقاد هذه القمة .كما أتوجه بالشكر والتقدير أيضاً إلى أمين عام الجامعة العربية وكوادر الجامعة على ما بذلوه من جهود طيّبة خلال العام الماضي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسّمو، لقد تشرّفت المملكة الأردنية الهاشمية باستضافة القمّة العربية الأخيرة في شهر آذار من العام الماضي وقد كانت القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى وما تزال تمرّ بأدقّ المراحل وأكثرها خطورة وذلك بسبب السياسات والإجراءات القمعيّة التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع الشعب الفلسطينيّ الشقيق ونضاله المشروع للحصول على حريته وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس .

وقد انصبّت جهودنا طيلة العام الماضي على وضع حدّ لما يتعرّض له الشعب الفلسطينيّ من عمليات القتل والتدمير والحصار وحثّ المجتمع الدولي على إلزام إسرائيل بما اتفقت عليه مع الجانب

---

[475]) الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني http://www.kingabdullah.jo

الفلسطيني والعودة إلى المفاوضات للوصول إلى تسوية عادلة بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي توصّل إليها الطرفان عبر السنوات الماضية .

وقد استند التحرك الأردني لتطويق الأزمة ووقف الاعتداءات التي يتعرّض لها هذا الشعب الشقيق إلى المرتكزات التالية :

- أولاً: إنّ المشكلة في أساسها مشكلة سياسية وليست أمنية ولابدّ من التعامل معها على هذا الأساس. فقد كان تعثر العملية السلمية وتفجر الأوضاع في المنطقة بسبب مماطلة إسرائيل في تنفيذ ما اتفقت عليه مع الجانب الفلسطيني ومحاولتها التملص من هذه الالتزامات. وقد أكدنا في كل تحركاتنا على أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو أساس الصراع في المنطقة وأن الأعمال العسكرية التي يمارسها الجيش الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني الأعزل هي التي تؤدي إلى ردود الفعل الفلسطينية الشعبية .
- ثانياً: لقد قامت عملية السلام على أساس من الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة 242 و 338 ومبدأ استعادة الأرض مقابل السلام وعلى ذلك فليس من حق أي جهة كانت أن تجري أي تعديل على هذه المرجعيات أو تسعى لإيجاد تفسيرات جديدة لها بهدف التنصل من التزاماتها أو التراجع عما وقعت عليه من اتفاقيات .

ثالثاً: إن عملية السلام كلٌ لا يتجزأ والسلام العادل والشامل والدائم الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة إلى أصحابها وفي مقدمتها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين واستعادة سوريا الشقيقة لأرضها المحتلة في الجولان بانسحاب إسرائيل منها وحتى خطوط الرابع من حزيران وانسحابها أيضاً من بقيّة الأراضي اللبنانية في مزارع شبعا.

- رابعاً: إنّ السلطة الفلسطينية برئاسة سيادة الأخ ياسر عرفات هي القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني وعلى ذلك فلابدّ من الوقوف في وجه أيّة محاولة لتهميشها أو إضعافها أو إيجاد بديل لها، لأنّ ذلك يعني بالضرورة المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وفي المنطقة بأسرها .

وانطلاقاً من هذه المرتكزات الرئيسية قمت، بصفتي رئيساً للقمّة العربية، بالاتصال مع مختلف الأطراف المعنيّة بعملية السلام وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا والمجموعة الأوروبية والصين والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية. وقد تصدّر الموضوع الفلسطينيّ جميع المحادثات التي أجريتها في تلك العواصم وقد أسهمت هذه الجهود بالإضافة إلى ما قام به الأشقّاء في كلٍّ من جمهورية مصر العربية والمملكـــة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والقيادة الفلسطينية في اكتمال إجماعٍ دولي يقر بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وقد تجلى هذا الإجماع في الموقف الأمريكيّ والأوروبي الإيجابي تجاه هذا الموضوع وصدور قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم 1397 .

أصحاب الجلالة والفخامة والسّمو،

أمّا بالنسبة للحالة بين العراق والكويت فقد اتفقنا في قمتنا الأخيرة في عمّان على ضرورة بذل المزيد من الجهود لطيّ صفحة الماضي وعودة العلاقات الطبيعية بين الأشقاء إلى ما كانت عليه. وقد استندت جهودنا في هذا الموضوع على ميثاق جامعة الدول العربية الذي يضمن أمن وسلامة كل دولة وسيادتها على أراضيها ومواردها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واعتماد الحوار أساساً ومنهجاً لتسوية الخلافات .

وعلى هذا الأساس فقد أكدنا مراراً على ضرورة احترام استقلال وسيادة دولة الكويت وضمان أمنها ووحدة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دولياً. وفي الوقت نفسه كان لابدّ من التأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه ووضع حدّ لكلّ ما يتعرّض له من حصار وإجراءات تنال من أمنه وسيادته على كامل أراضيه .

أصحاب الجلالة والفخامة والسّمو،

لقد شكلت العمليات الإرهابية التي تعرضت لها بعض المدن الأمريكية في أيلول الماضي تحدياً جديداً للعرب والمسلمين، فقد استغلّ بعض الجاهلين بطبيعة العقيدة الإسلامية ومبادئها وقيمها النبيلة هذه الأحداث لتشويه صورة الإسلام والمسلمين وكان لابد لنا من التواصل مع الرأي العام الغربي لتفنيد

هذه الإتهامات وقد أكدتُ للإدارة الأمريكية وكل المسؤولين الغربيين الذين التقيتهم على الموقف العربي من هذه الأحداث والذي يستند إلى الحقائق التالية :

- أولاً: إنّ العالم العربيّ يدين ويرفض الإرهاب بكل أشكاله وإنّ العقيدة الإسلامية بريئة من كل هذه الاتهامات الباطلة. فالإرهاب لا يرتبط بدين معين ولا بشعب دون غيره من الشعوب .
- ثانياً: إنّ العالم العربيّ يرفض بشدّة أية محاولة لاستغلال هذه الأحداث لضرب أيّ قطر عربي أو تحميله المسؤولية عنها أو الوقوف وراءها كما أن محاولة الرّبط أو المقارنة بين هذه الأحداث وما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أمر مرفوض ولا أساس له من الصحة .
- ثالثاً: إنّ مكافحة الإرهاب في العالم ينبغي أن لا تقتصر على الأعمال العسكرية وحسب، وإنما لابدّ من إيجاد الحلول الجذرية والعادلة للعديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العديد من الشعوب، فالإحباط واليأس والفقر والشعور بغياب العدالة في أيّ مكان من هذا العالم يمكن أن تشكل بيئة خصبة لتفشي العنف والإرهاب .

أصحاب الجلالة والفخامة والسّمو،

إن إسرائيل تحاول أن تقنع العالم بأنّ أمنها سيظل مهدداً حتى لو توصلت إلى تسوية مع الأشقّاء الفلسطينيين بدعوى أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسبب التدخل العربي في قراراتها وعلى ذلك فلا بدّ من التأكيد على التزام الجميع بقرار قمّة الربّاط عام 1974 الذي يتطلب منا جميعاً احترام ودعم قرارات السلطة الفلسطينية باعتبارها القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني وبدون التدخل في قراراتها أو التشويش عليها فهي أدرى بمصالح شعبها ومعاناته تحت الاحتلال .

وإنّ غياب الرئيس الفلسطيني عن هذه القمّة يتطلب منا جميعاً المزيد من الدعم والمساندة للأشقاء الفلسطينيين في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية. ولا بدّ لنا من التأكيد أيضاً على التزامنا جميعاً بقرار قمّة القاهرة 1996 والذي يعلن بوضوح أنّ تحقيق السلام العادل والشامل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدأ استعادة الأرض مقابل السلام هو هدف استراتيجي للأمة العربية وأنّ عودة الحقوق والأراضي العربية المحتلة كاملة إلى أصحابها تضمن الأمن المتوازن والمتكافىء لجميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل .

وقد جاءت مبادرة سموّ الامير عبد الله ابن عبد العزيز التي نؤيدها وندعمها لتشكل ركيزة أساسية لتحقيق السلام الشامل في المنطقة ونحن نرى أن هذه المبادرة تجسد حرص المملكة العربية السعودية الشقيقة الدائم والمستمرعلى دعم الأشقاء الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم وقضيتهم العادلة وبخاصة في هذه المرحلة الحرجة من نضالهم المشرف تحت وطأة الاحتلال والحصار والأعمال العسكرية الوحشية التي يمارسها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. كما أن هذه المبادرة تبعث برسالة واضحة للعالم كله بأن العرب يريدون السلام ويعملون من أجل تحقيقه لجميع شعوب المنطقة وأن إسرائيل هي التي تضع العراقيل أمام تحقيق السلام .

أصحاب الجلالة والفخامة والسّمو،

إننا إذ نبارك للبنان الشقيق برئاسة القمة العربية لندعو المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير أمتنا وأن يعين فخامة الأخ الرئيس أميل لحود على مسؤولياته الكبيرة، مؤكدين لفخامته أننا لن نتوانى عن تقديم كل أشكال الدعم والإسناد والتعاون معه لإنجاح مهمته الجليلة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ألقى نيابة عن جلالة الملك دولة رئيس الوزراء السيد علي أبو الراغب
بيروت، لبنان
27آذار/مارس 2002